الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

المصطلح الصوتي في المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات

-دراسة تحليلية نقدية-

أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د في: اللغة العربية وآدابها

تخصّص: الدراسات المعجميّة وصناعة المصطلح

إعداد الطالبة:

نويوة مريم

إشراف الأستاذة الدكتورة:

سرير عبد الله فوزية

السنة الجامعية: 2019/2018.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

المصطلح الصوتي في المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات

-دراسة تحليلية نقدية-

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د في: اللغة العربية وآدابها

تخصّص: الدراسات المعجميّة وصناعة المصطلح

إعداد الطالبة:

نويوة مريم

أمام اللجنة المشكّلة من:

أ.د عمّار ساسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
أ.د فوزية سرير عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
د. العصفورة بوتشنت	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
د. نسيمة لوح	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
د. محمد بشير باي	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر1	عضوا مناقشا
د. نصيرة شيادي	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018.

الإهـــــداء

إلـــــــى والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما وأمدّهما بالصحّة والعافية وجعلهما مع الصدّيقين في جنّات الخلد ونعيمها

إلـــــــــــــى زوجي قرّة عيني حفظه الله لي وجمعني به في الدنيا والآخرة

إلـــــــــــــــى أسماء وأمير

إلـــــــى أختي سلمى وعائلتها

إلـــى عائلة نويوة وعائلة فروج

إلى أستاذتي فوزية سرير عبد الله حفظها الله ورعاها

إلى من لا تفرّقنا الأزمنة والمسافات إلـــى سميّة وفضيلة

إلـــــى أمال وأسماء

إلـــــى جميع الطلبة والباحثين

مريم نويوة

شكر وتقدير

أتوجّه بخالص الشكر والعرفان للأستاذة الدكتورة فوزية سرير عبد الله لما قدّمته لنا من عون طيلة مسار بحثنا فلم تبخل علينا بدعمها وتوجيهاتها القيّمة.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور عمّار ساسي، لمساندته لنا طيلة مسارنا البحثي.

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني لإتمام العمل خاصة الدكتور: صالح تقابجي من جامعة البليدة 2 والدكتور: عيسى بكوش من جامعة البليدة 2 والأستاذ: محفوظ بن عربية من جامعة البليدة 2 والأستاذة: صفية بن زينة من جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

والحمد والشكر لله أوّلا وآخرا.

الملخّص:

تمثّل الصناعة المعجميّة المتخصّصة الحديثة مجالا حيويّا فعّالا، تنمو فيه لغة الاختصاص فتثري رصيد المعرفة والعلم بما تحفظه من مصطلحات، ولقد سارعت الهيئات والمنظّمات العالميّة لتطوير هذه الصناعة، من أجل مواكبة الإنتاج المعرفي الذي تعرفه مختلف القطاعات، واعتمادا على هذا سعينا للبحث في مجال صناعة المصطلح في المعجم المتخصّص، واخترنا موضوع بحث وسمناه بـ: المصطلح الصوتي في المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات –دراسة تحليلية نقدية–.

وجاء اختيارنا لمعجم متعدّد اللغات لما له من أهميّة في استيعاب الوافد من الإنتاج الغربي ونقله إلى الباحث العربي، فلا غروّ أنّ البحث اللّساني العربي في عمومه والصوتي في خصوصه يشهد تطوّرا ملحوظا، وإنتاجا معرفيا لا يمكن تجاهله، يستدعي من الباحثين العرب الاهتمام بنقله وتعزيز جهود نشره في معاجم ثنائيّة ومتعدّدة اللغات، تواكب في أسلوبها ومنهجيّتها مبادئ الصناعة المعجميّة المتخصّصة الحديثة.

وعلى هذا الأساس، كانت انطلاقتنا في الموضوع من خلال إشكالية محورية هي: كيف تعامل المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات مع المصطلح الصوتي؟

هذا ما حاولنا الإجابة عنه في بحثنا، الذي يُدرج ضمن محاولات تفعيل الصناعة المعجميّة العربيّة المتخصّصة، من خلال البحث في منهجيّة إعداد المعجم وآليات صناعة مصطلحاته، وهو ما اقتضى منّا اتّباع المنهج الوصفي القائم على الوصف والاستقراء، وكذا الاستعانة كلّما دعت الحاجة بالإحصاء والتحليل والمقارنة، والتوسّل أيضا بالمنهج النقدي الذي شمل مجموعة الملاحظات والاستنتاجات التي توصّلنا إليها.

ولقد بلغت عدد المصطلحات الصوتية الموجودة في المعجم اثنان وخمسون وأربع مائة (452) وحدة مصطلحية، تنوّعت بين فروع صوتية مختلفة، ولقد شمل فرع الصوتيات النطقية والصوتيات الوظيفية (الصواتة كما هي موجودة في المعجم) النسبة الأكبر من حيث عدد المصطلحات.

وكان من بين جملة الملاحظات التي استخلصناها في دراستنا أنّ المعجم قد استعان بالمصطلح الصوتي التراثي ترجمة للمقابل الأجنبي في كثير من المواضع على سبيل توظيفه مصطلح طرجهاليان ومصطلح التلفّظ ومصطلح الحبس والإطلاق.

كما لاحظنا أنّ المعجم لم يستطع التخلّص من مسألة الاشتراك والترادف المصطلحي، فنجده يقابل بعض المصطلحات الأجنبية بمصطلحات صوتية مترادفة منها ما هو تراثي ومنها ما هو حديث

كما في مصطلح: (Vowel/Voyelle) الذي قابله بالمصطلح الحديث: صائت والمصطلح التراثي: حركة.

وكانت من بين أبرز النتائج التي توصّلنا إليها هي أنّ المعجم لا يزال يحتاج إلى عناية الدارسين المتخصّصين وذلك بمراجعته وإعادة تحيينه من جديد، ليصبح مواكبا للصناعة المعجميّة الغربيّة الحديثة، وحتّى يمكّن الباحث العربي من استيعاب المفاهيم والمصطلحات اللسانيّة والصوتيّة المتجدّدة.

قائمة المحتويات:

الموضوع	رقم الصفحة
أ- الإهداء	
ب-شكر وتقدير	
ج- الملخّص	
د- قائمة المحتويات	
هـ- قائمة الجداول	
و- قائمة الأشكال	
محتويات الرسالة:	
مقدّمة:	1
الباب الأول: المصطلح الصوتي والصناعة المعجميّة المتخصّصة.....	11
الفصل الأول: اللّسانيّات والمصطلح الصوتي.....	12
- في تعريف المصطلح.....	13
- المصطلح في الدراسات الغربيّة.....	20
- المصطلح في الدراسات العربيّة.....	23
- المصطلح اللّساني في الدراسات المتخصّصة.....	26
- في اللّسانيّات.....	26
- في مفهوم المصطلح اللّساني.....	28
- المصطلح اللّساني المترجم.....	29

- المصطلح اللّساني التراثي ومسألة استعماله.....	32
- المصطلح الصوتي.....	40
- تعريف المصطلح الصوتي.....	41
- المصطلح الصوتي نشأة وأصالة.....	41
- المصطلح الصوتي في الدراسات العربيّة التراثيّة.....	44
- المصطلح الصوتي في الدراسات الحديثة.....	52
- المصطلح الصوتي في الدراسات الغربيّة.....	52
- المصطلح الصوتي في الدراسات العربيّة.....	57
الفصل الثاني: الفكر المعجمي والصناعة المعجميّة المتخصّصة..	63
- أصول الفكر المعجمي.....	64
- الصناعة المعجميّة العربيّة نشأة وتنوعا.....	67
- أسس الصناعة المعجميّة المتخصّصة الحديثة وتقنياتها.....	72
- بين المعجم العام والمتخصّص.....	72
- أسس بناء المعجم المتخصّص وشروطه.....	75
- تقنيات صناعة المعاجم المتخصّصة.....	83
- تقنيات ضبط المصطلحات بين القديم والحديث.....	85
- التقنيات المساعدة في التعريف المعجمي.....	88
- الشواهد المدعّمة للتعريف المعجمي المتخصّص.....	89
- التقنيات المعلوماتية المطوّرة للمعاجم المتخصّصة.....	94
الفصل الثالث: المعجم الموحّد شكلا ومادة.....	96

- تحديدات اصطلاحيّة.....	97
- البنية الخارجية للمعجم الموحّد.....	103
- بطاقة تعريفية للمعجم.....	103
- دراسة المقدمة.....	104
- مقدمة الطبعة الأولى.....	105
- مقدمة الطبعة الثانية.....	111
- ما بين المقدمتين.....	115
- مميّزات الطبعة الثانية من المقدمة.....	115
- مسائل تبقى عالقة في المقدمة.....	116
- البنية الداخلية للمعجم.....	117
- المادة المصطلحيّة في المعجم.....	118
- المصطلحيّة الصوتيّة في المعجم.....	120
- التصنيف المصطلحي بحسب التخصّص الصوتي.....	120
- التحليل النسبي للمصطلحيّة الصوتيّة في المعجم.....	129
- المصطلحات الصوتيّة في المعجم بين الطبعة الثانية والطبعة الأولى.....	131
- الترادف والاشتراك المصطلحي في المصطلحيّة الصوتيّة للمعجم...	135
- في تعريف الترادف والاشتراك.....	136
- الترادف والاشتراك المصطلحي.....	140
- الترادف والاشتراك المصطلحي دراسة في المدوّنة.....	142

الباب الثاني: آليات صناعة المصطلح الصوتي وتعريفه في المعجم.....	158
الفصل الأوّل: الترجمة والتوليد وصناعة المصطلح.....	159
- في تعريف الترجمة.....	161
- الترجمة والمصطلح والمعاجم المتخصّصة.....	163
- التوليد والإبداعيّة المعجميّة في الدراسات اللغويّة.....	168
- التوليد اللغوي في الدراسات العربيّة القديمة.....	170
- التوليد اللغوي في الدراسات المتخصّصة الحديثة.....	175
الفصل الثاني: نسق التوليد الدلالي للمصطلح الصوتي في المعجم..	178
- المكافئ الصوتي التراثي.....	180
- مصطلح طرجهاليان.....	180
- مصطلح حيّز الاعتماد.....	182
- مصطلح التلفّظ.....	185
- مصطلح الإطباق.....	188
- مصطلح الحبس والإطلاق.....	193
- المجاز.....	201
- تعريف المجاز.....	202
- المجاز وبناء المصطلح.....	204
- المجاز دراسة في المدوّنة.....	207
- مصطلح تاجي.....	207

- مصطلح جزم، ترخيم.....	211
- مصطلح تطريز.....	213
الفصل الثالث: التوليد الصوري للمصطلح الصوتي في المعجم.....	220
- الاشتقاق.....	221
- تعريف الاشتقاق.....	221
- أنواع الاشتقاق.....	224
- الصيغ الصرفيّة وأهميّتها في تشكيل المصطلح.....	230
- الاشتقاق دراسة في المدوّنة.....	232
- المصطلحات الصوتية المفردة في المعجم.....	232
- النسق الاشتقاقي والصيغ الصرفية للمصطلح الصوتي.....	237
- التركيب.....	261
- المصطلحات الصوتيّة المركّبة في المعجم.....	262
- أنواع المركّبات المصطلحيّة.....	264
- بين المركّب المزجي والمركّب المنحوت.....	273
- في الفرق بين النحت والاشتقاق.....	274
- في الفرق بين التركيب المزجي والنحت.....	275
- التركيب المزجي في المعجم.....	279
- النحت في المعجم.....	282
- المقابلة الصورية بين المصطلحات الصوتيّة العربية والأجنبية.....	286
الفصل الرابع: النسق الاقتراضي والبنية التعريفية للمصطلح الصوتي...	299

- النسق الاقتراضي للمصطلح الصوتي (التعريب).....	300
- تحديدات اصطلاحية.....	302
- الاقتراض عند المتقدّمين.....	308
- منهجية المحدثين في الاقتراض.....	309
- الاقتراض دراسة في المدوّنة.....	319
- المعرّب الصوتي.....	323
- المعرّب الصرفي.....	326
- البنية التعريفية للمصطلح الصوتي.....	328
- التعريف المعجمي أنواعه وشروطه.....	329
- تعريف التعريف وما يتعلّق به من تسميات.....	330
- أنواع التعريف المعجمي.....	330
- معايير التعريف المعجمي وشروطه.....	339
- مشكلات التعريف في المعاجم المتخصّصة.....	349
- دراسة تطبيقية في المدوّنة.....	354
- في منهجيّة بناء التعريفات.....	355
- أنواع التعريفات ومضامينها.....	363
- ملاحظات حول منهجيّة التعريفات ومضامينها في المعجم.....	379
- النتائج والمناقشة والتوصيات.....	385
- المراجع.....	394
- قائمة الملاحق.....	426

- الملخّص باللغة الأجنبية.	479.

قائمة الجداول:

العنوان	رقم الصفحة
جدول رقم1: المصطلح التراثي بين المؤيّد لاستعماله والرافض له.	39
جدول رقم 2: جهود الأفراد والجماعات في صناعة المعاجم اللّسانيّة	62-61
جدول رقم 3: جهود الهيئات والمؤسسات في صناعة المعاجم اللّسانية	63
جدول رقم 4: الملامح التمييزية بين مصطلح المعجم المتخصّص وغيره من المصطلحات	102
جدول رقم 5: المصطلحات الصوتية المترادفة في المعجم	145-143
جدول رقم 6 : المصطلحات الصوتية المشتركة في المعجم	149-146
جدول رقم 7: الاشتراك في المصطلح الصوتي شجري	150-149
جدول رقم 8: الاشتراك في المصطلح الصوتي شديد	152
جدول رقم 9: ترجمة مصطلح Velarization في المؤلفات العربية المتخصّصة الحديثة	192-191
جدول رقم 10: مصطلحات مراحل النطق المذكورة في المعجم	194
جدول رقم 11 : استعمال المصطلح التراثي في المعجم الموحّد كما هو عند القدماء تسمية ومفهوما	198-196
جدول رقم 12 : استعمال المصطلح التراثي في المعجم الموحّد تسمية مع تعديل في المفهوم	200-198
جدول رقم 13 : الانتقال المجازي للمصطلح الصوتي	217
جدول رقم 14: الانتقال المجازي للمصطلح الصوتي بين المجالات العلمية	219-218
جدول رقم 15: نسق الأسرة الاشتقاقية للمصطلح الصوتي	241-240
جدول رقم 16 : استغلال المعجم لصيغة فِعالة في ترجمة المصطلح الصوتي	242
جدول رقم 17: استغلال المعجم لصيغ اسم الفاعل في ترجمة المصطلح الصوتي	252-251
جدول 18: استغلال المعجم لصيغ اسم المفعول في ترجمة المصطلح الصوتي	254-253
جدول رقم 19: استغلال المعجم لصيغة الصفة المشبهة في ترجمة المصطلح الصوتي	255

جدول رقم 20: استغلال المعجم لصيغة اسم الآلة في ترجمة المصطلح الصوتي	257
جدول رقم 21: استغلال المعجم لصيغة المبالغة في ترجمة المصطلح الصوتي	258
جدول رقم 22: التوزيع النسبي لصيغ المصطلح الصوتي في المعجم	259
جدول رقم 23: المركّب الاسمي الإضافي للمصطلح الصوتي في المعجم	265
جدول رقم 24 : المركّب الاسمي الإضافي المعقّد للمصطلح الصوتي في المعجم	266
جدول رقم 25: المركّب الاسمي الإضافي المكوّن من أداة+اسم	267-266
جدول رقم 26: المركّب الاسمي الوصفي للمصطلح الصوتي في المعجم	268-267
جدول رقم 27 : المركّب الاسمي الوصفي الموسّع للمصطلح الصوتي في المعجم	268
جدول رقم 28: المركّب الاسمي الإضافي الوصفي للمصطلح الصوتي في المعجم	269
جدول رقم 29 : المركّب الاسمي الإسنادي للمصطلح الصوتي في المعجم	270
جدول رقم 30: المصطلحات الصوتية المركّبة تركيبا مزجيا بين الطبعة الثانية والطبعة الأولى	280-279
جدول رقم 31: المصطلحات الصوتية المنحوتة بين الطبعة الثانية والأولى	283-282
جدول رقم 32: خاص بالنتائج الإحصائية لمستوى التركيب الاسمي في المصطلح الصوتي	285-284
جدول رقم 33: إحصاء بنية المصطلحات الصوتية في اللغة الإنجليزية	286
جدول رقم 34: إحصاء بنية المصطلحات الصوتية في اللغة الفرنسية	286
جدول رقم 35: نسبة المعرّبات في المعاجم المتخصصة	322
جدول رقم 36: المصطلحات الصوتية المعرّبة في المعجم	325
جدول رقم 37: الفرق بين مصطلح التعريف وغيره من المصطلحات	338-337
جدول رقم 38: اعتماد ذكر المجال في تعريف المصطلح الصوتي بالمعجم	356
جدول رقم 39: اعتماد الإحالة في تعريف المصطلح الصوتي بالمعجم	361-360

جدول رقم 40 : تكرار التعريف في المداخل المصطلحية الصوتية المترادفة في المعجم	374-373

قائمة الأشكال:

العنوان	رقم الصفحة
الشكل رقم 1: الأبعاد المفهوميّة للمصطلح قديما	19
الشكل رقم 2: الفكر الصوتي لدى ابن سينا	48
الشكل رقم3: المميّزات الفارقة بين المعجم العام والمعجم المتخصّص	73
الشكل رقم 4: العلاقة الجامعة بين الدراسة النظريّة والتطبيقيّة للمصطلح	77
الشكل رقم 5: التمثيل المثلثي للمفهوم	79
الشكل رقم 6: العلاقة المميّزة لكلّ من المصطلح والكلمة	79
الشكل رقم 7: التحليل النسبي للمصطلحية الصوتية.	129
الشكل رقم 8: المصطلحية الصوتية بين الطبعة الثانية والأولى.	134
الشكل رقم 9: مراحل حدوث الصوت الشديد	154
الشكل رقم10: ثنائيّة المصطلحي والمترجم	164
الشكل رقم11: تمثيلات مصطلح التلفّظ في المعجم الموحّد	187
الشكل رقم 12: آليات التحوّل من المصطلح الصوتي لمركّب في الطبعة الأولى إلى البسيط في الطبعة الثانية.	236
الشكل رقم 13: التوزيع النسبي للصيغ الاشتقاقية بالنسبة للمصطلح الصوتي.	260
الشكل رقم 14: مخطّط أنواع التركيب الاسمي	271
الشكل رقم 15: الفرق بين الاشتقاق والنحت	275-274
الشكل رقم 16:التعامل الصوتي مع المعرب عند القدامى	313
الشكل رقم 17: علاقة المصطلح بالتعريف	353

مقـــــدّمـــــــة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد: تمثّل المعاجم المتخصّصة بالنسبة لأيّة حضارة هويّة علومها، ولسان حالها، فهي تعكس ما آلت إليه العلوم والمعرفة من تطوّر وازدهار، وترصد لنا قدرة أهلها على التواصل بلغتهم وتفعيلها باعتبارها لغة اختصاص وعلم.

وفكرة صناعة المعاجم ونشرها فكرة قديمة قدم البحث اللغوي والفكري للإنسان، الذي سعى منذ عهود بعيدة إلى حفظ تراثه اللغويّ والعلميّ بتأليف معاجم لغويّة عامّة، وأخرى متخصّصة في العلوم والفنون المختلفة.

ونظرا لتقدّم المعرفة في العصر الحديث، الذي أصبحت فيه العلوم والتقانة مركز اهتمام مختلف الأمم واستقطابها، أضحت فيه لغة الاختصاص مفتاحا يلج به الباحث طريقه لاكتساب رصيده الاصطلاحي من العلم، متوسّلا في كثير من الأحيان بالترجمة في نقل المصطلحات ومفاهيمها عن مختلف اللغات، وكلّ هذه المتغيّرات توحي بأنّه لا سبيل لرقيّ المجتمعات إلاّ بتمكّنها من إنتاج المعاجم المتخصّصة، بأنواعها الأحاديّة والثنائيّة والمتعدّدة اللغات.

وهو ما دفعنا لاختيار موضوع البحث في ميدان الصناعة المُعجميّة المتخصّصة، والذي وسمناه بـ: **المصطلح الصوتي في المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات – دراسة تحليلية نقدية–.**

وبما أنّ المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات الذي سهر مكتب تنسيق العريب بالرباط على تأليفه وطبعه، ظهر في طبعتين الأولى ظهرت سنة (1989)، والثانية سنة (2002)، فلقد اخترنا الطبعة الثانية أنموذجا لدراستنا، باعتبارها الطبعة المنقّحة والتي تميّزت باحتوائها على عنصر رئيس من عناصر بناء المعجم، وهو عنصر التعريف.

وقع اختيارنا على هذه الدراسة نتيجة لما يعرفه الرصيد الاصطلاحي الصوتي من غنى وتوسّع أسهم فيه تطوّر المعرفة وتراكمها، فهو من بين التخصّصات ذات البعد الحضاري القديم، والإضافة المعرفيّة الحديثة التي أدّت به إلى الانفتاح على مجالات علميّة كثيرة لسانيّة وأخرى علميّة وتكنولوجيّة.

وكانت من بين الأسباب التي دعتنا إلى اختيار المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات أنموذجا لدراستنا، كونه يمثّل إصدارا عربيّا شاملا وموحّدا لمختلف أقطار الوطن العربي، تكفّلت به هيئة رسميّة هي مكتب تنسيق التعريب بالرباط التي تضطلع بمهمّة تعريب العلوم ونشرها في أوساط المتعلّمين العرب سواء أكانوا مشارقة أم مغاربة، بالإضافة إلى احتواء المعجم على رصيد اصطلاحي صوتيٍّ واسعٍ، شمل فروعا صوتيّة متنوّعة.

ولقد تحدّدت معالم إشكاليتنا لتقف عند تساؤل محوري هو: كيف تعامل المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات مع المصطلح الصوتي؟

وللإجابة عن هذه الإشكاليّة تبادر إلى ذهننا الفرضيتان الآتيتان:

1- بما أنّ المعجم يحتوي طبعتين فإنّ الطبعة المختارة للدراسة قد استوفت المنهجيّة الحديثة في صناعة المعاجم، وأنّ مصطلحاتها قد حوت رصيدا اصطلاحيّا محيّنا يواكب ما استجدّ من مصطلحات صوتيّة، ويحقّق مبدأ استعمال آليات صناعة المصطلح التي أقرّتها هيئة مكتب تنسيق التعريب والمجامع اللغويّة.

2- استجابة المعجم لملاحظات الدارسين الخاصّة بالطبعة الأولى وإدراج التعريف كعنصر ثابت في المعجم أسهم في توصيل المفاهيم إلى القارئ العربي.

وتأتي أهميّة هذا الموضوع من أهميّة المعجم المتعدّد اللغات وما يضيفه إلى الباحث العربي، فلا غروّ أنّ البحث اللّساني العربي في عمومه والصوتيّ في خصوصه يشهد تطوّرا ملحوظا، وإنتاجا

معرفيّا لا يمكن تجاهله، يستدعي من الباحثين العرب الاهتمام بترجمته ونقله وتعزيز جهود نشره في معاجم ثنائيّة ومتعدّدة اللغات، تواكب في أسلوبها ومنهجيّتها مبادئ الصناعة المعجميّة الحديثة.

ولقد تعدّدت الدراسات السابقة التي استقدنا منها في بحثنا وكان من بينها:

1. مصطلحات اللّسانيّات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، إعداد: عبد المجيد سالمي، بحث مقدّمٌ لنيل شهادة دكتوراه الدولة، إشراف: أ.د: مصطفى حركات، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، 2007.

انطلقت الدراسة من سؤال رئيس يبحث في الحال التي هو عليها وضع المصطلحات اللسانيّة واستعمالها؟ وكان من بين أهمّ ما ركزّ عليه الباحث: الوقوف على عيّنة من المصطلحات اللسانيّة العربيّة بالدراسة والتحليل والنقد وبيان ما تتميّز به من خصائص وما يمكن أن يعتريها من عيوب، استخلص من خلالها الباحث بعض مظاهر الاختلال الحاصل في وضع المصطلحات اللغويّة وما تحويه من عيوب وبيان الأسباب التي أدّت إلى ذلك، مع مقارنة المقابلات العربيّة التي وضعت في مختلف المعاجم للمفاهيم اللسانيّة والتوجيه والنقد ومناقشة كيفية وضع المصطلح.

2. المعجم المختصّ دراسة في المادّة والمنهج المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات لمكتب تنسيق التعريب نموذجا، إعداد: زينة قرفة، بحث مقدّمٌ لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: أ.د صلاح الدين زرال، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، 2014-2015.

سعت الباحثة من خلال دراستها إلى طرح عدّة تساؤلات، وكان من أبرز التساؤلات التي لها علاقة ببحثنا: ما الكيفية التي تعامل بها المعجم الموحّد مع بعض القضايا المعجميّة مثل المادة؟

ما مصادره الأساس في تعامله مع الدرس اللسانيّ العام؟ وما السمات النظريّة للمصطلحات اللسانيّة الواردة فيه؟

وكان من أهمّ النتائج التي توصّلت إليها الباحثة، هو تفضيل واضعي المعجم اللفظ العربي على الأجنبي والاستعانة بالعديد من أنواع التعريفات من أجل تبسيط بعض المفاهيم، وكذا تنبيه الباحثة للعديد من السلبيّات التي وقع فيها المعجم، أهمّها اضطراب النسق الاصطلاحي، واعتماد المعجم على مصطلحات لا ترتبط مباشرة باللسانيّات وتكرار المقابل الواحد أمام عدّة مصطلحات.

3. المعجمية الصوتيّة من النظري إلى التطبيقي دراسة وصفية تحليلية الصوتيّات العربيّة النطقيّة والسمعيّة نموذجا، إعداد: فتيحة بوتمر، بحث مقدّمٌ لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الصوتيّات، إشراف: أ.د عمّار ساسي، جامعة البليدة 2، كلية الآداب واللغات، 2014-2015.

يتناول موضوع الرسالة في إطاره النظري ما يتعلّق بالدراسة المصطلحيّة والمفاهيم المتعلّقة بالتعريف المصطلحي في المجال الصوتي، وأمّا جانبه التطبيقي فيتناول المصطلح الصوتي من حيث المفهوم وتعدّد المصطلح، وذلك بدراسة المصطلحات الصوتيّة من الناحية اللغويّة والناحية الدلاليّة، وكان من أبرز التساؤلات التي طرحتها الباحثة: ما مشكلات المصطلح الصوتي؟ وما الأسباب التي أدّت إلى عدم استقرار تعريف المصطلح عامّة والمصطلح الصوتي خاصّة؟ وقد خلص البحث إلى مجموعة نتائج وتوصيات، أهمّها: تعدّد المصطلحات للعضو الواحد، وأنّ عددا من المصطلحات الصوتيّة قد اكتسبت تعريفاتها صفة الاستقرار، وعددا منها لم يحظ بهذه الميزة، وكذا وجود اضطراب في ترجمة بعض المصطلحات الصوتيّة.

ولعلّ من بين بحوث الدكتوراه التي طبعت في كتاب واعتمدنا عليها في دراستنا، هو مُؤَلَّف: آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانيّة الثنائيّة والمتعدّدة اللغات، لخالد اليعبودي، دار ما بعد الحداثة، فاس–المغرب، 2006.

كان من أهمّ ما تناوله المُؤَلِّفُ هو دراسة آليات توليد المصطلح في المعاجم اللسانيّة، والتي أكّدت أهميّة النسق الاشتقاقي في العربيّة، بالإضافة إلى دراسة التعريف في المعاجم اللسانيّة والخروج بجملة من الملاحظات حولها، وختم الدراسة بمقترح من أجل بناء معجم لسانيّ متكامل.

ولقد اقتضت طبيعة هذا العمل، أن تكون الدراسة وصفية نقدية، حيث حاولنا اتّباع الوصف في دراسة المعجم من ناحية البنية الشكليّة والمادّة الاصطلاحيّة، والتعرّف على آليات صناعة المصطلح الصوتي ورصدها، بالإضافة إلى التوسّل بأدوات المنهج الوصفي من ملاحظة وتحليل وإحصاء، واللجوء إلى المقارنة، والالتزام بالنقد الموضوعي الذي تجسّده الملاحظات والاستنتاجات.

كما استعنا بالمخطّطات والجداول التي وضعناها خاصة في الجانب التطبيقي من البحث، والتي سهّلت علينا عملية تصنيف المصطلحات وتنظيم المعلومات المتعلّقة بها.

وعليه فقد شملت خطّة بحثنا العناصر الآتية:

الباب الأوّل: عنوناه بـ: المصطلح الصوتي والصناعة المعجميّة المتخصّصة.

انقسم هذا الباب في مضمونه إلى ثلاثة فصول، شمل الفصل الأوّل منها: **اللّسانيات والمصطلح الصوتي**، وقف هذا الفصل على تعريف المصطلح لغة واصطلاحا، وتتبّع مفهوم المصطلح في الدراسات اللغويّة قديمها وحديثها.

ثمّ انتقلنا للحديث عن المصطلح اللّساني والذي ينقسم إلى: مصطلح لساني مترجم، ومصطلح لساني تراثي، ركزّنا من خلاله على موقف العرب المحدثين من الأخذ من التراث، بين مؤيّد ومعارض، دون إغفال رأي هيئة مكتب تنسيق التعريب في ذلك.

بعدها تمّ الوقوف على المصطلح الصوتي تعريفا ونشأة وأصالة، أدركنا من خلاله قيمة الدراسة الصوتيّة التراثيّة وما تحويه من رصيد اصطلاحيٍّ صوتيٍّ شمل فروعا متعدّدة، وصولا إلى عنصر المصطلح الصوتي في الدراسات الحديثة الغربيّة والعربيّة.

أمّا الفصل الثاني فقد عنوناه بـ: **الفكر المعجمي والصناعة المعجميّة المتخصّصة الحديثة.**

احتوى هذا الفصل على عرض موجز للفكر المعجمي في حضارات الأمم، مع التركيز على ما أنجزته الحضارة العربيّة التي تعدّ من أهمّ الحضارات التي أولت عنايتها بالتأليف المعجمي بأنواعه المختلفة.

ليتمّ الانتقال بعدها إلى أسس الصناعة المعجميّة المتخصّصة الحديثة وتقنياتها، فكانت البداية مع الفرق بين المعجم العامّ والمتخصّص من ناحية المنهج والصناعة، ثمّ حاولنا بيان أسس بناء المعجم المتخصّص وشروطه كما حدّدها روّاد المعجميّة والمصطلحيّة المحدثين.

وفي هذا الفصل حاولنا معالجة تقنيات صناعة المعاجم المتخصّصة، وقد ربطناه بأهمّ التقنيات التي وظّفها علماء التراث في معاجمهم، وأهمّ ما أضافته التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال.

وفي الفصل الثالث من هذا الباب، عالجنا: **المعجم الموحّد شكلا ومادة.**

تمخّض عن هذا الفصل دراسة الشكل الخارجي للمعجم، عرّفنا فيه المعجم وأقسامه، ثمّ انتقلنا إلى دراسة مقدمة المعجم مع مقارنتها بمقدمة الطبعة الأولى، من أجل اكتشاف التغيير الذي عرفته

مقدّمة الطبعة الثانية من المعجم، ومدى استدراكها للانتقادات والتوجيهات التي وُجِّهَتْ للطبعة الأولى منه.

تمّ في هذا الفصل أيضا دراسة البنية الداخليّة للمعجم الموحّد، بإبراز تنوّع التخصّصات اللسانيّة التي حواها المعجم، ثمّ بيان المادة الاصطلاحيّة الصوتيّة الموجودة فيه، وذلك بحسب انتمائها لمجالاتها الصوتيّة، ومن خلال المقارنة التي عقدناها بين المادة الاصطلاحيّة الصوتيّة في الطبعة الثانية والأولى، توصّلنا إلى أنّ طابع التنقيح هو الغالب على المعجم، غير أنّ مسألة الترادف والاشتراك رغم قلّة نسبة وجودها لا تزال تؤثّر على أحاديّة المصطلح واستقراره في المعجم.

انتقلنا في الباب الثاني إلى الحديث عن: **آليات صناعة المصطلح الصوتي وتعريفه في المعجم**.

قسّمنا خلاله الباب إلى أربعة فصول:

الفصل الأوّل بعنوان: الترجمة والتوليد وصناعة المصطلح، بيّنا فيه علاقة الترجمة بالمصطلح والمعاجم المتخصّصة، ونبّهنا إلى أنّ ترجمة المصطلح تمثّل السبيل لاستيعاب الوافد من المفاهيم والأفكار، وكلّما كان الإنتاج الفكريّ مرتفعا في الحضارة الغربيّة كلّما ازدادت الحاجة لترجمته.

وقفنا أيضا على مسالك ترجمة المصطلح وتوليده في اللغة العربيّة، والتي أقرّتها الهيئات اللغوية العربيّة.

وفي الفصل الثاني حاولنا تتبّع **نسق التوليد الدلالي للمصطلح الصوتي في المعجم**، وقد تفرّع عنه قسمان رئيسيان: الأوّل خصّصناه للمكافئ الصوتي التراثي في المعجم، حاولنا خلاله عرض نماذج لمصطلحات صوتيّة تراثيّة ثابتة في المعجم، وأخرى لم يوظّفها المعجم مستبدلا إيّاها بالمقابل المصطلحي الحديث.

وخصّصنا القسم الثاني منه للمجاز في المعجم، ولقد حاولنا في كثير من المواضع التي بحثنا فيها عن دقّة المصطلح ومناسبته للمفهوم أن نعرض للمعنى اللغوي للكلمة قبل أن تصبح مصطلحا.

بعدها عرضنا الفصل الثالث من الباب وقد عنوناه بـ: **نسق التوليد الصوري للمصطلح الصوتي في المعجم**، ركّز هذا الفصل على الإبداع المعجمي في جانبه الشكلي والذي يشمل آلية الاشتقاق والتركيب.

وقفنا فيه على المصطلحات الصوتيّة المفردة في المعجم ونسبة الاشتقاق فيها، بالإضافة إلى تحليل أهمّ الصيغ الصرفية الموظّفة، والتعليق عليها.

أمّا بالنسبة لآلية التركيب فبيّنا أنواعها، ومثّلنا لها بنماذج من المعجم، وجعلنا عنصر النحت تابعا للتركيب ولم ندرجه ضمن عنصر الاشتقاق مراعاة لاختلاف العلاقة بين كليهما، حيث يمثّل الاشتقاق علاقة تصريفية توليديّة بينما يمثّل النحت علاقة إلصاقية اختزاليّة، كما قمنا بدراسة تحليليّة للمصطلحيّة الصوتيّة المركّبة في المعجم بأنواعها، وقمنا بمقارنتها بمقابلاتها الأجنبيّة وبحثنا في بعض المواضع عن مفهوم المصطلح الأجنبي ومقابله العربي.

وفي الفصل الرابع تحدّثنا عن النسق الاقتراضي والبنية التعريفية للمصطلح الصوتي، عالجنا فيه مسألة الاقتراض في الفكر اللغوي القديم بعرض منهجيّة تعامل علمائه مع المقترض من الألفاظ والمصطلحات، ثمّ انتقلنا إلى عرض منهجيّة المحدثين في الاقتراض، كما قدّمنا دراسة تطبيقيّة للمعرّبات في المعجم تناولنا فيها منهجيّة تعريب المصطلح الصوتي.

ثمّ انتقلنا إلى البنية التعريفية للمصطلح الصوتي في المعجم، وفيه عرضنا مفهوم التعريف في الدراسات القديمة والحديثة، وحدّدنا علاقة مصطلح التعريف بغيره من التسميات، بالإضافة إلى هذا ذكرنا أنواع التعريفات وبيّنا اختلافها من المعجم العام إلى المعجم المتخصّص، واستخرجنا

الأسس التي يبنى عليها التعريف، وبناء على هذا الإطار النظري رصدنا أنواع التعاريف المعتمدة في المدوّنة قيد الدراسة، وحدّدنا منهجيّة بنائها، ثمّ شفّعناها بأهمّ الملاحظات التي لفتت انتباهنا.

أمّا بالنسبة للنتائج والمناقشة والتوصيات فقد حوت جملة النتائج التي رصدناها من خلال دراساتنا، والتي كان من أهمّها أنّ المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات ومن خلال مصطلحيّته الصوتيّة يحتاج إلى إعادة تقويمه وتحيينه لإثراء رصيده الصوتي لمواكبة الصناعة المعجميّة الحديثة وأسس وضع المصطلح في اللسان العربي.

وكان من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء بحثنا هو قلّة المراجع الخاصّة بحقل الدراسات المعجميّة وصناعة المصطلح في المكتبات والذي أدّى بنا إلى التنقّل إلى خارج الوطن تحديدا إلى المملكة المغربية للحصول عليها.

كما أثّر تعدّد المصطلحات للمفهوم الواحد، واضطراب الترجمة بين استعمال المصطلح التراثي والمصطلح الحديث على دراستنا، بالإضافة إلى فوضى استعمال المصطلحات الصوتية في الكتب المتخصّصة كلّ ذلك زاد البحث تعقيدا، ولكنّها صعوبة لم تثننا عن عزمنا فواصلنا البحث في الموضوع، ولم ندّخر جهدا، حتّى استوى على ما هو عليه ولله الحمد على ذلك أولا وآخرا.

ولا يسعنا في هذا المقام إلاّ أن نثني بالشكر الجزيل على الأستاذة المشرفة الأستاذة الدكتورة فوزية سرير عبد الله لما قدمتّه من عون لنا في إتمام هذا العمل، فأسهمت في إنجازه بتوجيهاتها ونصائحها القيّمة، وقد تحمّلت جهد تقويمه وإصلاحه، فجزاها الله عنّا كل خير.

ونتقدمّ كذلك بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور مسؤول التكوين عمّار ساسي، الذي فتح لنا باب المشاركة وحثّنا على العمل، فكان خير سند لنا في مسارنا ولم يبخل علينا بنصائحه وجهده وكل ما أوتي به من سعة لخدمة العلم ونشره في أوساط طلبته فجزاه الله عنّا خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتوجّه بخالص الشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الذين تجشّموا عناء قراءة البحث وتقويمه، فجزاهم الله عنّا كل خير. سائلين المولى عزّ وجلّ أن نكون قد وفقّنا في ما سعينا إليه، فله الحمد والشكر على تمام نعمه ونستغفره على ما بدر منا من سهو أو خطأ.

الباب الأول: المصطلح الصوتي والصناعة المعجميّة المتخصّصة

الفصل الأول: اللّسانيّات والمصطلح الصوتي

الفصل الثاني: الفكر المعجمي والصناعة المعجميّة المتخصّصة الحديثة

الفصل الثالث: المعجم الموحّد شكلا ومادة.

الفصـــــــــل الأوّل

اللّسانيّات والمصطلح الصوتي.

تمهيد:

تمثّل المصطلحات بالنسبة لأيّة اللغة هويّة علومها، ومفتاحا تلج به إلى عالم الأفكار والمتصوّرات، وكذا تفتح باب التواصل المعرفي مع غيرها من اللغات، وهي بذلك تشكل منطلقا ثابتا نحو لغة الاختصاص، أي اللغة العلميّة التي تهدف إلى التواصل بين المتخصّصين في المجال المعرفي المحدّد.

ونتيجة لما يشهده العالم المعرفي من انفتاح أدّى إلى تقليص المسافات الجغرافية، وسرعة انتقال المصطلحات بين الشعوب، كان لزاما على اللغة الرسميّة أن تواكب المستجدّ المعرفي والحيوي في العالم، وأن تفعّل مجالاتها التخصصيّة والاصطلاحيّة وتنشّط آليات العمل عليها. وقبل الشروع في الحديث عن المصطلح الصوتي موضوع الدراسة، فإنّ المنهجية الأكاديمية تقتضي منا الوقوف على مفهوم المصطلح في الدراسات العربيّة بتراثها العلمي الرصين، وما عرفه من تطوّر واستمرار في الدراسات الغربيّة والعربيّة الحديثة.

1-1 في تعريف المصطلح

1-1-1 المصطلح قديما:

إنّ المتصفّح للكتب التراثية تحديدا للمعاجم اللغوية، يجد في تأصيلها للفظة "مصطلح" المشتقة من الجذر الثلاثي (ص.ل.ح)، إجماعا على المعنى المعجمي الذي يناقض الفساد ومنه قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ ﴾ البقرة: ١١

وقد جاء عن أحمد ابن فارس (ت:395هـ) في مؤلفه مقاييس اللغة أنّ: « الصاد واللام والحاء أصلٌ واحد يدلُّ على خلاف الفساد. يقال صَلُحَ الشيءُ يصلُحُ صلاحا»[1] والواضح أنّ التعريف لا يفصّل كثيرا في المعنى الدلالي بقدر ما يركّز على البنيات الصرفية وتمثّلاتها المختلفة، والأمر يظهر جليّا في نصّ ابن منظور (ت:711هـ) في معجمه (لسان العرب) إذ جاء عنه أنّ: « الصَّلاحُ ضِدَّ الفَسادِ... والصُلْحُ: تَصالُحُ القَوْم بَيْنَهُمْ- والصُّلْحُ: السِّلْمّ. وقَد اصْطَلِحُوا وصَالَحُوا واصَّلَحوُا وتَصَالَحُوا واصَّالَحُوا، مُشَدَّدَة الصَادِ، قلبوا التَّاءَ صاداً وأدغمُها في الصَّادِ بِمَعْنَى واحدٍ وقَوْم صُلُوحٌ مُتصالِحُونَ، كأنّهم وُصفوا بالمَصْدَرِ...»[2]

ومن بداهة المنطق أنّ الصلح لا يأتي إلا بالاتفاق والسلم والتفاهم ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ۝٩﴾ الحجرات:(09)

ولن نفصّل كثيرا في التأصيل اللغوي لكلمة مصطلح إذ إنّ المعاجم اللغوية[3] على تعددها، تصبّ معظمها في إطار دلالي متقارب واحد، يحيل إلى نقيض الفساد. غير أنّ من بين المعاجم اللغويّة الموسوعيّة التي أدرجت الدلالة الاصطلاحيّة ضمن متنها المعجمي نصّ محمد مرتضى الحسيني

---

[1] – أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحـ وضـ: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دط، دت، عدد الأجزاء: 6، ج:3، مادة صلح، ص 303.

[2] – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، تحـ: عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة–مصر، ط 1، مج:4، عدد المجلّدات: 6، عدد الأجزاء: 55، ج28، ص2479.

[3] – من بينها: إسماعيل ابن حماد الجوهري (ت: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحـ: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط4، 1990، عدد المجلّدات: 6، م1، ص383، مادة صلح. وكذلك معجم: أبو القاسم محمد ابن عمر جار الله الزمخشري (ت: 538هـ)، أساس البلاغة، تحـ: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي البيضون، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ–1998م، عدد الأجزاء: 2، ج1، ص 554، مادة صلح، وغيرها من المعاجم.

الزبيدي (1205هـ) في شرحه لمادة صلح إذ يقول: « والاصطلاح: اتفاقُ طائفة مخصوصة على أمر مخصوص.»[1] كاتّفاق أهل الفقه على مصطلحات خاصة بهم لا يفهمها إلاّ فقيه متخصّص.

ولعلّه من بين النصوص الدّالة على عناية العلماء المتقدّمين بالجانب الاصطلاحي ما أشار إليه أبو عثمان عمرو ابن بحر الجاحظ (ت:255هـ) في معرض حديثه عن علماء الكلام، بقوله:« وهم تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسمٌ، فصاروا في ذلك سلفا لكلّ خلف، وقدوة لكلّ تابع»[2] يبيّنُ قول الجاحظ اهتمام علماء الأمة العربيّة في ذلك العصر بالمصطلحات وهو يشير أيضا إلى أنّ علم الكلام من بين العلوم العربيّة التي اهتمّت بالمصطلح من خلال مصطلحاتها الوضعيّة ذات المعاني الجديدة كالجوهر والعرض والكلام وغيرها، وبما أنّ هذا العلم هو وليد الذهنيّة العربيّة فإنّ الآلية الاصطلاحيّة المحرّكة له هي الاشتقاق.

وبالانتقال إلى المعاجم المتخصّصة يتبيّن لنا أنّ مفهوم الاصطلاح عند علي ابن محمّد السيّد الشريف الجرجاني (ت:816هـ) إنّما: « هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول»[3] هذا التعريف يوضّح لنا خاصيتين يمتاز بهما المصطلح، الأولى وهي الاتفاق بين أهل اللغة على ألفاظ محدّدة تواضعوا عليها، والثانية هي الانتقال الدلالي من المعنى اللغوي إلى المعنى المتخصّص، وهذا الانتقال لا يحصل إلاّ بوجود رابط مفهومي بين المعنى اللغوي الأصلي والمعنى المتفرّع عنه، كما جاء مُوَضَّحاً في نصّه الثاني: « الاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغوي

---

[1] – محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، دط، 1369هـ–1969م، عدد الأجزاء: 40، ج6، ص551، مادة: صلح.

[2] – أبو عثمان ابن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط7، عدد الأجزاء: 4، ج1، ص:139.

[3] – علي ابن محمّد السيّد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، دار الفضيلة، القاهرة مصر، د ط، د ت، ص 27.

إلى آخر لمناسبة بينهما»[1] وهذا الانتقال الضيّق للمصطلح يتبعه تضييق على مستوى الاستعمال أيضا، فتنحصر دائرة تداوله ضمن فئة محدّدة هم أهل المصطلح وخاصته، وهنا يمكن القول إنّ للقرآن الكريم الأثر الواضح في انتقال كثير من الكلمات العربيّة إلى معاني خاصّة، ومن ثمّ فتح باب الاجتهاد للتوليد المعنوي.

وقد جاء عن السيوطي (911هـ) فيما نقله عن أحمد بن فارس قوله: « كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أُخر...فكان مما جاء به في الإسلام ذكرُ المؤمن، والمسلم، والكافر، والمنافق، وإنّ العربَ إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان، وهو التصديقُ، ثم زادت الشريعةُ شرائطَ وأوصافا بها سُميّ المؤمنُ بالاطلاق مؤمنا... وكذلك سائر العلوم، كالنّحو والعروض والشعر، كل ذلك له اسمان: لغوي وصناعي»[2]

وعلى هامش ما اختلف فيه الباحثون المحدثون، مسألة أيّ اللفظتين أصحّ استعمالا، وتداولا في مؤلّفات القدماء "مصطلح" أم "اصطلاح"، وعلى حدّ اطلاعنا فإنّه لا داعي للتفصيل كثيرا في هذه المسألة، ذلك لأنّ كلتا اللفظتين قد شاعتا وعرفتهما الأبحاث التراثيّة، فكما ظهرت عناوين تستعمل لفظة اصطلاح نحو مؤلف اصطلاحات الصوفيّة لصاحبه عبد الرزاق جمال الدين بن أحمد بن أبي الغنائم محمد الكاشاني (ت:730هـ) وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد بن علي بن القاضي التهانوي (ت: ق12هـ)

---

[1]- محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، المصدر المذكور سابقا، ص27.

[2] – عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، منشورات المكتبة العصرية، بيروت–لبنان، دط، دت، عدد الأجزاء: 2، ج1، 295–296.

وتوجد مؤلفات أخرى استعملت لفظة "مصطلح"، وكان من بين الأوائل الذين روّجوا لها هم علماء الفقه والحديث، بمصنّفاتهم المتنوعة من بينها: المقترح في المصطلح لمحمد ابن محمد البروي الشافعي (ت:567هـ)، والألفية في مصطلح أهل الأثر لشهاب الدين أحمد ابن علي ابن محمد ابن أحمد العسقلاني (ت:852هـ)، وانتقلت التسمية من مجال الفقه والحديث وتوسّعت دائرة استعمالها على نحو ما أثبته وليّ الدين عبد الرحمن ابن خلدون (ت:808هـ) في عنوان الفصل الثاني والخمسون من مقدمته[1] وهو: في تفسير الذوق في **مصطلح** أهل البيان وتحقيق معناه وبيان أنّه لا يحصل غالبا للمستعربين من العجم.

هذا وقد قام الباحث المعجمي عبد العلي الودغيري بإحصاءِ لفظة "مصطلح" في التراث العربي، فتوصّل إلى قرابة الثلاثة والعشرين مصدرا ومرجعا علميّا في مختلف المجالات والتخصصات الشرعيّة واللغويّة والأدبيّة والبلاغيّة والمنطقيّة موظّفا لها.[2]

وعلى ما يبدو جاءت هذه الدراسة الإحصائية لـ: لفظة "مصطلح" لدحض الفكرة التي تبنّاها بعض الباحثين من أنّ لفظة "مصطلح" لا تتّفق وقواعد العربية، حيث يرى بعضهم الآخر بأنّه ادّعاءٌ، قائلا:« أمّا الادّعاء بأنّ لفظ "مصطلح" لا يتّفق والقواعد العربيّة، لأنّه اسم مفعول من الفعل "اصطلح" وهو فعل لازم لا يتعدّى إلا" بحرف جرّ فنقول "اصطلحوا عليه"، وأن اسم المفعول منه يحتاج إلى نائب فاعل هو الجار والمجرور أو الظرف أو المصدر، ولهذا ينبغي أن نقول "مصطلح عليه"؛

---

[1] – ولي الدين عبد الرحمن ابن محمد ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحـ: عبد الله محمد الدّرويش، دار يعرب، دمشق–سوريا، ط 1، 1425هـ–2004م، عدد الأجزاء:2، ج2، ص387.

[2] - ينظر: عبد العلي الودغيري، كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط المغرب، 1999، ع 48، ص10 وما بعدها، أيضا خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحداثة، فاس–المغرب، ط1، 2006، ص9.

فإنّ اللغة العربية تجيز حذف الجار والمجرور "منه" للتخفيف عندما بصبح اسم المفعول عَلمًا أو اسمًا يُسمَّى به، فنقول "مصطلح" فقط.»[1]

وإلى جانب لفظة مصطلح واصطلاح، يوجد في الرصيد التراثي مترادفات لفظيّة مستعملة قصد بها أصحابها الدلالة نفسها للمصطلح، أي الكلمة المتخصّصة، فجاءت على نسق: "الحدود" مثل "رسالة في حدود الأشياء ورسومها لأبي إسحاق الكندي (ت: 260 ه) "والألفاظ" نحو الألفاظ المستعملة في المنطق للفارابي (ت: 350ه) "والكلمات" ككتاب الزينة في الكلمات الإسلامية لأحمد ابن حمدان الرازي (ت:322ه)، غير أنّها تبقى مترادفات خاصّة بأهلها يقلّ استعمالها أمام اللفظتين السابقتين.

والنصوص التراثيّة في تحديدها لمفهوم المصطلح كثيرة، وكلّها تركّز على خصائص ثابتة في المصطلح منها أنّ المصطلح يقع ضمن التصوّر الذهني قبل أن يتمّ التواضع عليه، فالعلاقة التي تجمع المصطلح بالتسمية هي علاقة فهم ثم وضع، يقول في هذا الصدد القاضي عبد الجبّار (ت: 415ه) :« المُعتَبَرُ في صحَّةِ المُوَاضعَةِ على الأسماء بأن يكون المُسَمَّى مَعْلُوماً أو في حُكْمِ المَعْلُوم، عُلِمَ باضطرارٍ أو باكتسابٍ، ولذلك صَحَّ من طوائف أهل العلم عند معرفتهم بأمورٍ هُدِيَتْ لهم دون مُتَقَدِّمِيهم المواضعة على أسماءٍ لها، كما يصحُّ ذلك في الأمور المشاهَدة.»[2]

---

[1] – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت–لبنان، ط1، 2008، ص 263.

[2] – أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد القاضي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحـ: محمد مصطفى حلمي وأبي الوفاء الغنيمي التفتزاني، القاهرة–مصر، 1965، جـ5، ص186. نقلا عن: عبد السلام المسدّي، التفكير اللّساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986، ص125–126.

ويمكن التمثيل للأبعاد المفهوميّة للمصطلح قديما بالمخطّط الآتي:

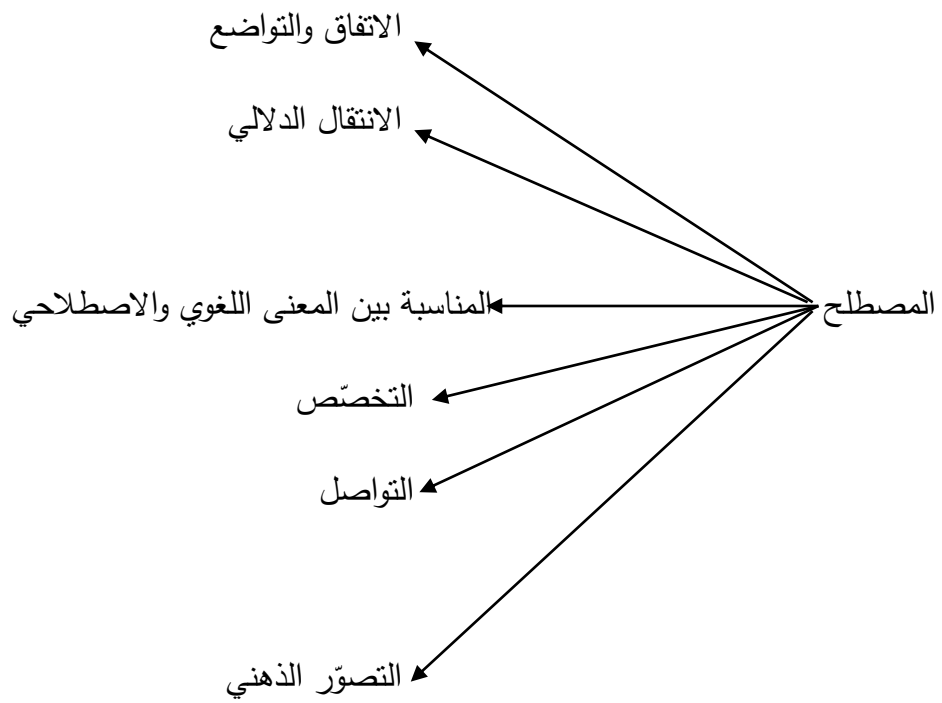

الشكل رقم 1: الأبعاد المفهوميّة للمصطلح قديما.

وتأسيسا لنظرة العلماء المتقدّمين للمصطلح يمكن القول إنّهم أدركوا مفهوم المصطلح وأهميّة الاصطلاح في مجال التخصّص، وحرصوا على الربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي حتّى لا تنحرف المعاني اللغويّة عن دلالتها ومنه المحافظة على فهم دلالات القرآن الكريم.

وانطلاقا من نماذج قليلة لنصوص تراثيّة كثيرة، نجد أنّ مفهوم المصطلح قد ارتكز على أهم الأبعاد النظريّة التي تشكّل خصائص المصطلح وسماته، عن طريق تعاملهم التطبيقي مع المصطلحات. وعليه فما الجديد الذي أضافته الأبحاث الحديثة في إطار ما عرفه هذا المجال من تطوّرات تعنى بالأبحاث المصطلحيّة؟

1-1-2 المصطلح حديثا

أ- المصطلح في الدراسات الغربيّة:

شهد القرن الثامن عشر والتاسع عشر تطوّرا ملحوظا في المجالات العلميّة المختلفة، وممّا لا شكّ فيه أنّ هذا التطوّر قد أدّى إلى انفجار معرفي على مجالات علميّة وتقنيّة وصناعيّة واقتصاديّة، تمخّضت عنها وحدات مصطلحيّة جديدة، أسهمت في نشرها وسائل الإعلام المختلفة المكتوبة والمرئيّة، وقد أدّت هذه الوفرة المصطلحيّة إلى نشوء علم المصطلح – وهو فرع للسانيات التطبيقية– له نظريّاته ومدارسه الخاصّة.

وعليه سنحاول عرض بعض المفاهيم الخاصّة بالمصطلح لزمرة من المتخصّصين اللسانيين والمصطلحيين.

إنّ أصل تسمية (terme) ترجع إلى اللغة اليونانية من (terma وtermon)، واللاتينية من (termen وterminus) ثمّ كلمة (termo)، حيث استخدمت في كلتا اللغتين بدلالات مختلفة، فدلّت في اليونانيّة على النهاية ماديّة كانت أو معنويّة، في حين جاء معناها في اللغة اللاتينية يحمل دلالة ماديّة وهي حدّ الحقل، وأخرى معنويّة بمعنى الحدّ المنطقي، ثمّ ما لبثت بعدها أن ظهرت بمفهومها الجديد في المعاجم المتخصّصة.[1]

ولعلّ أقدم تعريف أوروبي للمصطلح يرجع إلى أحد لغويي مدرسة براغ (كوبكي 1935)، الذي ينصّ على أنّ:« المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصّصة معنى محدّد وصيغة محدّدة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أنّ هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدّد»[2] والملاحظ على تعريفه

---

[1] – ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، د ط، د ت، ص 10.

[2] – المصدر نفسه، ص11.

أنّه يقترب من تعريف الجرجاني للمصطلح[1] ويتلاقى معه من حيث إنّ المصطلح هو انتقال من المعنى العرفي إلى المعنى الخاصّ، ومن السعة إلى التحديد الضيّق.

كما جاء في تعريف المصطلح لأحد مؤسّسي هذا العلم، وهو هلموت فلبر (Helmut felber) والذي يعدّ أحمد تلامذة المهندس النمساوي أو كما يطلق عليه "أبو المصطلحيّة" فوستر (wuster)، إذ جاء في تحديد فلبر للمصطلح أنّه:« أيّ رمز متّفق عليه يمثّل تصوّرا ذهنيا مرتبط بمجال معرفيّ محدد.»[2] فالمصطلح إذن يشكل علاقة جامعة بين مبنى لغوي (تسمية) ومتصوّر ذهني (مفهوم)، ضمن أي حقل معرفي.

ولفظة رمز تدلّ على تنوع الدوال اللسانيّة للمصطلح، وتختلف من مصطلح مفرد إلى مركّب إلى رمز مختصر وغيرها من الحالات، تمثّل النظام الصوري الخاصّ بالسّجل الفكري والحضاري للأمم. فهذا التعريف يعكس لنا البعد المعرفي أو بالأحرى العلاقة بين المفهوم والتسمية حيث يقتضي فهم المصطلح فهم بنيته التصوريّة أولا، والبعد التخصّصي بتحديد العلاقة بين المصطلح والعلوم وأنّها علاقة تتأسّس على الخصوص لا وجود لها خارج التخصّص.

كما تركّز ماري كلود لوم (Marie Claude L'Homme) في تعريفها على مبدأ التواصل الاجتماعي إذ تعبّر عن المصطلحات بقولها إنّها:« وحدات معجمية يُنظَر إلى معناها ضمن إطار مجال تخصّص، أي ضمن مجال محدّد من المعرفة الإنسانية، وهو غالبا ما يُربط بنشاط اجتماعي مهني.»[3]

---

[1] – ينظر: محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، المصدر المذكور سابقا، ص27.

[2]- Hemlut felber, Terminology manual, Unesco and infoterm , paris-french,1984, p : 1.

[3] – ماري كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، تر: ريما بركة، مر: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، ط1، 2012، ص18.

وقد اقترح لويك ديبكر (Loïc Depecker)[1] بدل تسمية "مصطلح" عبارة "وحدة مصطلحيّة"، ذلك كون هذه الأخيرة في حدّ ذاتها تضمّ بنيات تركيبية، وهذا يلزم إبراز الخصائص اللغويّة المتنوّعة للمصطلح، بالإضافة إلى أنّ المصطلحية إنّما هي علم يدرس وحدات معيّنة.

أمّا عن أحسن تعريف أوروبي للمصطلح كما أورده محمود فهمي حجازي ينصّ على أنّ:« الكلمة الاصطلاحيّة أو العبارة الاصطلاحيّة مفهوم مفرد أو عبارة مركّبة استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها وحدّد في وضوح، هو تعبير خاصّ ضيّق في دلالته المتخصّصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاصّ بمصطلحات فرع محدّد فيتحقّق بذلك وضوحه الضروري»[2] وهذا تعريف يلخّص أهمّ خصائص المصطلح، ويشترط وضوح الدلالة المتخصّصة على عكس الألفاظ العامّة التي تختلف وتتعدّد دلالتها بتعدّد السياق واختلاف المقام. وهذا الوضوح مرتبط بمدى تعالقه مع أنساقه الفكريّة أي الحقل المعرفي، يقول في هذا الشأن آلان راي (Alain Rey) :« إذا كان الاسم قابلا للتعريف داخل نظام منسجم (Système coherent) ومُبَنْيَن (Structuré) فهو مصطلح.»[3] ولقد انتشر بين اللغات الأوروبيّة تقريبا التسمية نفسها للمصطلح، حيث ظهر نوع من التوافق العام بين الصورة النطقيّة والخطيّة، تشترك غالبيتها في الجذر: "Term"[4]

وبالإجمال فإنّ التحديد المفهومي للمصطلح في الدراسات الغربيّة المتخصّصة يركّز على جملة مبادئ منها:

---

[1] - Voir: Depecker, Loïc, Contribution de la terminologie à la linguistique, revue langages, n 157, 2005,p6.

[2] – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المصدر المذكور سابقا ص 12.

[3] - Rey,Alain, Terminologie nom et notion, que sais-je ? 1780, puf, paris-France, p22.

[4] – ينظر: محمود فهمي حجازي، المصدر نفسه، ص9.

- ربط المصطلح بالتصوّر ضمن علاقة فكريّة تتأسّس انطلاقا من المفهوم نحو التسمية، « ولما كان المفهوم هو وحدة معرفية، فإنّ المصطلح بالتالي هو تسمية للوحدة المعرفية.»[1]
- يشكّل المصطلح الهيكل العام والرئيس للغات التخصّص إذ « هو العنصر المكوّن لجميع المسارد المصطلحية المرتبطة بلغة التخصّص.»[2]
- المصطلح مرتبط بمدى وضوحه وتعالقه مع مختلف الأنساق المفهوميّة والمعرفيّة في الحقل المعرفي المتخصّص.
- المصطلح أو الوحدة المصطلحيّة هي علاقة تتأسّس على جملة مبادئ لسانيّة ومعرفيّة واجتماعيّة وتواصليّة.

ب- المصطلح في الدراسات العربيّة:

أمّا عن المصطلح في الدراسات العربيّة الحديثة، فقد انبرت أقلام الكثير من المتخصّصين العرب، تكتب في المصطلح، وتدعو إلى دراسته وتوسيع أفق البحث فيه، بل وحتّى تدريسه في الجامعات، وواصلت مسيرة هؤلاء العلماء حتّى ذاع صيت هذا العلم وانتشر في أوساط الدّارسين العرب.

وقد عرّف مصطفى الشهابي المصطلح بأنّه:« لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى معيّن من المعاني العلميّة. فالتصعيد مصطلح كيماوي، والهيولي مصطلح فلسفي، والجراحة مصطلح علمي والتقليم مصطلح زراعي وهكذا»[3] ومن ثمّ فكل من مصطلح التصعيد والهيولي وغيرها

---

[1] - ماري كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، المصدر المذكور سابقا، ص20.

[2] - Dubuc, Robert, Manuel pratique de terminologie, linguatech, 4 éme edition, Québec, canada,2003,p33.

[3] – الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلميّة في اللغة العربية " في القديم والحديث"، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، 1955، ص03.

من المصطلحات لا يفهمها إلاّ المتخصّصون أو المتواضعون عليها في إطار المجال المعرفي المنتمية إليه.

كما« يقصد بالمصطلحات العلميّة تلك الألفاظ التي تسمّي مفاهيم معينة، في أيّ علم من العلوم، بأصنافها الثلاثة: العلوم الشرعيّة، والعلوم الإنسانيّة، والعلوم الماديّة، في أي عصر من الأعصار، وفي أي مصر من الأمصار، ولدى أيّ اتجاه من الاتّجاهات، وفي أي تخصّص من التخصّصات»[1] يعكس هذا النص الجانب التاريخي والشمولي للمصطلح، والمصطلحات تنقسم إلى نوع داخلي يختصّ باللغة العربيّة وهو العلوم الشرعيّة إذ إنّ المحرّك لهذه المصطلحات يصدر من ذات اللغة العربية ومرتبط بها، أمّا مصطلحات العلوم الإنسانيّة والماديّة فهي محلّ اشتراك بين اللغات والشعوب قابلة للنقل والترجمة، وبأصنافها الثلاثة تشكّل مسار أية لغة متخصّصة بأزمنتها المتجدّدة.

ويضيف صالح بلعيد إلى مفهوم المصطلح قوله: « لفظ موضوعيّ يؤدّي معنى معيّنا، بوضوح ودقّة، بحيث لا يقع أي لبس في ذهن القارئ. وهو رمز لغويّ مخصّص لتصوّر أو لتصوّرات عديدة، يرتبط وجوده بنمط التصوّرات التي ينتمي إليها»[2] المقصود بالتعريف السابق أنّ المصطلح لا يخرج عن كونه رمزا أو علامة لسانيّة لمتصوّر أو فكرة، ولا يشترط في المتصوّر أن يشمل جميع أجزاء المفهوم، وإنّما هو يحيل إليها فقط أو إلى خاصيّة من خواصه. وممّا يشترط في المصطلح الوضوح والدقّة بالإضافة إلى ضرورة وجود نسقيّة بين المصطلحات وانتظامها داخل مجال علمي واحد، وهو ما عبّر عنه أيضا عز الدّين البوشيخي بقوله: « ومن خصائص المصطلحات العلمية انتظامها

---

[1] – الشاهد البوشيخي، مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية، دراسات مصطلحيّة، 2001م1422هـ، ص 81.

[2] – صالح بلعيد، دور المؤسسات الثقافية العربيّة في تنمية اللّغة العربيّة، أطروحة دكتوراه، إش: عبد الرحمن الحاج صالح، جامعة الجزائر، 1413/1412 هـ-1993/1992م، ص 181.

في نسق اصطلاحي مربوط بواسطة الحدود والتعريفات بنسق المفاهيم المعتمد. ويعني ذلك أن يُحدّد لكلّ مصطلح مفهومه بالنظر إلى باقي المصطلحات التي تتوارد معه في النسق.»[1]

في ضوء ما تمّ ذكره، نرى أنّ مفهوم المصطلح عند الغرب لا يختلف كثيرا عمّا جاء عند العرب، فالمصطلح عند كلتا الأمتين « عبارة عن كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتيها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصوّرات فكريّة وتسميتها في إطار معيّن، تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظة معينة، والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحّدة للمفهوم والتمكّن من انتظامها في قالب لفظي.»[2] ومن ثمّ فإنّه وفي كلتا المقاربتين –العربيّة والغربيّة– هناك شبه اتّفاق على المبادئ نفسها، ويمكن إرجاع ذلك إلى الدور البارز الذي تلعبه المثاقفة (acculturation) والعولمة من توافق في الكثير من الرؤى والاتجاهات العلميّة، ممّا يجعلها تحمل سمت العالميّة، دون إغفال خصوصيّة كلّ مجتمع وكلّ ثقافة في بلورة أفكارها وإضفاء الطابع الخاصّ بها.

وسنحاول في العنصر الموالي من البحث التركيز على المصطلح اللّساني في الدّراسات المتخصّصة.

---

[1] – عز الدين البوشيخي، نحو تصور جديد لاستثمار المعجم الموحّد في المجال التعليمي معجم المصطلحات اللسانية نموذجا، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، 2002، ع 53، ص 208.

[2] – بشير إبرير وآخرون، مفاهيم التعليمية بين التراث والدّراسات اللسانية الحديثة، مخبر اللسانيات واللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة باجي مختار، عنابة–الجزائر، ص 190.

1-2- المصطلح اللّساني في الدراسات المتخصّصة.

تمهيد:

يعدّ مجال البحث الصوتي تخصّصا من بين التخصّصات التي تعتمد في أساسها على المصطلحات، وكأيّ علم أو ميدان معرفي فإنّ له أصوله وامتداداته عبر التاريخ، وباعتبار أنّ الصوتيّات لا تشذّ عن منهج اللّسانيّات والتي هي الأصل لكثير من الفروع اللغويّة النظريّة والتطبيقيّة، فإنّه كان لزاما المرور باللسانيّات تحديدا بالمصطلح اللّساني حتّى تتشكّل الرؤية الواضحة للإطار العام، ومنه الولوج في التحديد الدقيق للمصطلح الصوتي.

1-2-1 في اللسانيّات.

لقد أدّى ظهور اللّسانيّات إلى إحداث ثورة معرفيّة في الأبحاث اللغويّة، ذلك أنّ قاعدتها تتأسّس على الدراسة العلميّة والموضوعيّة للسان البشري ، ومن ثمّ « فإنّ اللسانيّات لا تشكّل سوى جزء خاص من التفكير اللّغوي الممتدّ عبر التّاريخ والحضارات الإنسانيّة الكبرى. إنّها أوّلا وأخيرا فكر له سماته وخصوصيّاته التي تميّزه من غيره من أنواع التفكير اللّغوي الأخرى كالفكر اللّغويّ التاريخيّ والفكر اللغويّ المقارن.»[1] فنشاط البحث اللغوي بدأ ببداية نشاط الإنسان، حيث مارس النشاط اللغوي وعالج مسائله بالاستعمال.

وعليه فقد تعاقبت الجهود اللغويّة باستعمال مناهج وآليات تحليل مختلفة إلى عهد غير بعيد تحديداً إلى مطلع القرن التاسع عشر الذي عرف البداية الفعليّة للسانيّات فقد « شهد ثلاثة منعطفات كبرى في مسيرة هذا العلم، هي اكتشاف اللغة السنسكريتية، وظهور القواعد المقارنة، ونشوء علم اللغة

---

[1] – مصطفى غلفان، في اللّسانيات العامة تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت–لبنان، ط1، 2010، ص95.

التاريخي.»[1] والذي يبدو لنا أنّ اللسانيات قد أسّست منهجها بالاستعانة بالأبحاث اللغويّة السابقة، « خاصة منها مؤلّفات اللغويين الهنود القدامى عن قواعد اللغة السنسكريتية ونظامها الصوتي، وكذلك ما نقل من اللغة العربية فيما بعد في عصر ازدهار الحضارة العربيّة الإسلاميّة في الأندلس إلى اللغة اللاتينية. ولكن هذا الأمر لا ينسينا الأعمال الهامّة في الدراسات اللغوية التي أنجزت في فترات التاريخ السابقة للهنود واليونان والعرب.»[2]، لكنّ التأسيس الحقيقي للسانيّات، فإنّه يرتبط بعمل اللساني السويسري فريدناند دي سوسير(Ferdinand de Saussure, 1857-1913)، إذ تنسب إليه الأبوّة الفكريّة للسانيّات، يقول في هذا الشأن الباحث أحمد محمّد قدور « فالدّارسون المحدثون يتّفقون على أنّ دوسوسير هو الأب الحقيقي للسانيات، لأنّه وضّح اختصاصها ومناهجها وحدودها، وأثرى الدراسات الإنسانية بالكثير من الأفكار اللغوية الرائدة حتى صارت اللسانيات باعثا لنهضة علمية تولّد منها علوم ومناهج جديدة.»[3]، وبذلك يُعدّ دي سوسير أوّل من أسس للبنيوية الحديثة في مؤلفه: محاضرات في اللسانيّات العامّة (Cours de linguistique génerale) والذي نشره كل من شارل بالي (Chrles Bailly) وألبرت سِشهاي (Albert Séchehaye).

هذا الوجه العلمي الجديد الذي سطع على الدرس اللّساني، جعله يقترب من العلميّة والموضوعيّة، كما أسهم في عقد الصلة بين اللّسانيّات وعلوم أخرى كالمنطق والرياضيات والبيولوجيا والحاسوبيّات، وأفرز مدراس واتّجاهات فكريّة منها: مدرسة براغ الوظيفية ومدرسة كوبنهاغن المعروفة بالغلوسيماتيكية والنظريّة التوليدية التحويلية لنعوم تشومسكي (N.chomsky).

---

[1] – أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط3، 142هـ-2008م، دمشق-سوريا، ص17.

[2] – ر.هـ.روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، تر: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1927م، ع227، ص21.

[3] - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، المصدر نفسه، ص21.

وعرف أيضا تفرّعات مختلفة للسانيّات منها ما هو نظري « أو تسمّى (باللسانيات المحضة) (Pure linguistics)، أو (اللسانيات التخصصيّة) (Specialization linguistics)، وهي مصطلحات تعنى بالبحث في اللغة عن طريق مناهجها ومدارسها ومستوياتها»[1] منها: الصوتيات(Phonetics) والتركيب(Syntax) والصرف (Morphology) وعلم الدلالة (Semantics)، ومنها ما هو تطبيقي: كالمعجميّة(Lexicology) والتعليميّة (Didactics) اللسانيّات الاجتماعيّة (Sociolinguistics) واللسانيات النفسيّة (Psycholinguistics) واللسانية الحاسوبيّة (Linguistic informatics) وفروع أخرى تعرف تطوّرا مستمرّا.

1-2-2 في مفهوم المصطلح اللّساني:

بحساب الخلفيّات السابقة لمفهوم المصطلح، يتّضح أنّ المصطلح اللّساني يمثّل كلّ وحدة مصطلحيّة خاصّة باللّسانيّات أو بالأحرى تنتمي إلى المعجم القطاعي الخاص باللسانيّات بمختلف فروعه، علما أنّ حركة المصطلحات اللسانيّة مرتبطة أساسا بحركة الترجمة، إذ «لا يمكننا –نحن العرب– معرفة هذا العلم الجديد إلا من خلال نافذة اللغات الأجنبية الانكليزية أو الفرنسية ذلك أنّه للحق والتاريخ، وإنصافا للعلم والعلماء لا يمكننا إلا أن نعترف بأن اللسانيات الحديثة هي محض العقلية الغربية التي أنتجتها»[2] نوافق هذا الباحث فيما يذهب إليه، ونؤكّد أنّه على الباحث العربي أن يتوسّل باللغات الأجنبية لاستيعاب جملة التصوّرات الجديدة، التي جاءت بها اللسانيات، ليس هذا فقط، بل عليه أيضا أن يتمكّن من الأبحاث القديمة، فكثير من المسائل اللغويّة والمعرفيّة كان للقدماء فضل السبق في طرحها. من ذلك نظرية النظم التي أسّسها عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ) والتي

---

[1] – معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، أطروحة دكتوراه، إش: بان صالح مهدي الخفاجي، قسم اللغة العربية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 1435هـ–2014م، ص193.

[2] - مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، دمشق–سوريا، ط1، 1988، ص21.

تلتقي في كثير من مفاهيمها مع ما جاءت به النظرية التوليدية التحويلية الحديثة، حيث إنّ « المتمعّن في دعائم النظرية التشومسكية يجد أنها لم تبتعد عن قواعد النحو العربي؛ ومن أدلة ذلك أن شيخنا عبد القاهر الجرجاني قد سبق تشومسكي وأنصاره بزمن سحيق إلى تحديد الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة؛ إذ فرّق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق؛ فجعل النظم لمعان في النفس.

وذلك ينطبق مع ما قال به تشومسكي من مفهوم البنية العميقة، والبناء عند الجرجاني يطابق البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات، كما أن التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات في السياق.»[1] بالإضافة إلى تعرّض المتقدّمين إلى مسائل لغويّة متفرّقة هي من صميم ما نادت به النظريّات اللّسانيّة الحديثة.

غير أنّ الخطوة الأساس في هذا المجال تكمن في كيفية بلورة فكر لساني ومصطلح لساني عربي، وحتّى يتسنى ذلك فإنّه ينبغي التركيز على أمرين أساسين هما: المصطلح اللّساني المترجم والمصطلح اللّساني التراثي العربي.

1-2-3 المصطلح اللّساني المترجم:

إنّ كلّ مصطلح لساني غربي نقلته اللغة العربية سواء بالترجمة المباشرة أو الاشتقاق أو النحت أو التركيب أو غيرها من الآليات يعدّ ضمن قائمة المصطلحات الأجنبية المترجمة، حيث غدا أمرا حتميّا على الأمّة العربيّة الاعتماد على الترجمة، التي هي وسيلة أولى لمجابهة الكمّ الهائل من المصطلحات اللّسانيّة. وقد عرف البحث اللغوي توافدا للمصطلحات اللسانيّة مع بداية عصر النهضة، فكان من بين أوائل الناقلين له هو **رفاعة الطهطاوي** (ت 1290هـ-1873م) « وذلك عندما

[1] - حليمة الخيروني، المدرسة التوليدية التحويلية أسسها وتطبيقاتها في النحو العربي، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع1، مج:1، 2017، ص:240.

حاول تعريف معاصريه بتعدّد اللغات الأوروبيّة القديمة والحديثة، وهنا نجد مصطلحي: اللغة واللّسان...وكلتا الكلمتين...ترد عنده في مواضع كثيرة دون تمييز بينهما.»[1]

ثمّ عرفت المصطلحات اللسانيّة المترجمة انتشارا وتوسّعا عندما بدأ استعمالها في الجامعات العربيّة، « فقد انتقل عدد من أعلام الدراسات اللغويّة إلى القاهرة، يحاضرون باللغة العربيّة في علوم اللغة واللغات السامية، ومن هؤلاء اللغوي الإيطالي "غويدي" الذي دّرس اللغة العربية الجنوبية القديمة، واللغوي الألماني براجشتراسر الذي اهتمّ باللغة العربيّة في ضوء اللغات السامية.»[2] تلتها أيضا محاولات مغاربية ومشرقية لترجمة المؤلّفات اللّسانيّة التي أنتجت قوائم مصطلحية غزيرة، حيث يؤرّخ عبد السلام المسدي لأوّل محاولة ترجمة عمل لساني، بمحاولة محمد مندور سنة (1946) ترجمة بحث أنطوان ماييه بعنوان "علم اللسان"[3]، تبعتها محاولات كثيرة لا تزال قائمة، ولعلّ أبرزها محاولة ترجمة كتاب دي سوسير (Cours de linguistigue géneral) فكانت أوّل محاولة قام بها يوئيل يوسف عزيز سنة (1985) بعنوان: علم اللغة العام،[4] تلتها أربع محاولات أخرى لترجمة الكتاب. دون إغفال ذكر التكوين الذي تلقّاه عدد من الباحثين العرب في الجامعات الغربيّة، على رأسهم إبراهيم أنيس ومحمود السعران وأحمد مختار عمر وتمّام حسان وغيرهم، حيث أسهم هؤلاء الباحثين في إدخال الكثير من المفاهيم والمصطلحات الصوتيّة واللسانيّة، وقد « كان لنشاط أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح في مجال اللسانيّات والصوتيّات في جامعة الجزائر أثره البالغ في نشوء

---

[1] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص217.

[2] – عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، أطروحة دكتوراه، إش: أ/د: مصطفى حركات، جامعة الجزائر، 2007، ص145.

[3] – ينظر: عبد السلام المسدي، قاموس اللّسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، دط، دت، ص 73.

[4] – ينظر: فردينان دي سوسور، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، مر: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق العربية، بغداد–العراق، د ط، 1985.

المصطلحات اللسانية وتصحيح بعضها مما شرع المشارقة في استعماله، وتولّى معهد العلوم اللسانيّة والصوتيّة من خلال مجلّته الشهيرة "اللسانيات"، ترسيخ هذه المصطلحات اللسانيّة، بحيث ساعدت على انتشارها في أوساط الجامعيين والباحثين في الجزائر وفي العالم العربي.»[1]

وما كاد أن ينتشر المصطلح اللّساني في الكتابات العربية، حتّى ظهرت معه معاجم لسانيّة ذات جهود فرديّة وجماعيّة، غير أنّ المصطلح اللّساني المترجم لم يعرف استقرارا واضحا بين الدّارسين، وقد يعود ذلك لعدّة أسباب منهجيّة حيث وصف اللساني عبد الرحمن الحاج صالح الوضع المصطلحي للسانيات بالبطء قائلا:« ويعرف كلّ واحد البطء الذي يسير به وضع المصطلحات وإقرارها وحرفية هذا العمل وفرديته ومشكل ذيوع هذه المصطلحات في الاستعمال.»[2] فمن النقاط التي تحول عائقا أمام تثبيت المصطلح اللّساني هي غلبة النزعة الفرديّة بين الباحثين وعدم استفادة اللاحق من السابق، ينتج عنه تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد أو العكس.

وقد حصر اللّساني عبد القادر الفاسي الفهري أسباب مشكلات المصطلح اللّساني في الآتي[3]:

- عفوية مناهج الوضع بين الباحثين.
- مشكلة تداول ومِراس (استعمال).
- مشكلة رواج ونشر.

---

[1] - عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، المصدر المذكور سابقا، ص147.

[2] – عبد الرحمن الحاج صالح، اللغة العربية وتحديات العصر في البحث اللغوي وترقية اللغات، محاضرة ألقيت في الندوة حول "مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية"، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، أيام 6–8 نوفمبر 2000، ص25.

[3] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط المغرب،1983، ع23، ص140.

وتبقى من المسائل المختلف فيها بين اللّسانيين مسألة الاستعانة بالمكافئ التراثي في بلورة المفاهيم الحديثة ومدى تفعيله في الدّراسات الحديثة وهذا ما سنحاول مناقشته فيما يأتي.

1-2-4 المصطلح اللّساني التراثي ومسألة استعماله:

المصطلح التراثي هو كلّ ما أبدعه العرب المتقدّمون من مفاهيم ومسمّيات خاصّة في فترة الازدهار الفكري والحضاري للأمّة، حيث يمكن أن نُصنّف تلك المسميّات أو المفاهيم ضمن رصيد المعاجم العربية المتخصّصة في مختلف القطاعات، العلميّة منها والفنيّة.

أمّا المقصود بالمصطلح اللّساني التراثي فهو يشمل مختلف المصطلحات الصوتيّة والنحويّة والصرفيّة والبلاغيّة والتعليميّة وكلّ ما يتعلّق بالجانب اللغوي، والتي أسهم في وضعها علماؤنا المتقدّمون كالخليل (ت175هـ) وسيبويه (ت180هـ) والجاحظ (255هـ) وابن جنّي (392هـ) وابن سينا (ت428هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) وابن خلدون (ت808هـ) وغيرهم.

وأثناء طرحنا لمسألة المصطلح اللّساني التراثي مكافئاً للمصطلح المعاصر، نجد أنّ البحث يقودنا إلى أربع حالات هي:[1]

أ- وجود مصطلح تراثي كما في "شديد"، ووجود مصطلح معاصر كما في "انفجاري" (Explosive).

ب- وجود مصطلح تراثي لا يزاحمه مصطلح معاصر كما في أصوات مجهورة ومهموسة، وهي حالة لا تطرح إشكالات إلاّ إذا كان المصطلح التراثي لا يوحي بالمفهوم المراد تأديته أو لا ينطبق على المفهوم الغربي الوافد من الخارج.

ج- عدم وجود مصطلح تراثي، ووجود مصطلح معاصر، كما في العديد من المفاهيم العلميّة مثل مطياف (Sonographe/ Sonographe).

---

[1] - ينظر: حسن دريدر، المصطلح التراثي والمصطلح المعاصر في اللغة العربية إشكاليات إبستمولوجية، الترجمة والمصطلح اللساني، سلسلة الترجمة والمعرفة، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، 2016 ع4، ص16.

د- عدم وجود مصطلح تراثي وعدم وجود مصطلح معاصر مُتأصّل في اللغة بإزاء المفهوم الجديد أو المصطلح الأجنبي؛ بعبارة أخرى افتقار الواضعين لمقابلة المصطلح الأجنبي مثل مصطلح تاكميم (Tagmem/Tagméme).

وبحسب هذه الحالات، يظهر لنا أنّ الاختلاف حول توظيف المصطلح التراثي واقع بين الحالة الأولى والثانية، فبالرغم من دعوة المجامع اللغويّة والهيئات الرسميّة إلى أولويّة اللجوء إلى التراث لصياغة المكافئ الترجمي، الذي أقرّته ندوة الرباط حول توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلميّة الجديدة (1989) حيث نصّت على أسبقية « استقراء وإحياء التراث العربي، وخاصة ما استعمل منه أو ما استقرّ منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة.»[1] إلاّ أنّه ومثل هذه القرارات الصادرة عن المؤسسات الرسميّة، تبقى غير مفعّلة في أعمال وأبحاث الكثير من اللسانيين، ممّا يؤدّي إلى نوع من القلق أو الاضطراب المصطلحي.

ومن الباحثين المسلِّمين بقيمة قراءة التراث واستخلاص مصطلحاته لمقابلة الوافد الغربي المعجمي محمد الأخضر غزال إذ يوصي بالمنهجيّة القائمة على:

« 1- النبش عن الألفاظ العربية المقابلة للمصطلحات العلمية وترتيبها وتصنيفها وتحقيقها وتوزيعها.

2- صياغة ألفاظ جديدة مبنية على الملكة اللغوية ومطابقة للعبقرية العربية (البحث في فلسفة الحركات والأوزان لعلنا نعثر على أسرار العرب القدامى في خلق الكلمات فنحذو حذوهم).»[2]

---

[1] - فاضل ثامر، اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1994، ص172. والموقف نفسه تشاركته المجامع اللغوية كمجمع القاهرة، ومجمع العراق، ومجمع دمشق...

[2] - محمد الراضي، منهجية العمل الاصطلاحي في معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بين جيلين، أعمال اليوم الدراسي حول منهجية العمل الاصطلاحي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط-المغرب، نوفمبر 2008، ص25.

فعملية النبش في المنجز التراثي جهد يلزمه تخطيط خاضع للعمل الجماعي الموحّد ووفق سنن التطوّر التكنولوجي والإمكانات المعلوماتيّة الرائدة، ولعلّ فكرة الذخيرة اللغويّة خير ممثّل لهذا العمل لو تبنّتها جميع البلدان العربية. وما نشير إليه في هذا الصدد أنّ عملية الاستعانة بالتراث العربي ليس معناه إسقاط تعسّفي للمفاهيم الغربيّة ومحاولة تطويعها حتّى تتطابق مع المكافئ التراثي أو العكس، بل هي محاولة عقد صلة بين المرجعيّة الفكريّة التراثيّة والفكر الحديث، وقد سبق لمثل هذا العمل الباحثون الغربيون، يقول في هذا الشأن الشاهد البوشيخي:« ذلك بأن أمتنا، وهي تحاول أن تصحو من رقدتها التاريخية منذ قرنين، قرئ تراثها قراءتين: قراءة كان لغرب "الغرب" فيها ومن لفّ لفّه من أبناء جلدتنا قصب السبق.

وقراءة كان لشرق "الغرب" فيها ومن لفّ لفّه منّا حظ الرائد القائد.»[1]

ومسألة المصطلح لا تعكس ارتباط المفهوم برمز دال عليه، بل لها مرجعيّتها الفكريّة والحضاريّة، وقد أيّد هذا الاتجاه كثير من اللسانيين المعاصرين، منهم مازن الوعر[2] أثناء حديثه عن النظرية التحويلية التوليدية لتشومسكي حيث حثّ على استعمال المصطلحات المستمدّة من التراث إن كانت تقترب في فحواها من المفهوم الحديث. ذلك لأنّ استغلال المصطلحات التراثيّة يعود بفائدة تلافي التعريب والصيغ الغريبة المختلفة، وتسهّل عملية توحيد النسق المصطلحي اللّساني في القطر العربي، مع شرط الالتزام بالقراءة الصحيحة، والتخصّص الواعي بكلا المنهجين –التراثي والحداثي– تجنّبا

[1] - الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، سلسلة دراسات مصطلحية2، المصدر المذكور سابقا، ص19.

[2] - ينظر: مازن الوعر، مشكلات الترجمة في المصطلح العربي اللساني، مجلة علامات في النقد، النادي الأدبي الثقافي، جدة–السعودية، 1424هـ–2003م، م12، ع48، ص60. وينظر كذلك: مختار درقاوي، المصطلح التداولي Le sous entendu ترجمة ومقاربة، مجلة التعريب، ع44، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق-سوريا، 2013، ص 48.

لإلباس المصطلح شحنة مفهومية مختلفة لا تتطابق ومحاولة ترجمته، مثل ما وقع فيه بعض الباحثين[1] في ترجمة مصطلح (consonant) بالحرف، والفرق بيّن بينهما، ذلك أنّ الحرف يقصد به في التراث الصورة النطقيّة والخطيّة للصوت، وقد جعلها القرمادي ترجمة لمصطلح (Consonant) في مقابل الحركة (Vowel).

وقد عبّر عبد السلام المسدّي عن أهميّة المزج بين القديم والحديث مطلقا عليها القراءة المعاصرة التي تقتضي ضمنيا استيعابا مزدوجا كما توصّل إلى أنّ: « إدخال مفاهيم اللّسانيّات مع مفاهيم التراث في جدل خصيب يُخرج لنا ثمارا مفهوميّة جديدة وحصيلة معرفية متفرّدة ليست صورة مشوّهة للتراث ولا هي صورة منسلخة من اللّسانيات، وإنّما هي عطاء نوعي بلا قادح.»[2] ولو رمنا التمثيل لأنموذج لساني حاول قراءة المنجز الغربي بالمنطق الواعي المؤسّس على مكاشفة الرصيد التراثي، وتنقيحه والاستفادة منه في مواكبة المتطلّب الحضاري، لألفينا عمل اللساني عبد الرحمان الحاج صالح في إبداعه للنظرية الخليلية الحديثة خير برهان على نجاح المنهج.

وعلى عكس ما سبق ذهبت طائفة أخرى من اللسانيين منهم المغربي عبد القادر الفاسي الفهري[3] إلى وصد باب التراث والابتعاد عنه بحجّة عدم مطابقته للمفاهيم الحديثة، ممّا قد يعرقل الوظيفة المفهوميّة التي يجسّدها المصطلح الحديث.

---

[1] - ينظر: جان كانتينو، دروس في علم الأصوات، تر: صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية،1966، ص209. ومحمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص 222.

[2] – عبد السلام المسدّي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت–لبنان، ط 1، 2010، ص28.

[3] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، المصدر المذكور سابقا، ص145.

وذهب بعض الباحثين اللّسانيين منهم المغربي مصطفى غلفان[1] إلى تصنيف المصطلح التراثي عقبة تعيق عملية الترجمة، وتخلّف النزاع والشتات المصطلحي بين اللّسانيين العرب. فبدلا من النظر إلى الكفاية المصطلحيّة التراثيّة من منظور الاستغلال والاستفادة وربط الصلة، أصبحت تمثّل عائقا يجب تجنّبه، ممّا يعكس جيلا باحثا منطلقه الفكري اللّسانيات الغربيّة، أو عكس ذلك جيلٌ متشدّدٌ مستغلق على التراث القديم. وقريب من هذا الرأي نجد الباحث يوسف وغليسي يتحفّظ حول استعمال المصطلح التراثي بحجّة « أن النّبش في الركام التراثي قد يسعفنا في الظفر بمعادل اصطلاحي مواز لمفهوم معرفي مستحدث، لكن نسبة تحقق هذا الفعل تظلّ محدودة جدا، ومهما تحققت فإن نسبة وقوع الحافر على الحافر تظلّ غاية من الصعب إدراكها.»[2]

وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم المصطلح ليس قاعدة قارة لا يمكن الإضافة عليها أو حتّى تعديلها، فمصطلح مجهور هو نفسه الذي استعمله سيبويه في قوله:« حرفٌ أُشبع الاعتمادُ في موضعه، ومَنَعَ النَّفَسَ أن يجريَ معه حتّى ينقضي الاعتماد [عليه] ويجري الصوت. فهذه حال المجهورة في الحلق والفم، إلاّ أنّ النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنّة. والدليل على ذلك أنّك لو أمسكت بأنفك ثم تكلَّمت بهما لرأيت ذلك قد أخَلَّ بهما.»[3]

صحيح أنّ مفهومه لا يتطابق والمفهوم الحديث إذ أصبح يركّز على ذبذبة الوترين الصوتيين، إذ جاء في تعريف المجهور حديثا :«صفة الصوتيات التي لها تلفّظ مصحوب باهتزاز الحبال

---

[1] – مصطفى غلفان، المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات أي مصطلحات لأي لسانيات، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، ع 23، 1998، ص147.

[2] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1430هـ–2009م، ص451.

[3] – سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط 3، 1408هـ–1988م، عدد الأجزاء: 4، ج4، ص 434.

الصوتية[1] الملتصقة فيما بينها والتي لا تنفتح إلا تحت الضغط المرحلي لكتلة الهواء المتجمعة تحت الحنجرة»[2] لكن هذا لم يمنع من تكييف المصطلح وشحنه بالمفهوم الجديد نظرا لوجود علاقة متقاربة بين الوجهين –التراثي والحديث–.

فضلا عن أنّ « المصطلح اللساني العربي عند الخليل وابن جني والعلماء الذين ساهموا في تأسيس ما كان يسمى بعلم العربيّة وأثروا البحث التطبيقي فيه، لم يكن يتّسم بأيّة ارتجاليّة يمكن أن نحكم بها قبليا عليه فقط لأنه يحمل صفة التراث..»[3] وتماشيا مع رأي الباحث عبد القادر الفاسي الفهري الرافض لمنطق الإحياء، إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه من الوقوع في موضع الأخذ من التراث، فالمتصفّح لمسرد مصطلحاته يجد فيه ثبتا للمصطلح التراثي نحو مصطلح الهتّة[4] وما يصاغ منه ترجمة لـ: (Aspiration).

---

[1] - استعمل أصحاب المعجم في تعريفهم لمصطلح المجهور عبارة الحبال الصوتية، والذي يبدو لنا أدقّاً في الاستعمال هو مصطلح الوتران الصوتيان لأنّها عبارة عن «رباطان مرنان يشبهان الشفتين، يمتدان افقياً من الخلف إلى الأمام، حيث يلتقيان عند ذلك البروز الذي نسميه بتفاحة آدم.» إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة– مصر، د ط، د ت، ص: 18. فمرونة الوترين الصوتيين هي التي أسهمت في اهتزازها لإنتاج الأصوات المجهورة والمهموسة، وهذه التسمية تتناسب مع مفهوم المصطلح بخلاف مصطلح الحبال الصوتية الذي يوحي بالشدة والصلابة.

[2] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، مكتب تنسيق التعريب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح الجديدة، ط2، 2002، الدّار البيضاء–المغرب، ص138.

[3] - جمال بلعربي، ترجمة المصطلح اللساني والتصور المقارني، موقع المعهد العالي العربي للترجمة، اطّلع عليه يوم 2 فيفري 2017، على الساعة: 10:45.
http://isat-al.org/Main_Ar/portfolio-item-/

[4] – عبد القادر الفاسي الفهري، ونادية العمري، معجم المصطلحات اللسانية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009، بيروت–لبنان، ص24. وهذا المصطلح استعمله الخليل في وصفه للهمزة: ينظر أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، دط، دت، ج1، ص52. وكذلك استعمله ابن جنّي أبو الفتح عثمان في وصفه لصوت الهاء، ينظر: أبو الفتح عثمان بن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، القلم، ط2، 1413هـ–1993م، دمشق–سوريا، ج1، ص64.

هذا وقد لخّص علي القاسمي فوائد استخدام المصطلحات التراثيّة في وقتنا الحاضر في النقاط الآتية:

« 1- ربط حاضر اللغة بماضيها.

2- توفير الجهد في البحث عن مصطلحات جديدة.

3- سلامة المصطلح العربي التراثي وسهولته.

4- تجنّب مخاطر الاقتراض اللغويّ.

5- الإسهام في توحيد المصطلح العلميّ العربيّ.»[1]

ولا مناص في أنّ إيجابية المعادل التراثي تسهّل علينا كلّ ما تمّ ذكره، بالإضافة إلى أنّها قد تكون عاملا مساعدا في عملية تعليم المصطلح وفهمه، هذا بالاستناد إلى تجربة قام بها أحد الباحثين، حيث يقول:« وفي استبياناتنا مع طلبة تخصّص اللّسانيّات من شعبة الأدب العربي احتلّ المصطلحُ التراثي بشقّيه (التراث والمجاز) المرتبة الأولى من حيث التفضيلُ كوسيلة لوضع المصطلح. ويمثل المُفضّلون له نسبة 35% من مجموع المُستجوبين، وهي نفس النسبة تقريبا التي يمثّلها المُفضّلون للاشتقاق.»[2]

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، المصدر المذكور سابقا، ص208.

[2] - حسن دريدر، المصطلح التراثي والمصطلح المعاصر في اللغة العربية إشكاليات إبستمولوجية، المصدر المذكور سابقا، ص18.

وبالبحث في مؤلفات بعض الباحثين الآتي ذكرهم، اتّضح لنا أنّ تلك المؤلفات تنقسم إلى مجموعتين كما رتبّناها في الجدول أدناه:

جدول رقم1: المصطلح التراثي بين المؤيّد لاستعماله والرافض له.

المؤيدون لاستعمال المصطلح التراثي	الرافضون لاستعمال المصطلح التراثي
-**عبد الرحمان الحاج صالح:**(الجزائر) في النظريّة الخليليّة الحديثة –مفاهيمها الأساسيّة–، كراسات مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر -**محمود فهمي حجازي:** (مصر) في كتابه الأسس اللغوية لعلم المصطلح - **أحمد مطلوب:** (العراق) في بحوث مصطلحية -**محمود محمد خسارة:** (سوريا) في كتابه علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية -**مازن الوعر:** (سوريا) في مقاله مشكلات الترجمة في المصطلح العربي اللساني، مجلة علامات في النقد. -**الشاهد البوشيخي:** (المغرب) في نظرات في المصطلح والمنهج، سلسلة دراسات مصطلحية2	-**عبد القادر الفاسي الفهري:**(المغرب) في مقال المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي، ع23. -**يوسف وغليسي:**(الجزائر) في إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد - **مصطفى غلفان:**(المغرب) في مقال المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات أي مصطلحات لأي لسانيات، مجلة اللسان العربي، ع23.

وتبقى قضية المصطلح مرهونة بمسألة استعماله وتداوله، فالذي يحكم على المصطلح بالبقاء هو قابلية شيوعه بين الباحثين والمعلّمين والمتعلّمين، وليس مرتبطا بوجهات نظر فرديّة، يقول ابن جنّي في هذا الصدد:« واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء مّا ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدَعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه.»[1] فهذا إقرار صريح بمبدأ الاستعمال، شريطة أن يكون على هيئة ما نطقت به العرب غير مخالف لضوابط لسانها.

كما أنّه ومن أسس المصطلح المعروفة الاتفاق عليه، وإذا كانت الهيئات والمجامع قد وضعت المنهجيّة الضابطة والتي تدعو إلى إحياء المفاهيم والمصطلحات التراثيّة وتمّ الاتفاق عليها، فلماذا النزوح إلى الذاتيّة للظفر بمعادل جديد؟

1-3 المصطلح الصوتي:

تمهيد:

إنّ الصوت باعتباره أصغر مكوّن للسلسلة الكلاميّة هو أساس الدراسة اللغويّة وقاعدتها، حيث تشترك فيه الأبحاث الصرفيّة والنحويّة والدلاليّة والنفسيّة والفيزيائيّة، فلا سبيل لدراسة اللغة دون الإلمام بأصواتها وقد صدق ابن جنّي في تعريفه القائل بأنّ حدّ اللغة:« أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم.»[2] فاهتمام الباحثين بالصوت ليس حديث العهد، بل له أصوله الضاربة في جذور التاريخ.

وقبل التعمق في أصالة المصطلح الصوتي نقدّم تعريف المصطلح الصوتي.

---

[1] – أبو الفتح عثمان ابن جنّي، الخصائص، تحـ. محمد علي النجّار، المكتبة العلمية دار الكتب المصرية، القاهرة– مصر، دط، دت، عدد الأجزاء: 3، ج1، ص 125.

[2] – المصدر نفسه، ج 1، ص33.

1-3-1 تعريف المصطلح الصوتي:

لا غروّ أنّ المصطلح الصوتي إنّما هو امتداد للمصطلح اللساني بشكل عام، أو بالأحرى يشكّل مصطلحا مختصّا مضاعفا ذلك أنّ اختصاصه الأوّل يعود لانتمائه لمجال اللسانيّات والثاني لاختصاصه بفرع الصوتيّات، وعليه يمكن تعريف المصطلح الصوتي بأنّه كلّ ما يخصّ بالتحديد الدقيق للمصطلحات الدّالة إمّا على مخارج الأصوات وصفاتها وجهازها النطقي أو لظاهرة تركيبية أو فيزيائيّة أو سمعيّة أو عصبيّة تخصّ الأصوات، « وهو إفراز دقيق وتصنيف خاصّ ينسجم وطبيعة حقل علم الأصوات، لا تزال دائرته تتّسع وأدلّته تتجدّد مع تجدّد حركة البحث العلمي وتطورها في الزمن.»[1]، فلا يمكن حصر المصطلح الصوتي في فروع معيّنة كالصوتيّات النطقيّة أو التركيبيّة أو السمعيّة وإنّما هو تخصّصٌ قابلٌ للتطوّر والتداخل بين تخصّصات أخرى نفسيّة وعصبيّة وتكنولوجيّة وحاسوبيّة. وتقتضي منا الرؤية المنهجيّة أوّلا البحث في أصالة المصطلح الصوتي ونشأته ومن ثمّ البحث في الدراسات المعاصرة.

1-3-2 المصطلح الصوتي نشأة وأصالة:

إنّ من بين أبرز الأمم التي ظهر فيها الفكر الصوتي إبداعا وإنتاجا، هما الهنود والعرب، حيث يقول في هذا الشأن المستشرق الألماني براجشتراسر:« ولم يسبق الغربيين في هذا العلم، إلاّ قومان من أقوام الشرق، وهما أهل الهند يعني البراهمة، والعرب.»[2].

وتبعا للتسلسل الزمني فإنّه و« إنصافا للشعوب القديمة، وإقرارا بالفعل لذويه ينبغي أن نعزوا إلى الشعوب الكنعانية –وعلى رأسهم الفنيقيون– الخطوة الأولى التي شقت الطريق أمام الدراسات

---

[1] – عمّار ساسي، صناعة المصطلح في اللسان العربي، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ط 1، 2012، ص230.

[2] براجشتراسر، التطور النحوي، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط2، 1414هـ–1994م، ص11.

الصوتية القديمة. إنهم باختراعهم الأبجدية وضعوا أيدي الناس على مفتاح الدراسات الصوتية، إذ أوحوا إليهم أنّ اللغة مؤلفة من عناصر صغيرة، هي الأصوات التي يُصَبُّ كل صوت منها في حرف، له شكل مرسوم مرقوم.»[1] هذا وقد عُرف عن الإغريق واليونانيين والرومان دراستهم لبعض الجوانب الصوتية، وإن كانت أفكار اليونانيين والرومانيين مختلفة نوعا ما، قائمة على الملاحظات السمعية للأثار الصوتيّة ولم تول تركيزها للجانب النطقي والفيزيولوجي[2] مثل ما قدّمه الهنود والعرب، إلاّ أنّه تبقى تلك الجهود في مجملها تدلّ على وعي سابق واهتمامٍ مبتكر بالجانب الصوتي المكوّن الرئيس للّغة.

وبإلقاء نظرة على أهم إنجازات اليونانيين[3]، يلاحظ بأنّهم قاموا بتقسيم الحروف إلى قسمين، هما المتعارف عليهما في الدرس اللغوي الحديث بمصطلح الصوامت والمصوتات، فأطلقوا على الصوامت (Sùmphéna)، وعلى المصوتات (Phonéénta)[4]، إلاّ أنّهم لم يقفوا على صفات الأصوات و« لم ينتبهوا إلى الفرق الأساسي بين الأصوات المجهورة، والأصوات المهموسة كما لم ينتبهوا إلى الفرق بين ما يسمّى بالأصوات الرخوة والأصوات الشديدة»[5] ويبدو أنّ أكثر من اعتنى بالبحث الصوتي هم الخطباء والفلاسفة، لقد « كانت دراسة الأصوات والحروف من أهم ما يقف عليه

---

[1] – غازي مختار طليمات، في علم اللغة، دار طلاس، دمشق–سوريا، ط02، 2000، ص128.

[2] – ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت–لبنان، دط، دت، ص 88.

[3] – ركزّت على اليونانيين لأنّه ثَبُتَ على الرومانيين تبنيهم لأهم المسائل الصوتية اليونانية، ينظر في هذا الشأن، محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، المصدر نفسه، ص88.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ص: 89.

[5] – عبد العزيز أحمد علام وعبد الله ربيع محمود، علم الصوتيات، مكتبة الرُّشد، الرياض–السعودية، ط3، 1430هـ–2009م، ص73.

المتعلّمون. بل إنّ الفلاسفة الإغريق، كانوا يجعلون تعلّم الأصوات ركيزة أساسية من ركائز تعلّم الفلسفة، مثلما هي أساس من أسس تعلّم اللغة.»[1]

ولعلّ أبرز ما يُشهد لليونانيين في حقل الدراسة الصوتيّة هو « تطوير نظام هجائي للكتابة في أوائل الألف قبل الميلاد. وفي هذا النظام الهجائي مَثَّل اليونانيون كلّ الأصوات سواء السواكن منها والعلل، وفيما بعد مثّلوا كذلك النبر برموز خاصة.»[2]

في حين تُعدُّ دراسة الهنود الأقرب منهجيّا للدراسة العربيّة، فقد تعامل الدرس الهندي القديم مع الظاهرة اللّسانيّة تعاملا لغويّا وصفيّا –باعتبارها لغة دينية مقدّسة– وذلك عن طريق « تحليل أصوات اللغة، ووصفها وصفا دقيقا، ذلك لكي يبقى النطق بالجمل الدينيّة صحيحاً، وهو أوّل وصف علميّ للغة السنسكريتية، إذ تضمّن تصنيفا محكما لحروف المعجم، ويقوم هذا التصنيف بترتيب الحروف الصحيحة تبعا لطريقة لفظها، ونقطة ارتكازها مُتدرّجة من خلال الفم إلى مقدمته»[3]، تلك الطريقة التصاعدية في ترتيب الحروف بحسب مخارجها، هي التي كانت سائدة في الأبحاث الصوتية التاريخية، اشترك فيها الهنود والعرب مثلما اشتركوا في مسائل لغويّة أخرى.

لقد أخذ الدرس الصوتي عند الهنود منحى مستقلا، أفضى إلى نتائج مبتكرة في غاية الدقة شاركت حتّى في تأسيس الصوتيّات الحديثة، حيث يعترف اللّساني البريطاني جون فيرث (J.FIRTH) بأنّ المدرسة الأصواتية الإنجليزية لم تنشأ في القرن التاسع إلا على أكتاف المعلومات التي قدّمها وليم جونز (W.Jones) عن النحاة والأصواتيين الهنود.[4]

---

[1] – سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، عمان–الأردن، ط2، 1429هـ–2008م، ص18.

[2] – أحمد مختار عمر، في البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط6، 1988، القاهرة–مصر، ص 61.

[3] – آمنة بن مالك، مصطلحات الدراسة الصوتية في التراث العربي، أطروحة دكتوراه، إش: خليل إبراهيم العطية، جامعة الجزائر، 1987، ص01.

[4] – ينظر: أحمد مختار عمر، في البحث اللغوي عند العرب، المصدر المذكور سابقا، ص58.

ولم يتوقّف البحث الصوتي عند الهنود في جانبه النطقي، من وصف للأصوات المفردة وتقسيمها وتصنيفها بحسب مخارجها وصفاتها التي تعترضها وغيرها من النشاطات العضويّة للصوت، وإنّما تجاوز ذلك للانتقال إلى الحديث عن الجانب التركيبي، تحديدا إلى المسائل فوق التركيبية أو ما يعرف بالتطريزيّة لما لها من فائدة في تعلّم اللغة « فتحدّثوا عن المقطع، وكان حديثهم مفصلا بشكل مثير للدهشة. كذلك وضع الهنود قواعد دقيقة للنبر في لغتهم القديمة، واعتبروه من خصائص العلل لا السواكن، وقسّموه إلى درجات ثلاث.» [1]

في ضوء ما تمّ ذكره، يمكن القول إنّ الدراسات الصوتيّة في نشأتها كانت مرتبطة بغاية دينية تعليميّة حضاريّة، ما جعلها تزخر بمباحث ومصطلحات صوتيّة، وعليه إلى أيّ مدى أسهم العرب في المصطلح الصوتي خدمة للخطاب القرآني؟

1-3-4 المصطلح الصوتي في الدراسات العربيّة التراثيّة:

تُعدّ القراءات القرآنية الأساس الابستمولوجي والمجال التطبيقي الذي احتضن الدراسة الصوتيّة في بداية نشأتها حيث تقول الباحثة نشأة ضيبان:« ويكاد يكون أول علم تلقنه القرّاء مع القراءات علم الأصوات. الذي لم يكن يعرفه أحد من قبل. فكان النبي محمد بن عبد الله، عليه أفضل الصلاة والتسليم، يُلقّن القارئ إلى جانب اللفظ أصوات اللغة المختلفة التي تزيد عن عدد حروف اللغة العربية. ويوضح للقارئ اللام الرقيقة من اللام الثقيلة، والراء الرقيقة، والإدغام بغنّة، ودرجات المدّ وما إليها، وبقي هذا العلم متواترا متداولا حتّى قيّض الله له من سجّله بمؤلّف بقي بين أيدينا وعلى أفواهنا.»[2] في هذا القول توجد إشارة إلى أنّ القراءات القرآنية أسهمت في إبراز التنوّعات

---

[1] – أحمد مختار عمر، في البحث اللغوي عند العرب، المصدر المذكور سابقا، ص 58.

[2] – نشأة ضيبان، العلوم اللغوية في سنا الإسلام، الفيصل، الرياض–السعودية، العدد 87، 1404هـ–1984م، ص: 114–115.

الصوتيّة (Allophonic changement) في اللغة العربيّة الفصيحة والتي حقّقتها القراءة، وقد درجت تسميتها عند علماء العربية بمصطلح "**الأصوات المستحسنة**"[1]

وقد أدّى اختلاف وجوه القراءة إلى توظيف « الكثير من المصطلحات كالقراءة، والوجه والأداء والإدغام والروم والإشمام لأنّها تحدّد ماهيّة بعض الظواهر الصوتية القرآنية التي ما كان لهم أن يتبيّنوا حقيقتها وماهيّتها جيّدا قبل أن يصطلحوا على تسميتها.»[2]، ومن ثمّ فإنّ التأسيس الفعلي للمصطلحيّة الصوتيّة العربيّة قد بدأ نشاطه مع مدرسة القراءات القرآنية، في محاولة للحفاظ على الأداء القرآني السليم ومنه المحافظة على معاني القرآن الكريم، حيث أصبح من مهام القرّاء « تقويم لسان أصحاب الأداء ووقاية نطقهم من الخلل الذي طرأ على الألفاظ نطقا، و ينتج عن لهجة أو عجمة أو انحراف في التلفّظ، إذ قارئ القرآن يجب أن يعطي الحروف حقوقها، ويحتفظ لها برتبتها، ويردّها إلى مخرجها.»[3]

أمّا عن الرأي الراجح حول أوّل من وصف الأصوات منطلقا في ذلك من الملاحظة الذاتيّة للصوت اللغوي وربطه بالحركة، باعتبارها جزءا من الحرف، فهو النحوي أبو الأسود الدؤلي (ت: 69هـ)، حيث كان « الأساس الأوّلي المعوّل عليه في وضع المعايير التأسيسية للنحو العربي، كان الصوت من حيث هو ظاهرة فيزيولوجيّة قابلة للملاحظة المباشرة.»[4]

ولعلّ نصّ أبي الأسود الدؤلي يحمل تمهيدا أوليّاً لبداية تشكّل المصطلح الصوتي عند النحاة، إذ يقول: « إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإذا ضممت فمي فانقط نقطة

---

[1] – ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، المصدر المذكور سابقا، ج4، ص 432.

[2] - عمّار ساسي، صناعة المصطلح في اللسان العربي، المصدر المذكور سابقا، ص231.

[3] – ادريس السغروشني، مدخل للصواتة التوليدية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء–المغرب، ط 1، 1987، ص: 01.

[4] – نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة–مصر، دط، دت، ص15.

بين يدي الحرف: وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنّة فاجعل النقطة نقطتين.»[1]

وعلى هذا الأساس نشأت العلاقة بين القراءات القرآنية والعلوم اللغويّة بشكل عام، فأصبح البحث الصوتي عند علماء القراءات بمثابة تمهيد للبحث الصوتي، الذي أخذ فيما بعد يتبلور ويتأسّس على أيدي اللغويين والنحاة في طليعتهم، الرائد **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت175هـ) حيث اهتدى في معجمه العين إلى مصطلحات صوتيّة مبتكرة، تخصّ الجانب النطقي، والجانب الوظيفي للصوت اللغوي، « وهي تعدّ من أنضج الدراسات التي تناولت مخارج الحروف وأحيازها وصفاتها من حيث الجهر والهمس، والقلقلة والإصمات والسّكون واللّين والتّجاور والتأثير، والظواهر الصوتية المختلفة، وقوانين التطوّر الصّوتي، ونتائج التّماثل والتّشابه أو التّنافر بين الصّوتين المتعاقبين.»[2]، فبالإضافة إلى ابتكاره منهج ترتيب صوتي جديد للمعجم العربي، ومحاولة جمع الرصيد اللغوي بمنطق رياضي، استطاع الخليل أيضا أن يبدع مصطلحات صوتيّة عربيّة أصيلة خالية من الدخيل والمعرب[3]، على سبيل المخرج[4] والحيّز[5] والإدغام[6] والإجناح[7] ومصطلحات أعضاء النطق وصفاتها ومخارجها.

وتواصلت جهود الخليل الصوتيّة مع أتباعه من العلماء حيث اتّخذ **أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (180هـ)** من الجانب الصوتي والإفرادي وسيلة لفهم البنية التركيبية وما يطرأ عليها

---

[1] – أبو طيب عبد الواحد بن علي الحليّ، مراتب النحويين، تح. محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة–مصر، دط، دت، ص 11.

[2] – هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1433هـ–2012م، ص187.

[3] – أحمد محمد قدّور، أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين، دار الفكر، دمشق–سوريا، ط2، 1424هـ–2003، ص18–19.

[4] – ينظر: الخليل بن أحمد، العين، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص 52.

[5] – المصدر نفسه، ص57.

[6] – المصدر نفسه، ص50.

[7] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص278.

من تغييرات في مؤلفه الكتاب تحديدا في باب الإدغام[1]، فقاده تناول الأصوات بالوصف الدقيق إلى أن يقف عند مصطلحات كان هو مؤسّسها، منها الجهر والهمس، والشدّة، والرخاوة، والإطباق والانفتاح وغيرها، « وقد ظلّت محاولة سيبويه تفسير المجهور والمهموس من الأصوات قانونا سار عليه جميع من جاء بعده من النحاة والقراء، إلى أن جاءت بحوث المحدثين، فصدّقت كثيرا ممّا قاله في هذا الباب.»[2]

إنّ كلّ الإنجازات الصوتيّة، الموجودة في الكتاب، تعدُّ النواة التي مهَّدت لأعمال صوتيّة لاحقة، وهي على كثرتها بما لا يستطيع البحث استيعابها وعرضها، « وكلّ ما يمكن أن نقوله عن الفترة الفاصلة من(سيبويه) إلى (ابن جنّي) أنّها فترة ردّد فيها العلماء اللغويون والنحاة وحتى بعض الفلاسفة ما قاله السابقون، لذا رأى بعض الدارسين أنّ قيمة الفكر اللغوي بشكل عام والصوتي بشكل خاص نجدها تبتدئ بصورة واضحة عند (ابن جنّي) في كتابه (سرّ الصناعة).»[3]

فكان سرّ صناعة الإعراب أوّل مؤلّف عربي استقلّ بالبحث الصوتي دراسة وتمحيصا، وكان لصاحبه فضل السبق في تسمية المباحث الصوتية تحت مصطلح علم الأصوات والحروف[4] وهو لا يختلف في ذلك كثيرا عمّا اصطلح عليه علماء الغرب الحديث ب (phonetics). وكذا تمييز **أبي الفتح عثمان بن جنّي (392هـ)** بين مصطلح الصوت والحرف الذي لم يقف عنده السابقون،

---

[1] – سيبويه، الكتاب، المصدر المذكور سابقا، ج4، ص431.

[2] – عمّار ساسي، صناعة المصطلح في اللسان العربي، المصدر المذكور سابقا، ص242.

[3] – فوزية سرير عبد اللّه، سرّ صناعة الإعراب بين النحو والصوتيات الوظيفية–دراسة نقدية–، أطروحة دكتوراه، إش: محمد العيد رتيمة، جامعة الجزائر، 2009–2010، ص79.

[4] – أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص9.

إضافة إلى وضعه مصطلحات تتعلّق بالصفات كمصطلح الحروف المشربة[1] وظواهر صوتيّة أخرى، تسمح بالقول إنّ الدرس الصوتي التراثي قد عرف من النضج والاستقرار على يد ابن جنّي.

دون إغفال مجهودات الفلاسفة والأطباء، إذ استطاعوا بمنهجهم العقلي إدراك مباحث صوتيّة طبيّة وفيزيائيّة وسمعيّة[2]، ويعدّ **الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا(428هـ)** خير ممثّل لهذا الاتجاه، فقد استطاع أن يوظّف معارفه في بلورة الفكر الصوتي، ويمكن التمثيل لفكره بالشكل الآتي:

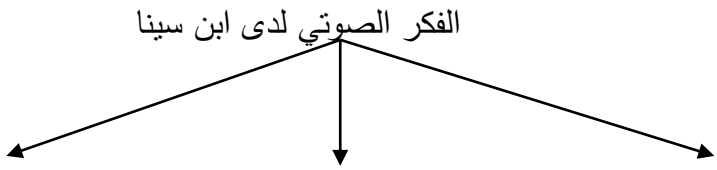

اطّلاعه على جهود اللّغويين وعلماء التجويد

اطّلاعه على الفكر اليوناني

خبرته ومعارفه الطبيّة والطبيعيّة والموسوعيّة.

الشكل رقم2: الفكر الصوتي لدى ابن سينا.

[1] – ينظر ابن جني، سر صناعة الإعراب، المصدر المذكور سابقا، ج2، ص 63–64، وينظر أيضا: فوزية سرير عبد الله، مدرسة النحاة الصوتية سيبويه وابن جني أنموذجا، حوليات جامعة الجزائر، ع20، ج2، 2011، ص442–443.

[2] – ممّا يمكن الإشارة إليه فيما يخص الجانب السمعي للأصوات أنّ أهم مباحث الصوتيات السمعية التراثية تنسب إلى روّاد المدرسة العقلية، لكن مع ذلك توجد لمحات في الجانب السمعي للأصوات عند علماء البلاغة –المعروف عنهم اهتمامهم بنظرية الفصاحة في اللفظ المفرد– تخص الصوت وجانب انتقاله وإدراكه وسرعته في فصل الأصوات، ينظر، أبو عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1402هـ–1982م، ص16 وما بعدها.

هذا ما جعل عمل ابن سينا الصوتي في رسالته أسباب حدوث الحروف وكتابه القانون في الطب يحمل مصطلحات ذات صبغة طبيّة وفيزيائيّة كالرطوبة واليبس[1]، المفردة والمركبة[2]، الحدّة والثقل[3]، كما مكّنه مجاله التشريحي من الوقوف على غالبية أعضاء النطق أهمها الحنجرة[4].

ومع مطلع القرن الخامس الهجري عرف علم التجويد مؤلفات كثيرة « حتى أننا لنجد أن أعظم مؤلفات علم التجويد قد ظهرت في هذا القرن، فبعد كتاب (التنبيه على اللّحن الجليّ واللّحن الخفيّ) للسعيدي الذي ظهر في نهاية القرن الرابع أو السنين الأولى من القرن الخامس يظهر في الأندلس كتابان كبيران في علم التجويد، هما (الرعاية) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) و(التحديد) لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ).»[5]

وكتابه الرعاية هو بحق وثيقة تاريخية ضمّت معظم المصطلحات التي تجمع صفات الحروف وألقابها، كما هو موضّح في قول صاحبه « وما علمت أنّ أحداً من المتقدّمين سبقني إلى تأليف مثل هذا الكتاب، ولا إلى جمع مثل ما جمعت فيه من صفات الحروف وألقابها ومعانيها، ولا إلى ما اتبعت فيه كلّ حرف منها من ألفاظ كتاب الله تعالى، والتنبيه على تجويد لفظه، والتحفّظ به عند تلاوته.»[6]

---

[1] – أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسّان الطيّان، يحي مير علم، تق ومر: شاكر الفحام وأحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سوريا، 1983، ص62.

[2] – المصدر نفسه، ص60.

[3] – المصدر نفسه، ص65–66.

[4] – ينظر: أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، القانون في الطب، وضع حواشيه: محمد أمين الضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1420هـ–1999م، ج2، ص307.

[4] – المصدر نفسه، ص301.

[5] – غانم قدوري الحمد، أهمية علم الأصوات اللّغوية في دراسة علم التجويد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض–السعودية، ط2، 1436هـ–2015م، ص 19.

[6] – أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمّار، عمّان–الأردن، ط3، 1417هـ–1996م، ص52.

وقد استفاد مكّي كثيرا من أعمال اللغويين الصوتيّة في مخارج الأصوات وصفاتها، غير أنّه استطاع « تثبيت دلالة أكثر مصطلحات التجويد التي نعرفها في شكلها الحاضر، فمثلا كان مصطلحا: (التفشي والاستطالة) يُطلقان على الشّين والضاد، فخصّ التفشّي بالشّين، والاستطالة بالضّاد، وكذا تثبيته لمصطلح اللّين وجعْلُهُ خاصاً بالواو والياء الساكنتين بعد فتحٍ بعد أن كانا يشملان حروف المدّ جميعاً بأحوالها المتعدّدة.»[1]، وفي الجانب التركيبي استطاع الوقوف على مصطلحات جديدة تخصّ بعض الأخطاء النطقية الصادرة عن تأثير الأصوات في بعضها منها: التصحيف والشوب والالتباس.[2]

وإجمالا لما تمّ تحصيله من قضايا المصطلح الصوتي في التراث العربي، يمكن القول إنّ من يبحث في تاريخ الصوتيّات العربيّة، يذهل ويتوه بين إنجازات علمائها، وهذا أمر حتميٌّ تفرضه قوّة ومنطقيّة الأبحاث، أبحاث أسهمت في بلورتها تخصّصات مختلفة، شملت قرّاء ولغويين ونحويين ومعجميين وبلاغيين ودارسي الإعجاز وأطباء وفلاسفة ومجوّدين، «وبناء على ذلك، يحق لنا القول بأن المعرفة الصوتيّة لم يستوعبها علم واحد من علوم العربيّة. ويعود ذلك إلى أن التراث اللغوي العربي غالبا ما كانت منظومات الدين والتشريح تستوعبه إلى هذا الحدّ أو ذاك. وإذا سلمّنا بذلك، استنتجنا بالضرورة أنه قد كان للعرب تصور توحيدي للعلوم.»[3]

---

[1] – عادل عبد الله أبو شعر، المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب –دراسة تاريخية تأصيلية من القرن الأول إلى القرن السادس هـ–، أطروحة دكتوراه، إش: محمد العمري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1424هـ–1425هـ. ص 77.

[2] – ينظر: عباس السر محمد علي، الجهود الصوتية للإمام مكي بن أبي طالب القيسي، أطروحة دكتوراه، إش: عون الشريف قاسم، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، السودان، 1426هـ–2005م، ص251 ومابعدها.

[3] – مبارك حنون، في التنظيم الإيقاعي للغة العربية نموذج الوقف، دار الأمان، الرباط–المغرب، ط1، 1431هـ–2010م، ص32.

غير أنّ من قيود البحث عدم التمكّن من الإفاضة والخوض المطوّل تتبّعا لمسار البحث الصوتي العربي فكان أن اقتصر على نماذج محدودة على قلّتها على قدر نشاط أبحاثها الصوتيّة والمصطلحيّة وعلى رأي اللّساني **عبد الرحمن الحاج صالح** فإنّ للعرب « نظرة أصيلة فيما يخص الأصوات والنظام الصوتي. فلهم من المفاهيم في ذلك ما لا يوجد إطلاقا في الصوتيات التقليدية الغربية.»[1]

ومسايرة للرؤية التي تزاوج بين صحيح التراث والحداثة تقول « ليس كل ما في التراث صحيحا وليس كل ما في التراث خطأ، وليس كل ما أنجزته الحداثة صحيحا وليس كل ما أنجزته الحداثة خطأ، والأصح أن تأخذ صحيحيهما وتذر خطأيهما»[2]

وتأسيسا لهذا المنطلق فإنّه متى ما كان المصطلح الصوتي التراثي خاضعا لشروط المصطلح ضابطا للمفهوم فهو أحقّ بالاتّباع وأجدر بالنشر، كما لا يعني هذا الاقتصار على ما أبدعه العرب، وإغفال الدّراسات الحديثة والترجمة وغيرها وإنّما الغاية مواصلة البحث من حيث توقفت عنده صحّة نتائج العمل الصوتي التراثي واستغلال دقّة دلالة المصطلح الصوتي التراثي ومنه إلى التوّسع فيما يفرضه الزمان وتقتضيه تكنولوجيا العصر.

ويكفي في هذا الصدد إيراد قول الباحث التاريخي في العلوم ألدو ميبلي :« إنَّ مقام العلمِ العربيّ (الذي نُطلِقُ عليه هذا الاسم على وجهٍ غيرِ دقيقٍ...) لهو بالمكانة الأولى من الأهمِّية في تاريخ العلوم؛ لأنَّ هذا العلمَ العربي يُكَوِّن حلقة الاتِّصال والاستمرار بين الحضارة القديمة وبين العالم الجديد.

---

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دار موفم للنشر، الرغاية–الجزائر، دط، 2007، ص225.

[2] – عمّار ساسي، قضايا أساسية في الفعل الترجمي من الرؤية إلى الفحص، إصدارات مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر، 2016، ص201.

وإذا نحن لم نُواجِه ذلك العلم العربي ولم نتفهَّمه فسنجد فراغاً يتعذَّرُ تفسيره بين الحضارات القديمة وبين حضارتنا الحديثة. وإذاً ينبغي أن نَجتهد في دراسته بعناية.»[1]

1-3-5 المصطلح الصوتي في الدّراسات الحديثة:

يشتمل هذا العنصر من البحث اتجاهين، أحدهما: غربي باعتباره المؤسّس للدراسة الصوتيّة الحديثة، وثانيها: عربي حاول نقل الدراسة الصوتيّة الحديثة وتأسيسها.

1- المصطلح الصوتي في الدراسات الغربيّة:

يشكّل القرن التاسع عشرا منعطفا حاسما في الأبحاث المعرفيّة واللغويّة حيث ظهر جليّا « الاهتمام بعلم الأصوات في رحاب نزعة القواعد المقارنة التي تجاهلته في البداية، فلم تكن دراسة اللغة السنسكريتية العامل الوحيد الذي أثّر تأثيرا مباشرا في الالتقاء الذي تم بين اللسانيات التاريخية وعلم الأصوات حوالي عام 1880، بل هناك ظروف أخرى ساعدت على ذلك، ومن أبرز هذه الظروف تقدم العلوم الفيزيائية والحيوية التي وفّرت للدارسين اللغويين مزيدا من المعلومات.»[2] فالتقدّم الفيزيائي واكتشاف الآلات المخبرية، شكّل جوّا مساعدا في التعرّف على الحيثيات أو العوامل التي عبرها يتشكّل الكلام، « حيث نستطيع الآن أن نلاحظ كل عضو من أعضاء النطق، وهو يؤدي وظيفته عن طريق المجاهر أو عن طريق التصوير بأشعة إكس، أو عن طريق ما يُسمّى بالحنك الصناعي، كما نستطيع الآن أن نُسجّل الصوت تسجيلاً آليا، وأن نُفسّر هذا التسجيل من الناحية الصوتية.»[3]

---

[1] – ألدو ميبلي، العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي، تر: عبد الحليم النجار ومحمد يوسف موسى، مر:حسن فوزي، دار القلم، دمشق–سوريا، ط1، 1381هـ–1962م، ص 10–11.

[2] – أحمد حساني، مباحث في اللسانيات –مبحث صوتي، مبحث تركيبي، مبحث دلالي–، سلسلة الكتاب الجامعي، الإمارات العربيّة المتحدة، ط2، 1434هـ–2013م، ص188.

[3] – عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ط1، 2016، ص25.

ومن ثمّ فإنّ المرحلة التمهيدية للصوتيات بدأت مع العلوم التجريبية « فعندما يحدد نشأة هذا العلم يذكر على الفور (Ablé –Pierre-Jean Rousselot) أبرز مؤسّسي هذا العلم الذي يطلق عليه في نفس الوقت أبو علم الأصوات التجريبي...ومخترع جهاز راسم الحركة (Kymograph) الذي ظل لفترة طويلة من أهم الأجهزة العلمية الصوتية.»[1]

أمّا عن الاهتمام اللّساني بالدراسة الصوتيّة فقد يعود إلى اللّسانيين الألمان[2] إذ هم محور التغيّر اللّساني الذي استقلّت فيه الصوتيات كعلم، يذكر الباحث أحمد حساني أنّ استقلاليّة الصوتيّات بدأت تظهر بوضوح في ألمانيا « على يد الباحث اللساني فيتور (Vietor) (1850–118)، ثمّ في فرنسا على يد باسي (Paul Passy) وروسلو (Rousselot). ثمّ في البلاد الاسكندنافية على يد عصبة من الباحثين على رأسهم يسبرسن (Otto Jespersen).»[3]

في حين ظلّ مصطلحا الصوتيّات (Phonetics) والصوتيّات الوظيفية (Phonology) غير مستقرين مفهوميا، إذ نجد مفهومهما عند دي سوسير يدلّ على أنّ المصطلح الأول يعنى بالدراسة التاريخيّة للأصوات، فهي تحلّل الأحداث والتحوّلات الزمنية التي تطرأ عليها، والثاني يهتمّ بالدراسة النطقيّة الميكانيكية للأصوات خارج التغيرات التاريخية.[4]

---

[1] – خالد السيد محمد رفعت، في علم الأصوات التجريبي، مجلة علوم اللغة، دار غريب، 2002، القاهرة–مصر، ع1، م5، ص55.

[2] Voir: Mertens, Bianca, Etymologie de la terminologie phonétique: Internationalismes créés indepandamment au même moment dans plusieurs langues vvoisines?, ATILF (CNRS & Université de Lorraine), p1. file:///C:/Users/Freud/Downloads/Mertens_2012.pdf

[3] – أحمد حساني، مباحث في اللسانيات –مبحث صوتي، مبحث تركيبي، مبحث دلالي–، المصدر المذكور سابقا، ص189–190.

[4] - Voir: De saussure, Ferdinand, Cours de linguistique général, Grand bibliothéque payot est rivag,1995,paris-France,p56.

ليستقلّ بعدها مصطلح الصوتيّات الوظيفية (Phonology) بمفهومه: العلم الذي يدرس أصوات اللغة، وظهرت ملامح التمييز بينه وبين مصطلح الصوتيات (Phonetics) مع روّاد حلقة براغ مع بدايات 1928،[1] فكان اللّساني تروبتسكوي[2] أوّل من حدّد العلاقة بين الوحدة اللغويّة غير المتغيرة، أي (Phonem) كما في المثال **سار** و**صار** فكلّ من السين والصاد هي وحدة صوتية يؤدي استبدالها إلى تغيّر في المعنى. وبين التحقيقات الصوتيّة المتنوّعة (Allophon) في مثل **قال** و**ڤال**، إذ هي عبارة عن تنوّعات لهجيّة في تأدية الأصوات لا تؤثّر على المعنى.

وتجدر الإشارة إلى توجّه كلّ من المدرسة الإنجليزية والأمريكية في التفريق بين المصطلحين السابقين، وبدءا بالمدرسة الإنجليزية ممثّلة بأعمال اللّساني فيرث، حيث فرّقت بينهما « باعتبار أنّ الأول، (الفونتيكس)، يهتم بالجانب الصوتي البحت (فسيولوجيا وفيزيائيا)، بينما ينظّم (الفنولوجيا) المادة الصوتية، ويضع لها المعايير، ويدرس متجهاتها، وظيفيا.»[3]

يبدو واضحا أنّ تأثير حلقة براغ قد شمل أعمال اللسانيين الإنجليز، أمّا المدرسة الأمريكية فقد تبنّت في بداية نشأتها الفكر السوسوري في تقسيمها لمصطلحي الصوتيّات والصوتيّات الوظيفية، « فقد عدّت علم الأصوات أحد فروع علم اللغة الوصفي وهو في نظرها يهتمّ بدراسة الأصوات الكلاميّة، إنتاجا واستقبالا، أما (الفنولوجيا) فيختص بدراسة الأصوات تاريخيا، وتحوّلاتها عبر الزمن.»[4]

---

[1] - Voir: Troubtzkoy, N.S, Principes de Phonologie, tr: J.Cantineau, Librairie G.Klingksieck, 1949, Paris-France, p7.

[2] – ينظر: مليكا أفيتش، اتجاهات البحث اللسانيّ، تر: سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، طبع الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة–مصر، ط2، 2000، ص235.

[3]– عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ط1، 2000، ص300.

[4] - فوزية سرير عبد الله، سرّ صناعة الإعراب بين النحو والصوتيات الوظيفية–دراسة نقدية–، المصدر المذكور سابقا، ص87.

وعن مختلف استعمالات المدارس الغربيّة لمصطلحي "الصوتيات" و"الصوتيات الوظيفية" يقول محمود السعران:« ولمّا كانت "الفنولوجيا" تستعمل من قبل ومن بعد، في غير هذا المعنى "ومن العلماء من يستعملها مرادفة لكلمة "Phonetics"، فمن اللغويين من يفضل، دلالة على هذا التصوّر الجديد، استعمال كلمة Phonemics "الفونيميا"، –وهذا الاستعمال شائع في الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص – ويقابلها الفرنسية Phonématique، ومنهم من يؤثر استعمال المصطلح الواضح البسيط Functional Phonetics، ويقابله بالفرنسية Fonctionelle Phonétique.»[1]، وما لبث أن توحّدت المفاهيم حول المصطلحين، حيث دلّت الصوتيات على:« دراسة التصويت بصورة عامّة، أي اشتغالية الأعضاء التي تشترك في إنتاج أصوات اللغة الإنسانية وفي تلقّيها.»[2]

وعليه فإنّ من أهمّ أقسامها هي: الصوتيات النطقية (Articulatory phonetics) والإصغائية (Acoustic phonetics) والسمعية (Auditory phontics).

بينما تُعرَّفُ الصوتيات الوظيفية بأنّها: « دراسة الطريقة المبتكرة التي يستفيد بواسطتها كلّ لسان من الموارد التصويتية كي يؤمّن التواصل بين مستخدميه. ومن بين الخيارات النطقية كلّها، تحتفظ الفنولوجيا بعدد معيّن منها قابل لتحقيق نتاجات قابلة لتعيين هويتها سمعيا. إنّها تلك الخيارات التي يستخدمها المتكلّمون كي يميّزوا مختلف الأحداث المعنوية، بمقابلة بعضها مع بعض، وكي يثبتوا تباينات بين تلك الوحدات التي تتابع في السلسلة الكلامية.»[3].

---

[1] – محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، المصدر المذكور سابقا، ص200.

[2] – أندريه مارتيني، وظيفة الألسن وديناميتها، تر: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2009، بيروت– لبنان، ص257.

[3] – المصدر نفسه، ص257.

وهي تنقسم إلى:

-جانب يدرس الوحدات القطعية (Phonematics)، ويقصد به الوحدات الدنيا المميزة (phonem) من حيث وظيفتها والتمييز (disintcive) بين المعاني.

- جانب يدرس الوحدات فوق القطعية (Prosody)، أي يهتم بما يعرف بالنبر والتنغيم ووظيفته في المعنى.

يقول في هذا الشأن إدريس السنغروشني: « لم تقتصر الأبحاث الصواتية اهتمامها على القطعة بل اعتنت أيضا بوحدات أكبر من القطعة لمّا تعرضت لدراسة النّبر والنّغمة...إلخ. وهذه الوحدات هي المقطع والكلمة...وهكذا نرى أن بعض المعطيات الصواتية يمكن أن تحلّل صواتيا اعتمادا على القطعة، وبعضها الآخر يخضع لتحليل فوق قطعي أو تطريزي (Prosodic) حسب مدرسة لندن.»[1] ومن العلماء الذين اهتمّوا بالأصوات اللغويّة[2] نجد في انجلترا هنري سويت (Henry Sweet)، ثمّ والتر ريمان (Walter Ripman)، ودانيال جونز (Daniel Jones)، بيتر ماكرثي (Peter MAC Carthy) والدكتوراه ايدا وارد (Ida Ward) والأستاذ فيرث (J.R.Firth).

وفي فرنسا موريس جرامون (Maurice Grammont) وفي أمريكا كنت ل. بايك (Kenneth L.Pike) وستير تفانت (Sturtevant). وهكذا استقلّت الدراسة الصوتيّة عند الغرب وحدّدت مصطلحات كل قسم من أقسامها، بيد أنّ التنامي المتسارع للعلوم وتداخلها جعل من الصوتيّات علما متداخلا مع عدّة فروع لسانيّة وغير لسانيّة، ومن ثمّ لا يمكن حصر جميع الأقسام الصوتيّة في هذا العنصر من البحث.

---

[1] – إدريس السنغروشني، مدخل للصواتة التوليدية، المصدر المذكور سابقا، ص63.

[2] – محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، المصدر المذكور سابقا، ص97.

وفي ظلّ هذه الوتيرة المتسارعة للأعمال الصوتية الغربيّة ما محلّ الدراسة العربيّة الحديثة من هذا الواقع البحثي، وهل انفرد الدرس الصوتي العربي الحديث بمصطلحاته؟

2- المصطلح الصوتي في الدراسات العربيّة:

لقد مرّ سابقا أنّ نشاط الدراسة اللّسانيّة العربيّة الحديثة في عمومها مرتبط بنشاط حركة الترجمة، ومن ثمّ فقد عرف الدرس الصوتي العربي الحديث انتعاشا ملحوظا، وقد يرجع الفضل في ذلك إلى رافدين كبيرين، هما: « الدّراسات الصوتيّة العربيّة القديمة عند علماء العربيّة وعلماء التجويد، والدّراسات الصوتيّة لدى الغربيين على يد عدد من المستشرقين وعدد من الباحثين العرب الذين درسوا في جامعات الغرب فاطّلعوا على مصادر هذا العلم وترجموا أو نقلوا كثيرا من موضوعاته إلى العربية.»[1]، وعليه يتّضح من القول أنّ الصورة النمطيّة للصوتيات العربيّة الحديثة هي تلك التي تمزج منهجيا بين ما وصلت إليه الأبحاث التراثيّة من حقائق، وما اكتشفه العلم الغربيّ الحديث وتمّ نقله إلى اللغة العربية.

والمتتبّع لمسار حركة الصوتيّات العربيّة الحديثة، تستوقفه النقاط الآتية:

*- **حركة المستشرقين:** حيث مكّنهم تدرسيهم في الجامعات العربيّة من البحث في الصوتيّات العربيّة، ومن أشهرهم: الألماني **شاده (Schaade)** ودراسته الصادرة سنة (1911) بعنوان "علم الأصوات عند سيبويه" [2]**(Sibawaihi's lautlehre)**، وكذلك من أشهر أعمال المستشرقين سلسلة المحاضرات التي ألقاها الألماني **براجشتراسر (G.Bergsträsser)** بعنوان التطور النحوي

---

[1] – غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، دار عمّار، ط1، 1425هـ-2004م، عمّان الأردن، ص17.

[2] – جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، تر: صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس، د ط، 1966، ص12.

(1929)، بالإضافة إلى عمل المستشرق الفرنسي **جان كانتينو (J.cantineau)** بعنوان دروس في علم الأصوات العربية (1960).

*- **التكوين الجامعي الغربي للسانيين العرب:** استطاعت مجموعة من العلماء العرب مواصلة الدراسات العليا في الجامعات الغربيّة على غرار إبراهيم أنيس ومحمود السعران وأحمد مختار عمر وغيرهم فكانت من بين الأعمال الصوتيّة العربيّة، مرتّبة حسب سنة الصدور ومكانه، مثلما ذكرها الباحث حلمي خليل:[1]

1- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، لا توجد فيه سنة الطبع وعلى الغالب بحسب رأي حلمي خليل فإنّه صدر عام (1947)، مصر.

2- أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، 1976، مصر.

3- كمال بشر: علم الأصوات، 1980، مصر.

4- خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، 1983، العراق

5- بسّام بركة، علم الأصوات العام،1988، لبنان.

6- عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية الفونتيكا وعلم وظائف الأصوات اللغوية الفنولوجيا، 1996، لبنان

7- سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام، 2000، مصر.

وغيرها من المُؤَلّفات ومشاريع الدكتوراه والماجستير التي تضمّنت في ثناياها أبحاثاً ومصطلحات صوتية، وما أضافته المقالات والمجلاّت وعلى رأسها مجلة "اللّسانيّات" الصادرة

[1] - ينظر: محمد حلمي هلّيل، حول المصطلح اللّساني وقاموس اللسانيات -دراسة معجميّة-، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987، الرباط-المغرب، ع28، ص38-39.

عن معهد العلوم اللسانيّة والصوتيّة بالجزائر، ومجلّة "اللسان العربي" الصادرة عن هيئة مكتب تنسيق التعريب بالرباط.

*- **ترجمة المُؤَلَّفَات الصوتية الأجنبية:** ولعلّ من أهمّها:

1- دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي، 1966، تونس.

2- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة: أحمد مختار عمر، 1972، ليبيا.

3- في علم الأصوات الفيزيقي، بولكرام، ترجمة: سعد مصلوح، 1977، مصر.

4- التطوّر النحوي في اللغة العربية، براجشتراسر، ترجمة: رمضان عبد التوّاب، 1982، السعودية.

5- التشكيل الصوتي في اللغة العربية، سلمان حسن العاني، ترجمة: ياسر ملاح، 1983، السعودية.

6- علم الأصوات، برتيل مالمبرج، ترجمة: عبد الصبور شاهين، 1985، مصر.

وغيرها من الدّراسات اللّسانية والصوتيّة المترجمة[1]، والتي استطاعت أن تقرّب الفكر اللساني عامّة والصوتي خاصّة إلى الباحثين العرب، غير أنّها في الوقت نفسه تميّزت بنوع من الاضطراب والاختلاف في طرق الترجمة وصياغة المصطلحات، ممّا أثّر على واقع الدّرس العربي، حتّى أصبحنا « نلاحظ ازدحاماً اصطلاحيا إلى درجة التخمة واختلافا واضحا في توليد المصطلح الصوتي واستعماله إلى الحدّ الذي يصل إلى استغلاق الخطاب وصعوبة فهمه، وإلى غربة المصطلح الصوتي العربي الأصيل وتغريبه عن سياقات استعماله، واستثماره في خطاباتنا.»[2]

---

[1] - ينظر: حاتم صالح الضامن، علم اللغة، مطابع التعليم العالي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، الموصل-العراق، دط، 1989، ص27-28. وكذلك: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص73 وما بعدها.

[2]- بشير إبرير، بنية الخطاب العلمي في الكتاب "سيبويه" مخارج الحروف عينة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2010، ع7، ص3.

وبين تعدّد مناهج الباحثين وأساليبهم في ترجمة المصطلح الصوتي ظهرت في الكتابات العربيّة بعض الهنّات والتي من بينها:

« 1- تعدّد المصطلحات المستخدمة للدلالة على معنى واحد، مثل ما وضع للتعبير عن المصطلحين الغربيين Consonant & Vowels.

2- تعريب بعض المصطلحات الصوتية الغربية مثل: الفونتيك، والفنولوجيا، والفونيم، وغيرها.

3- وضع المصطلح الغربي بجانب المصطلح العربي، حتى إن كان المصطلح العربي من المصطلحات القديمة الواضحة الدلالة التي لم يثر حولها غبارٌ، ولم يتقدّم أحد بالدعوة إلى تبديلها.»[1] فلعلّ غياب منهجيّة محدّدة ودقيقة في ترجمة الكتب الأجنبية يتّفق عليها الباحثون هو ما أسهم في الوضع الذي بلغت فيه كثرة «المصطلحات حدّ الفوضى، وبات الترادف فيها من المشكلات الكبرى التي يواجهها دارس الأصوات العربية.

ومعظم هذه المصطلحات اجتهادات واختيارات فرديّة، لم تُتّبع في وضعها مقاييس محدّدة أو منهجية واضحة.»[2] وقد دفع بكثير من أرباب اللسانيّات إلى التوجّه نحو وضع معاجم لسانيّة وصوتيّة، واختلفت المنطلقات والغايات لكن أبرزها هو خدمة المصطلح اللساني عموما والمصطلح الصوتي خصوصا ويمكن تقسيم هذه الجهود إلى فرديّة وجماعيّة كما هي

---

[1] غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، المصدر المذكور سابقا، ص39-40.

[2] - جعفر عبابنة، توحيد المصطلح في علم الأصوات، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، 1987، ع39، ص 313.

ممثّلة في الجدول الآتي:

جدول رقم 2: جهود الأفراد والجماعات في صناعة المعاجم اللّسانيّة.

المؤلف	المعجم	عدد اللغات	السنة
1- محمد رشاد الحمزاوي	المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية	ثنائي اللغة	1977
2- شاني عبد الرسول	معجم علوم اللغة	ثنائي اللغة	1977
3- محمد علي الخولي	معجم علم اللغة النظري	ثنائي اللغة	1982
4- محمد علي الخولي	معجم علم الأصوات	أحادي اللغة	1982
5- محمد حسن باكلا وآخرون	معجم مصطلحات علم اللغة الحديث	ثنائي اللغة	1983
6- محمد حلمي هليل	معجم المصطلحات الصوتية لكتاب الصوتيات (Phonetics) لمالمبرج	ثنائي اللغة	1983
7- عبد السلام المسدي	قاموس اللّسانيات	ثنائي اللغة	1984
8- بسام بركة	معجم اللّسانية	ثنائي اللغة	1984
9- محمد علي الخولي	معجم علم اللغة التطبيقي	ثنائي اللغة	1986
10- رمزي منير بعلبكي	معجم المصطلحات اللغوية	ثنائي اللغة	1990

11- خليل أحمد خليل	معجم المصطلحات اللغوية	ثلاثي اللغة	1995
12- مبارك مبارك	معجم المصطلحات الألسنية	ثلاثي اللغة	1995
13- سامي عيّاد حنّا وآخرون	معجم اللّسانيات الحديثة	ثنائي اللغة	1997
14- محمد فوزي محي الدين محمد	القاموس الشامل لمصطلحات علم اللغة التطبيقي	ثنائي اللغة	2000
15- صبري إبراهيم السيد	معجم مصطلحات العلوم اللغوية	ثنائي اللغة	2000
16-رشيد عبد الرحمن العبيدي	معجم الصوتيات	أحادي اللغة	2007
17- عبد القادر الفاسي الفهري ونادية العمري	معجم المصطلحات اللسانية	ثلاثي اللغة	2009
18- محمد الهادي بوطارن وآخرون	معجم المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية	ثنائي اللغة	2010

بعد تقديمنا للجدول الذي يشمل المعاجم اللسانيّة العربيّة ذات الطابع الفردي والأخرى ذات الطابع الجماعي، نقدّم فيما يأتي جدولا نوضّح فيه جهود الهيئات والمؤسّسات في إعداد المعاجم اللّسانيّة.

جدول رقم 3: جهود الهيئات والمؤسسات في صناعة المعاجم اللّسانية.

الهيئة	المعجم	السنة
مجمع اللغة العربية بالقاهرة مصر	مجموعة المصطلحات العلميّة والفنيّة	1981
		1982
مكتب تنسيق التعريب بالرباط المغرب	المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات ط1	1989
	المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات ط2	2002

وسنحاول فيما يأتي البحث في الفكر المعجمي تحديدا في المعجم المتخصّص ومنه الانطلاقة للبحث في منهجية المعجم الموحّد في صناعة المعجم عموما والمصطلح الصوتي خصوصا.

الفصـــــــــل الثانـي

الفكر المعجمي والصناعة المعجميّة المتخصّصة الحديثة

تمهيد:

إذا كانت اللغة أداة التواصل والتفاعل مع المحيط الاجتماعي فإنّ المعجم هو الآداة الراسخة للفعل اللغوي، إذ هو الذي يضمن لنا المحافظة على الألفاظ وتخزين القدر الممكن منها ولا تقتصر وظيفة المعجم على الجانب اللغوي –إعطاء معلومات لغويّة–، أو العلمي أو الثقافي، بل هي مختلفة بتعدّد أنواع المعاجم وأغراضها.

ولقد عرف التاريخ بحضاراته العريقة تنوّعا خصبا في الصناعة المعجميّة، باعتبارها السجلّ الذي يدوّن الحضارة، حيث نجد حضارات عتيقة لها علاقة بأصول الفكر المعجمي القديم وبالتأليف المتنوّع.

2-1- أصول الفكر المعجمي:

إنّ التأصيل للفكر المعجمي لا يمكن ربطه بتاريخ دقيق، فالحركة المعجميّة موغلة القدم بل ربما تعود بدايتها ببداية نشاط الإنسان قال تعالى:﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ البقرة: 31.

غير أنّه وبحسب الدراسات التأصيلية فإنّ من « أقدم أشكال المعجمات المكتشفة حتى الآن...عبارة عن إشارات يرجع تاريخها إلى عام (2600 ق.م)، وتقوم جزئيا مقام المعجمات الوحيدة اللغة فهي تحصي الإشارات المسماريّة السومريّة ذات المدلول المتعدد.»[1] فكانت في بدايتها مقتصرة على الإشارات ذات الدلالات المتعدّدة خشية زوالها أو التباسها، « فالأشوريون خافوا

[1] – صافية زفنكي، التطوّرات المعجمية والمعجمات اللغويّة العامة العربية الحديثة، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق–سوريا، ط 1، 2007، ص51.

على لغتهم أن تضيع، فصنّفوا معاجم دعتهم إليها الضرورة عندما تركوا نظام الكتابة الرمزية القديمة واستبدلوا به نظام الإشارات المقطعية أو الألفبائية ذات القيم الصوتية.»[1]

كما عرفت الشعوب السامية معاجم ثنائيّة اللغة لترسيخ التواصل بين الشعوب حيث « وجدت أقدم المعجمات المعروفة في وادي الرافدين لأسباب عملية، فقد واجه الآشوريون الذين قدموا إلى بابل قبل حوالي ثلاثة آلاف عام صعوبة في فهم الرموز السومرية، ورأى التلاميذ الآشوريون أن من المفيد إعداد لوائح تحتوي على الكلمات السومرية وما يقابلها بالآشورية.»[2]، يصوّر لنا هذا القول أهميّة المعاجم الثنائيّة اللغة في بناء الحضارات والثقافات وأنّها ركيزة مهمّة للتعليم والاطّلاع على ما أنجزه الآخر، فكانت من بين أولى المعاجم التي ظهرت الثنائيّة أو المزدوجة اللغات، وقد اختلفت غايات التأليف المعجمي بحسب النشاطات الثقافيّة والعلميّة والحضاريّة للأمم، حيث استمرّت حركة المعاجم في العطاء والتنوّع ولعلّ أبرزها:

1- المعاجم الصينية[3]: اشتهرت الحضارة الصينية بمعاجم كثيرة بعضها مرتّب حسب المعنى وبعضها مرتّب حسب الصورة، أي الرمز الكتابي للكلمة، وبعد قرون طويلة عرف الصينيون الترتيب الصوتي للمعاجم، ولعلّ من أشهر معاجمهم:

معجم يوبيان (Yupien) لمؤلفه كوّي وانج (Kuyewang)، ومعجم شومان (Shwoman) لهوشن (Hu-Shin)، ومعجم أرهيا (Erhya) وغيرها من المعاجم الأخرى.

---

[1] - أحمد عبد الغفور عطّار، مقدمة الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط 3، 1404هـ-1984م، ص40.

[2] - علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، مطابع جامعة الملك السعود، الرياض-السعودية، ط 2، 1411هـ-1991م، ص 3.

[3] - ينظر: يسرى عبد الغني عبد الله، معجم المعاجم العربية، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط 1، 1411هـ-1991م، ص22.

2- المعاجم الهندية[1]: بحسب التجسيد التاريخي، يبدو أن من أقدم الأعمال المعجميّة الهنديّة، تلك القوائم من الكلمات الصعبة المأخوذة من النصوص المقدسة (Vedic texts) المعروفة باسم: (Nighantu)، ثمّ ظهر نوع من المعاجم هو أقرب إلى معاجم الموضوعات يطلق عليها قوائم: (Niruktas)، تلاه أيضا ظهور معاجم أخرى أهمّها ما يطلق عليه (Kosas) ويسمّى بالانجليزية (Word-books).

3- المعاجم اليونانية[2]: يَعتبِرُ العلماءُ القرونَ الأولى بعد الميلاد هي العصر الذهبي للمعاجم اليونانية، وأقدم معجم يوناني معروف هو معجم أبولونيوس (Appollonius) يتناول الكلمات التي استعملها هوميروس، أمّا عن أشهر المعاجم فهو معجم أبوقراط (Hippocrate) مرتّبا ترتيبا الفبائيا عام 180 ق.م.

هذه أهمّ المحاولات التي عرفها التاريخ بالنسبة للحضارات القديمة، وتبقى اللغة العربيّة محلّ الرائد في هذه الصناعة فبالرغم من تأخرّها الزمني عن الحضارات السابقة إلاّ أنّها استطاعت أن تؤسّس لمدارس معجميّة ولمؤلفاتٍ جعلت من المستشرقين يقرّون بصدارتها في الميدان إذ يقول الباحث هايوود (J.Haywood): « إن العرب في مجال المعجم يحتلّون مكان المركز، سواء في الزمان أو المكان، بالنسبة للعالم القديم أو الحديث، وبالنسبة للشرق والغرب.»[3]

وعليه كيف مارس العرب الصناعة المعجميّة؟ وما الدافع لها؟ وما أهم ما حقّقوه في هذا المجال؟

---

[1] - ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، دار الثقافة، بيروت-لبنان، د ط، 1972، ص93-94.

[2] ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، المصدر المذكور سابقا، ص64-65.

[3] - A.Haywood, Jhon, Arabic lexicography, Leiden, E.J.Brill,1960, p2.
وينظر أيضا: أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط 2، 2009، ص27 على الهامش.

2-2- الصناعة المعجميّة العربيّة نشأة وتنوّعا:

إنّ البحث اللغوي عند العرب مرتبط بظهور الإسلام، حيث إنّ العرب في جاهليتها لم تول اهتماما بالدرس اللغوي تقعيدا فكانت اللغة عندهم تؤتى بالفصاحة والسليقة، وبمجيء الإسلام تغيّرت زوايا النظر وأصبح الاهتمام باللغة وسيلة لفهم خطاب القرآن الكريم.

ونزول القرآن الكريم بلغة العرب، لم يمنع من أن يَضُمَّ ألفاظا وكلمات تطلّبت الشرح والتفسير حيث « واجه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مشكلة فهم النص القرآني، وبخاصة حين كانوا يجدون في هذا النص ألفاظا لا يعرفون معانيها، فيسألون عنها، ثم يقيدون تفسيراتها إلى جانبها، خلال النصوص حتى يذكرونها عند التلاوة.»[1]، وقد عرف تفسير الكلمات القرآنية المستغلقة الفهم في أذهان الكثير بغريب القرآن، وكان « أول من كتب في هذا الموضوع عبد الله بن عباس، ثم تتالت بعده الكتب التي سلكت مسلكه.»[2]

إذ ربّما يعدّ هذا النوع من التأليف أولى خطوات التأسيس لمعجم عربي متخصّص، وعُرِف ابن عباس رضي الله عنه بمنهج « واضح المعالم في هذا التفسير، يأتي على رأسه بيان معنى اللفظة القرآنية في ضوء أحد أبيات الشعر.»[3] ومن ثمّ يظهر الاهتمام بالشاهد المعجمي في تفسير الألفاظ، وأنّه يقوم مقام الأساس في النّص المعجمي، ومن الذين اقتفوا أثر ابن عبّاس رضي الله عنه في تفسيره لغريب القرآن وإردافه بالأشعار الدّالة على معانيها نذكر على سبيل التمثيل[4]: **علي ابن**

---

[1] – يسرى عبد الغني عبد الله، معجم المعاجم العربيّة، المصدر المذكور سابقا، ص29.

[2] – إميل يعقوب، المعاجم اللغويّة العربيّة بداءتها وتطوّرها، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط2، 1985، ص26.

[3] – محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر، د ط، 2003، ص65.

[4] – حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوّره، دار مصر للطباعة، القاهرة–مصر، ط 4، 1988، ج 1، ص 34.

حمزة الكسائي (189هـ) ويحيى ابن المبارك اليزيدي (202هـ) والنضر ابن الشميل (203هـ) وأبو عبيدة معمر بن المثنى (210هـ) وأبو عبيد القاسم ابن سلام (224هـ) وغيرهم من علماء اللغة.

ثمّ انتقل التأليف المعجمي من غريب القرآن وغريب الحديث، إلى مرحلة تدوين الألفاظ الغريبة والوحشية في مؤلفات تعرف "بالنوادر" والرسائل اللغويّة حيث كانت تصنّف الألفاظ بحسب موضوعاتها كرسائل[1] المطر واللبن وخلق الإنسان والإبل وغيرها من الموضوعات.

وما لبثت أن جمعت المواضيع المختلفة في مصنّفات يطلق عليها تسمية معاجم الموضوعات أو المعاني[2]، من أهمّها مؤلف أبي عُبيد القاسم ابن سلاّم الهَرَوي (ت223هـ) « الذي يُعتبرُ كِتابُه "الغريب المصنّفُ" أهم مدوّنة معجميَّةٍ بعد كتاب العيْن للخليل بن أحمد، وقد رُتِبَّت فيها الألفاظ اللغويّة التي جُمّعَّت من المؤلفات السابقة بحسب مجالاتها، وهو ترتيبٌ يُمثّلُ مرحلة جديدةً مُتطوّرةً في التّصنيف المُعجمي بعد عمل الخليل بن أحمد.»[3]

ولعلّ العامل الزمني والتطوّري بدوره قد أثّر على نوعيّة تلك المعاجم، فأسهم التطوّر الحضاري والتفتّح على المعارف السائدة في ذلك العصر من توسّع في المادة اللغويّة، ما جعل مؤلّفَ "المخصّص" **لأبي الحسن علي ابن اسماعيل ابن سيده (458هـ)** من أنضج الأعمال وأشملها، إذ انماز عمله « بالإحاطة بمفردات اللغة ومعرفة دلالاتها المختلفة نظرا لاطّلاع مُؤَلِّفِهِ الواسع

---

[1] – ينظر: ابراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ط 1، 1987، ص9.

[2] – وقد عرّفها جواد حسني سماعنه بأنّها: « معاجم موسوعية جمعت فيها ألفاظ الحياة العامة ومواصفاتها الفنية بتوبيب رسائلي خاص، وبتصنيف خاص لكل موضوع تبعا لتعريفاته، باعتبار العموم فالخصوص فالأخص، على شاكلة ما يسمى اليوم بمنظومات المفاهيم، وهو ضرب من التأليف المعجمي، أحرز فيه العرب قصب السبق على الأمم الأخرى.» جواد حسني سماعنه، الخصائص العامة لمعاجم الموضوعات وتأثيرها في المعاجم المصطلحية اللاحقة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، 1423هـ–2002م، ع 53، ص145.

[3] – ابراهيم بن مراد، المصدر نفسه، ص9.

على كلّ ما أُلِّفَ في موضوعه وبمعرفته بقواعد اللغة التي تتعلّق بالمفردات من قبيل اشتقاقها وصيغة بنائها، وما يطرأ على بنيتها من تطورات صوتية أو تغيرات تقتضيها قوانين اللغة»[1]

ومن فوائد هذا النوع من المصنّفات أنّها تزوّد المعاجم المتخصّصة برصيد لغوي فصيح يمكن أن يكون معينا حيويا لإعادة نقل تلك الألفاظ وصياغتها إلى مصطلحات عربيّة في مختلف المجالات العلميّة والفنية.

كما أنّ تلك المؤلّفات تقترب أيضا من منهجية المعاجم الحديثة من خلال التصنيف الدلالي والموضوعي للألفاظ؛ إذ يعكس هذا النوع من الترتيب« رغبة لغوية تسعى إلى استقصاء مفردات مادة موضوع ما، وهو ما تسعى إليه المعاجم اللغوية المعاصرة...وهذا التوجّه عمل مستقلّ بذاته، ورافد من روافد العمل المعجماتي.»[2]، فالترتيب القائم على أساس الحقول الدلالية إنّما هو تثبيت لعلاقة منطقية جامعة بين مجموعة من الألفاظ، والذي عليه المعاجم المتخصّصة الحديثة أنّها تهتم بالتأسيس للعلاقات المنطقية بين المصطلحات في إطار المنظومة المفهوميّة أو النسق المفهومي.

وفي ضوء ما تمّت الإشارة إليه، فإنّ الرسائل اللغويّة كانت الممهّد البارز لظهور المعاجم، لكنّها هي في ذاتها لم تكن معاجم متكاملة المنهج، إذ يعزّى ظهور أول معجم يستوفي شروط الصناعة المعجميّة، لشيخ العربية **الخليل ابن أحمد الفراهيدي** في معجمه "العين"، الجامع لألفاظ اللغة العربيّة مستعملها ومهملها وفق منهج الترتيب الصوتي.

---

[1] – عبد القادر جليل، المدارس المعجمية –دراسة في البنية التركيبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ط 1، 2009، ص182.

[2] – عبد الغني أبو العزم، المعجم المدرسي، أسسه وتوجهاته، مؤسسة الغني للنشر، الرباط–المغرب، ط1، 1997، ص21. نقلا عن محمد خطابي، المصطلح والمفهوم والمعجم المختص، كنوز المعرفة، ط1، 1437هـ–2016م، عمان–الأردن، ص21.

لتتوالى الأعمال بعده منها ما اتّسمت بطابع التجديد والابتكار، منها: **معجم تاج اللغة وصحاح العربيّة لإسماعيل ابن حمّاد للجوهري (393هـ)، ومقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد ابن فارس ابن زكريا (395هـ)**، ومنها ما عرفت بتقليدها لغيرها مثل: **معجم البارع في اللغة لأبي علي إسماعيل ابن القاسم القالي (356هـ) ومعجم تهذيب اللغة لأبي منصور محمد ابن أحمد الأزهري (370هـ).**

وظلّت حركة التأليف المعجمي نشطة بداية من القرن الثاني للهجرة، متوّجة بأعمال الخليل وتلامذته، وهي أعمال يمكن أن تصنّف ضمن المعاجم اللغويّة العامة، ثمّ عرفت حركة المعاجم في العصر العباسي مع بداية القرن الرابع الهجري ونشاط حركة الترجمة وتطور العلوم، عرفت توسّعا في التأليف فظهر نوع آخر من المعاجم هو: المعاجم المتخصّصة أو معاجم المصطلحات، وهذا مصطلح حديث تمّ إطلاقه على مجموع الأعمال التي اعتنت في مضمونها بجانب المصطلحات، وكان على رأسها « كتاب "مفاتيح العلوم" للخوارزمي الكاتب (387هـ) أوّل معجم عربي حقّق شروط هذا النوع المعجمي.»[1]، بالإضافة إلى نماذج أخرى كثيرة منها[2]:

1- معاجم مختصّة موسوعيّة: مثل **التعريفات لعلي ابن محمّد السيّد الشريف الجرجاني (816هـ) وكشاف اصطلاحات الفنون لمحمد ابن علي ابن القاضي محمد التهانوي (ق12هـ).**

2-معاجم فنية مختصّة: مثل كتاب **الزينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم أحمد ابن حمدان الرازي (ت322هـ) ومعجم اصطلاحات الصوفية لعبد الرزاق جمال الدين ابن أحمد الكاشاني (730هـ).**

---

[1] – محمد حاج هنّي، التأليف المعجمي التراثي المتخصّص –عوامل نشأته ومراحل تطوّره–، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة–الجزائر، 2015، ص145.

[2] – ينظر: جواد حسني سماعنه، المعجم العلمي المختص (المنهج والمصطلح)، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، ع48، ص37-38.

3-معاجم علميّة مختصّة: وهي أرقى ما وصلت إليه حركة التأليف المعجمي المختصّ في التراث العربي، وهي:

- معاجم علميّة محضة: منها كتاب **الاعتماد في الأدوية المفردة، لأبي جعفر أحمد ابن ابراهيم المعروف بابن الجزار القيرواني (369هـ) والجامع لمفردات الأدوية والأغذية لضياء الدين أبو محمد عبد الله المالقي المعروف بابن البيطار** (646هـ)
- مؤلفات طبيّة ذات طابع معجمي: منها كتاب **القانون في الطب لابن سينا (428هـ) والمرشد في طب العيون لأبي سعيد عبد الرحمن ابن عبد الله الغافقي الأندلسي (595هـ).**

وتواصلت حركة الصناعة المعجميّة العربيّة فاعلة ومتنوّعة بين معاجم لغويّة عامة وموسوعيّة ومعاجم مختصّة فنيّة وعلميّة، حقّقت للغة العربية رصيدا تراثيا رصينا أسهمت فيه عوامل أهمها: الرقيّ اللغوي والنشاط العلمي والحرص الديني على خدمة الخطاب القرآني.

أمّا في العصر الحديث فقد أخذت الصناعة المعجميّة منحى جديدا أسّست له النظريّات الغربيّة الحديثة بتطوّر العلوم اللّسانيّة خاصة نظريّة الحقول الدلاليّة « فردت العمل المعجمي إلى حظيرة علم اللغة باعتبار أن هذه النظرية تعطي مفردات اللغة شكلا تركيبيا يستمد كلّ عنصر فيه قيمته من مركزه داخل النظام العام.»[1]

وبين تجاذب الآراء حول الصناعة المعجميّة هل تعدّ علما أو فنّا «عدّ مؤخرا علماء اللغة صناعة المعجم –Lexicography– من فروع علم اللغة التطبيقي، لأنه يهتم بالجانب العملي للغة، إلى جانب فروع اللسانيات التطبيقية الأخرى»[2]، وانطلاقا من الدراسات المعجميّة الحديثة، ماذا يمكن أن تكون قد أضافته من أسس لصناعة المعاجم وتقنيات تساعد على إخراجها؟

---

[1] – أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، المصدر المذكور سابقا، ص30-31.

[2] – صافية زفنكي، التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العامة العربية الحديثة، المصدر المذكور سابقا، ص36.

2-3 أسس الصناعة المعجميّة المتخصّصة الحديثة وتقنياتها:

توجد نقاط تقاطع وافتراق بين المعجميّة العامّة والمتخصّصة، وقبل الولوج إلى أساسيّات هذا العنصر من البحث، سنحدّد أوّلا أهمّ المعالم التي تجسّد كلتا الصناعتين والمتمثلة في المعجم اللغوي العامّ والمعجم المتخصّص.

2-3-1 بين المعجم العام والمتخصّص:

يذهب المعجمي علي القاسمي إلى أنّ « المعجم العام هو ذلك المعجم الذي يحاول تغطية أكبر عدد ممكن من مفردات اللغة، بينما يعالج المعجم المختصّ قسما واحدا من تلك المفردات يختص بأحد فروع المعرفة ويجب أن تكون جميع فروع المعرفة ممثلة في المعجم العام...أمّا هدف المعجم المتخصّص فهو مساعدة القارئ على معرفة معاني لغة حقل معين من حقول المعرفة ومصطلحاته»[1]

يوضّح هذا القول أهم سمة تميزية فارقة بين الصناعتين المعجميتين، ففي الحين الذي يركّز المعجم العام على الجانب الكمّي والقدر الواسع من الكلمات المتضمّنة لجميع فروع الحياة ومجالاتها، ويزيد على ذلك المصطلحات ذات الشيوع الواضح والاستعمال العامّ، نجد أنّ المعجم المتخصّص يركّز على الجانب النوعي بتحديد نوع المعرفة ونوع الفئة المستهدفة وتقريب الاختصاص إلى ذهنية المتعلّم والمتخصّص.

[1] – علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعاجم، المصدر المذكور سابقا، ص46.

وبناء على أهم المميّزات الفارقة، سنحاول تلخيصها في المخطّط أدناه:

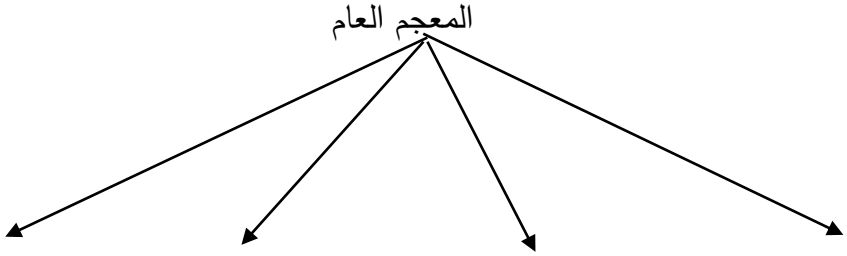

الاستعمال المعجمي:	نوع المعرفة:	المادة المعجميّة:	الهدف:
موجّه للعامة	متنوّعة وشاملة	الكلمات العامة والمصطلحات الشائعة	إرشادي لغوي ثقافي
		رصيد لغوي في غالبه مستقرّ	

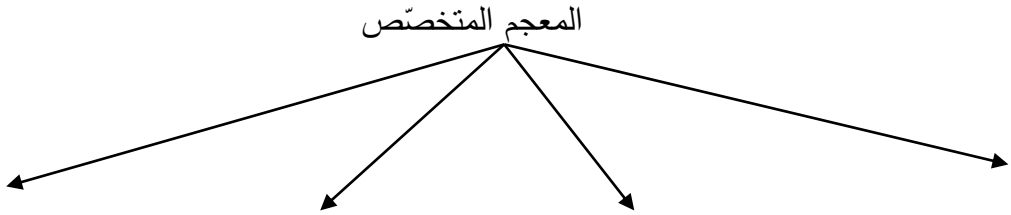

الاستعمال المعجمي:	نوع المعرفة:	المادة المعجميّة:	الهدف:
خاص بفئة مستهدفة	مختصّة ومحدّدة بمجال	ترتكز على مصطلحات التخصّص	تعليمي خدمة التخصّص
		رصيد مصطلحي في غالبه متجدّد	

الشكل رقم3: المميّزات الفارقة بين المعجم العام والمعجم المتخصّص.

لقد شمل هذا المخطّط أهم ما يميّز المعجم العام عن المعجم المتخصّص، من ناحية المادة المعرفيّة والفئة الموجّه إليها والهدف، والذي يمكن استنتاجه أنّ المعجم العام هو وعاء للغة العامّة بخلاف المعجم المتخصّص فهو وعاءٌ للغةٍ متخصّصةٍ.

وبالإضافة إلى الاختلاف السابق بين كلا المعجمين العامّ والمتخصّص، يوجد اختلاف في منهجية الدراسة والوضع، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1- تعتمد المعاجم المتخصّصة على المنهج المسمّياتي (Semasiology) والذي ينطلق من المفهوم ليبحث عن التسمية بينما يكون منهج المعجميّة العامّة هو معنماتي (Onomasiology) ينطلق من التسمية ليبحث في مختلف دلالات الكلمة.[1]

2- تركز الصناعة المعجميّة المتخصّصة على توحيد المصطلحات، عكس المعجميّة العامّة التي تهتم بوصف الكلمات.

وبما أنّ محور الدراسة هو المعجم المتخصّص، فسنحاول عرض أهم تعريفات المتخصّصين له:

تعرّف جوزيت ديبوف (J.R.Debove) المعجم المتخصّص بأنّه: «معجم يقدّم مجموعة فرعيّة تعدّ "جزءا" من المجموع العامّ للأشياء أو العلاقات، بغضّ النظر عن تواترها النسبي في المجموع. فمعجم الموسيقى وقاموس الطيران يصفان مجالين مخصوصين من المعرفة التقنية. ويمكن أن يعدّ كلّ منهما جزءا من موسوعة ما.»[2] يركّز هذا التعريف على العلاقة التي تجمع المعجم المتخصّص

[1] – ينظر: ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ط 1، 2012، ص: 61.

[2] - Rey-Debove, Josette, Etude Linguistique et Sémiotique des Dictionnaires Français Contemporains Mouton, The Hangue, 1971, Paris-France, p31.

مع الموسوعة وكذلك على نوعيّة المعرفة المقدّمة، ولا يهتمّ بذكر البنيات الأساسة المسهمة في هيكلة هذا النوع من التأليف المعجمي.

في حين يركّز جواد حسني سماعنه في تعريفه على وصف المعجم المتخصّص على الخصائص الداخليّة للمعجم فيقول هو: « كتاب يتضمّن رصيدا مصطلحيا لموضوع ما مرتّبا ترتيبا معيّنا، ومصحوبا بالتعريفات الدقيقة الموجزة، ومعززا –ما أمكن– ببعض الوسائل البيانية المرافقة (كشافات، سياقات، صور، جداول...) التي تساعد على توصيل المفهوم إلى المتلقي بأفضل صورة ممكنة.»[1]

وعلى هذا النسق من التعريفات يمكن القول إنّ المعجم المتخصّص إنّما هو نوع من التأليف المعجمي يختصّ بمجال معرفيّ علميّ أو فنّي، من خلال استعراض مصطلحاته الخاصة وفق منظومة مفهوميّة أو وفق الترتيب الألفبائي للمصطلحات، وقد يكون بلغة واحدة أو أكثر من ذلك، مقرونا بالتعريفات ومختلف وسائل الشرح والإيضاح المفهومية التي تمكّن من استيعاب البنية المفهومية للمصطلح، وقد اشترط حلام الجيلالي في التعريف أن يكون « تعريفا اصطلاحيا آنيا.»[2] بمعنى أن يكون ذلك التعريف محدّدٌ للمصطلح ضمن مجاله العلمي، ودقيق يركّز على أساسيات المفهوم، وآني أي يرصد لنا مفهوم المصطلح في حاضره وبحسب ما هو موجود في التخصّص. هذا وسيأتي التفصيل في أنواع التعريفات في العنصر المخصّص لها من البحث.

2-3-2 أسس بناء المعجم المتخصّص وشروطه:

إنّ أهم متكئ تستند إليه المعجميّة المتخصّصة الحديثة هي النظريّات المصطلحيّة والمقاربات اللّسانية، ذلك أنّ هذا النوع من الصناعة أصبح يتشارك في إنتاجه مجموعة من الفاعلين

---

[1] – جواد حسني سماعنه، المعجم العلمي المختص (المنهج والمصطلح)، المصدر المذكور سابقا، ص36.

[2] – حلام الجيلالي، المعجم العربي القديم المختص. مقاربة في الأصناف والمناهج. ضمن كتاب المعجم العربي المختص، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ط1، 1996، ص53.
نقلا عن محمد خطابي، المصطلح والمفهوم والمعجم المختص، المصدر المذكور سابقا، ص 19–20.

تضمّ لسانيين ومصطلحيين واختصاصيين وتقنيين ولا يمكن بحال أن تجتمع كلّ تلك الطاقات والخبرات العلميّة دون تأسيس علمي يوضّح أهمّ معالم هذه الصناعة.

بالإضافة إلى أنّ منطلق المعجميّة المتخصّصة هو المصطلح، ومن ثمّ فهي تواكب كلّ ما استقرّت عليه النظريّات المصطلحيّة الحديثة، ضمن ما يعرف بعلم المصطلح وقد عرّفه آلان راي (Alain rey) بأنّه:« الدراسة المنتظمة للمصطلحات المستعملة في تسمية فئات الأشياء والمفاهيم، والمبادئ العامة التي تحكم هذه الدراسة»[1]

ويبدو أنّ المعجميَّ آلان راي (Alain rey) أوّل من فصل بين جانبين من هذا العلم، الجانب التنظيري وهو (La terminologie)، والجانب التطبيقي وأطلق عليه (La terminographie) في مؤلفه (La terminologie,noms et notions)

والمقصود بالجانب التطبيقي:« هو العمل الذي ينصبّ على توثيق المصطلحات، وتوثيق مصادرها والمعلومات المتعلّقة بها، ونشرها في شكل معاجم متخصّصة، إلكترونيّة أو ورقيّة.»[2] أي هو العلم الذي يهتم بجانب صناعة المصطلح وكلّ ما يساعد على نشره.

وهذه العلاقة الجامعة بين الدراسة النظريّة والتطبيقيّة للمصطلح يوضّحها المخطّط الآتي:

---

[1] -Rey, Alain, La terminologie, noms et notion,1979.

[2] – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، المصدر المذكور سابقا، ص263-264.

علم المصطلح (المصطلحيّات) : هو العلم الذي يهتم بوضع ودراسة المصطلح العلمي

المصطلحيّة [1](Terminologie)	المصطلحاتيّة [2](Terminographie)
هي الدراسة النظريّة المنتظمة للمفاهيم وعلاقتها بالتسميات.	هي الدراسة التطبيقيّة التي تهتم بالمصطلح وضعًا، ونشرًا، وتوثيقًا...
المصطلحيّ(Terminologue)	المصطلحاتيّ(Terminographe)
هو الباحث المتخصّص الذي يهدف إلى التعريف بالمصطلحيّة، ومعالجة العلاقات بين التسميات والعناصر الدالة عليها، ويرصد التطورات المصطلحية، ويحدد مبادئ التقييس...[3]	هو الباحث المتخصّص بجرد الألفاظ المُتَضَمَّنَةِ بالمعاجم، والمسارد المصطلحيّة والقواميس، والجذاذات وبنوك المعطيات، وقوائم أخرى من المصطلحات المتخصصة[4]

الشكل رقم 4: العلاقة الجامعة بين الدراسة النظريّة والتطبيقيّة للمصطلح

[1] – يطلق عيها إبراهيم بن مراد: "معجمية مختصة نظرية"، ينظر: أسس المعجم المختص اللسانية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط–المغرب، 1999، ع 48، ص 201.

[2] – يطلق عليها إبراهيم بن مراد: " معجمية مختصة تطبيقية"، ينظر: المصدر نفسه، ص201.

[3] - voir, Gouadec, Daniel, Terminologie Constitution des données, Afnor gestion,1990,paris-France,p: 3-4

[4] - idem, p 4.

وعليه فالعمل المعجمي المتخصّص لا ينمو إلاّ في ظلّ علاقته بالإطار النظري للمصطلح، اعتماداً على جملة أسس مصطلحيّة أهمّها:

1- **أساس المفهوم:** إنّ نقطة انطلاق تشكيل المصطلح تبدأ من عنصر المفهوم، ذلك البناء المعرفي التجريدي الموجود في الذهن الذي يعبّر عن مجموع الخصائص المتعلّقة بالمصطلح، وهو العنصر الذي تشترك فيه جميع اللغات. وهذه الطريقة التي يتّبعها صانع المعجم المتخصّص والمعروفة بالطريقة المسمياتيّة (onomasiology) تتمحور أساسا فيما ترصده البنية المفهومية ثمّ إلى محاولة صياغته في إطار لغة خاصّة مرتبطة بمجال محدّد، بينما يتّبع صانع المعجم العام الطريقة المعنامتية (Semasiology) فيتحدّد عمله انطلاقا من قائمة كلمات يبحث في معانيها وسياقاتها المختلقة.

وعلى هذا الأساس يشترط في وضوح مفهوم المصطلح وترسيخه «وضعه في منظومته المعرفيّة التي تحدّده وتوضّحه، كما يجب تسميته، وعليه يمكن الإحالة عليه بوضوح كاف. كما يتوجّب (تعريف) المفهوم لمزيد من إزالة اللبس الذي قد يعتري تسميته، الأمر الذي يؤدي إلى تأكيد المفهوم وترسيخه بالنسبة للمادة المعرفية التي يحيل عليها.»[1]

[1] – ج.ساجر، نظرية المفاهيم (في علم المصطلحات)، تر: جواد حسني سماعنه، مجلة اللسان العربي، 1998، ع47، ص188.

من خلال هذا النّص يمكن تمثيل المفهوم بالشكل الآتي:

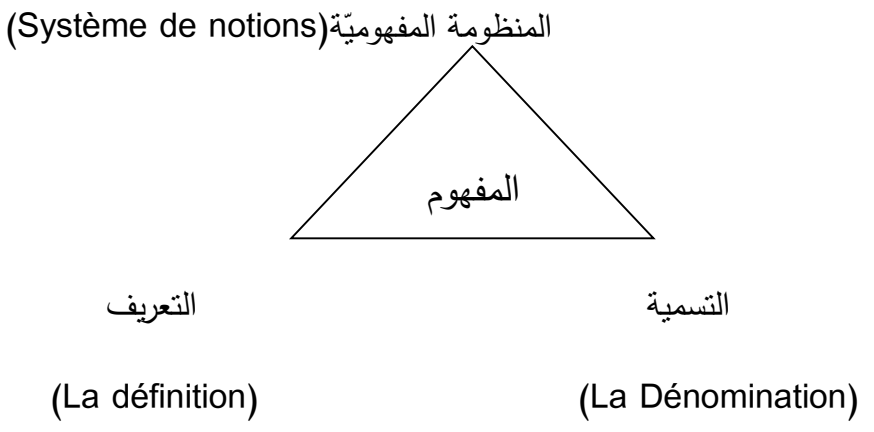

الشكل رقم5: التمثيل المثلثي للمفهوم.

2- **أساس التسمية:** يشكّل هذا الجزء الجانب الصوري للوحدة المصطلحيّة، ذات الطبيعة اللّسانية والذي يجب أن يراعى فيه أثناء اختياره:[1]

- أن يتمّ وضع التسمية من قبل المتخصّصين، وأن تنّم عن وعي علمي مسبق بالمفهوم، بخلاف التلقائية والعفوية التي تربط بين الدال والمدلول، كما هو واضح في الشكل الآتي:

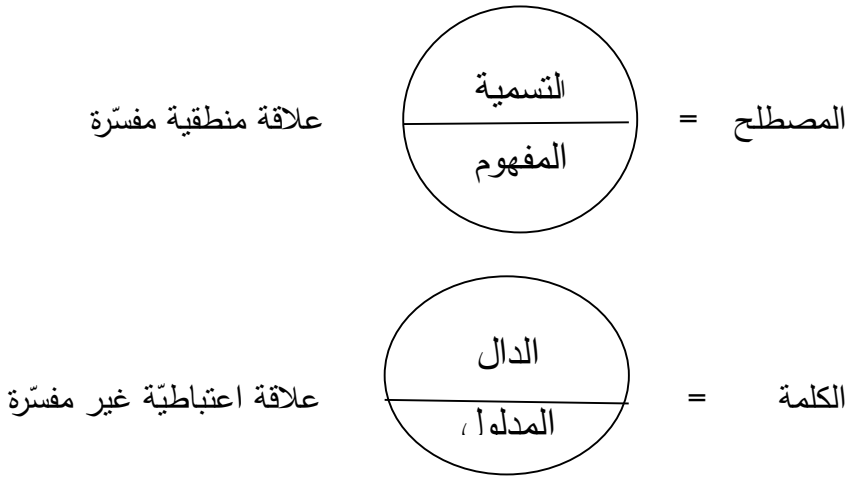

الشكل رقم6: العلاقة المميّزة لكلّ من المصطلح والكلمة.

[1] – ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، الكتاب الطبي الجامع، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، 2005، فاس-المغرب، ص31-32.

- إنّ للوعي العلمي المصاحب للتسمية في الاصطلاح تجليّات تتمثّل في اعتماد خاصيّة من خاصيّات المفهوم أو ما يرتبط به، بمعنى أن تكون هناك سمة جامعة تحدّد وفقها العلاقة بين التسمية والمفهوم، كأن تكون من خلال لونه أو حجمه أو مكتشفه أو وظيفته وغيرها من المميّزات.
- تنوّع الدوّال اللسانيّة التي يظهر فيها المصطلح من مفرد ومركب وعبارة اصطلاحية ورمز مختصر مقابل مفهوم واحد، وذلك لتأكيد أحادية التسمية والمفهوم وأنّه لا مكان للترادف والاشتراك المصطلحي في حقل المصطلح.

3- **أساس الجمع:** وهو جانب على قدر من أهميّته، إذ يبرز لنا مدى قدرة المعجم المتخصّص على استيفاء جملة المصادر والمدوّنات المتخصّصة والاطّلاع عليها، والتي لا يكون التوثيق المصطلحي قائما إلاّ بها.

ويبرز لنا مدى تنوّع المعجم المتخصّص وثراءه في جمع مادته ومسايرته لميدان بحثه بذكر أهم المصادر الخاصّة به وأغناها وأحدثها، فهو يسهم في بناء قاعدة مصطلحيّة من خلال القيام باستطلاعات إحصائيّة وتحليليّة ودراسات خاصة بذلك الحقل والاحتراز من الوقوع في هنّات اصطلاحيّة كثيرة منها الترادف والاشتراك ويقلّل أيضا من العمل المصطلحي الفردي.

وعملية جمع المصادر الخاصّة بالعمل المعجمي المتخصّص ليست بالأمر اليسير – وإن كان التطوّر الحاسوبي والمعلوماتي قد اختصر جهد ذلك أنّه « لا يمكن لمسألة الجمع في المعجم المختصّ الحديث أن تُمَثَّلَ –بما يتصل بها من مستويات لغويّة ومصادر– إلاّ إذا وضعت للتراث العلمي العربي مدونته الشاملة التي تجمع شتات المصطلحات العلمية

العربية القديمة في مختلف ضروب العلوم والمعارف التي أسهم العرب في التأليف فيها أو في ترجمة المؤلفات المؤلفة فيها.»[1] ومن ثمّ فلا يمكن حصر مدوّنة العمل المعجمي المتخصّص بفترة معيّنة وإنّما يجب مراعاة جميع الأعمال المنصّبة حولها قديمها وحديثها، نحو بناء عمل يصوّر لنا معالجة شاملة تصوّريّة للعمل المصطلحي.

4- **أساس الترتيب:** للترتب أهميّة بالغة في بناء الهيكل العام للمداخل، وهو يختلف من معجم عام إلى معجم متخصّص، فالمعجم المتخصّص « ينبغي أن يقدّم لنا مداخل تصوريّة لا مداخل معجميّة مع ما يتضمّنه هذا من دراسة التصوّر ومنظومة التصوّرات ودراسة العلاقات القائمة بينها.»[2] أي يُمثّل لنا أشجارا ومخطّطات معرفيّة مستوحاة من العلاقة المنطقية الجامعة بين التسميات « أو بلغة الدكتور الشاهد البوشيخي: "بطاقة هوية"، تدلنا على أب المصطلح، وجدّه، وعلى أبنائه، وأعمامه وأخواله...»[3]

غير أنّ واقع المعاجم العربيّة المتخصّصة يحيلنا إلى عكس ذلك ففي غالبية المعاجم المتخصّصة الصادرة لا تتوفّر على هذه الخصيصة، ومن أمثلة ذلك نذكر المعاجم اللسانيّة فإنّ الترتيب المنهجي المتّبع فيها هو الترتيب الألفبائي، نظرا لأنّ الترتيب المفهومي قد يتطلّب دقّةً أكثر ووقتاً أطول من أجل إفراز الحقول المفهوميّة، ويحتاج ذلك إلى خبير مصطلحي ولساني حتّى يقيم العلاقات التصوريّة بين المصطلحات، كما قد يؤدي إلى تكرار الوحدة المصطلحيّة في حال ورودها في حقول معرفيّة متعددة وهو ما يضاعف حجم المعجم.

---

[1] – إبراهيم بن مراد، أسس المعجم المختص اللسانية، المصدر المذكور سابقا، ص 203.

[2] – محمد حلمي هليل، المعجم المختص: ملاحظات مصطلحيّة ولسانيّة، المعجم العربي المختص وقائع الندوة العلميّة الدوليّة الثالثة بتونس أيّام 17 و18 و19 أفريل 1993، جمعيّة المعجميّة العربيّة، إش: إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 1996، ص144.

[3] – عبد العزيز المطاد، اللسانيات وقضايا المصطلح العربي، مطابع الرباط، الرباط–المغرب، د ط، 2015، ص38.

5- **أساس التعريف:** يمكن القول إنّه لا يكتمل بناء أيّ معجم متخصّص دون العناية اللازمة بجانب التعريف، الذي يُمَكِّنُنَا من ترجمة التصوّر الذهني للمصطلح وإبلاغه إلى المتلقي في قالب لساني، حيث تكون العناية بالمصطلح من جانبين لا يمكن تغليب جهة عن أخرى، جهة التسمية وجهة المفهوم بالاستناد إلى التعريف الذي يسهم في « تحديد مسار المصطلح والمجال الذي ينتمي إليه، بل قل: التعريف وحده هو الذي يحدد إن كانت الوحدة المعجمية مصطلحا أم لا، وإن كانت تنتمي إلى المعجم المشترك أم إلى اللغة الخاصة.»[1]

كما أنّه من أهمّ الأسباب الدافعة إلى وضع المعاجم والعودة إليها هو رفع الغموض وإزالة الإبهام الذي يكتنف المصطلح من خلال الوقوف على النصّ المفهومي الشارح له. هذا ما أدّى بأحد الباحثين إلى القول: « إنّ المعجم بلا تعريفات أو شروح لا يزيد عن كونه هيكلا فارغا»[2]

وبالإضافة إلى الأسس الآنف ذكرها يمكن إضافة قواعد التسمية التي ذكرها الباحث المصطلحي ج.ساجر منها[3]:

6- يجب أن يرتبط المصطلح بالمفهوم وأن يعبّر عنه بدقة.

7- يجب أن يكون المصطلح نسقيا من زاوية معجمية، ويجب أن يهتدي بأسلوب معجمي موجد سلفا. أما إن كانت الكلمات أجنبية فيجب احترام قواعد الكتابة الموحّدة.

---

[1] – عبد العزيز المطاد، اللسانيّات وقضايا المصطلح العربي، المصدر المذكور سابقا، ص120.

[2] – هربيرت بيشت وجينيفر دراسكاو، مقدمة في المصطلحية، تر: محمد حلمي هلّيل، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2000، ص 192.

[3]- Voir : J.C.Sager, A pratical course in terminology processing, John Benjamins Publishing Company, Amsterdam/ Philadelphia 1990, p79.

نقلا عن: محمد خطابي، المصطلح والمفهوم والمعجم المختص، المصدر المذكور سابقا، ص 73.

8- يجب أن يصاغ المصطلح وفق القواعد العامة لتكوين الكلمة في اللغة المعنية.

9- ينبغي أن يكون المصطلح منتجا (أي طواعية المصطلح للاشتقاق).

10- ينبغي أن يكون المصطلح وجيزا، وألاّ يتضمّن معلومات غير لازمة، وذلك دون الإخلال بالدقّة.

11- لا ينبغي أن تكون للمصطلح متغيّرات صرفية (مثلا التعدّد في البنيات الصوتية للمصطلح مثلا: صوتيات، أصواتية، لسانيات، ألسنية، لسنيات).

12- يجب أن يكون معنى المصطلح مستقّلا عن السياق، لا يتوقف عليه.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أسس المصطلحيّة وشروطها هي ليست مجرّد استنتاجات أو معايير وضعها أفراد، فإلى جانب ما اهتدى إليه أرباب المصطلحيّة من غربيين أمثال فوستر وفيلبر وساجر وكابري وعرب أمثال الشهابي والحمزاوي والقاسمي والبوشيخي وإبراهيم ابن مراد، كذلك كان للمنظّمات والهيئات العلميّة قدم راسخة في هذا الموضوع فأصدرت المنظمة العالمية مثل: إيزو (iso) وثائق خاضعة لمعايير عالمية نحو إعداد المصطلحات والطريق نفسه تبعته مؤسسات أخرى كالأنفوترم (Infoterm) والمجامع العربية ومكتب تنسيق التعريب بالرباط. ومن ثمّ فإنّ على أيّ باحث مصطلحيّ أن تكون له معرفة علميّة بما أصدرته المؤسّسات العلميّة وكل عمل معجمي متخصّص عليه مراعاة هذه الأسس.

2-3-3 تقنيات صناعة المعاجم المتخصّصة:

للمعجميّة المتخصّصة تاريخ عريق مرّت به، وكان للعرب نصيب وافر منها جعلها تجسّد لثلاثة مراحل:

مرحلة التأسيس: وهي المرحلة التي عرف فيها العرب قديما أنواعا مختلفة من المعاجم يمكن تصنيفها في إطار المعاجم المتخصّصة وقد سبق الإشارة إليها.

مرحلة عصر النهضة: وهي محطّة جدّ مهمّة في المعجميّة العربيّة المتخصّصة، أسهمت بها نهضة مصر، نتج عنها إرسال بعثات طلابيّة إلى الخارج وإنشاء مدارس الطب (1827م) والألسن (1835م)، فكانت وراء ظهور معاجم ثنائية اللغة « وكان كلوت بك رائد الاتجاه الثاني وهو وضع معاجم ثُنائية كاملة، فبإشرافه ترجم قاموس القواميس الطبية الذي وضعه (فابر) Dictionnaire des dictionnaires de médecine وأشرف على ترجمته وإعداده وتزويده بالمصطلحات العربية محمد عمر التّنسي (ت 1790م).»[1]

مرحلة التخطيط النظري والتطبيق العملي: والمقصود به أنّه أصبح واقع المعجميّة بشكل عام والمعجميّة المتخصّصة بشكل خاص يستند إلى إطار نظري ومقاربات علميّة جعلت منه علما قائما بذاته وهذا التقدّم الواضح حقّقته جهود الغربيين فنالت حظ الرائد من الأعمال المعجميّة والمصطلحيّة الحديثة، بينما أصبحت المعجميّة المتخصّصة العربيّة تحاول ملاحقة ركب التطوّر الغربي.

ذكرنا هذه المراحل من أجل تحديد العلاقة بين التقنيات المعجميّة المتخصّصة وتطوّرها التاريخي للوصول إلى أحدث ما آلت إليه الصناعة المعجميّة المتخصّصة.

سنركّز في هذا الجانب من البحث على ثلاثة مسائل –نراها– مهمّة أثناء وضع المعجم المتخصّص نلخصّها في الإشكال الآتي: ماذا وظّف المعجميّ في ضبطه لمصطلحات المعجم المتخصّص، وما أهم التقنيات المساعدة في توضيح التعريف بالمعجم المتخصّص؟ وكيف يمكننا الوصول إلى عمل معجمي خاضع لأهم التقنيات والتطوّرات الحديثة؟

---

[1] – محمد حسن عبد العزيز، المعجم العربي المختص، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة ومكتبة الأمنية، ط 2016، الرباط–المغرب، ع76، ص 120–121.

1- تقنيات ضبط المصطلحات بين القديم والحديث:

ظهر اهتمام العرب بالضبط من خلال القرآن الكريم الذي أتى في غاية الدقّة والاتقان بالجانب الشكلي، وكذلك الأمر بالنسبة للحديث النبوي الشريف، وقد رسخ في ذهنيّة الباحث العربي أهميّة الشكل والحرص على الأداء السليم للكلمات بعد مخالطة العرب لغيرهم من الأقوام وانتشار كلمات دخيلة وأخرى معربة، ما استلزم الدقّة في استعمالها، وكانت من بين المنهجيّات المتّبعة في الضبط الصوتي لدى روّاد المعاجم الاصطلاحيّة من المتقدّمين، الآتي ذكره:

1- الضبط بتحديد رسم الحرف: وهذه الطريقة الشائعة في غالب المعاجم اللغويّة العامة والمعاجم المتخصّصة التراثيّة، ومن أمثلة استعمال الضبط في المعاجم المتخصّصة ما ذكره الخوارزمي في نصّه «الشِّغار: معجمة الغين»[1]، كما حرص التهانوي في موسوعته كشاف اصطلاحات الفنون إيراد هذه الطريقة من ذلك قوله: «الشَّغَب: بالغين المعجمة»[2] و«الصَّاحِب: بالحاء المهملة»[3]. وإن كانت هذه الطريقة تساعد على التمييز بين الحروف المتشابهة الرسم، وتدرئ الالتباس وتحريف نطق المصطلحات إلاّ أنّ هذا لا ينفي ما يؤديه كثرة استعمالها من تضخيم في المتن المعجمي.

2- الضبط بتحديد رسم الحركة: تعمل المعاجم المتخصّصة التراثية على إرفاق بعض المصطلحات بالوصف اللفظي لحركاتها، مثال ذلك قول الخوارزمي:« السَّلعة: بفتح السين

---

[1] – محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط 2، 1409هـ- 1989م، ص 34.

[2] – محمد بن علي ابن القاضي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، تق وإش ومر: رفيق العجم، سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت–لبنان، 1996، ج 1، ص 1033.

[3] – المصدر نفسه، ج2، ص 1053.

وتسكين اللام»[1] و«عرق النَّسا: بفتح النون»[2]، وقول التهانوي: « الشَّيْخ: بالفتح وسكون المثناة»[3]، والملاحظة نفسها تنطبق على هذه الطريقة، فبالرغم من أنّ توظيفها قد أسهم في اجتناب كثير من التحريف والتصحيف للمصطلحات غير أنّ كثرة توظيفها قد يؤدّي إلى مضاعفة حجم المتن المعجمي.

3- الضبط بإيراد كلمة مشهورة تماثلها: وهذه الطريقة تستند إلى أمثال الكلمات والمصطلحات الشائعة والمشهورة بين الناس والتي لا يحصل في نطقها لبسٌ أو اختلافٌ مثال ذلك قول الخوارزمي: « الأُوقية: على وزن أُثْفية»[4]، وقول التهانوي:«الشقيقة كالسفينة»[5]. وهذه الطريقة تعمل على هجاء الكلمة هجاءً صحيحا، وتساعد أيضا على ترسيخه في الذهن.

4- الضبط بذكر الوزن الصرفي: كثيرا ما يتّبع روّاد المعاجم التراثيّة مصطلحاتهم بذكر الوزن الصرفي حتّى يتبيّن النطق السليم للمصطلح على سبيل ما ذكره التهانوي:«الوديعة: بالفتح وكسر الدال على وزن فعيلة»[6]، وزيادة على ذلك فهي تضفي جانبا تعليميا للغة عن طريق بيان القاعدة الصرفية للكلمة.

لا شكّ أنّ صنيع روّاد المعاجم المتخصّصة التراثيّة قد حفظ لنا كثيرا من المصطلحات وجنّبها التحريف اللفظي الذي مؤدّاه تحريف معاني المصطلحات، لكنّ مثل هذا الضبط الصوتي لا يحفظ لنا النطق الوظيفي للأصوات، ممّا يصعّب مهمّة توحيد

---

[1] - محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، مفاتيح العلوم، المصدر المذكور سابقا، ص 185.

[2] – المصدر نفسه، ص182.

[3] – محمد بن علي ابن القاضي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص1049.

[4] – محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، مفاتيح العلوم، المصدر نفسه، ص30.

[5] – محمد بن علي ابن القاضي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، المصدر نفسه، ج1، ص1037.

[6] – المصدر نفسه، ج2، ص1777.

الاستعمال النطقي للكلمات والمصطلحات، وفي العصر الحاضر يرتبط هذا الإشكال بالمصطلحات الأجنبية الدخيلة والمعرّبة ذلك أنّ محاولة تطويع أصواتها إلى اللغة العربية يحتاج إلى قواعد صوتيّة تحكمها، من أمثلتها في المستوى اللّساني استعمال المصطلحات المعرّبة بنطق مختلف كما في مصطلح (Phonem/Phonéme) الذي عرّب إلى "فونيم" وإلى "فونام" أو المصطلح مونام (Monem/ Monéme) الذي عرّب إلى "مونيم" وإلى "مونام".

أمّا التيّار المعجمي الغربي الحديث فقد أولى تركيزه على بيان النطق الصوتي حيث « شاع منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر تأليف معاجم متخصّصة لبيان النطق، ثم تطوّرت هذه المعاجم مع تطوّر علم الأصوات وانتشار أعمال دانيال جونز أستاذ الأصوات في جامعة لندن، وأصبحت تهتم بوصف الحالة التي تنطق بها. وقد ظهرت أول طبعة من معجم دانيال جونز English Pronouncing Dictionary عام 1917 مستخدمة الرموز الصوتية الدولية.»[1] بالإضافة إلى كتابه An outline of english phonetics الذي « حقّق سمعة علمية كبيرة، جعلته في صدارة الكتب من حيث عدد الطبعات... »[2]

وأضحت الكتابة الصوتية في المعاجم الغربية أسّا ركيزا في صناعة المتن المعجمي سيما الإنجليزية منها[3].

---

[1] – أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، المصدر المذكور سابقا، ص 150.

[2] - يحي عبابنة، آمنة الزعبي، علم اللغة المعاصر –مقدمات وتطبيقات-، دار الكتاب الثقافي، أربد-الأردن، 2005، ص 34.

[3] – ينظر على سبيل التمثيل:

Crystal, David, A Dictionary of linguistics and Phonetics, Blackwell Publishing, sixth edition, 2008.

إنّ تقنية الكتابة الصوتيّة في المعاجم يطلق عليها بعض المعجميين العرب بـ:"التعريف الصوتي"[1] وهي قليلة الاستعمال في المعاجم العربيّة ذلك أنّ أكثر هذه المعاجم تعتمد في ضبط مداخلها ومصطلحاتها على « المقاييس المنطقية للصيغ والأوزان المتّفق عليها منذ القدم، مع العلم أن نطقها الشائع الساري قد يخالف الضبط القياسي المعتمد. فلم تستفد المعجمات العربية الحديثة من النظريات الصوتية الحديثة في تمثيل نطق المواد، على الرغم من اختلاف نطق بعض المواد عن رسمها في اللغة العربية.»[2] والحال نفسه بالنسبة للمعاجم الثنائية اللغة إذ نجد أنّ أصحابها قليلا ما يضبطون مصطلحاتهم الأجنبية بالكتابة الصوتية، ولا أدلّ على ذلك من المعاجم الموحّدة حيث يغيب فيها هذا الجانب المهمّ من التعريف الصوتي.

2-التقنيات المساعدة في التعريف المعجمي:

تتعدّد التعريفات المعوّل عليها في بناء المعاجم المتخصّصة، وليس الغرض في هذا العنصر من الدراسة البحث في خصائص تلك التعريفات وأنواعها ذلك أنّها ليست مجرّد تقنية يستند إليها المعجمي في صناعته وإنّما هي شرط لا غنى عنه في اكتمال المعجم وهي تتوزّع على نصيب كبير من متنه.

---

[1] – ينظر: محمد رشاد الحمزاوي، النص المعجمي وقضاياه، المعجم العربي المختصّ، وقائع النّدوة العلميّة الدوليّة الثالثة، إش: إبراهيم بن مراد، جمعيّة المعجميّة، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 1996، ص 135.
أيضا: محمّد خميس القطيطي، أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، دار جرير، عمّان-الأردن، ط 1، 1431هـ-2010م، ص 194.

[2] – صافية زفنكي، التطوّرات المعجميّة والمعجمات اللغويّة العامة العربيّة الحديثة، المصدر المذكور سابقا، ص258-259.

وعلى هذا الأساس نحاول في هذا الجانب من البحث الوقوف على أهمّ التقنيات المدعمّة في إخراج التعريف بقدر أكبر من الوضوح والدقّة، تاركين موضوع التعريف وأنواعه وشروطه وغيرها من المسائل في مكانها الموضوع لها من الدراسة.

- **الشواهد المدعّمة للتعريف المعجمي المتخصّص:**

يحتلّ الشاهد التمثيلي مكانا مهمّا في المنظومة التعليميّة والمعجميّة، لما تميّز به من قدرة على تبسيط المفهوم وتقريبه إلى ذهن القارئ والمتعلّم وترسيخه نتيجة استحضار الأمثلة والشواهد، وقد عرّفه علي القاسمي قائلا: « إن الشاهد التوضيحي هو أيّة عبارة أو جملة أو بيت شعر أو مثل سائر، يقصد منه توضيح استعمال الكلمة التي نعرّفها أو نترجمها في المعجم.»[1] ويضاف إلى المعجميّة العربية الشواهد القرآنيّة والأحاديث النبويّة الشريفة.

كما يطلق على هذا النوع من الاستدلال "الشاهد اللساني"[2] (Citation)، ولا تخلو الصناعة المعجمية العربيّة القديمة من توظيفٍ لتقنية الشواهد اللسانية والأمثلة التوضيحية « فمنذ أوّل معجم عربيّ متكامل، "**العين**"، لمؤلّفه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ/786م)، والمعجميّون العرب يستخدمون الشواهد بكثافة في معاجمهم، ولا يخلو معجم عربيّ يُعتّد به، من الشواهد.

وخلال القرن السادس عشر الميلاديّ، استعمل المعجميّون الأوربيّون الذين صنّفوا معجمات للّغتين الإغريقية واللاتينيّة، الشواهد في تلك المعجمات.»[3]

---

[1] – علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعاجم، المصدر المذكور سابقا، ص 137.

[2] – ينظر: حلاّم الجيلالي، تقنيات التعريف بالمعاجم العربيّة المعاصرة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق–سوريا، 1999، ص205.

[3] – علي القاسمي، صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت–لبنان، ط 1، 2014، ص408

أمّا بالنسبة للمعجماتيّة الإنجليزية (English Terminographic) فـ«لقد أدخل الدكتور صموئيل جونسون الشواهد التوضيحية في الصناعة المعجمية الإنجليزية لأول مرة حينما استخدمها في معجمه الذائع الصيت الذي ظهر سنة 1755م.»[1] بعنوان **A Dictionary of the English Language**

ولا بدّ من التفريق بين الأمثلة التوضيحية المستعملة في المعاجم العامّة والتي من بين أهدافها تأكيد الاستعمال الحقيقي للكلمة من خلال بيت شعري أو مثل سائر، وبين الأمثلة التوضيحية المستعملة في المعاجم المتخصّصة والتي تسعى إلى توضيح مفهوم المصطلح أو تثبيت قاعدته فإن كان على سبيل المثال مصطلحا خاصّا بالصوتيّات يبرز لنا صفة صوتية أو ما شابه فإنّ المثال المعتمد يوضّح لنا الأصوات التي تنطبق عليها الصفة الصوتية، كما جاء في المعجم الموحّد تحديدا في مصطلح "بعد نخروبي" (Postalveolar/Postalvéolaire) إنّه:« صفة الصامت المتحقق بطرف أو بالجزء الأمامي لظهر اللسان المرتفع نحو جزء الحنك الموجود خلف النخاريب، **مثل: ش، ج.**»[2] كما أنّه من بين التقنيات المطوّرة للمعاجم المتخصّصة هي ما يطلق عليها بالشواهد الصورية والمتمثّلة في الرسوم التوضيحيّة والصور والخرائط والمخطّطات والجداول والمنحنيات البيانية وغيرها المرفقة بالتفسير البياني أي ما يمكن ترجمته بالمعادلة الآتية: « الشاهد الصوري= الرسم+ التوضيح اللفظي»[3]

---

[1] - علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعاجم، المصدر المذكور سابقا، ص138.

[2] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، مكتب تنسيق التعريب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح الجديدة، الدّار البيضاء–المغرب، ط2، 2002، ص 115، رقم 1234.

[3] – علي القاسمي، المصدر نفسه، ص 148.

ومن الأمثلة التراثيّة التي احتذت بهذا النموذج الصوري في مؤلّفاتها صنيع أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت626هـ) في بيانه لمخارج الحروف من خلال شكل مصور مقرون بالتحديد اللفظي[1].

في حين يقول المعجمي علي القاسمي عن هذه الظاهرة في التراث المعجمي: « على الرغم من أن مبدأ استخدام الشواهد الصورية (أي الصور والرسوم والتخطيطات) مقبول لدى روّاد المعجمية العربية فإنهم لم يطبقوه بكثرة ولا بصورة منتظمة.»[2] ويمكن تفسير ذلك أنّ علماء العربيّة الأوائل كانوا يولون أهميّة للكلمات والعبارات، بل كلّ ما يشكّل الرصيد اللفظي ويحاولون قدر الإمكان استعماله ونشره، اهتداء بسبيل القرآن الكريم المعجز في لفظه ومعانيه.

إضافة إلى أنّ الصورة أو الرسم غير قادر في جميع الحالات على تفسير الكلمات أو المصطلحات خاصة تلك المتعلّقة بالجانب النفسي أو التجريدي، حيث يرى محمد رشاد الحمزاوي: «أن الصورة قاصرة عن أداء المداخل المجردة من ذلك: الحبّ، والعواء والحريّة إلخ. ولذلك فهي تلحق عادةً الأسماء وخاصة أسماء الأعلام. ولا يمكن أن تبلغ ذلك التجريد إلاّ إذا رضختْ لنظام صوريّ مثل نظام الكلام الذي له قواعد مطّردة، من ذلك أنّ صورة الثعلب علامة على الحيلة، والقرن علامة على الثراء، والحية علامة على الشرّ الخ.»[3]

هذا وإنّ المعمول في معجم مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيرزوآبادي (ت817هـ) هو التقليل من إيراد الشواهد التوضيحية وله في ذلك علّته الخاصة إذ يقول: «...غير أني خمنته في ستين سفرا

---

[1] – ينظر: أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، ضـ وتعـ: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط 2، 1407هـ–1987م، ص13.

[2] – علي القاسمي، إشكاليّة الدلالة في المعجميّة العربيّة، المعجمية العربية قضايا وآفاق، إعـ وتنـ: منتصر عبد الرحيم وحافظ إسماعيلي، دار كنوز المعرفة، عمان–الأردن، ط 1، 1437هـ–2016م، ص36.

[3] – محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الأسلامي، بيروت–لبنان، ط 1، 1986، ص177.

(اللامع) يَعْجِزُ تَحْصيلَهُ الطُلاّب، وسُئِلْتُ تَقديم كِتابٍ وجيز على ذلك النظام، وعملٍ مُفْرَغٍ في قالب الإيجاز والإحكام، مع التزام إتمام المعاني وإبرام المباني، فصرفتُ صَوب هذا القصد عِناني، **وألفت هذا الكتاب محذوف الشواهد مطروح الزوائد**...»[1]

ومن ثمّ فقد نهج صاحب القاموس منهجا مغايرا لسابقيه، قلّل فيه من الشواهد اللّسانيّة، وأضفى عليه نوعا جديدا وهو استعمال الصورة أو الرسم، وبحسب الباحث عبد العلي الودغيري فإنّ: « (القاموس المحيط) للفيروزبادي يُعدُّ –حسب علمنا– أسبق القواميس العالميّة إلى الاستعانة بالصور أو الرسم للإيضاح، وإن لم يكثر من ذلك.»[2] وتبعه التهانوي في مصنّفه كشاف اصطلاحات الفنون إذ استعان بالرسوم التوضيحية « وقد ظهرت على عدة أنواع منها المعادلات الرياضية والأشكال الهندسية كالزاوية والمربع والمستطيل والدائرة والنقاط والجداول وغيرها،...وبلغ عدد التعريفات بالأشكال التوضيحية في المعجم ستين (60) تعريفا.»[3] ولا يهمّ هنا مقدار الاستعانة بالشواهد الصوريّة وإنّما نستدلّ على وجودها في الصناعة المعجميّة العربيّة.

ولا يمكن بحال الإكثار من الاستعانة بالصور والرسوم الإيضاحية، « فالاستشهاد بالصور أمر نسبي؛ فما هو معروف عند فئة، قد يكون مجهولا عند فئة أخرى، فهل من الممكن لاستيفاء الشواهد الصورية حقها بما يتناسب والفئات كافة، بأن يستشهد المعجم الورقي على كل تعريف، سواء أكان

---

[1] – مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحـ: مكتبة تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة، إشـ: محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط 8، 1426هـ–2005م، ص27.

[2] – عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، منشورات عكاظ، الرباط–المغرب، ط 1، 1409هـ–1989م، ص304.

[3] – محمّد خميس القطيطي، أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، المصدر المذكور سابقا، ص 202.

بسيطا أم معقدا، معروفا أم مجهولا؟ لا شكّ أن ذلك سوف يؤدّي إلى تضخيم المعجم، ويخرجه عن وظيفته ومساره وهدفه...»[1]

ولقد بلغت نسبة توظيف الصور والرسومات في المعاجم العامّة المعاصرة نسبا متفاوتة كانت بدايتها مع مدرسة اليسوعيين فظهر معجم المنجد للويس معلوف سنة (1908) فهو« أول معجم عربي استخدم الصور والرسوم التوضيحية، ثم استعان بها معجمات أخرى، مثل: "متن اللغة" و"المعجم الوسيط" و"الرائد" و"المعجم الكبير" و"المعجم العربي الأساسي" وغيرها.»[2] وأكثر ما نجد استعمال الصور والرسومات في الموسوعات العربية، بينما تقلّ وتضعف في المعاجم العربيّة المتخصّصة بالرغم من فائدتها « في تدعيم التعريف وبخاصة مع الألفاظ البنائية التي يصعب تحديدها ما لم توضع في سياق أو شاهد مقيّد، ومثلها أنواع الموجودات والمصنوعات التي تعجز اللغة الواصفة عن تحديدها. فتأتي الصورة أو الرسم التوضيحي مكمّلة للتعريف.»[3]

والحال نفسه بالنسبة للمعاجم الثنائية اللغة إذ تهدف من خلال الشواهد الصوريّة إلى:

« 1- تفسير المقابل اللفظي وتعزيزه، خاصّة إذا كان بإمكان القارئ أن يميز الرسم ويستجيب له.

2- تزويد القارئ بأمثلة بصرية يمكن تعميمها من أجل توضيح مفهوم معيّن، وذلك عندما تستخدم عدّة رسوم مختلفة ولكنها متّصلة بعضها بالبعض الآخر.»[4]

---

[1] – صافية زفنكي، التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العامة العربية الحديثة، المصدر المذكور سابقا، ص 297.

[2] – المصدر نفسه، ص296.

[3] – حلاّم الجيلالي، تقنيات التعريف بالمعاجم العربيّة المعاصرة، المصدر المذكور سابقا، ص 52.

[4] - علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعاجم، المصدر المذكور سابقا، ص150.

وغالبا ما تعتمد اللّغة المتخصّصة على مصطلحات حديثة خاصّة بأحدث الابتكارات والاختراعات للآلات والأجهزة التي تحتاج إلى التمثيل الصوري حتّى يستقبلها ذهن الباحث وتقرّب له الشكل الحقيقي فلا يمكن الاقتصار على الوصف اللفظي إذ يبقى هذا الأخير دائما ناقصا ما لم يعزّز بالصورة.

3-التقنيات المعلوماتية المطوّرة للمعاجم المتخصّصة:

يُعدّ استحداث الحاسوب في الصناعة المعجميّة خطوة انتقالية مكّنت من إحداث تغيير « في مفهوم المعجم وصناعته وأدوات تحضيره وإنجازه.»[1] إذ لم يعد تصوّر المعجم يقتصر على ما يحمله من كلمات أو مصطلحات، أو أنّ طريقة العمل فيه تعتمد على مجموع الجذاذات والتصنيفات التي يقوم بها المصطلحي، فقد تمكّنت الثورة المعلوماتيّة من استحداث برامج حاسوبيّة متفرّعة عن ما يعرف بالمصطلحيّة الحاسوبيّة (Terminotic)، تشارك المعجماتي في عمله وتوفّر عليه مشقّة البحث المصطلحي ونشره فأصبح من مميزاتها:

«1- تخزين النصوص وبرمجتها.

2- ترتيب المفردات ورسم الألفاظ وجذورها، لتصبح معالجتها معالجة آلية بعد إدخالها في أنظمة دقيقة ممّا يسمح بالتطبيق العلمي المباشر لاستعمالاتها المتعددة.»[2]

هذا العمل التخزيني للرصيد المفرداتي والمصطلحي يدخل في إطار ما يعرف ببنوك المصطلحات (Terminological Data/ Term Bank) والذي يمثّل قاعدة حاسوبية ترصد مختلف المصطلحات العلميّة والتقنيّة بلغة واحدة، أو أكثر أو كما يصوّره المختصّون هو نظام معلوماتي

---

[1] - عبد الغني أبو العزم، الحاسوب والصناعة المعجماتية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط-المغرب، 1998، ع46، ص 28.

[2] - المصدر نفسه، ص28.

وظيفته تسيير المعطيات بهدف تخزينها، ومعالجتها ونشرها كما يهتم البنك أيضا بنشر المعلومات المصطلحية، والوحدات المصطلحية.[1]

وتتنوّع أغراض البنوك المصطلحيّة وأنماطها إلى:

« 1- بنوك لغرض تيسير الاتصال العلمي والتقني عن طريق الترجمة أو تحرير النصوص

2- بنوك لغرض تعميم المصطلحات، عن طريق تعليم اللغة المتخصّصة

3- بنوك لغرض تنميط المصطلحات أو تنسيقها أو توحيدها

4- بنوك لغرض البحث المصطلحي حيث تخزّن نصوص علميّة كافية لدراسة دلالات المصطلح واستعمالاته.»[2]

وهنا على المعجمي الاطّلاع على بنوك المصطلحات بهدف الغاية المسطّر لها من البحث، فإن كان يهدف إلى صناعة معجم متخصّص يسعى إلى ترجمة المصطلحات فعليه الاستعانة بالنوع الأول من التصنيفات السابقة، أو كان العمل يهتمّ بجانب توحيد المصطلحات مثلما هي غاية المعاجم الموحّدة التي يصدرها مكتب تنسيق التعريب، فتكون الاستعانة إذن بالبنوك التي تسعى إلى استخدام المصطلحات ذات الشيوع الأوسع حيث تهدف إلى توحيدها وتنميطها.

وجاءت محاولة مكتب تنسيق التعريب من خلال ندوة طنجة " التقنيات الحاسوبية في خدمة المصطلح العلمي والمعجم المختص (1995)، وندوة الرباط "التطبيقات الحاسوبية" (1997) إلى العمل على إنشاء بنك للمصطلحات الموحّدة يهدف إلى:

---

[1] - Gagnon,René, Les grande banques de terminologie, Meta, vol : 39, N® :3, 1994,p498.

وينظر أيضا: خالد اليعبودي، المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي، دار ما بعد الحداثة، فاس- المغرب، ط 1، 2004، ص141.

[2] - علي القاسمي، المؤسسة والحاجة والوسيلة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط-المغرب، 1999، ع 48، ص207.

«– توثيق المصطلحات الموحّدة التي أقرّتها مؤتمرات التعريب.

– توثيق المصطلحات المنسّقة التي وضعتها المجامع اللغويّة والجمعيات المهنيّة والمنظّمات المتخصّصة.

– التنسيق بين بنوك المصطلحات في الوطن العربي والاستفادة المتبادلة.

– إخراج المعجم الآلي الشامل.»[1]

ويبقى تقدّم العمل المصطلحي في العالم العربي متوقّفا على الإنتاجات الصادرة من هذه البنوك العربية وعلى الاستعانة بالذاكرة الحاسوبية لصناعة المعاجم المتخصّصة، إذ أصبح من الصّعب رصد الكمّ الهائل من المصطلحات اليوميّة أو القدرة على تحيين المعاجم المتخصّصة بالقياس على القدرة البشرية.

وبين تنوّع الانتاجات المعجميّة المتخصّصة العربيّة، فهل تمكّن المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات من اتّباع منهج معجمي واضح المعالم مستمدّ ممّا هو متعارف عليه في الصناعة المعجميّة المتخصّصة شكلا ومادة؟

[1] – إدريس قاسمي، تطويع التقنيات الحديثة في مكتب تنسيق التعريب لنشر وإشاعة المصطلح الموحد، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط–المغرب، 2002، ع 54، 155.

الفصـــــــــل الثالث

المعجم الموحّد شكلا ومادة.

تمهيد:

يحصد الراهن البحثي في الحقل اللّساني مجموعة متنوّعة من المعاجم المتخصّصة وما يستتبعها من مسارد وقوائم اصطلاحيّة، ذات صبغات فرديّة وأخرى جماعيّة تسعى إلى أهداف وغايات وإن تباينت في بعضها فهي تتّفق على مبدأ تزويد اللّسانيات العربية برصيد اصطلاحي تجابه به ما يعرفه هذا القطاع من حيويّة ونشاط.

وتعدّ من بين التجارب المؤسساتيّة التي قام بها مكتب تنسيق التعريب، إصداره سلسلة من المعاجم الموحّدة من ضمنها معجم متخصّص في المصطلحات اللّسانيّة، كانت طبعته الأولى عام 1989 بتونس، تلتها محاولة لتحيينه وإعادة طبعه عام 2002 بالرباط(المغرب)، وهي من التجارب القليلة بل المحدودة على مستوى المعاجم العربيّة.

وتأييدا لفكرة ضرورة إخضاع العمل المعجمي إلى التحيين والتحديث، فما الانطلاقة المنهجيّة التي أثبتها واضعو المعجم الموحّد في طبعته الثانية؟ وما الجديد الذي أضافته الطبعة الثانية للمعجم؟

3-1 تحديدات اصطلاحيّة:

ربّما قد تعوزنا الدقّة المصطلحيّة إلى التطرّق لمجموعة من المصطلحات تنتمي إلى حقل الصناعة المعجميّة، والتي قد تحدث ارتباكا في الجهاز المفاهيمي لدى الباحث نظرا للعلاقة التقاطعيّة التي تجمعها، ولعلّ الشائع من بين المصطلحات المستعملة

في عناوين المؤلّفات المعجميّة تسمية المعجم والقاموس، فبغضّ النّظر عن التأصيل التراثي لكلتا التسميتين، يطرح المعجميّون المحدثون وجهة نظر أخرى حول استعمالهما.

فيذهب بعض الباحثين المحدثين أمثال عبد العلي الودغيري إلى استعمال مصطلح "معجم" مقابل (Lexicon/Lexique) للدلالة على المخزون الذهني للثروة اللغوية، « وهو المجموع المفترض (أي الموجود بالقوة لا بالفعل) واللامحدود من الوحدات المعجمية التي تمتلكها جماعة لغوية معيّنة بكامل أفرادها، أو يمكن أن تمتلكها احتمالا، بفعل القدرة التوليدية الهائلة للغة.»[1] في مقابل استعمال مصطلح قاموس ترجمة لـ: (Dictionnary/Dictionnaire)، والذي « يراد به كلّ كتاب أو تأليف له هدف تربوي وثقافي، ويجمع بين دفتيه قائمة تطول أو تقصر من الوحدات المعجمية (المداخل) التي تحقّق وجودها بالفعل في لسان من الألسنة، ويخضعها لترتيب وشرح معينين.»[2]، يعني هذا أنّ تسمية معجم مرتبطة بالدلالة اللامحدودة للغة أي بالقدرة الذهنيّة للجماعة اللغويّة والتي لا يستطيع الإنسان مهما بلغت درجة نبوغه في تخصّص معرفي ما حصر مفرداتها أو تدوينها في شكل مُؤَلَّفٍ، يقول في هذا الشأن عبد القادر الفاسي الفهري:« وإذا كان موضوع البحث في المعجم هو الملكة المعجمية (Lexical competence) لمتكلّم لغة معيّنة، فإنّ المقصود بالمعجم هنا هو المعجم الذهني (mental lexicon) الذي نفترض أنه يدخل ضمن تحديد قدرة المتكلم اللغوية أو ملكته، لا الصناعة القاموسية أو المُؤَلَّفِ الذي

---

[1] – عبد العلي الودغيري، قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، 1989،ع 33، ص130.

[2] -المصدر نفسه، ص130.

يضعه الواصف لرصد هذه القدرة الباطنية، أو على الأصح جزءاً من هذه القدرة.»[1]، وهذا خلاف ما يوحي به عنوان مصنّف عبد القادر الفاسي الفهري "معجم المصطلحات اللسانيّة (A lexicon of linguistic terms)" فهل العنوان يوحي بأنّه قد استطاع حصر الرصيد الاصطلاحي للمتخصّصين اللسانيين؟

ومنه نستنتج أنّ استعمال اللساني عبد القادر الفاسي الفهري لمصطلح قاموس ومعجم لم يستقرّ على استعمال محدد بل في مواضع أخرى وظّفهما مترادفين[2]، مثلما درج استعماله في غالب المعاجم الحديثة.

ومن زاوية نظر أخرى تدعو الباحثة ليلى المسعودي إلى ضرورة التمييز بين المعجم والقاموس، مقترحة ما نصّه « أن المعجم يكون متعدّد اللغات في حين أنّ القاموس يمكن أن يكون أحادي اللغة أو متعدّد اللغات، كما يتّسم الأول بغياب التعاريف والاكتفاء بتقديم مجموعة من المصطلحات في شكل مقابلات معجميّة، تبنى على علائق التكافؤ القائم أو المفترض بين اللغة المصدر واللغة الهدف»[3]

إنّ مقترح الباحثة ليلى المسعودي فيه من الإيجابيّة التي تساعد في تحقيق الدقّة المصطلحيّة وتفضيل المصطلح البسيط على المركّب، ومن ثمّ إلى تشجيع مبدأ الاقتصاد اللغوي، لكن هل فعلا يوجد انتشار تداولي لهذه الثنائية المصطلحيّة كما أدرجتها الباحثة؟

---

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء–المغرب، ط 2، 1999، ص14.

[2] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري ونادية العمري، معجم المصطلحات اللسانية، المصدر المذكور سابقا، ص79.

[3] – ليلى المسعودي، معجم أو قاموس؟ قاموس الدبلوماسية (فرنسي–عربي) نموذجا، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، 1423هـ–2002م، ع54، ص 263.

إنّ الحقيقة المنتشرة في الأبحاث والصناعات المعجميّة العامة منها والمتخصّصة تنبؤ بعكس ذلك « ولكي يكون هذا التخصيص مؤدّيا للغرض مفيدا ينبغي أن لا يتعارض مع الاستعمال الساري وأن يحظى بقبول الناطقين باللغة حتى ينال مرتبة الشيوع. أما إذا اقتصر أمره على فئة محدودة تخالف المتّفق عليه بين الجمهور، فإنّ تلك المحاولات قد تؤدّي إلى عكس ما تتوخاه وتنتج عنها ازدواجية مصطلحية، تعيق حركة انتقال المعرفة وتضرّ بالتواصل بين أبناء الأمة الواحدة.»[1] وعليه فإنّ الشائع في الاستعمال هو الترادف بين اللفظتين، وإن أدّى القول ببعض المتخصّصين إلى الفصل بين المصطلحين، فإنّه وباعتبار ما هو مستقرّ في الاستعمال العربي فإنّ من « بين 624 عملا معجميا يحمل أحد الاسمين، نجد أنّ 362 منها (أي بنسبة 58٪) يحمل اسم (معجم) 262 منها (أي بنسبة 42٪ يحمل اسم قاموس.»[2]

فلا يمكننا إذن الفصل بين التسميتين خاصّة وأنّ المجامع والهيئات الرسميّة لم تصدر بيانا حول ذلك، بل إنّنا نجد المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات يقع في الترادف فيستعمل مصطلح معجم عنواناً للمصنّف وفي ثنايا المتن يقابل مصطلح (Dictionnary/Dictionnaire) بـ: قاموس[3].

أمّا بالنسبة لما يعرف بالمسرد أو الملسنة (Glossary/Glossaire) فهي تهتمّ بجمع المصطلحات ومقابلاتها في شكل:

-قوائم معجميّة تقع في نهاية مؤلّف ما، ويغطّي قائمة أبجديّة لمصطلحات المعجم المتخصّص.

- قواميس موجزة مزدوجة اللغة موضوعة في ختام مقتطفات مدرسية.

---

[1] – علي القاسمي، المعجم والقاموس (دراسة تطبيقية في علم المصطلح)، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط–المغرب، 1999، ع48، ص22.

[2] – المصدر نفسه، ص30.

[3] – ينظر: مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص 45.

–قوائم أبجديّة لمعجم مفردات متخصّص أو لهجي.[1]

وفي ذات السياق جاء في المعجم الموحّد تعريف مِلسنة كالآتي: « مسرد لغوي متضمّن لمعاني الكلمات النادرة أو غير المعروفة.»[2]

وعليه فالمسارد إنّما تمثّل قائمة من المصطلحات قد تكون خاصّة بمُؤَلَّفٍ ما أو جامعة لمصطلحات تخصّص ما، والتعريف فيها إنّما هو أمر ثانوي يستعين به الواضع في شرح المصطلحات الغامضة والصعبة، والغريب أنّ هناك من المؤلفات والتي يطلق عليها أصحابها معاجم وقواميس، في حين أنّها لا تمثل إلاّ مسارد لمجموعة مصطلحات مع مقابلاتها الأجنبية.[3]

ويأتي نوع رابع يصطلح عليه بالملفظة (Vocabulary/Vocabulaire)، جاء في تعريفه أنّه: « قائمة أحاديّة اللغة، تحصي المصطلحات الواردة في ميدان ما وتكون مصحوبة بالتعريف ومرتبة إمّا ألفبائيا أو تصنيفيّا.»[4]، إذ يمكن اعتبار هذا النوع من العمل ضمن الخطوات العمليّة الأولى التي يقوم بها واضع المعجم المتخصّص تمهيدا لتشكيل متن المعجم، حيث « تمتاز بإعطاء إحصاء دقيق لتواتر وتردّد الألفاظ في متن أو مدونة ما (Corpus)»[5]

---

[1] - Voir : Mounin, Georges, Dictionnaire de la linguistique, Quadrige presse universitaire de France, 4ed, 1975, p155.

[2] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص 62.

[3] – ينظر: عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، عبد القادر الفاسي الفهري: معجم المصطلحات اللسانية، محمد حسن باكلا وآخرون: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث وغيرهم.

[4] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر نفسه، ط2، ص 166.

[5] – ليلى المسعودي، عن بعض الأسس المنهجة في إعداد المعاجم المتخصصة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، 1996، ع41، ص 93.

وبين التقاطعات المفهومية التي تعرفها المصطلحات السابقة ومصطلحات أخرى كالموسوعة والمعجم الموسوعي حاول الباحث محمد حاج هنّي تلخيصها في شكل جدول يبرز أهم الملامح التمييزية الفارقة ويسهل على الباحث معرفة مميّزات كلّ نوع وخصائصه، كما هي موضّحة أدناه:[1]

جدول رقم 4: الملامح التمييزية بين مصطلح المعجم المتخصّص وغيره من المصطلحات

النمط	طبيعته	مداخله	مجاله	لغاته	التعريف
المعجم المتخصّص	كتاب	مصطلحات	خاص	أحادي/متعدّد	+
الموسوعة	مجلّدات	ألفاظ/مصطلحات	شامل	أحاديّة/متعدّدة	+++
المعجم الموسوعي	كتاب	ألفاظ/مصطلحات	عام/خاص	أحادي/متعدّد	++
المسرد	قائمة	ألفاظ/مصطلحات	خاص	أحادي/متعدّد	−
المِلفظة	قائمة	مصطلحات	خاص	أحادي	+

يظهر جليّا ممّا تمّ عرضه أنّ التأليف في مجال المصطلحات متعدّد الأغراض والأهداف والوسائل، وعلى كلّ باحث مصطلحيّ الاطّلاع على مختلف التسميات والأنواع والتفريق بينها، ويبدو

[1] – محمد حاج هنّي، المعاجم اللسانية المتخصصة عند العرب المحدثين، أطروحة دكتوراه، إش: أحمد عزوز، جامعة السانية، كلية الآداب، اللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، 2012–2013، وهران–الجزائر، ص 13.
* عدد علامات (+) يدل على طبيعة التعريف؛ من حيث التوسع، والاعتدال.

أنّ المعجم الموحّد في طبعته الثانية كان أكثر دقّة ووضوحا عندما وظّف التعريف الذي نراه آلية لا غنى عنها في تشكيل هويّة المعجم المتخصّص.

3-2 البنية الخارجية للمعجم الموحّد:

3-2-1 بطاقة تعريفية للمعجم:

العنوان: المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات (انجليزي-فرنسي-عربي)

المؤلّفون: جماعة من اللّسانيين، بإشراف مكتب تنسيق التعرب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

النوع: معجم متعدد اللغات[1] ينتمي إلى سلسلة المعاجم الموحّدة رقم:1

دار النشر: مطبعة النجاح الجديدة

رقم الطبعة: الثانية

تاريخ الإصدار: 2002

بلد الإصدار: المغرب

اللغات المعتمدة: الإنجليزية، الفرنسية، العربية

---

[1] – للمعاجم الثنائية والمتعددة اللغات أهمية بالغة في تنظيم مهمة التواصل الفكري وهي « وسيلة مثلى للتلاقح الحضاري، فهي تسمح بالتعرّف على ما هو مشترك بين لغتين أو عدّة لغات من وشائج في الأنساق الصورية والدلالية لكل لغة، وتكشف عن المنازل الشاغرة حين تتمّ المقابلة بين تصرفات الألفاظ للغات المدوّنة بهذه المعاجم.» خالد اليعبودي، المصطلحات اللسانية المعربة في المجال المعجمي مقاربة نحو التأصيل، المعجمية العربية قضايا وآفاق، إع: عبد القادر الفاسي الفهري وحافظ إسماعيلي علوي، دار كنوز المعرفة، عمان-الأردن، ط1، 2013، ج1، ص 178.

عدد المداخل: 1744

حجم المعجم: متوسّط 260 صفحة

أقسام المعجم:

القسم الأول: من جهة اليمين يتضمّن تقديماً ومقدمة الطبعة الأولى والثانية بالإضافة إلى تنبيه وفهرس عربي للمصطلحات الواردة بالمتن المعجمي من الصفحة:5 إلى 55

القسم الثاني: من جهة اليسار يتضمّن فهرساً باللغة الفرنسية للمداخل الاصطلاحيّة الواردة بالمعجم من الصفحة: 174 إلى 205.

القسم الثالث: من جهة اليسار يختصّ بالمتن المعجمي من الصفحة: 5 إلى 172.

3-2-2 دراسة المقدمة:

نظرا لأهميّة المقدّمة في توضيح الكثير من الأمور والإجابة عن الأسئلة التي قد تراود الباحث حول مبادئ الصناعة المعجميّة أو مصادرها أو الطريقة التي بُنيَ عليها المعجم أو غيرها من الاستفسارات التي تحتاج توجيها دقيقا للعمل المعجمي، لأجل ذلك وغيره توضع المقدمة مستوفية لأهمّ جوانب العمل كما هو الحال في أضخم الإنتاجات المعجميّة، فهل فعلا جاءت مقدمة المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات انعكاسا واضحا لمنهجيّة العمل المعجمي؟

ربّما من دواعي التدقيق البحثي أن يعرض العمل لتحليل مقدمة الطبعة الأولى حتّى يتبيّن الإضافة المعمول بها في النسخة الجديدة.

1-مقدمة الطبعة الأولى:

استهلّ المعجم بتقديم عرضه الدكتور محي الدين صابر المدير العام السابق للمنظمة، حرص فيه على بيان ضرورة أن تكون اللغة العربية هي لغة العلوم والتقنية ولغة الإنتاج والإبداع المعرفي. بالإضافة إلى التطرّق لعقبات الترجمة وتوحيد المصطلحات العربية وكيفية التصدي لذلك، ثمّ إلى بيان دور مكتب تنسيق التعريب وخطّته في تأليف المعاجم الموحّدة.

إنّ أول ما يسترعي الانتباه أثناء تصفّح المعجم الإيجاز الشديد للمقدمة بطبعتيها –الأولى والثانية–، أمّا عمّا حوته في مضمونها فيمكن تلخيصه في ثلاثة عناصر:

أ- **خطة عمل المعجم:** اتبع المعجم في جمع مادته، الأسلوب الآتي:[1]

1- مراسلة الدول العربية ومؤسساتها المتخصّصة لموافاة المكتب بما يتوفّر لديها من مصطلحات إنجليزية وفرنسية، مع المتداول من المقابلات العربية

2- استخراج المستعمل من مصطلحات في مؤلفات التعليم العالي

3- تنسيق ما تجمّع من المادة المصطلحية ضمن قوائم ثلاثية اللغة.

وقد تنبّه الباحث مصطفى غلفان في مقال له حول المعجم الموحّد إلى إشارة في غاية الأهميّة بقوله: « إنّ ما يستوقفنا هو الإشارة إلى استخراج المستعمل من المصطلحات في مؤلفات التعليم العالي.

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، ط1، تونس، 1989، ص 11.

فما معنى مؤلفات التعليم العالي؟ هل هي الكراسات الجامعية أم الكتب الجامعية المنشورة؟ أم ماذا؟.»[1]

والحقيقة أنّ الإشارة إلى مؤلفات التعليم العالي عبارة واسعة في مضمونها قد تؤدي إلى عدّة احتمالات، فهل سنجد لها تفسيرا في الطبعة الثانية؟

زيادة على ذلك لا يوجد توضيح مفصّل لمنهجية عمل المعجم يقول الباحث خالد اليعبودي معلّقا عليه: « غير أنّ التقديم والمقدمة والصفحة الخاصّة ب"التوضيحات" لم تقدّم مجتمعة للمتلقي رؤية واضحة عن منهجية وضع المصطلح اللّساني العربي، كما لم تكشف عن المعايير المتّبعة في اختيار المصطلح اللّساني العربي، وجعله "موحّدا" دون غيره من مرادفات منافسة له.»[2]

فلا غروّ أنّه من ظاهر العنوان تظهر الغاية الأساسية من تأليف المعجم والمتمثّلة في السعي لتوحيد المصطلح اللساني العربي إلاّ أنّ القارئ لا يلتمس أدنى إشارة إلى المنهج المتبع، أو التمثيل لطريقة انتقاء مصطلح لساني دون غيره.

ب–القائمون على العمل: شارك في العمل مجموعة من اللّسانيين بتعاون مع معهد العلوم اللّسانية والصوتية ومكتب تنسيق التعريب منهم: عبد الرحمن الحاج صالح وسعد عبد العزيز مصلوح ومحمد حسن الباكلا وعبد القادر الفاسي الفهري ...وغيرهم.

ج– أسلوب تحرير المعجم: يقوم أسلوب تحرير المعجم على:

1– التّصحيح والتّحقيق.

---

[1] – مصطفى غلفان، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات أي مصطلحات لأيّ لسانيات، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط–المغرب، 1419هـ–1998م، ع46، ص148–149.

[2] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص 191.

2- الإضافة والدّمج والانتقاء.

3- البحث عن المقابل العربي الدقيق.

4- الإتيان بالمبررات لاختيار الألفاظ.

وإلى جانب المقدمة توجد صفحة التوضيحات كدليل استعمال للمعجم توضّح طريقة الترتيب المتّبعة، ودلالات أهمّ الرموز المستعملة.

أمّا عمّا غاب ذكره في الجانب المنهجي من عناصر مهمّة فسنحاول جمعها في شكل نقاط.

أ- **المصادر والمراجع:** يغيب التمثيل لأهمّ المصادر والمراجع المعتمد عليها في وضع المعجم، الأجنبية منها والعربية، ومنه يصعب الوقوف على طبيعة المادة الاصطلاحية المستقاة، إذ « يعدّ ذكر لائحة المراجع والمصادر عملا ضروريا في كلّ عمل معجمي مختصّ، وذلك لما له من فائدة في:

- تحديد تخصّص مصنّف المعجم على المستويات المنهجية والكمية والكيفية.
- ومعرفة مدى حصر المعجمي للمدارس والاتجاهات اللسانية.
- والكشف عن الإطار النظري الذي التزم به مصنف المعجم في تعريف المدخل المصطلحي.
- وتبرير أسباب طغيان مستوى لساني على مستويات أخر...»[1]

وقد يتعمّد واضعو بعض المعاجم المتخصّصة اللسانيّة تغييب قائمة المصادر والمراجع لعدم معرفة مدى أخذ السابق من اللاحق ومن ثمّ « في تحديد درجات الإبداع والأصالة لدى كلّ مصنّف

[1] – خالد اليعبودي، معجم المصطلحات اللسانية الفاسي الفهري طفرة أم عقبة؟، مجلة مصطلحيات، مطبعة أميمة، فاس–المغرب، 1432هـ–2011، مج 1،ع 1، ص 96.

عند اختياره لمواد معجمه ومقابلاتها، هل اكتفى بإعادة كتابة مواد معاجم لسانية غربية (كما هو الحال بأغلب المعاجم اللسانية المعرّبة)، أم أن المصطلح اللّساني العربي بمستوياته المتعدّدة حاضر بدوره في عملية التدوين إضافة إلى نظيره الغربي.»[1]

كما أنّ من مزايا الإحالة إلى المصادر والمراجع أنّها قد تساعد الباحث على إدراك الطبيعة المفهوميّة للمصطلح من خلال الاطّلاع على مصدره والوقوف على الظروف الفكريّة المحيطة به. كما تساعد أيضا في جعل المصطلح مرتبطا أكثر بالنسق المعرفي الخاصّ به. وتتيح أيضا للباحث المبتدئ اكتشاف مؤلّفات متخصّصة يسترشد بها في مجال اللسانيات.

ب-أهداف المعجم وغاياته: تفتقر مقدمة الطبعة الأولى إلى ذكر الأهداف أو رسم الغايات المتوخاة من هذا المشروع، غير أنّه وفي ثنايا التقديم السابق للمقدمة توجد نصوص تحمل إشارات حول الأهداف العامّة التي يرمي إلى تحقيقها مكتب تنسيق التعريب من خلال سلسلة معاجمه الموحّدة إذ يقول صاحب التقديم: « إنّ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إذ تصدر هذه المعاجم الاثني عشر تباعا، لتأمل أن يكون عملها إسهاما نافعا في تعريب العلوم والتقنيات المختلفة، وأن يجد المهتمون بالأمر، معلمين وطلابا ومؤلفين وباحثين ومترجمين، نفعا يصيبونه وفائدة يجنونها، وأن تكون هذه المعاجم لبنة في البناء التعليمي والعلمي، في سياق الحضارة الثقافية المعاصرة.»[2]

والنصّ في ذاته لا يضيف الكثير عمّا هو متعارف عليه، فالمعاجم العربية المتخصّصة إنّما هي لخدمة التعريب ونشر المعرفة والتقنية بالعربية، ومن البديهي أن يستفيد منها كلّ المنخرطين في

---

[1] – خالد اليعبودي، معجم المصطلحات اللسانية الفاسي الفهري طفرة أم عقبة؟، المصدر المذكور سابقا، ص97.

[2] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط1، ص9.

جهاز البحث وسلك التعليم. وعليه فإنّ معجما قائما في اللّسانيات لا بدّ وأن تكون له أهداف يصبو إليها في هذا الميدان، فبغض النظر عن أبرز مسألة يرنو إلى تحقيقها المعجم والمتمثّلة في غاية توحيد الدرس اللّساني، والتي نستشفّها من ظاهر العنوان لا يجد القارئ دليله في المقدمة الوجيزة.

إنّ ميدان اللسانيات بتعدد فروعه ومدارسه، واختلاف مناهجه ونظرياته، وتعدد طرق التعامل مع الدرس اللّساني العربي وإشكاليات مصطلحيّة متعدّدة باتت تؤرق متعامليه، لا نجد أيّة إجابة توجّه الباحث المتصفّح للمعجم حول نوعية الغاية المنشودة من تأليفه.

ت-الفئة المستهدفة: يتعيّن على واضع المعجم تحديد الفئة الموجّه لها العمل، هل تمسّ الباحثين المبتدئين أم اللسانيين المؤلفين، جاء في التقديم أنّ هذه المعاجم تخصّ جميع المهتمين بشؤون البحث من معلمين وطلابا ومؤلفين وباحثين ومترجمين[1].

وبإسقاط هذا التحديد لنوعية المتلقي مع ما جاء في المعجم، نجد أنّ المعجم لم يراع قدرة الطالب إذ يستحيل على طالب مبتدئ فهم المصطلح دون أدنى وجود لتعريف يفكّك صورته الذهنية.

ث-آليات الصناعة المصطلحيّة: جاء تلخيص الآليات المعتمد عليها من قبل القائمين على العمل في نصّ التقديم الآتي ذكره:« وحرصا على اجتناب الترادف ودعم الاتجاه لإقرار مقابل عربي واحد، للمصطلح الواحد، في الحقل المعرفي الواحد، فقد عمد، عند وجود مقابلين عربيين أو أكثر إلى اختيار أحدهما وتثبيته في الطبع، مقدما على المقابل أو المقابلات الأخرى. وقد تم اختيار المقابل المرجّح على أساس تفضيل الكلمة العربية على المعربة ومراعاة شيوع اللفظة وأحادية تركيبها وسهولة

[1] - ينظر: مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط1، ص 8.

النطق بها وطواعيتها للتثنية والجمع والتصغير والنسبة.»[1]، يتّضح أنّ منهجية المعجم في وضع المصطلحات تعتمد أوّلا على المصطلحات العربيّة بما فيها التراثيّة وعلى استغلال خاصية الاشتقاق كمبدأ أساسي في تصنيف المصطلحات تماشيا وطواعية اللغة العربية للأوزان الصرفية، مع مراعاة الشيوع تطبيقا لمنهج التوحيد.

وقد يعلّل لعدم ذكر المنهجيّة المتّبعة في مقدمة المعجم بأنّه قد سبق لمحرّر التقديم التحدّث بشكل عام حول منهجيّة المعاجم الموحّدة.

ج- **الملاحق:** تعدّ الملاحق من الإضافات الشكلية التي تحرص المعاجم الحديثة على توظيفها خاصة الغربية منها، وذلك لما تعضّد به مادة المعجم من معلومات.

ولعلّ أبرز ما يجب أن تتوفّر عليه المعاجم اللسانيّة من ملاحق تثبتها:

«* ملحق الأوزان

* ملحق المدارس اللسانية

* كشّاف أعلام اللسانيات

*ملحق المصطلحات المعربة.

*كشّاف للرموز والمختصرات المستعملة بالمصنف.

*ملحق بالجداول والصور.»[2]

---

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ص8.

[2] - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص175.

وللملاحق فائدة تعليمية ثقافية تتيح لمستعمل المعجم الحصول على معلومات تخصّ المجال إذ لا يقتصر على المعلومات المقدّمة في هيئتها الكتابية وإنّما تتيح له التعامل مع صور وجداول وإحصائيات وغيرها، كما تنقص على المعجمي عبء ضخامة المتن المعجمي، إلاّ أنّه ومثل غالب المعاجم اللسانية[1]، يهمل المعجم الموحّد إضافة هذا العنصر المهمّ في منجز لساني ذي صبغة مؤسّساتية.

2-مقدّمة الطبعة الثانية:

من المنطقي أن تعكس مقدّمة الطبعة المنقّحة الإضافات الجديدة التي أُلحِقت بالمعجم، وأهمّ التعديلات التي تخصّ المنهج المتّبع. فهل فعلا استطاعت المقدمة أن توضّح جانبا من الأسئلة التي بقيت عالقة من الطبعة الأولى، أو حتّى في تدارك الجوانب التي غفل أو تغافل عنها محررو الطبعة الأولى؟ وهل أدّى تقادم السنين وتراكم المعرفة اللّسانيّة إلى اختلاف في منهجية العمل؟

يتّبع المعجم الموحّد في طبعته الثانية الأسلوب نفسه من حيث ذكر التقديم والمقدّمة وصفحة التوضيحات أو كما اصطلح على تسميتها في الطبعة الثانية بالتنبيه، بل وحتّى أنّه قد سبق بذكر التقديم والمقدمة الخاصة بالطبعة الأولى ثم يليه تقديم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب تنسيق التعريب.

لقد حرص التقديم على إظهار جهد مكتب تنسيق التعريب ومساره في وضع المعاجم الموحّدة، وكذلك إلى الانتباه لفكرة التحيين وإعادة النّظر في المعاجم « لمراجعتها وإغنائها بما يُستجَدُّ من مصطلحات، وتخليصها ممّا قد يصبح متجاوزا، واستكمال ما ينقص مصطلحاتها العربية

---

[1] – إذا ما استثنينا البعض منها مثل معجم علم الأصوات، لـ: محمد علي الخولي، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض– السعودية، ط1، 1406هـ–1982م.

من تعريفات وشروح...»[1]، بالإضافة إلى فتح باب النّقد والتقويم لأهل الاختصاص للإدلاء بالرأي، وختام ذلك بتوجيه الشكر لكلّ من أسهم في إنجاز العمل.

وربّما من عادة المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات الميل لتحرير المقدمات المختصرة الوجيزة، إذ لا تتعدى المقدمة الصفحتين استهلّتها لجنة المراجعة بعرض فكرة تحيين معجم اللّسانيات والأسباب الدافعة لها.

أمّا ما حوته المقدّمة من معلومات توجيهية فقد تمثّلت في تحديد الهدف المنشود من المعجم والمتمثل في: « إبلاغ المعارف الأساسية في هذا المجال إلى القارئ العربي.»[2]

وعليه فإنّ غاية المعجم هي خدمة اللّسانيّات في إطار تحصيل المعرفة الأساسيّة في هذا المجال بالتركيز على مادة اصطلاحيّة محدودة. ويستطيع الباحث أن يجد في هذه المقدمة توضيحا لكيفية اختيار المصطلحات اللسانيّة مع التمثيل لها، ففي الوقت الذي تشهد المصطلحات اللسانيّة مواقف متباينة في الاستعمال والتوظيف جاءت محاولة المعجم لتستند « أولا وقبل كلّ شيء إلى الاستعمال الشائع، الذي أصبح مقبولا لدى عدد كبير من اللسانيين. فمثلا، الصامت، والصائت، والصرفة، والصوتية، والسمة، والصوتيات، والصواتة، والصرافة،...إلخ، وردت في كثير من الكتابات الشرقية والمغاربية على السواء....»[3]

وعلاوة على ذلك وبحسب ما هو وارد في المقدمة فلقد حاول أصحاب المعجم[4] مراعاة الاختلاف بين اللغات والاشتراك اللّفظي داخل اللّغة الواحدة، وإضافة تخصّصات جديدة على رأسها اللسانيات الاجتماعية.

---

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط 2، ص13.

[2] - المصدر نفسه، ص15.

[3] – المصدر نفسه.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ص16

ولعلّ ما قد يعتبر إضافة للطبعة الثانية هو محاولة رصد مجموعة من المصادر والمراجع المعتمد عليها في عمل استقراء شامل لمجموعة من المؤلفات اللغويّة والمعجميّة منها[1]:

مؤلفات عربيّة حديثة: كأبحاث كلّ من تمّام حسّان، والسامرائي، وأحمد شفيق الخطيب، والمسدّي، وحلمي خليل، وبيتر عبود، وميشال زكريا، وصالح جواد الطعمة، وداود عبده، وعلي القاسمي، والفاسي الفهري...إلخ.

مؤلفات غربية حديثة:

Noam Chomsky, David Hartman, John Goldsmith, J.C. Catford, G.Clements, F.Dell, J.Peter Ladefoged, Lowenstamm, Joshua Fishman, William Labov, John Mc Carthy.

المعاجم: وهي على حدّ تعبير لجنة المراجعة قواميس بالعربيّة، وهي نادرة، وبالإنجليزية والفرنسية.

لكنّ الملاحظ أنّ لجنة المراجعة فضّلت ذكر أسماء الباحثين على الخوض في مؤلفاتهم فهل يعود سبب ذلك لتعدّد المؤلفات أم لتجنّب الوقوع في حرج الانتقائية؟ وهل يفهم من تلك القائمة أنّ مؤلفاتها تعكس ما عُرف في الطبعة الأولى بمؤلّفات التعليم العالي، نظرا للعلاقة الوطيدة التي تجمع هذه المؤلّفات بالبحث الجامعي. أم أنّ لجنة المراجعة تجنّبت التدقيق في مثل هذه التعليقات؟

ويلاحظ أيضا من قائمة الأسماء أنّها تهتمّ بالدراسات الحديثة التركيبية والمعجميّة والصوتية، والدراسات المقارنة واللسانيات الاجتماعية والحاسوبية ونظريّات الترجمة ممّا سينعكس منطقيا على تحديث في المادة الاصطلاحيّة وتنوّع في مجالاتها.

---

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط 2، ص16.

إلاّ أنّ هذه اللائحة من الأسماء لم تجنّب واضعيها الوقوع في حرج إسقاط كثير من الأسماء المؤسّسة للأبحاث اللسانيّة منها الغربيّة نحو: دي سوسير، وتروبتسكوي وجاكبسون وفيرث وهاريس ومارتنيه وغيرهم وأسماء عربيّة منها: عبد الرحمن الحاج صالح وأحمد مختار عمر ومحمود السعران وعبد القادر المهيري وأحمد المتوكّل وغيرهم.

أمّا ما يخصّ ذكر المولّف للمعاجم فـ« قد أبان في هذا الموضع بأنه استعان ببعض القواميس المتخصصة النادرة بالعربية، وقواميس أخرى باللغة الإنجليزية والفرنسية.

ولم يذكر عناوينها ولا مؤلفيها، زيادة على هذا نجده لم يلتزم التهميش في متن المعجم، ولا إحالة القارئ على بعض المؤلفات...»[1]، وإذا كانت القواميس العربية نادرةً لماذا لا يتمّ ذكرها حتى يستفيد منها الباحث، وهل هذه القواميس النادرة عبارة عن مخطوطات أم كتب محقّقة؟

وقد التزم مؤلفو المعجم كما هو واضح بإدلاء التعاريف[2]، تلك التعاريف التي اشتدّ النقد حول عدم توظيفها في الطبعة الأولى فكان من مميّزات هذا المعجم تداركه للأمر ومراعاة القدرة المعرفية للفئة المستهدفة من الطلاب والباحثين المبتدئين. بينما يبقى شرح أنماط التعاريف المعتمدة وربطها بنوعية المتلقي مغيبا ذكره في المقدمة.

وكأيّ عمل معجمي لا يبلغ درجة الكمال فقد فتح مؤلفو المعجم باب الإضافة والتنقيح وحثّوا على دراسة المعجم ونقده وتقويمه سعيا لخدمته وإثراءه باعتباره عملا قوميا مبنيا على أساس تظافر الجهود واتحاد الأفكار.

---

[1] – فوزية سرير عبد الله، نظرات في المعجم اللّساني الحديث دراسة وصفية نقدية، أعمال الملتقى المغاربي الثاني: المعجمية العربية والفعل الترجمي 27–28 فيفري 2017، مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، ط1، ج1، ص282.

[2] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط 2، ص16.

كما ذُيّلت المقدمة بصفحة تنبيه لتوجيه متصفّح المعجم إلى الترتيب المعجمي للمداخل وإلى فكّ دلالات بعض الرموز.

3-2-3 ما بين المقدّمتين:

للمقدّمة أثرٌ واضح في بيان التصوّر العام للمعجم، وكلّ ما يُعرض له في المقدمة من تفاصيل يفضي إلى أخذ نظرة استطلاعية لما سيجده الباحث في المتن. وعليه فإنّ هذا العنصر من البحث إنّما هو حوصلة تقف بنا لمعرفة أهمّ المميّزات التي عرفتها الطبعة الثانية من المعجم وربّما إلى بعض الهنّات التي لاتزال عالقة بها.

أ- مميّزات الطبعة الثانية من المقدّمة:

خلافا لما جاء في المقدّمة الأولى من إغفال ذكر مجموعة من المصادر والمراجع، تدارك المعجم في طبعته الثانية أهميّة هذا العنصر فأدرج مجموعة من الأسماء لأشهر الباحثين اللسانيين، وإن لم تخلُ هذه الأخيرة من ملاحظات وجّهت لها إلاّ أنّها قد سدّت نوعا من النقص الذي اعترى المقدّمة الأولى.

1- سعى مؤلفو الطبعة الثانية إلى تحديد الهدف الأساسي الذي يصبو إليه المعجم، والذي بقي غير واضح في الطبعة الأولى.

2- إغفال الطبعة الأولى إيراد كيفية اختيار مصطلح لساني دون غيره أو التمثيل له، بينما جاء في الطبعة الثانية كيفية اختيار المصطلحات مع التمثيل لذلك.

3- تعكس مقدمة الطبعة الثانية جانب الإضافة والتحديث بإدماج مصطلحات تنتمي لتخصّصات جديدة.

ب- مسائل تبقى عالقة في المقدمة:

يعكس المعجم الموحّد عملا قوميا ومن ثمّ فإنّ الدقّة المطلوبة منه قد تتجاوز غيره من الإنجازات ذات الطابع الفردي ممّا قد يؤدّي بالقول إلى ضرورة مراجعة أسلوب الإيجاز الشديد الذي عرفته الطبعتين ذلك أنّ المقدمة في الصناعة المعجميّة لها أسسها وإطار تسير وفقه فمن غير المنطقي وضع معجم متخصّص في اللسانيات دون نبذة عن اللسانيات ومسارها أو حول الصناعة المصطلحيّة وأسسها.

وبينما جاء في مقدّمة الطبعة الأولى ذكر باحثين أسهموا في تأليف المعجم ووضع مادته الاصطلاحيّة، لا يظهر من الطبعة الثانية الفاعلون في إنجازه سوى ما ورد ذكره في الأخير من لجنة المراجعة المكوّنة من الباحثة ليلى المسعودي والباحث محمد شباظة « مما يجعلنا نتساءل: هل اقتصرت اللجنة على شخصين فقط مع استفادتهما من الملاحظات التي أبديت بخصوص المعجم؟ أم أنه لم تتم الإشارة إلى جنود الخفاء الذين ساهموا بدورهم في إخراج المعجم بصيغته الحالية؟»[1]

وعلى العموم فإنّ النسق الشكلي الخارجي للمعجم الموحّد لا يختلف في طبعته الثانية عن الأولى فلا تظهر في واجهة المعجم أي علامة توحي بالتجديد والإضافة وكأنّما هي نسخة واحدة أعيد طبعها.

وتبقى من النقائص التي غفل عنها واضعو المعجم إرفاق المؤلّف بملاحق مثلما هو معمول به في الإنتاجات المعجميّة الغربيّة الحديثة.

---

[1] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص 192.

أمّا بالنسبة للمبدأ الذي اعتمده المعجم في اختيار اللغة الإنجليزية لغة للمداخل، فيمكن إعادة النظر فيه واستبداله باللغة العربيّة كلغة للمداخل[1]، فحتّى وإن مثّل المعجم لمصطلحات جلّها غربية كذلك يمكن أن يؤسّس لمصطلحات لسانيّة خاصة باللغة العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الفهارس المعتمد في ترتيب المداخل، القائم على منهج الأرقام الخاصّ بكلّ مدخل. إنّما هو أسلوب يحمل من الإيجابية التي تسهّل على مستخدم المعجم العثور على المصطلحات انطلاقا من اللغة العربية أو الفرنسية، وهو نظام سار عليه المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات بطبعتيه الأولى والثانية وكذلك معجم المصطلحات الألسنية لمبارك مبارك.

3-3 البنية الداخلية للمعجم.

لا يمكن تقييم معجمٍ مهما كان نوعه عامّا أو متخصصا بالنجاح أو بالاقتراب من درجة الاحترافيّة المعجميّة بالنظر إلى شكله أو حجمه دون سبق التعامل مع مادته المصطلحيّة ودراستها، إذ ينبثق عن المتن المعجمي وحدات معجميّة ومصطلحيّة تخصّ موضوع المعجم، تختلف بأنواعها وتصانيفها وطرق وضعها وغيرها من المحدّدات التي وقف عندها المتخصّصون والقائمون على المنظّمات والهيئات المعنيّة بذلك، وعلى إثر ذلك جاء هذا الجانب من البحث، ليقف تحديدا عند دراسة المادة المصطلحيّة للمعجم الموحّد مركّزا على التخصّص الصوتي دون غيره.

---

[1] – ينظر أيضا: فوزية سرير عبد الله، نظرات في المعجم اللّساني الحديث دراسة وصفية نقدية، المصدر المذكور سابقا، ص287.

3-3-1 المادة المصطلحيّة في المعجم:

يشمل المتن المعجمي ما يربو عن أربعة وأربعين وسبع مائة وألف مصطلحا (1744)، في مختلف الفروع اللسانيّة، ينطلق ترتيبها من المقابل الإنجليزي والفرنسي ثم العربي، تضمّ تخصّصات لسانيّة متنوعة من بينها:

1- مصطلحات الصوتيات بفروعها: حيث تُمثّل نسبة معتبرة من المادة الاصطلاحية للمعجم

2- مصطلحات علم الصرف نحو: لاصقة (Affix/Affixe) رقم:61، توسيع /(Extending Elargissement) رقم:616، جذر (Root/Racine) رقم:1395، جذر ثلاثي (Triliteral root/ Racine trilitèral) رقم:1636.

3- مصطلحات النحو ومدارسه منها: جملة نواة (Basic sentence /Phrase noyau) رقم:226، إعراب الأسماء (Declenson /Déclenson) رقم:450، مكوّن (Constituent /Constituant) رقم:399، نحو كلّي / (General grammar Grammaire générale) رقم:659، تاكميمية (Tagmemics /Tagmémique) رقم:1553.

4- مصطلحات علم الدلالة مثل: تضاد (Antonymy /Antonymie) رقم:132، إيحاء (Connotation/ Connotation) رقم:393، كلوسيم (Glossem/ Glossème) رقم:681، وحدة دلالية (Semem/ Sémème) رقم:1420.

5- مصطلحات البلاغة كـ: التعريض (Preterition/ Prétérition) رقم:1271، تنافر (Incompatibility/ Incompatibilité) رقم:784، تنافر صوتي /(Cacophony Cacophonie) رقم: 288، ربط، وصل (Syndesis/ Syndèse) رقم:1536.

6- مصطلحات التداوليات على غرار: فعل الحكاية (Narration/ Narration) رقم:1038، فوق خطاب (Meta discours/ Metadiscours) رقم:983، تلفّظ (Enunciation/ Enonciation) رقم:573.

7- مصطلحات اللسانيات الاجتماعية منها: ازدواج لغوي (Diglossia/ Diglossie) رقم:514، لهجة فردية (Idiolect/ Idiolecte) رقم:759، أطلس لغوي (Linguistic atlas/ Atlas linguistigue) رقم:925.

8- مصطلحات المعجمية والمصطلحية على نحو: حقل معجمي (Lexical Field/ Champs lexical) رقم:911، معجماتي (Lexicographer/ Lexicographe) رقم:915، مصطلحي (Terminologist/ Terminologue) رقم:1580، وحدة اصطلاحية (Terminological unit/ Unité terminologique) رقم:1579.

9- مصطلحات الترجمة كـ: ترجمة آلية (Automatic translation/ Traduction automatique) رقم:200، ترجمة حرفية (Literal translation/ Traduction litérale) رقم:939.

والمعجم لا يقتصر على هذه التخصّصات التي ذكرنا، وإنّما هناك تخصّصات أخرى منها ما لها علاقة باللّسانيات وبعض فروعها كاللسانيات النفسية، ومنها ما يمكن أن توصف بأنّها مصطلحات عامّة أقحمت في المعجم منها: مصطلح: إنسان (Human/ Humain) 742، ثقافة (Culture/Culture) 441.

3-3-2 المصطلحيّة الصوتيّة في المعجم:

لقد مرّ فيما سبق ذكره أنّ المصطلح الصوتي يتضمّن كلّ ما يتعلق بالدراسات الصوتيّة في عمومها ولا يقتصر على الجانب اللغوي بل إنّ نقطة انطلاق المصطلح الصوتي في العصر الحديث كانت علميّة طبيعية مع الصوتيات التجريبية وانتقلت بعدها لتحيط بالدراسات اللّسانيّة والفيزيائيّة والتكنولوجيّة وغيرها.

ولا مناص أيضا أنّ التقاطع المعرفي بين العلوم قد يؤدي إلى تطويع معجم لساني متخصّص بالدراسات اللغويّة إلى تبنّي مصطلحات تكنولوجية وفيزيائية وحاسوبية لها علاقة بالبحث اللساني.

1- التصنيف المصطلحي بحسب التخصّص الصوتي:

شمل الرصيد الصوتي للمعجم الموحّد على التخصصات الآتية:

أ-الصوتيات: (Phonétics/Phonétique)

الصوتيات كما مرّ سابقا هي العلم الذي يهتم بالشقّ المادي للصوت اللغوي بمنهج علمي طبيعي، فيدرس الصوت من ناحية نطقه وانتقاله في الهواء وإدراكه، وينتهي إلى وصفه وتحليله منعزلا عن السياق اللغوي الوارد فيه.

وقد استعمل المصطلح بعض المحدثين بعدة استعمالات منها (الفونيتيك)، وهي في نظرهم « تدرس الجانب الفيزيائي أو الطبيعي البحت لأصوات اللغة، وتهتمّ بدراسة مكمن إنشاء الأصوات التي

تستعمل للكلام من طرف النظام الصوتي، ومعرفة الأعضاء التي تسمح بالنطق، وتشكل الأمواج الصوتية والأثر السمعي الذي تحدثه على المستمع.»[1]

وينقسم عن الصوتيّات تفرّعات عديدة جاءت في المعجم على النحو الآتي:

ب-الصوتيات النطقية (Articulatory phonetics/Phonétique articulatoire):

ويطلق المعجم عليها أيضا الصوتيات التلفظيّة،[2] وهي من التخصّصات الضاربة جذورها في التاريخ، وتحوي دراسات ومصطلحات غنيّة، تهتمّ بوصف كلّ ما يخصّ الأصوات من حيث نطقها ومخارجها وصفاتها. حيث تولي اهتمامها لأعضاء النطق،

ولقد بلغ عددها في المعجم الموحّد خمسة ومائتي وحدة مصطلحية (205) مابين وحدات بسيطة ومركّبة.

ت- الصوتيات التاريخية: (Historical phonetics/ Phonétique historique)

لقد جاء ذكرها تاليا للصوتيات النطقية نظرا للتقاطع الذي يجمعهما، فالصوتيات التاريخية تقوم على « تتبع الظاهرة الصوتية عبر الزمن، أو خلال العصور التي مرت بها تتبعا وصفيا من مرحلة إلى أخرى.»[3] إدراكا للفروق النطقية القائمة بين العصور.

---

[1] – زين العابدين سليمان، تأصيل المصطلح الصوتي في اللغة العربية، مجلة الممارسات اللغوية، مخبر الممارسات اللغوية، تيزي وزو-الجزائر، ع39، م8، 2017، ص 109.

[2] -مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط 2، ص: 17، رقم:169.

[3] – محمد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، حوليات الجامعة التونسية، تونس، 1977، ع 14، ص127.

فمثلا صوت الضاد والطاء والقاف[1] في النطق العربي الحالي يختلف عن النطق القديم الذي وصفه علماء اللغة والتجويد، ولقد ذهب من العلماء إلى تصنيف هذا القسم من الدراسات التاريخية للأصوات وإلحاقه بالتخصّص الصوتي الوظيفي إذ يقول كمال بشر: «والأغلب أن تكون الدراسات التاريخية والمقارنة ذات طابع فنولوجي، لفقدان عنصر النطق في الفترات غير المعاصرة، على حين يمكن أن يكون الوصفي المتزامن فوناتيكيا وفنولوجيا معا.»[2] قد ينطبق هذا القول على اللغات التي اندثرت أو حتى اللغات الحالية التي لم يحفظ نطقها القديم. لكن بالنسبة للغة العربية فلقد حفظ أهل القراءات والتجويد النطق العربي الفصيح كما كان في ذلك العصر، ويضاف إلى ذلك الوصف اللغوي الدقيق الذي هو موجود في المصنّفات العربية على غرار وصف الخليل في معجم العين ووصف سيبويه في الكتاب.

كما أنّ التغيّر التاريخي للأصوات يختلف عن التغيّر التركيبي، فالأول يهتمّ بالتغيّرات التي تطرأ على النظام الصوتي للغة محدثة اختلافا وتطورا في طريقة نطق الأصوات وإنتاجها بعيدا عن السياق، أمّا التغير التركيبي فيقصد به دراسة التغيّرات الصوتيّة التي تصيب الأصوات من جهة الصلات التي تربط هذه الأصوات بعضها ببعض في كلمة واحدة.[3] هذا التداخل المعرفي بين التخصّصات يجعلها تشترك في بعض المصطلحات فمثلا مصطلح: تليين، تسهيل الوارد في المعجم الموحّد يعرّفه بأنّه: «تغيير صامتي يتكون من مجموعة من الظواهر التي تعمل على إضعاف الصوت مثل جعل الصوت المضعف صوتا بسيطا أو مثل تسهيل الهمزة.

---

[1] – سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، المصدر المذكور سابقا، ص605.

[2] – كمال بشر، علم الأصوات، المصدر المذكور سابقا، ص62.

[3] – ينظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، ط 2، 1410هـ–1990م، القاهرة–مصر، ص24.

ظاهرة تطوير تاريخية تؤدي إلى إضعاف أو تليين نطق بعض الصوامت أو تسهيل الهمزة، وقد يؤدي التليين إلى اختفاء بعض الصوامت.»[1] فهو يشترك في بنيته المفهوميّة مع الصوتيات النطقية والتاريخية.

وقد بلغ عدد المصطلحات المشتركة بين الصوتيات النطقية والتاريخية حوالي أربع وحدات مصطلحية، بينما وقع الاشتراك بين المصطلحات الصوتية التاريخية ونظيرتها الوظيفية في أربع وحدات مصطلحية.

ث-**الصوتيات الإصغائية (الفيزيائية):** (Acoustic phonetics/ Phonétique acoustique)

لا تستغني الصوتيات في تفسير ظواهرها وتحليل أصواتها عن الجانب الفيزيائي للمادة الصوتية وما يثيره من حقائق قد تفسّر بعمق ظاهرة النطق وتحقق التعلّم السليم للأصوات بمعرفة التخطيط الطيفي لها والوقوف على سعتها وكيفية انتقالها إلى الأذن، وما يحدثه الكلام من «اضطراب في الهواء المحيط على هيئة سلسلة من الضغوط والتخلخلات، فينشأ عن ذلك ما يسمى بالموجة الصوتية التي تمثل بدورها الطور الثالث من أطوار الرسالة المنطوقة أثناء انتقالها. وفي هذا الطور يتحقق للرسالة الوجود الفيزيائي الذي يتم به نقل الرسالة بين المتكلم والسامع.»[2]

إذن فإن انطلاقة البحث الفيزيائي للصوت اللغوي جاءت تفسيرا لظاهرة الصوت اللغوي وكيفية حدوثه وأثره وتفاعله مع جزيئات الهواء الخارجية، وقد سبق إلى مثل هذا النوع من التحاليل والدراسات أطباء وفلاسفة عرب أمثال إخوان الصفا، والكندي والفارابي وابن سينا والفخر الرازي أشاروا

---

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص84.

[2] – سعد مصلوح، دراسة السمع والكلام صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك، عالم الكتب، القاهرة–مصر، ط 1، 1430هـ–2000م، ص 7.

من خلالها «إلى بعض أجزاء جهاز السمع كطبلة الأذن والصماخ والعصب السمعي، كما تحدّثوا عن أسباب حدوث الصوت، وكيفية سماعه وإدراكه بواسطة جهاز السمع، وأشاروا كذلك إلى بعض المصطلحات الصوتية الأكوستيكية كالأمواج الصوتية، والذبذبات الصوتية، والتردّد والنغمة، والصوت الحاد والثقيل.»[1]، إلاّ أنّ تقدم المعرفة في مجال البحث أدّى إلى فتح تخصّص يعنى بهذا الجانب واشتهر بالصوتيات الإصغائية، وقد عرّفه المعجم الموحّد بأنّه: «علم يدرس الطبيعة الفيزيائية للصوت المرسل وطريقة تلقي الأذن له وذلك في استقلال عن ظروف إنتاجه.»[2]

وقد بدأت الانطلاقة في العصر الحديث بعدما «وضع عالمُ الفيزياء والفيزيولوجيا هلمهولتز (Helmholtz 1867) الأسس العلمية لتحليل الإشارة وإدراكها. وفي نهاية القرن التاسع عشر، سمح تحويل فورييه (Joseph Fourier)، وهو وظيفة رياضية اكتشفها البارون الذي يحمل الاسم نفسه، سمح بتقسيم كل موجة، مهما كانت معقّدة، إلى سلسلة من الموجات الأوّلية الجيبيّة المتفاوتة من حيث تردّدها وسعتها وطوْرها.»[3]

وعليه فإنّ الصوتيات الإصغائية أو الفيزيائية تتعامل كثيرا مع الصوتيات المخبرية، من حيث اعتمادها الكبير على الآلات والأجهزة التي تترجم الموجات الصوتية وتحلّلها إلى نتائج قابلة للوصف. ولقد انتقل البحث الفيزيائي في اللّسانيّات العربية الحديثة إلى الكتابات الصوتيّة على نحو مُؤَلِّف عبد الرحمن أيوب أصوات اللغة وكتاب سعد مصلوح دراسة السمع والكلام، ودراسة الصوت اللغوي لأحمد مختار عمر، وأبحاث أخرى عبارة عن ترجمات لأعمال غربيّة من بينها: مصنّف برتيل مالمبرج

---

[1] – عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص91.

[2] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص 7.

[3] – جاكلين فيسيار، الصّوتيات، تر: بسام بركة وروز الكلش، مر: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت– لبنان، ط1، 2013، 79.

بعنوان علم الأصوات، ترجمة عبد الصبور شاهين. وكتاب مبادئ علم أصوات الكلام الأكوستيكي لـ: بيتر ليد فولجد وترجمه جلال شمس الدين بمراجعة سعد مصلوح. وكتاب: أساسيات علم الكلام لجلوريا ج بوردن وكاثرين س هاريس، ترجمة: محيي الدين حميدي.

وكذلك بالنسبة لمعاجم اللسانيّات والصوتيّات التي أدرجت ضمن حقولها الصوتيّة مصطلحات الصوتيّات الإصغائيّة، فقد ثبت في المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات ما يربو عن ثلاثة وثلاثين (33) وحدة مصطلحية خاصة بهذا الفرع، منها أربع وحدات مصطلحية مشتركة بين الصوتيات الإصغائية والصوتيات الوظيفية، وخمس وحدات مصطلحية مشتركة بين الصوتيات الإصغائية والصوتيات المخبرية.

ج- الصوتيات السمعية: (Auditory phonetices/Phonétique auditive)

يعنى هذا الجانب من الصوتيّات بالعمليّة السمعيّة «من اللحظة حين تدخل موجة صوتية صماخ الأذن، وتصل إلى طبلة الأذن فتحركها. وبعد انتقالها عن طريق سلسلة العظام تؤثر في السائل الموجود في الأذن الداخلية بطريقة تحرك أعصاب السمع. وتنقل هذه الأعصاب صورة هذا الاضطراب إلى المخ.»[1]

فمجال الصوتيات السمعيّة يمثّل المرحلة الانتقاليّة الثالثة للصوت اللغوي بعد عملية نطقه وانتشار موجاته الصوتية في الهواء. ومن وظائف هذه المرحلة[2]:

1- تحويل الموجات الصوتية من طاقة فيزيائية إلى طاقة حركية

---

[1] - أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة-مصر، دط، 1418هـ-1997م، ص48.

[2] - منصور بن محمد الغامدي، الصوتيات العربية، مكتبة التوبة، الرياض-السعودية، ط 1، 1431هـ-2001م، ص17.

2- تحويل الطاقة الحركية إلى نبضات كهربائية تنتقل عبر العصب السمعي إلى الدماغ

3- إدراك الأصوات المادية واللغوية ضمن ما يعرف بالمستوى الأكوستيكي Acoustic level.

4- تعرّف الدماغ على الأصوات اللغوية وتحديدها، ضمن المستوى الفونتيكي Phonetic level، لتنتقل إلى مستويات لغوية عليا تنتهي بوضع تصوّر للعبارة المسموعة.

ولعلّ من أهمّ فوائد هذا التخصّص أنّه يظهر العيوب السمعيّة والاضطراب الناتج عن تشوّهات عضويّة أو نفسيّة، ومحاولة إصلاحها، وقد احتوى المعجم الموحّد على حوالي سبع (7) وحدات مصطلحية تمسّ الجانب السمعي.

ح- الصوتيات المخبرية (التجريبية): (Laboratory phonetics/Phonétique instrumentale)

ترتبط الصوتيات المخبرية بالأجهزة والآلات المعمليّة التي تقوم بالمعالجة الصوتيّة، إذ جاء في تعريفها بأنّها: « دراسة الأصوات اللغوية بواسطة الآلات والوسائل التقنية.»[1]

وهذا لا يمنع من أن نؤرّخ للدراسات التجريبية بالمحاولات التي قام بها المتقدّمون من اللغويين وعلماء التجويد والفلاسفة والأطباء، والتي كانت تعتمد على الملاحظات المباشرة والتجربة الذاتيّة بما أتيح لهم من وسائل عصرهم، «وحين تقدّمت وسائل البحث الحديث حدث انقلاب كبير في المنهج التجريبي، واستخدم علم الأصوات منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الأجهزة الدقيقة سواء

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص 82.

في التسجيل أو التحليل.»[1]، إذ لا يقتصر هذا الفرع الصوتي على معالجة الأصوات مخبريا في مرحلة معيّنة من مراحلها وإنّما يُعتمد عليه في الوقوف على الفروع الصوتية المتنوّعة النطقية والفيزيائية والسمعية والإدراكية وغيرها للوصول إلى نتائج دقيقة.

ومن بين الوسائل المخبرية المستعملة، كما قسّمها أحمد مختار عمر:

« 1- الآلات الأكوستيكية Acoustical Instruments

2- الآلات الفسيولوجية Physiological Instruments

3- آلات إنتاج الأصوات الصناعية Artificial Talking Devices

أو Synthetic Speech Devices»[2]

ولا يكتفي هذا التخصّص الصوتي بما يؤدّيه من خدمة للتخصّصات الصوتيّة المعروفة وإنّما يسهم في « تقديم العون للمشتغلين بالصوت الإنساني في أية صورة، وللمهتمين بعلاج عيوب النطق والصمم إلخ»[3]، وقد بلغ عدد المصطلحات الخاصة بهذا الفرع في المعجم الموحّد ما يقارب عشر (10) وحدات مصطلحية، منها خمس وحدات مصطلحية مشتركة بين الصوتيات المخبرية والصوتيات الإصغائية.

خ-الصواتة (Phonology/Phonologie): أو كما سميّت في أوائل الكتابات العربيّة اللسانيّة بالصوتيّات الوظيفية أو علم التشكيل الصوتي[4]، والتي تتّصل مباشرة بالجانب اللّساني

---

[1] – أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، المصدر المذكور سابقا، ص53.

[2] – المصدر نفسه، ص 54.

[3] – كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة-مصر، 2000، ص 56-57.

[4] - لقد وقع اختيارنا على تسمية صواتة لعدة اعتبارات أوّلها، تبنيا لمنهج المعجم، وثانيا لأنّ المصطلح يعرف استقرارا وانتشارا في كتابات اللسانيين المحدثين أشهرهم: عبد القادر الفاسي الفهري وإدريس السنغروشني ومبارك حنون ومصطفى بوعناني وحسن نجمي ومحمد الوادي... وغيرهم.

لاهتمامها بالجانب القطعي للكلمات والأصوات والجانب الفوق القطعي، وبحسب ما أورده المعجم من مصطلحات خاصة بالصوتيات الوظيفية فقد بلغت حوالي اثنين وسبعين ومائة وحدة مصطلحية (172).

جاءت موزّعة على مختلف التفرّعات التابعة لها: صواتة صرفية[1] وصواتة قطعية[2] وصواتة التغيرات[3].

وعن حداثة هذا العلم وغزارة المعرفة الناتجة منه يقول مصطفى بوعناني:« لقد اتّسم حقل البحث الفونولوجي الحديث، بموازاة مع خصوصيات غزارة الإنتاج وأشكال التجاوز التي ميزته، بتنوّع أبعاد التحليل والمعالجة، وتعدّد المواقف النظريّة وتشعّبها؛ الشيء الذي حال دون تمكن غير المتخصّصين من تحديد الاتّجاهات الرئيسية في البحث وخطوط تمايزها أيضا، كما أن النقاشات التي ميّزت هذا التجديد في طرائق البحث الفنولوجي، احتوتها مجالات "أنجلوفونية" جدّ متخصّصة يصعب الحصول عليها، كما يصعب على من لا يتقن اللغة الإنجليزية التي كتبت بها إدراك مضامينها.»[4] يتضمّن هذا القول واقع البحث الصوتي الوظيفي الذي أصبح يتميز بتكاثر الأبحاث ومواقف العلماء الباحثين

---

[1] - صواتة صرفية:" مستوى يستعمل، حسب مدرسة براغ في دراسة للصرافة، وسائل صوتية في اللغة، فهي حسب تروبتسكوي تدرس البنية الصواتية للصرفيات. –وهي تدل، في النحو التوليدي، على وصف كل العمليات التي تتلقى من خلالها السلاسل النهائية تأويلا صرفيا وصوتيا لتصبح بنية منطوقة". مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص 95

[2] – صواتة قطعية:" هي الصواتة التي تقصر أبحاصها على القطعة، وقد ابتدأت مع شومسكي وهالي في سنة 1968.....وتقوم هذه الصواتة على أساسين: نظرية السمة المثنوية والعمليات الصرفية–الصواتية. وما هو أساسي في هذه الصواتة هو مبدأ الربط بين البنية العميقة والمستوى السطحي المنطوق. ويقوم على العمل على التعميم وسيطرة القواعد وأحسن القواعد أعمها." المصدر نفسه، ص 133.

[3] – صواتة التغيرات: "علم حديث النشأة يهتم بدراسة إيقاع التغيرات الصوتية المفترض اطرادها." المصدر نفسه، ص 112.

[4] - مصطفى بوعناني، الصواتة المعرفية والمسارات الذهنية للإنجاز اللغوي، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 2013، ص14.

في هذا المجال، حيث أثّر ذلك الإنتاج الغربي المتنوّع على صعوبة ولوج الباحثين العرب هذه الأبحاث ما لم يكونوا متخصّصين في البحث الصوتي الوظيفي ومتقنين للغة الإنجليزية.

ومن ثمّ فإنّ نقل هذه المفاهيم وتصنيفها إلى العربيّة، يحتاج إلى مجهود خاصّ يقوم على:

- التخصّص الدقيق في البحث الصواتي
- إتقان اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية
- متابعة كلّ جديد يخصّ الميدان.

2-التحليل النسبي للمصطلحيّة الصوتيّة في المعجم:

يظهر من خلال دراسة إحصائية تصنيفية للمصطلحات الصوتية أنّ إجمالي الرصيد الصوتي جاء موزّعا حسب ما تمثّله الدائرة النسبية أدناه[1]:

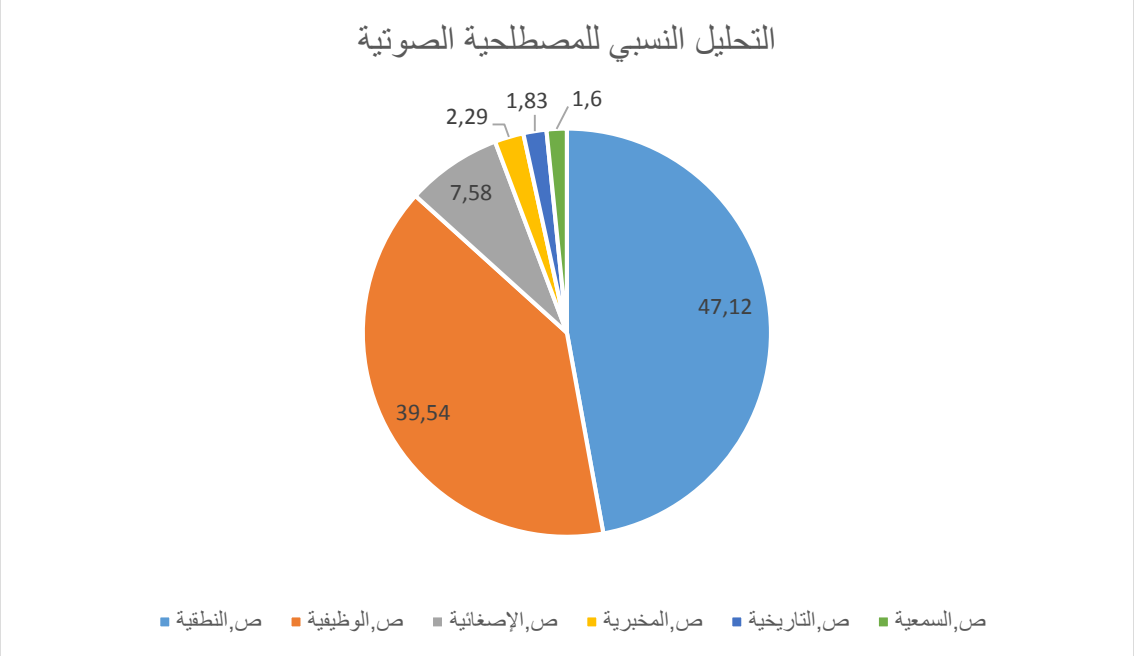

الشكل رقم 7: التحليل النسبي للمصطلحية الصوتية.

[1] – هناك مصطلحات مشتركة قد تتوزع على تخصصين كما سبق الإشارة إلى مصطلحات صوتية تصنف في خانة الصوتيات النطقية والتاريخية أو مصطلحات هي تابعة لصوتيات الإصغائية والمخبرية في الوقت نفسه.

1- الصوتيات النطقية: 47٪

2- الصواتة: 39٪

3- الصوتيات الإصغاية: 8٪

4- الصوتيات التاريخية: 2٪

5- الصوتيات المخبرية: 2٪

6- الصوتيات السمعية: 2٪

تبعا لهذا التحليل النسبي يلاحظ أنّ فرع الصوتيات النطقية يحتلّ المساحة الأكبر من الرصيد الاصطلاحي، وقد يرجع ذلك لعدّة عوامل من بينها:

- عراقة الدراسات الخاصّة به وامتدادها زمنيا وحضاريا
- يمثّل القاعدة الصوتية الأساس التي تبنى عليها باقي التخصّصات
- الثروة المصطلحيّة التي أسّست لهذا التخصص
- انتشار الكتابات اللّسانيّة الحديثة التي تهتمّ بهذا الفرع.

كما جاء في المرتبة الثانية مصطلحات الصواتة بما يعادل ثلث المادة الصوتية في المعجم، وهذا أمر طبيعي مقارنة بتوسّع هذا المجال البحثي وصلته الوثيقة بالجانب اللّساني، خاصّة وأنّ المعجم يمثّل أهمّ الاتجاهات اللسانيّة الحديثة ومن ثمّ فهو يعكس ما تحويه هذه الأبحاث من نظريات صواتية، أمّا باقي التخصّصات الصوتيّة فقد تراجعت نسبة ظهورها مقارنة بما سبق، لتحفظ مكانتها في المعجم.

3-3-3 المصطلحات الصوتيّة في المعجم الموحّد بين الطبعة الثانية والأولى:

جاء هذا العنصر من الدراسة ليقارن بين المادة الصوتيّة التي اعتمدها واضعو الطبعة الثانية ومقدار التغير الذي طرأ عليها استنادا إلى الطبعة الأولى، وذلك بالتركيز على الرصيد الصوتي من ثلاثة جوانب:

1- الاتفاق الصوري حول المادة المصطلحية:[1]

يضمّ المصطلحات التي بقيت ثابتة لم يطرأ عليها تغيير، إذ اكتفى المعجم في نسخته المحيّنة بإرفاقها بالتعريف. وقد بلغ عدد المصطلحات الثابتة مائة وحدة مصطلحية صوتية.

2- الاختلاف الصوري حول المادة المصطلحية:

حاول المعجم في طبعته الثانية مراجعة مادته المصطلحيّة، وجعلها تقترب أكثر من الأسس المصطلحيّة وشروطها، حيث نتج عن ذلك اختلافات على مستوى بنية المصطلح، مسّت ما يقارب ستين ومائة وحدة مصطلحية صوتية. وهي محاولة واضحة تبرز جهود أصحاب المعجم في معالجة المصطلحات، وتدفع بالفضول إلى اكتشاف التغيير الذي عرفه المعجم.

3- الاقتراب الصوري حول المادة الاصطلاحية

يضمّ هذا القسم المصطلحات الصوتيّة التي طرأ عليها اختلاف بسيط لا يمسّ آلية وضع المصطلح، وإنّما يركّز على مسائل رأى فيها واضعو المعجم وجهة نظر من بينها مسألة الترادف، حيث ظهرت كثير من المصطلحات في الطبعة الثانية خالية من المترادفات، بالإضافة إلى تغييرات مسّت تركيبة المصطلح لجعلها أكثر دقة وإيجازا

---

[1] ينظر: الملحق رقم 2: خاص بالمصطلحيّة الصوتيّة المشتركة بين الطبعة الأولى والثانية، ص:461.

على نحو مصطحي: من أقصى الحنك[1]، أصبح مختزلا في: أقصى حنكي[2]، مرحلة الحبس[3] إلى حبس[4].

أو اختلاف في البنية الصرفية على نحو تحوّل مصطلح إهماس[5] إلى تهميس[6]، نفس[7] إلى تنفيس[8]، جهارة[9] إلى جهر[10].

كما فضّل المعجم الموحّد في طبعته الثانية الاستغناء عن أداة التعريف (ال)، كما في مصطلح الصّوتيات[11] ليصبح صوتيات[12] «إذ لا يُقبل تسجيل المصطلح معرفا بإحدى أدوات التعريف، وإنما ينبغي وضعه على حال التنكير»[13]، مسّ هذا التقارب الاصطلاحي حوالي ثلاثة وسبعين وحدة مصطلحية صوتية.

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط 1، ص 111، رقم:2166.

[2] – المصدر نفسه، ط 2، ص: 116، رقم1241.

[3] – المصدر نفسه، ط 1، ص: 23، رقم: 380.

[4] – المصدر نفسه، ط 2، ص: 28، رقم: 303.

[5] – المصدر نفسه، ط 1، ص: 39، رقم: 731.

[6] – المصدر نفسه، ط 2، ص: 44، رقم: 497.

[7] – المصدر نفسه، ط 1، ص: 15، رقم: 233.

[8] – المصدر نفسه، ط 2، ص: 18، رقم: 177.

[9] – المصدر نفسه، ط 1، ص: 133، رقم: 2582.

[10] – المصدر نفسه، ط 2، ص: 138، رقم: 1456.

[11] – المصدر نفسه، ط 1، ص: 107، رقم: 2087.

[12] – المصدر نفسه، ط 1، ص: 112، رقم: 1188.

[13] – أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، المصدر المذكور سابقا، ص180.

4- الإضافة على مستوى المادة المصطلحية:[1]

جاءت الإضافة في المادة الصوتية لتشمل حوالي ثمانين وأربع وحدة مصطلحية، موزعّة على التخصّصات الآتية:

-الصوتيات النطقية: ثمانية وثلاثين وحدة مصطلحية.

- الصواتة: ثمانية وثلاثين وحدة مصطلحية.

- الصوتيات الإصغائية: ستّ وحدات مصطلحية.

- الصوتيات المخبرية: وحدتين مصطلحيتين.

يظهر أنّ المعجم قد حافظ على الفروع الصوتيّة الموجودة في الطبعة الأولى، خاصّة الشائع منها، ولم يحاول التجديد في المجالات الصوتية التكنولوجية.

ففي ظلّ الأنظمة المتطوّرة التي تسعى لمعالجة اللغة وربطها بأحدث ما توصّل إليه العلم من ثورة معلوماتية وذكاء اصطناعي اجتاح مختلف القطاعات، يغيب عن المعجم إضافة مصطلحات تفتح للباحث آفاق الاطّلاع على الأبحاث الصواتية ذات الطابع المعرفي، أو وسائل وأجهزة صوتية تستعمل في المختبرات الصوتية الحديثة.

[1] – ينظر: ملحق رقم5: خاص بالمصطلحات الصوتيّة المضافة في الطبعة الثانية، ص:472.

والمخطّط أدناه يكشف التطوّر الذي عرفته المادة الصوتيّة في المدوّنة:

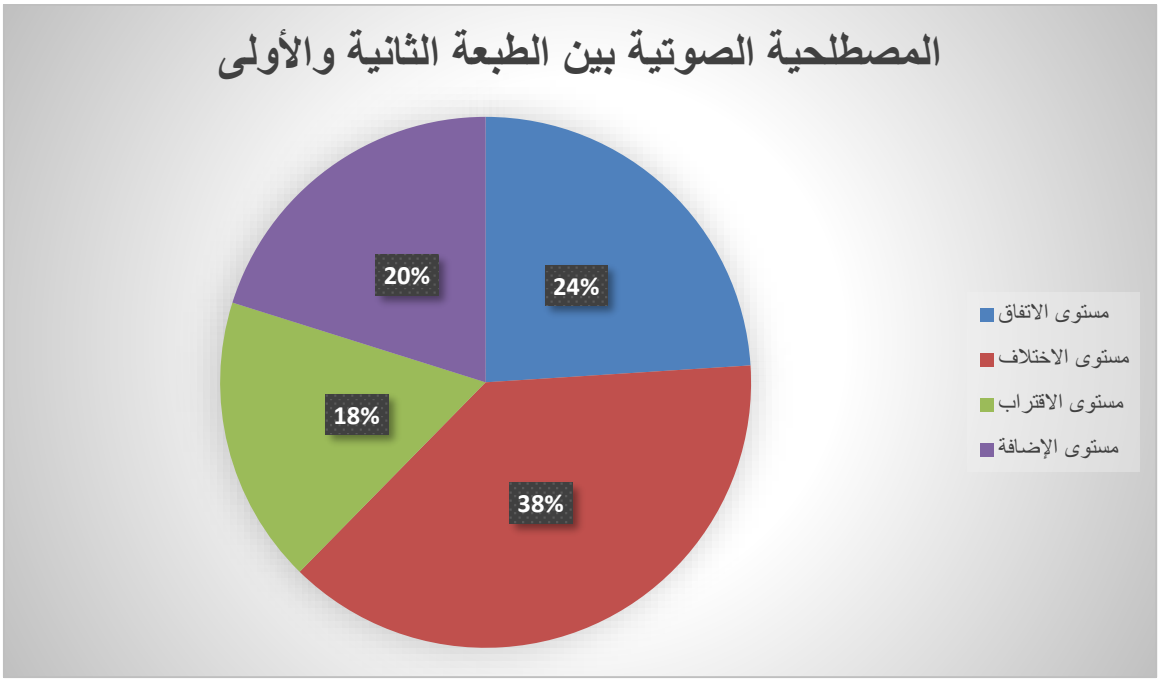

الشكل رقم 8: المصطلحية الصوتية بين الطبعة الثانية والأولى.

نلاحظ من هذا التوزيع النسبي أنّ جانب التنقيح هو الغالب على الرصيد الصوتي من خلال مستويين: مستوى الاختلاف والإضافة وهو أمر طبيعي نظرا أوّلا لتطوّر المادة الاصطلاحية على مستوى الدرس الصوتي، وكذلك نضج الأبحاث المتخصّصة في المعجميّة العامة والمتخصّصة، أدّت إلى إثراء المجال بتصوّرات وأفكار تأسيسية جديدة تسعى إلى تنظيم الانتاج المعجمي.

بالإضافة إلى سعي المعجم نحو توحيد المصطلح ومن ثمّ اللجوء إلى النموذج المصطلحي الأمثل والمتداول في الاستعمال.

ولعلّه من المسائل المهمّ عرضها مسألة الترادف والاشتراك المصطلحي في المادة الصوتيّة وكيف استطاع المعجم في طبعته الثانية التقليل منها؟ وما أثر ذلك على منهجيّة المعجم؟

3-4 الترادف والاشتراك في المصطلحية الصوتيّة للمعجم:

مسألة الترادف والاشتراك من أهمّ العقبات التي تعيق توحيد المصطلح، وبناء لغة متخصّصة ذات مصطلحات ثابتة، ولقد كرسّت كثير من الدّراسات أقلامها لمعالجة هذه الظاهرة والبحث عن حلول لتجنّبها، كما قامت المجامع والهيئات العربيّة لاسيما هيئة مكتب تنسيق التعريب بعقد سلسلة من الندوات تبحث في الظاهرة وتحاول الخروج بقرارات تحدّ منها، فكان من بين أبرز المواقف التي اتخذتها هيئة مكتب تنسيق التعريب إصدار سلسلة من المعاجم الموحّدة هدفها الرئيس نشر المصطلح الموحّد بين الباحثين « وذلك لخلق لغة علمية عربية واحدة، ينمو فيها التطور العلمي والثقافي ويستجيب لحاجات التعليم، في كلّ مراحل التعليم العام والجامعي، ولحاجات الإنتاج في مراكز البحوث العلمية...»[1] وتكوين لغة علمية واحدة يتواصل بها أهل الاختصاص، إنّما هو مسعى قد أقرّته منظمة التقييس العالمية (الإيزو /Iso) ضمن توصيتها رقم (1087) الداعية إلى أحادية الدلالة،[2] فكل تسمية إنّما تدلّ على مفهوم واحد، حيث إنّ مجال المصطلحات يختلف عن مجال الكلمات، فإن كان من مزايا الكلمات كثرة مترادفاتها ومشتركاتها اللفظية التي تثري جانبها الإبداعي والتعبيري، فإنّ من مزايا المصطلحات هو ما تحقّقه من أحاديّة، أو كما عبّرت عنه ماريا تيريزا كابري فإنّ «البحث عن أحادية دلالية وتقليل المترادفات التي تزعج التواصل وكذا الأولوية

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص 06.

[2] – ينظر: مؤسسة ايزو، معجم مفردات علم المصطلح، التوصية 1087، تر: مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، 1983،ع22 ص212.

الحصرية تقريبا الممنوحة للوظيفة المرجعية في الخطاب المتخصّص تلزم المصطلحيّة بتقليل تشتت الأشكال وبالتالي إفقار التعبير اللغوي.»[1]

إنّ مسألة التعدّد المصطلحي هي ظاهرة عالمية، لا يقتصر تأثيرها على اللسان العربي، وإنّما تصدّى لها كثير من المتخصّصين في العالم، باحثين في أسبابها وطرق معالجتها. فما مفهوم الترادف والاشتراك المصطلحي؟ وما أثر وجوده على المصطلح الصوتي، وكيف تصدّى له المعجم قيد الدراسة؟

3-4-1 في تعريف الترادف والاشتراك:

- **لغة:**

الترادف في اللغة معناه التتابع « وترادفَ الشيءُ: تَبعَ بعضُهُ بَعضاً.»[2]

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴿٩﴾﴾ الأنفال:9. أي أنّ الله عزّ وجلّ استجاب لدعاء المؤمنين بأنّه أمدّهم « بألف من الملائكة يُردِفُ بعضهم بعضا، ويَتْلُو بعضهم بعضاً.»[3]

ومن معانيها أيضا: الاقتراب، كما ورد في تفسير أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)[4] لقوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ النمل، الآية 72.

---

[1] – ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، المصدر المذكور سابقا، ص 192.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، المصدر المذكور سابقا، مج: 3، ج:19، ص 1625، مادة: (ر د ف).

[3] - أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط 1، 1415هـ–1994م، عدد الأجزاء: 7، ج: 4، ص: 14.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ج:5، ص:579.

أمّا الاشتراك فهو مشتق من الجذر الثلاثي (ش ر ك)، و« الشَّرِكَةُ وَالشِّرِكَةُ سواءٌ: مخالطةُ الشّريكيْنِ. يقالُ: اشتركنْا بمعنى تشاركنا؛ وقَدِ اشْتركَ الرّجُلانِ وتَشاركَا وشاركَ أحَدُهُما الآخر...»[1]

- **اصطلاحا:**

لقد ذكر سيبويه الترادف في باب "اللفظ للمعاني"، مطلقا عليه عبارة: "اختلاف اللفظين والمعنى واحد"، ضاربا بذلك مثال ذهب وانطلق.[2]

أمّا في المعاجم الاصطلاحيّة فقد عرّفه الشريف الجرجاني بأنّه: «عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة الدّالة على شيء واحد باعتبار واحد.»[3]

في حين أطلق سيبويه عبارة " اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين" للمشترك من الألفاظ[4].

والاشتراك كما عرّفه السيوطي في المزهر هو: «اللفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السواء عند أهل اللغة.»[5]

وكثيرة هي المؤلّفات التراثيّة التي عرضت مسألة الترادف والاشتراك، وبين من أقرّ بوجودها ومن نفى ذلك ظهرت العديد من المصنفّات منها: كتاب الألفاظ المترادفة المتقاربة في المعنى لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، والفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت: 395هـ)، وقد تباينت حججهم وأمثلتهم في الدفاع عن مذهبهم والتمسّك برأيهم.

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، المصدر المذكور سابقا، مج: 4، ج: 24، ص: 2248، مادة: (ش ر ك).

[2] – ينظر: سيبويه، الكتاب، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص24.

[3] – الشريف الجرجاني، التعريفات، المصدر المذكور سابقا،ص 50.

[4] - سيبويه، الكتاب، المصدر نفسه، ج1، ص24.

[5] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص369.

أمّا في الدرس اللّساني الحديث فإنّ ظاهرة الترادف والاشتراك اللغوي، هي جزء من البحث الدلالي والمعجمي، وللسانيين فيها آراء مختلفة، حيث ميّز الباحثون المحدثون بين أنواع من المترادفات وقسّموها إلى: شبه ترادف، التقارب الدلالي، الاستلزام، استخدام التعبير المماثل، أو الجمل المترادفة، الترجمة والتفسير.[1]

ومن المسائل التي اختلف فيها المحدثون، مسألة الترادف الكامل أو التطابق، هل هو واقع في اللغة أم لا؟ حيث توصّل أحمد مختار عمر[2] إلى أنّ غالبية العلماء المحدثين أنكروا وجوده، على رأسهم اللساني الأمريكي ليونارد بلومفيلد (Leonard Bloomfield) الذي يرى أنّ لكل وحدة لسانية معنى ثابتا وخاصا، وبما أنّه يوجد اختلاف صوتي بين الكلمات فإنّه يوجد اختلاف في المعنى.[3]

أمّا كلود جرمان وريمون لوبلون فموقفهما من الترادف التامّ أنّه نادر التحقّق، و« أنّه لو اعتمدنا –في قياسنا– لإثبات الترادف على طريق قابلية الكلمات المترادفة للتبادل فيما بينها في السياقات اللغوية كلها لأدركنا أن الترادف التام أو الكامل نادرٌ جداً.»[4] إذن فالترادف إذا ما أريد به تشابه في المعنى الأساسي للكلمة، مع إمكانية استعاضة الكلمة المترادفة في بعض السياقات اللغويّة، فهو موجود ولا يمكن الاستغناء عنه، أمّا الترادف التام فيبقى محلّ جدل واختلاف.

---

[1] - ينظر، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط 5، 1998، ص220-223.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص224.

[3] - voir :Bloomfield, Leonard, Language, ed : Lancelot Hogben, 1962, London-United Kingdoom, p 145.

[4] – كلود جرمان وريمون لوبلون، علم الدلالة، تر: نور الهدى لوشن، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي–ليبيا، ط 1، 1997، ص 64.

أمّا رأي متقدّمي العرب حول ظاهرة الاشتراك فـ«لم يثر أي جدل بين اللغويين العرب حول وجود المشترك اللفظي في اللغة العربية بل انعقد إجماعهم على وجوده.»[1] فقد ذكره سيبويه في مصنّفه الكتاب وأحمد بن فارس في مصنّفه الصاحبي في فقه اللغة[2]، وعدّه علماء اللغة والتفسير من أهمّ وجوه إعجاز القرآن الكريم، «حيث كانت الكلمة الواحدة تنصرف إلى عشرين وجها، وأكثر وأقل، ولا يوجد ذلك في كلام البشر.»[3]

كما لقيت مسألة المشترك اللفظي اهتمام الفلاسفة والمفكرين، «عندما ناقشوا المسائل اللغوية في إطار بحث (العبارة) المنطقي، كما في جهود ابن سينا في (الشفاء) و(النجاة)، ومن قبله وقف (الفارابي) مشيرا إليها، وقدّم الغزالي عرضا في (معيار العلم) و(المستصفى).»[4]

يتجلى ممّا سبق أنّ مسألة الترادف والاشتراك جزء من البحث الدلالي في ميدان اللغة العامّة، وأنّ تناولهما بالدرس والتمثيل قديم وقف عنده علماء اللغة مواقف متباينة، كما لا يمكن في العصر الحديث الاستغناء عنهما في بناء المعجم اللغوي خاصة ما تعلّق بالجانب التاريخي والتأثيلي للكلمات، لما له من قيمة في إبراز التغيرات الدلاليّة للألفاظ، أمّا بالنسبة لقطاع اللغة الخاصّة، فإنّ مسألة الترادف والاشتراك ينظر لها من زاوية أخرى، نظرا لأنّ اللغة الخاصّة هي لغة دقيقة تعتمد على معايير وشروط تقيس عليها مصطلحاتها.

---

[1] ـ أحمد مختار عمر، علم الدلالة، المصدر المذكور سابقا، ص: 156.

[2] – أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تع: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط 1، 1418هـ– 1997م، ص152.

[3] – جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تصـ وظ: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1408هـ–1988م، عدد المجلدات:3، مج: 1، ص 387.

[4] – فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيليّة، نقديّة، دار الفكر، دمشق–سوريا، ط 2، 1417هـ–1996مـ، ص78.

3-4-2 الترادف والاشتراك المصطلحي:

يختلف مفهوم الترادف والاشتراك المصطلحي عن الترادف والاشتراك اللفظي، في أنّ الأول خاصّ بالمصطلحات أي بالمجالات العلمية أو الفنية، عكس النوع الآخر الذي يهتمّ بألفاظ اللغة العامة، ومن ثمّ فالترادف المصطلحي كما عرّفه فيلبر هو: «أن تحيلا تسميتين أو أكثر إلى متصور واحد.»[1]

أمّا الاشتراك المصطلحي فهو: «أن تحيل تسمية واحدة على عدة متصورات مستقلة عن بعضها البعض.»[2]

إذن فالترادف المصطلحي إنّما هو عبارة عن تعدّد في التسميات يخرق النظام الهيكلي للمصطلحات، فيعيق سهولة التواصل بين مستعمليه، أمّا الاشتراك فهو عبارة عن فقر في المستوى الصوري للمصطلحات يحتّم اللجوء إلى تسمية واحدة لمفاهيم متعدّدة، وربّما قد تنقص حدّة خطورة اللجوء إلى الاشتراك المصطلحي في حالة اختلاف الحقول العلمية للمصطلحات، « ولكن في حالة اقترابهما مثل الطبّ وعلم البكتيريا من الصعب التغاضي عن تعدد المعاني.»[3]

ويخضع البحث المتخصّص إلى الترادف والاشتراك لعدّة أسباب، حيث يلاحظ في المجال اللساني أثناء نقل مصطلحاته إلى اللغة العربية أنّ المترجم « قد يقوم –إما عن سهو أو خطإ– بنقل أكثر من مصطلح لنفس المفهوم، أو أكثر من مفهوم لنفس الوحدة المصطلحية. كذلك إغفال التراث

---

[1] - Helmut Felber, Terminology manual, p 185.

[2] - - Helmut Felber, Terminology manual, p184.

[3] – محمد أمطوش، المتون المصطلحية، دار الحامد، عمان–الأردن، ط 1، 1436هـ–2015م، ص 90.

العلمي العربي أثناء التوليد، يعد من معوقات التداول، إذ تولد مصطلحات لمفاهيم سبق وأن وضع لها القدماء ما يناسبها من مصطلحات دالة عليها، فيشتهر الوضعان ويقع اللبس أثناء التداول.»[1]

إنّ اختلاف منهجيات وضع المصطلح ونقله من أهمّ أسباب كثرة المترادفات والمشتركات التي تؤدّي إلى فوضى في استعمال المصطلح ونشره، بالإضافة إلى أنّ الترجمة من لغات مختلفة هي أيضا عامل من عوامل التعدّد المصطلحي، ولقد لخّص الباحث محمود فهمي حجازي مجموعة أسباب تسهم في تفاقم المسألة، نوردها فيما يأتي:

« أ- عدم دراسة المصطلح في إطار المدرسة أو اللّساني الذي وضعه

ب- استعمال المقابلات العربية التَرْجميّة لبعض المصطلحات التي يوجد لها مقابلات في اللغة العربية.

جـ- عدم الاتّساق في ترجمة المصطلحات الإنجليزية المجازيّة ذات الأضداد

د- الترجمة الحرفيّة للمصطلح دون الانطلاق من التصوّر وراء المصطلح

هـ- التردد بين التعريب والترجمة أو الجمع بينهما»[2]

ومن أمثلة الترادف المصطلحي في المجال اللّساني كثيرة منها:

Compétence : ملكة، كفاية لغوية، قدرة، قدرة لغوية، مقدرة لغوية.

Linguistique: علم اللّسان، الألسنية، اللّسانيّات، علم اللغة، علم اللّسانة.

---

[1] – عبد العزيز مطاد، اللسانيات وقضايا المصطلح العربي، المصدر المذكور سابقا، ص57.

[2] – محمود فهمي حجازي، دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللّساني في الوطن العربي، كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، المصدر المذكور سابقا، ص: 305-307.

Morphème: مورفام، مورفيم، صرفيم، وصرفيّة، صرفون.

Phonème: فونام، فونيم، صوتم، صوت، فونيمة، وصوتية، صوتون، صوتيم، لافظ.

Phonologie: علم الأصوات التنظيمي، علم التشكيل الصوتي، علم وظائف الأصوات، دراسة اللفظ الوظيفي، الصواتة، الصوتمية، علم الأصوات اللغوية الوظيفي، علم الفونيمات، علم التشكيل الصوتي.[1]

وللتقليل من أشكال الفوضى والتشتّت المصطلحي، سعت هيئة مكتب تنسيق التعريب إلى إصدار سلسلة معاجم تضطلع إلى التقليل من التعدّد المصطلحي ومحاولة تكريس أحادية المصطلح في الوطن العربي.

3-4-3 الترادف والاشتراك المصطلحي دراسة في المدوّنة:

إنّ أوّل ملاحظة يمكن أن يستخلصها الباحث من خلال مقارنته بين الطبعة الأولى للمعجم والطبعة الثانية أنّ ما يعادل خمسة عشر وثلاث مائة وألف (1315) مدخلا اصطلاحيا قد حذفه محيّنو المعجم، وهي نسبة معتبرة تقترب من نصف المادة الاصطلاحيّة الموجودة فيه، تمّ الاستغناء عنها، وذلك تحقيقا لمبدأ إبلاغ المعارف الأساسية للقارئ العربي، ومن ثمّ التركيز على المصطلحات الأساسية التي تلبي تلك الحاجة، والتي تستند إلى الاستعمال الشائع، ونبذ الاشتراك والترادف.[2]

---

[1] – ينظر: ميشال زكريا، إشكالية المصطلح الألسني، المصدر المذكور سابقا، ص 166.

[2] – ينظر: مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط 2، ص15-16.

وبعد جملة ملاحظات واستدراكات قام بها لسانيّون ومتخصّصون عرب، تقلّصت نسبة المترادفات والمشتركات من المصطلحات الصوتية، إلاّ أنّ المعجم لم يستطع التخلّص منها كاملا، فبقيت بعض النماذج الممثلة في الجدولين أدناه:

جدول رقم 5: المصطلحات الصوتية المترادفة في المعجم.

المصطلحات العربية المترادفة	المصطلحات الإنجليزية المترادفة	المصطلحات الفرنسية المترادفة
1- أسلي، ذولقي 2- تحول، إتباع 3- جزم، ترخيم 4- تليين، تسهيل 5- غضروف حلقي، تفاحة آدم 6- تناوب حركي، تناوب صائتي 7- درجة، تنغيم 8- هلهلة، ثغثغة 9- جانبيّ، حافيّ 10- صفيحي، حافيّ	1- Decreasing; descending 2- Parasit ;epenthétic	1- Lénition ; adoucissement 2- Arrière; Posterieur 3- Parasit ; epenthétique 4- Bilabiodental ; Labiodental 5- Bilabiovélaire ; Labiovélaire 6- Bilabiopalatal ;Labiopalatal

7- Transcription, notaion 8- Blésement, Zézaiment 9- Assimilation totale, totale assimilation.		11- شبه صامت، علّة، حرف لين 12- حنكي نخروبي، حنكي لثوي 13- رخامة، عذوبة 14- مائع، سائل 15- سِمة مميّزة، خاصية 16- نخروبي، نطعي، سنخي 17- صائت، حركة (في الاصطلاح النحوي العربي) 18- صوتويات ، صواتة

19- ضعيف، ليّن 20- طولٌ، مدٌّ 21- لهاة، لسان المزمار 22- مشدّد، مضاعف 23- معتل، غير مستقر 24- منفوس، هائي.		

يتبيّن من الجدول أعلاه، أنّ الجهاز الاصطلاحي العربي هو الذي يضمُّ أكبر قائمة من المترادفات، وهذا انعكاس طبيعي لتعدّد الترجمات واختلاف مشاربها، على عكس اللغة الإنجليزية التي أصبحت اللغة ذات الإنتاج الفكري والمفهومي للمصطلحات، ومن ثمّ تقلّ فيها أزمة التعدّد والازدواجيّة المصطلحيّة، فالمصطلح ينشأ في بيئته ولغته ليشيع في الاستعمال، بينما في اللغة المترجم إليها يأتي كمصطلح غريب فيمرّ بمراحل ويتنوّع بين بيئة ثقافية مشرقيّة وأخرى مغربيّة وأقلام باحثين جلّها تسعى إلى إثبات مصطلحاتها، بغض النّظر عمّا قد تَبُثُّه من تعدّد وفوضى مصطلحيّة، وبالاطّلاع على الجدول أعلاه، يظهر

أنّ السبب وراء ازدواجيّة هذه المصطلحات في اللغة العربية –والذي يمتدّ أحيانا ليصبح تعدّدا شاملا لأكثر من مرداف واحد– هو اضطراب الترجمة بين استعمال المصطلح التراثي والمقابل الحديث كما في مصطلح: "**صائت، حركة (في الاصطلاح النحوي العربي)**"، أو مصطلح: **شبه صامت، علّة، حرف لين**. أو بين تنوّع استعمال المصطلحات في الثقافة اللسانية المشرقية والمغربية كما في مصطلح: **نخروبي، نطعي، سنخي**.

أمّا بالنسبة للمصطلحات الصوتية المشتركة فلقد رتبنّاها في الجدول أدناه:

جدول رقم 6 : المصطلحات الصوتية المشتركة في المعجم.

المصطلحات المشتركة بالعربية	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي
1– إتباع	Dilation	Dilation
	Metaphony	Metaphonie
	Mutation	Mutation
2– تضعيف	Gemination	Gémination
	Redoubling	Redoublement
3– تقعيسي	Cerebral	Cérébral
	Cacuminal	Cacuminal
4– ثغثغة	Lallation	Lallation
	Prattling	Gazouillis

Latéral	Lateral	5- حافيّ
Laminal	Laminal	
Semi consonne	Semi consonant	6- شبه صامت
Semi contoide	Semi contoid	
Semi voyelle	Semi vowel	
Signal sonore	Sound signal	7- دليل صوتي
Indicateur phonétique	Indicator (Phonetic)	
Indicateur phonétique	Phonetic indicator	
Médiopalatal	Mediopalatal	8- شجري
Prépalatal	Prepalatal	
Intensité	Intensitivity	9- شِدّة
Tension	Strenght	
Occlusid	Stop	10- شديد
Tendu	Strong	
Voyelle antérieure	Anterior vowel	11- صائت أمامي
Voyelle claire	Bright vowel	
Voyelle d'arrière	Back vowel	

Arrière ; Postérieur	Posterieur vowel	12- صائت خلفي
Phonématique	Phonematics	13- صِواتة
Phonologie	Phonology	
Oral	Oral	14- فموي
Buccal	Buccal	
Sonore	Sonorant	15- مجهور
Voisé	Voiced	
Lâche	Lax	16- مرتخ
Relâché	Released	
Spectrographe	Spectrograph	17- مطياف
Sonagraphe	Sonograph	
Ejectif	Ejective	18- مهموز
Glottalisé	Glottalised	
Ton	Chromatic	19- نغمة
Mélodie	Melody	
Ton	Tone	
Tonal	Tonal	20- نغميّ
Tonique	Tonic	

21- هابط	Decreasing	Décroissant
	Descending	Descendant
22- وسيط	Median	Médian
	Middle	Moyen

يبدو واضحا استنادا إلى هذا الجدول أنّ الاشتراك الذي وقع في المصطلح الصوتي إنّما هو إمّا اضطراب ناتج عن استعمال مصطلح تراثي لترجمة مصطلحين كما حصل في مصطلح شجري الذي قوبل بـ:

جدول رقم 7: الاشتراك في المصطلح الصوتي شجري.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	التعريف	رقم المصطلح والصفحة
شجري	Mediopalatal	Médiopalatale	الصامت الشجري هو الذي يتحقق في وسط الحنك الأعلى مثل: {ي، ك}	ر: 974 ص: 91 .
	Prepalatal	Prépalatale	الصوامت الشجرية هي الصوامت المتحققة على مستوى الجزء	ر: 1262 ص: 118.

			الأمامي من الحنك الصلب مع طرف أو ظهر اللسان.	

يعدّ مصطلح شجري من مصطلحات الخليل بن أحمد، استعمله عند ذكره لمخارج الأصوات قائلا:« والجيم والشين والضاد شجرية لأن مبدأها من شجر الفم. أي مفرج الفمِ»[1] ولقد خالفه سيبويه في استعمال المصطلح وفي إسقاطه صوت الضاد، مستبدلا إياها بالياء إذ يقول:« ومن اللّسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء»[2] وما نراه نحن أن سيبويه في إسقاطه لصوت الضاد مصيب، « حيث أشار المحدثون إلى أن { الجيم والشين} من مخرج و(الضاد) من مخرج آخر وقد أضافوا إلى {الجيم والشين} (الياء) واصطلحوا على تسمية نقطة إنتاجه بالغار وهو الجزء الصلب من سقف الحنك.»[3]

والباحث في التراث اللغوي، يجد أنّ ابن يعيش (ت:643هـ) قد استطاع أن يحدّد بدقّة مفهوم الشجري، وخصّه بحيّز الأصوات المنتجة في وسط الحنك بقوله: « ثم الجيم والشين والياء، ولها حيز واحد، وهو وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك وهي شجرية، والشجر مفرج الفم، لأن مبدأها من شجر الفم»[4]

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص58.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص433.

[3] - زهيرة قروي، المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين، أطروحة دكتوراه، إش: يمينة بن مالك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص101.

[4] - ابن يعيش موفق الدّين أبي البقاء يعيش بن علي، شرح المفصّل للزمخشري، تق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ--2001م، عدد الأجزاء:6، ج5، ص517.

أمّا في الدّرس اللّساني الحديث فنجد مقابلات أخرى لهذا المصطلح منها مصطلح: غاري، وهو مصطلح لا يتميّز بالدقّة، حيث إنّه لا يقتصر على منطقة وسط الحنك كما هو مخصّص في مصطلح شجري، بل هو شامل لمنطقة الحنك الأعلى برمتها، هذا ما دفع بالباحث إبراهيم أنيس لتخلي عن هذا المصطلح، حيث يقول: :« وكذلك الشأن في مصطلحهم "الشجرية" الذي يتضمّن أصوات وسط الحنك كالجيم الفصيحة، أو الجيم الشامية الكثيرة التعطيش وكالشين، ولا داعي إذن لأن ننهج منهج هؤلاء الدارسين حيث يطلقون عليها لفظ "الغارية" لأن الغار في الحقيقة يشمل كل أجزاء الحنك الأعلى»[1]

وفي المقابل أيضا وظّف مبارك مبارك[2] مصطلح " **حنكي وسطي**" ترجمة لـ: **(Mediopalatal /Médiopalatale)**، وبمقارنته مع مصطلح **شجري**، يظهر أنّ اعتماد المصطلح بالصيغة المفردة كما في **شجري** أولى من المصطلح المركّب " **حنكي وسطي**" الذي يغيب فيه عنصر الإيجاز.

وعليه فالملاحظ على المعجم، أنّه قد وُفِّق في استعمال مصطلح شجري مقابلا للمصطلح الأجنبي: **(Mediopalatal/Médiopalatale)**، غير أنّ توظيفه كمقابل لـ: (Prepalatal/Prépalatale) نتج عنه اضطراب في التسمية، علما أنّ مصطلح (Prépalatale) يخصّ الجزء الأمامي للحنك الصلب، جاء في معجم جون ديبوا (Jean Dubois) في تعريفه للمصطلح بأنّه: الصامت المتحقّق في الجزء الأمامي للحنك الصلب مع طرف أو ظهر اللسان، ومن خصائصه الفيزيائية أنّه صوت حادّ ومضغوط[3].

---

[1] – إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، المصدر المذكور سابقا، ص107.

[2] – مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني، بيروت–لبنان، ط 1، 1995، ص:178، رقم: 1579.

[3] - voir: Dubois,Jean , dictionnaire de linguistique larousse, 1994, Paris-France, p377.

وإذا كان لكلّ مصطلح بعد تصوّري، لماذا وظّف أصحاب المعجم التسمية نفسها لمصطلحين أجنبيين مختلفين؟

ويتكرّر الحال نفسه مع مصطلحات أخرى على سبيل المثال المصطلح التراثي شديد الذي قوبل بـ:

جدول رقم 8: الاشتراك في المصطلح الصوتي شديد.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	المفهوم	رقم المصطلح والصفحة
شديد	Stop	Occlussif	صفة الصوتية الانفجارية مثلما درجت على تسميتها المدارس التقليدية	ر: 1471 ص:139
شديد	Strong	Tendu	صفة الصوتية التي تتميز في مقابل الرخوة بتغير كبير لجهاز النطق بالنسبة إلى وضع الاسترخاء	ر:1480 ص:140.

لقد شهد مصطلح **شديد** انطلاقته مع إمام النحاة **سيبويه**، فهو صفة للحرف الذي يمنع الصوت أن يجري فيه.[1] على غرار مصطلحات أخرى عرفها التراث اللغوي منها مصطلح **الأخرس لأبي سعيد**

[1] – سيبويه، الكتاب، المصدر المذكور سابقا، ج4، ص434.

السيرافي[1] ومصطلح **المفردة لابن سينا**[2]، عرف مصطلح سيبويه شيوعا أكثر في المؤلفات التي ظهرت بعده.

أمّا في البحث اللّساني الحديث، فبين استعمال للمصطلح التراثي شديد وترجمات حديثة أبدعها الباحثون منها مصطلح: انفجاري، ومصطلح وقفي،[3] اختار المعجم توظيف المصطلح التراثي، بدل الترجمة المباشرة، حيث إنّ المقابلات الأخرى هي عبارة عن وجهات نظر لعلماء حول تسميات مختلفة فعلماء الأصوات الأمريكان يسمّون هذا الصنف، بالأصوات الوقفية (Stop)، لأنّ توقّف تيار الهواء في نظرهم، هو الفارق الحاسم بين هذا الصنف والأصوات الاستمرارية، أمّا الصوتيون البريطانيون فيسمّون هذا الصنف بالأصوات الانفجارية (Explosive)، لأن عملية الانفجار التي تصاحب إرسال العضوين الناطقين، هي المميّز الرئيس لهذه الأصوات في نظرهم.[4]

وإذا كان هدف الترجمة هو نقل المفهوم من اللغة المصدر أو كما عبّر عنها أحد الباحثين[5] لغة الدخل (Input) إلى اللغة الهدف أو لغة الخرج(Output) فلا « شيء يلزم الباحث بضرورة المرور عن طريق لغة واضع المصطلح الأصلي من أجل وضع مصطلح مقابل في لغته، بل يمكنه ولا مانع

---

[1] – أبو سعيد السيرافي، ما ذكره الكوفيون من الإدغام، تح: صبيح التميمي، دار البيان العربي، جدّة–السعودية، ط 1، 1405هـ–1985م، ص59.

[2] – ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، المصدر المذكور سابقا، ص60.

[3] – ينظر على سبيل المثال: كمال بشر، علم الأصوات، ص14. بسام بركة، علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي، بيروت–لبنان، د ط، د ت، ص:86. مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ص: 104.

[4] –ينظر: سمير شريف استيتة، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، المصدر المذكور سابقا، ص129.

[5] - ينظر عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، تقدّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة، وقائع ندوة جهوية، دار الغرب الإسلامي، أفريل 1987، ص 28.

من ذلك –كما رأينا– أن يضع مصطلحا بلغته معتمدا خاصية أخرى من خاصيات الشيء ذاته، مراعيا قدرته التوليدية وحقله المفهومي.»[1]

ومن ثمّ فما يمكن استنتاجه أنّ مصطلح شديد هو نفسه يضمُّ مختلف المراحل التي على أساسها أبدع الغربيون مصطلحاتهم وقد تتّضح المقاربة في الشكل الآتي:

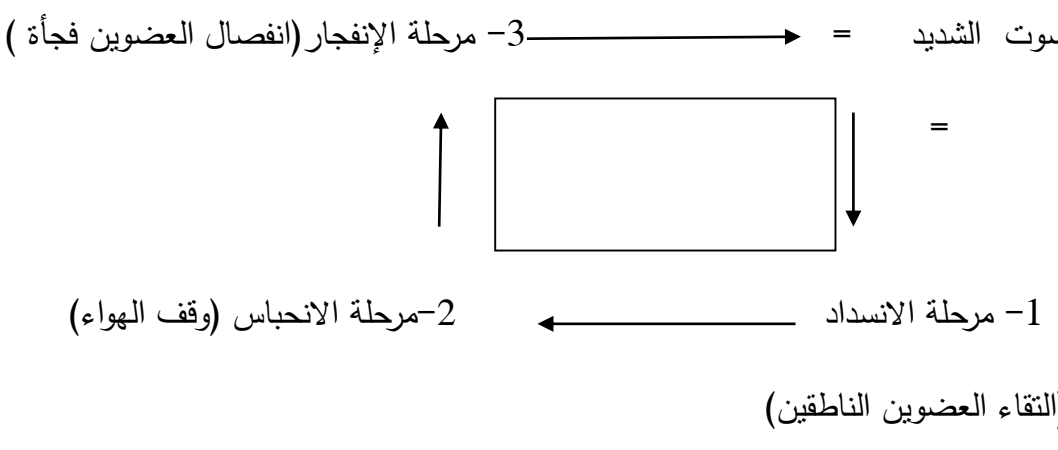

الشكل رقم 9: مراحل حدوث الصوت الشديد.

ويبقى الإشكال الذي نجده في المعجم، أثناء ترجمته لمصطلح (Strong/Tendu) بـ: شديد. مع العلم أنّ المصطلح له مفهوم يختلف عن مفهوم المصطلح السابق، إذ يشير هذا المصطلح إلى: ظاهرة عدم الليونة والشدّة في عضلات اللّسان والتوتّر العضلي، ووضوح سمعي أكثر من الأصوات الليّنة[2]، وعليه كان بإمكان أصحاب المعجم اعتماد مقابل آخر، ولعلّه لو ترجم المصطلح ترجمة مباشرة إلى مصطلح "قويّ" لكان أنسب مفهوميا –في نظرنا–، ولتجنّب أيضا الوقوع في حالة الاشتراك.

[1] - عز الدين البوشيخي، واقعية المبادئ الأساس في وضع المصطلح وتوليده، مجلة دراسات مصطلحيّة، معهد الدراسات المصطلحيّة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس-المغرب، 1422هـ-2001م، ع1، ص112.

[2]- Voir: Dubois, Jean , dictionnaire de linguistique, , p 479.

وتبقى أيضا من الملاحظات التي استخلصناها من الجدول السابق، أنّ الترادف في المصطلحات الغربيّة كثيرا ما أوقع المعجم في استعمال تسمية واحدة لمدخلين أجنبيين كما وقع في مصطلح: (Sound signal/Signal sonore) و (Indicator (phonetic)/Indicateur phonétique)، ومصطلح: (Back vowel/Voyelle d'arriére) و (Posterieur vowel/ Arrière ;Postérieur)، ومصطلح (Decreasing/Décroissant) و(Descending/Descendant).

وعليه فإنّ مسألة التعدّد والاشتراك الاصطلاحي من المسائل التي اهتمّ أصحاب الطبعة الثانية من المعجم بتجنّبها، غير أنّه وبالرغم من تراجع نسبة وجودها عن الطبعة الأولى، إلاّ أنّ الباحث يلمس نوعا من الاضطراب في تطبيق منهجيّة صارمة تخصّ تسمية واحدة لمفهوم واحد.

إجمالا لما تمّ معالجته في هذا الفصل، يمكن القول إنّ زاوية الرؤية قد اتّسعت وبلغ مداها أن ربطت بين تراث فكري لغوي قديم وآخر حديث، ومن خلال العناصر التي تمّ الوقوف عندها تأسّست لنا جملة نقاط أهمّها:

إنّه لا يمكن دراسة لغة المصطلح الصوتي أو التأسيس لرصيد اصطلاحي صوتي دون الإلمام بمسائل المصطلح وفهمها ودراسة أسسها وجذورها، للخروج بقاعدة مصطلحية يمكن الانطلاق منها في الأبحاث المتخصّصة.

وكجزء من الأبحاث المتخصّصة فإنّ الصوتيات كعلم قائم بذاته قد جمع بين أفكار علماء ولغويين سابقين من حضارات متفرقة سيما الحضارة الهندية والعربية وبين أبحاث حديثة أرستها التطوّرات التكنولوجية واللسانية.

وعليه فإنّه على الباحث العربي –بشكل عام والمصطلحي بشكل خاصّ– من أجل استقرار هذا العلم وتكوين رصيد مصطلحي علمي يسهل تعليمه والتواصل به، عليه تكثيف جهود التنقيب في جذور هذا العلم ومواكبة ما استحدث منه والعمل على التنسيق بين الأبحاث العربية، إذ لا جدوي من تأليف الكتب الصوتية وإنشاء المخابر البحثية وفتح التخصّصات الصوتية إن لم تُحَكَّمْ لغة المصطلح ويسهل التواصل بها.

لقد استطاع هذا الفصل أن يتطرق إلى مسألة المصطلح الصوتي بين القديم والحديث للانتقال أيضا لعنصر آخر له صلة وثيقة بالمصطلح يتمثل في المعجمية المتخصّصة وفي هذا الصدد يمكن القول إنّ المعجمية المتخصّصة تمثّل الجسد بالنسبة لروح المصطلح، تحفظ له مكانته واستقراره وتعمل على نشره في أوساط الباحثين والمتعلّمين.

ولا يمكن بحال تجسيد هذه الغايات المعجميّة إذا لم يتم مراعاة الصناعة المعجمية المتخصّصة بأسسها وشروطها والتعمّق في البحث المعجمي قديمه وحديثه، والاستناد إلى أهم التقنيّات الحديثة التي تمكن من جعلها مواكبة للواقع المعرفي.

وجاء أيضا في هذا الباب دراسة الجانب الشكلي للمعجم، انطلاقا من صفحة الغلاف وصولا إلى المقدّمة، حيث خضعت مقدّمة المعجم إلى الدراسة المنهجيّة التي تقتضيها مقدّمات المعاجم الحديثة، وجاءت المقارنة بين مقدّمة الطبعة الأولى والثانية.

أمّا بالنسبة للبنية الداخلية للمعجم، فلقد عرضنا في هذا الجزء أهمّ فروع اللّسانيّات الموجودة في المعجم ومن ثمّ حددّنا المادة الصوتيّة، وتمّ تقسيمها بحسب التخصّصات الموجودة، والملاحظ طغيان تخصّص الصوتيات نطقية، والصواتة (الصوتيات وظيفية) على باقي التخصّصات.

وعلى الرغم من حرص أصحاب المعجم في طبعته الثانية على التقليل من الاشتراك والترادف المصطلحي، إلاّ أنّ هذا لم يمنع من وجود نسبة قليلة منه، قد تعيق مسعى توحيد المصطلح وتفقده سمة أحادية الدلالة بين التسمية والمفهوم.

وبعد هذا، فإنّنا سنحاول في الباب الثاني الموسوم بـ: آليات صناعة المصطلح الصوتي وتعريفه في المعجم. أن نبحث في آليات صناعة المصطلح الصوتي كما نصّت عليها هيئة مكتب تنسيق التعريب، وذلك بأولوية اللجوء إلى التراث في مقابل المكافئ الأجنبي ثمّ بالاستعانة بالآليات الأخرى، فكانت مسائل هذا الباب موزّعة على الفصول الأربعة الآتية:

الفصل الأوّل: الترجمة والتوليد وصناعة المصطلح.

الفصل الثاني: نسق التوليد الدلالي للمصطلح الصوتي.

الفصل الثالث: نسق التوليد الصوري للمصطلح الصوتي.

الفصل الرابع: النسق الاقتراضي والبنية التعريفية للمصطلح الصوتي.

الباب الثاني: آليات صناعة المصطلح الصوتي وتعريفه في المعجم

الفصل الأوّل: الترجمة والتوليد وصناعة المصطلح

الفصل الثاني: نسق التوليد الدلالي للمصطلح الصوتي

الفصل الثالث: نسق التوليد الصوري للمصطلح الصوتي

الفصل الرابع: النسق الاقتراضي والبنية التعريفية للمصطلح الصوتي.

الفصـــــــــل الأوّل

الترجمة والتوليد وصناعة المصطلح.

تمهيد:

يقترن ظهور المصطلح العلمي في اللغة المتخصّصة، إمّا بإنتاج معرفي تسهم فيه اللغة القومية، وإمّا بعامل تأثّرها بلغات أخرى، وعليه فإنّنا نرى أنّ المصطلح العلمي لا ينشأ بالقدرة التوليدية للغة وإنّما بالقدرة المعرفية إذ إنّ « كل لغة قادرة على صناعة مصطلحها شرط قدرة المجتمع على صناعة المخترع.»[1]

وتطبيقا للمعادلة التي تقول إنّ: «اللغة تابعة في أطوارها إلى أطوار أهلها المتكلّمين بها فإذا ارتقى أهلها في العلوم والفنون كانت لغتهم بالضرورة مشتملة على مصطلحات تلك العلوم وإذا كان أهلها راقين في الصنائع، كانت لغتهم بالضّرورة مشتملة على كلّ ما يتعلّق بتلك الصنائع من الكلمات.»[2] نستنتج أنّ البحث المتخصّص العربي يمثّل لمبدأ الاستيراد المصطلحي، واللّسانيات في العالم العربي لا تشذّ عن هذا المنوال، ومن ثمّة « فالتحدّي الأكبر للغة العربية هو تحولها إلى لغة لنشر المعرفة.»[3]، وهذا التحدّي الذي تواجهه اللغة العربية لا يكون إلاّ بالاستعانة بجملة من الإجراءات أهمّها اعتماد الترجمة كخطوة أساسة لا غنى عنها في نقل هذا المنتوج الفكري الغربي إلى القارئ العربي، ومحاولة مسايرة المناهج العلميّة الجديدة وهذا ما ينطبق فعليا على اللّسانيّات

---

[1] – عمّار ساسي، قضايا أساسية في الفعل الترجمي من الرؤية إلى الفحص، المصدر المذكور سابقا، ص33.

[2] – معروف الرصافي، الآلة والأداة وما يتبعهما من الملابس والمرافق والهنات، تح: عبد الحميد الرشودي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة–مصر، ط1، 1422هـ–2001، مقدّمة الكتاب.

[3] – عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، إع: حافيظ إسماعيل العلوي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط–المغرب، ط 1، 2007، ص148.

حيث «تبقى ترجمة المؤلفات الألسنية وسيلة هامة لتطوير المعرفة الألسنية؛ إذ من خلالها يتعرّف الطلاب والباحثون والمثقفون العرب، أكثر فأكثر، إلى هذا العلم.»[1]

ولمّا كان البحث الصوتي الحديث بمختلف فروعه منبثقا عن اللّسانيّات فلا جرم أن تستقبل لغة البحث الصوتي مصطلحاتها من الانتاج الغربي الوافد، الذي لا يكون إلاّ عن طريق الترجمة كجسر تواصل بين اللغات ومعبر للتلاقح الفكري والمثاقفة، ومنبر للاطّلاع ومواكبة الأنشطة والعلوم المستحدثة، هذا ما دعا باللّساني عبد الرحمن الحاج صالح إلى المناداة بضرورة الحرص على أن تكون الترجمة «موجودة في كلّ مؤسّسة علميّة تُمارس كما يُمارس التكوين والبحث في الوقت نفسه.»[2]

1-1 في تعريف الترجمة:

أ- لغة:

يعود المعنى الوضعي للفظ الترجمة في اللغة إلى دلالة التفسير سواء تفسير لغة بلغة أخرى كما جاء في معجم الصحّاح: « ويقال قد ترجم كلامه إذا فسّره بلسان آخر ومنه التَرجَمان، والجمع التراجم»[3]، أو تفسير داخل اللغة ومنه تفسير آي القرآن الكريم مثلما ورد عن أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ) في قوله: « اختلفت تراجمة القرآن في تأويل قول الله تعالى ذكره (ألم)»[4]

---

[1] – ميشال زكريا، إشكالية المصطلح الألسني، المعجمية العربية قضايا وآفاق، إع: عبد القادر الفاسي الفهري وحافظ إسماعيلي علوي، دار كنوز المعرفة، عمان–الأردن، ط1، 2013، ج1، ص 161.

[2] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص371.

[3] – إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، المصدر المذكور سابقا، مـ:5، ص 1928، مادة: رجم.

[4] – أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن تفسير الطبري، المصدر المذكور سابقا، مـ:1، ص85.

وعليه أيضا نعت الأدباء والمؤرّخون المؤلّفات التي تحوي سير الرجال وأخبارهم بـ: كتب التراجم فكأنّها تفسيرا لحياة المُتَرْجَمُ وتبيانا لها.

ب-اصطلاحا:

أصبحت الترجمة في العهد الحديث علما له أسسه ونظرياته القائمة به فيما يعرف بـ: (Traductology/Traductologie) وهو تخصّص علمي متفرّع عن اللسانيات التطبيقية. وتعود وظيفة الترجمة إلى إخراج « المتصوّرات والمفاهيم من أجسادها صوتا وصيغا. ومن نظمها عقلا وعلما. ومن أنساقها معرفة وثقافة لتلبسها أجسادا ونظما وأنساقا غيرها لا تمت بصلة إلى الأجساد والنظم والأنساق التي كانت فيها.»[1] فوظيفة الترجمة تتمحوّر في نقل النصوص والمفاهيم من لغة إلى أخرى، حيث يؤدّي هذا النقل إلى تجسيد مبدأ التواصل، والتواصل بين اللغات يفرض التعامل مع أنظمة لغويّة مختلفة قد لا تتّفق في خصائصها اللسانيّة والأسلوبيّة، ومن هنا فإنّه حري بالمترجم نقل المفاهيم والتعبير عنها بدوال لسانيّة تناسب النظام اللغوي للغة المنقول إليها وتراعي الجانب الأسلوبي والتداولي في التعبير.

كما أنّ الترجمة « ليست عملا فكريا (نظريا أو تطبيقيا) فحسب، وإنما هي أيضا عمل أخلاقي يهدف إلى تقريب فئات الكتّاب إلى جمهور القرّاء من مختلف اللغات ويَنشد تقليص الهوة الفاصلة بين اللغات الطبيعية.»[2]

---

[1] – منذر عياشي، الترجمة وإشكالية التأصيل، مجلة ثقافات، البحرين، 2005، ع13، ص13.

[2] – خالد اليعبودي، مسارات الترجمة المتخصصة والمصطلحية بين الاتصال والانفصال، الترجمة والمصطلح اللساني، سلسلة الترجمة والمعرفة العدد 4، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 2016، ص89.

وبحسب تصنيف اللّساني جورج مونان لأنواع الترجمة فإنّها تظهر في نمطين:[1]

1- الترجمة الجامعية (أو الترجمة كوسيلة تربوية)

2- الترجمة الأدبية (أو الترجمة كغاية، باعتبارها عملا جماليا في حد ذاته)

وطبيعة هذا التحليل التصنيفي لا يخرج عن إطار الترجمة العلمية المتخصّصة والمتعلّقة بالعلوم والمعارف كوسيلة تربوية تعليمية، والترجمة الأدبية العامة التي تشمل كلّ ما له صلة بالأدب والثقافة ومن ثم فإنّها تستمدّ نصوصها من اللغة العامّة. وإذا ما توخينا مسلك الترجمة العلمية المتخصّصة فإنّنا نجدها تهتم بدءا بالرموز والمصطلحات العلميّة انتقالا إلى العبارات الاصطلاحية والنصوص العلمية، وإذا كانت الوحدة المصطلحيّة من صلب اهتمام المصطلحي والمترجم فما علاقة كلّ واحد منهما بالآخر؟ وما مكانة المعاجم المتخصّصة من كل ذلك؟

2-1 الترجمة والمصطلح والمعاجم المتخصّصة:

إنّ الترجمة تشكّل بالنسبة للغة المتخصّصة النافذة المتجدّدة نحو استقطاب المعرفة العالميّة، وهي التي تفتح باب التجديد والاستحداث في المنظومة المصطلحيّة، خاصة في البلدان النامية، تقول في هذا الصدد الباحثة سعيدة كحيل:« تشكل المصطلحية تنشيطا مستمرا للأطر المعرفية المتخصّصة ولذلك لابد للمصطلحي من خلفية ترجمية تقوم على تمثّل المصطلح والتعامل مع المترجمين لأنّهم هم من يجيدون إنتاج وتبني الوافد الجديد من خلال وثائق العمل فيتخيّرون الأنسب»[2]ممّا يدفع بالقول إنّ كل مصطلحي في عالمنا العربي يجدر به أن يكون ملّما بالترجمة وطرق النقل إلى اللغة العربية

---

[1] – جورج مونان، علم اللغة والترجمة، تر: أحمد زكريا إبراهيم، مر: أحمد فؤاد عفيفي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة–مصر، ط1، 2002، ص10.

[2] – سعيدة كحيل، مصطلحات علم الترجمة: من التنظير إلى التطبيق، أعمال الملتقى المغاربي الثاني: المعجمية العربية والفعل الترجمي 27–28 فيفري 2017، مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، ط 1، ج1، ص50.

والاهتمام الفعلي بإنتاج معاجم ثنائيّة ومتعدّدة اللغات إزاء تأصيل تلك العلوم الوافدة إلى الباحث العربي بما يناسب فكره ولغته.

ولاتزال العلاقة استبداليّة بين المصطلحي والمترجم قائمة مادامت الأسس المعرفيّة للعلوم إنّما هي منقولة وبالتالي يبقى محور العلاقة يجسّد للثنائية الآتية:

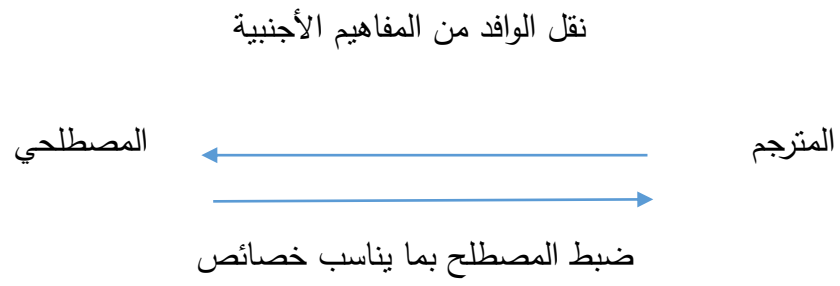

الشكل رقم 10 : ثنائيّة المصطلحي والمترجم.

إنّ امتلاك المعرفة الوافدة ونشرها في الثقافة العربية المعاصرة يقتضي اتّباع نهج الترجمة وإنشاء معاجم ثنائيّة ومتعدّدة اللغات تضبط المنظومة المصطلحيّة، فإذا استقرّت المعرفة الوافدة وتأصّلت في المجتمع المستهلك «اقتضت الضرورة إذ ذاك، تنظيم هذه المصطلحات المتخصّصة وتجميعها في معاجم حقلية أو قطاعية أحادية اللغة.»[1]

وتبعا لأساليب الترجمة العلميّة في اللسان العربي، فما مسلك النقل الاصطلاحي إلى اللغة العربية؟

[1] – أحمد حساني، إشكالية المصطلح في الترجمة اللسانياتية، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، من أعمال الندوة الوطنية للترجمة يومي 17–18 جوان، منشورات المجلس الأعلى اللغة العربية، الأبيار–الجزائر، 2004، ص299.

1-3 آليات ترجمة المصطلح في اللغة العربية:

قبل البدء في ذكر آليات الترجمة المصطلحيّة إلى اللغة العربيّة، نتعرّف على أهميّة ما تضيفه الترجمة المتخصّصة إلى عالم الأفكار والمتمثّلة في:[1]

1- مواكبة الجماعة اللغوية للمستجدات العلمية في ما أنتجته الألسن الأخرى من نظريات ومناهج ذات مصطلحات وألفاظ حضارية مختصّة.

2- تسهيل التعامل مع المصطلحات باعتبارها المفاتيح الأساس لحقول المعرفة.

3- ترقية اللغة الرسمية، وإثراء معجمها، والحفاظ على سلامتها بفضل سدّ الثغرات المفرداتية، وجعلها قادرة على مواكبة المعارف المستحدثة.

4- فتح المجال أمام الباحثين للتفكير بلغتهم الرسمية؛ مما يحفظ لهم هويتهم الحضارية ويتيح لهم فسحة الخلق والإبداع.

لقد أشار الباحث حلاّم الجيلالي إلى مسألة هي في غاية الأهميّة حينما ربط الإبداع العلمي والرقيّ الفكري باللغة القوميّة، إذ لا يمكن لأيّ باحث مهما بلغت درجة تمكّنه في اللغات الأجنبية أن يمارس العلم بالقدرة نفسها في لغته الأمّ فالتمكّن من العلم مرهون بالتمكّن من لغة هذا العلم « وتجارب الأمم والبلدان المتقدمة خير شاهد ودليل على هذا المنطق، فمّما ساعد اليابان على أن ترقى بصناعتها في خلال نصف القرن، أنها وضعت بين أيدي العمال والفنيين أحدث النظريات التطبيقية في الصناعة الأمريكية والأوروبية بلغتهم القومية،...أيضا فإن إنجازات الطلاب الألمان أو الإيطاليين أو المجريين أو من سواهم ممن يتابعون دراساتهم

---

[1] – حلاّم الجيلالي، نحو دليل تشريعي عربي لترجمة المصطلح العلمي، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، المصدر المذكور سابقا، ص 193.

في أمريكا أو فرنسا أو بريطانيا تشهد على أن الدراسة العلمية باللغة الأم ما كانت أبدا عقبة أمام متابعة التخصّص الجامعي بلغة أخرى لا يستغرق الإعداد لها أكثر من عام واحد.»[1] فالأساس في التعليم هو تكوين قاعدة علميّة منطلقها اللغة الأمّ فإذا استطاع المتعلّم الإحاطة بالعملية التعليمية والتمكّن من نظريات العلم ومبادئه بلغته، سهل عليه لاحقا التعامل مع العلم مهما كانت اللغة المستعملة إذ لا يقتضي منه ذلك سوى تكوينا في اللغات الأجنبية. وقد كان للعرب في ذلك تجارب منها « محاولة تعريب العلوم في الجامعات الأردنية التي رعاها مجمع اللغة العربية الأردني، أظهرت امتحاناتُ الطلبةِ أن نسبةَ الرّسوب، بين طلبة السنة الجامعية الأولى، الذين درسوا كتابَ علم الأحياء (البيولوجية) بالانكليزية، انخفضتْ من 26٪ إلى 4٪ بين طلبة السنة الجامعيّة الأولى التاليةِ الذين دَرسُوا الكتابَ نفسه –مُغطّين مادةً أوسعَ وبصورةٍ أعمق وأدقّ.»[2]

وعليه يتّضح أنّ مستوى الأداء العلمي في المجتمع العربي إنّما هو مرتبط بقدرة المجتمع على استعمال لغته في شتّى المجالات المعرفيّة حتّى يتمكّن العقل العربي من الوصول إلى وحدة الفكر واللغة ومن ثمّ إلى تطوير مجال الإبداع، «ولأنّ الترجمة هي القناة التي تصلنا بمصادر المعرفة والعلم. إن التعريب يقتضي الترجمة لِتُوَفِّرَ له المادة بالعربية، والترجمة تسعف التعريب وتعتد له الطريق.»[3]

---

[1] – محمود فوزي المناوي، العلم واللغة متى يتكلم العلم العربية؟، المكتبة الأكاديمية، الجيزة–مصر، ط1، 2001، ص 54.

[2] – أحمد شفيق الخطيب، تعريب العلوم –القضيّة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، العدد 43، 1997، ص211–212.

[3] – سناء منعم، اللسانيات الحاسوبية والترجمة الآلية بعض الثوابت النظرية والإجرائية، منشورات مختبر العلوم المعرفية، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ط 1، 2015، ص:139.

وحتّى يتسنّى الوقوف على لغة عربيّة متخصّصة بالساحة المعرفيّة المتجدّدة، يجب أولا إدراك طرق النقل إليها والتي حدّدها المصطلحي خالد اليعبودي في الآتي:

«– التدخيل: ويتمّ في حالة عدم تلاؤم المفهوم الوافد مع وحدات رصيد اللغة المستقبلة، فيغزو متن هذه اللغة بهيئته دون أدنى تغيير.

– التعريب: ويتمّ بحرص اللغة على إخضاع المفهوم الوافد لسننها الصوتية والصرفية فتلزمه بالاندراج قسرا ضمن صيغها الصرفية المقيسة.

– التفكيك: ويتمّ بترحيب اللغة المستقبلة بمضمون المفهوم الوافد، وإصرارها على إبعاد صيغته اللفظية التي تتنافر مع سنن هاته اللغة، فتنزع إلى تفكيك وحداته الدلالية المتضمّنة باللفظ الأجنبي إلى ما يقابلاها في اللغة المنقول إليها، فينتج التفكيك عبارة اصطلاحية تنحو نحو الشرح والتفسير بغاية ائتلاف المفهوم مع الواقع اللغوي، ومن المؤكد أن هذا التفكيك يلتبس بـ "تعريف" المفهوم المنشود.

– التأصيل: وهو معبر ينحو نحو التجريد بالاستناد إلى طاقات اللغة الاشتقاقية، فيتولّد مصطلح يتميز بمراعاة قوانين الوضع باللغة المستقبلة، وبالاختزال تحقيقا لمبدأ "الاقتصاد اللغوي".»[1]

إنّ هذا النصّ يتيح لنا التعرّف على طرق النقل إلى اللغة العربية وفق تراتبية من المصطلح المقترض إلى المصطلح المتأصّل في اللغة العربية، ووفق هذا التحليل فإنّ الباحث يرشدنا إلى مرتبات التجريد الاصطلاحي والتي تمثّل في أعلى مستوياتها مبدأ التأصيل الذي يسلكه واضع المصطلحات إزاء تعامله مع الوافد فإن لم يجد لذلك بديلا ينحو نحو الأدنى فالأدنى، حتّى تكون عملية الاقتراض آخر آلية يلجأ إليها المصطلحي.

---

[1] – خالد اليعبودي، مسارات الترجمة المتخصصة والمصطلحية بين الاتصال والانفصال، الترجمة والمصطلح اللساني، المصدر المذكور سابقا، ص 93.

هذا ما سعت إلى تحقيقه المؤسّسات الرسميّة في الدول العربيّة من مجامع اللغة العربية كمجمع القاهرة ومجمع دمشق ومجمع الجزائر، وكذلك المنظمات العربية أبرزها مكتب تنسيق التعريب إذ دعا هذا الأخير في سلسلة ندواته المنعقدة إلى توحيد منهجيّات وضع المصطلح العلمي العربي[1]

وعليه تمخضت عن تلك الندوات توصيات منهجيّة تقوم على:

1- اعتماد النسق الدلالي الإحيائي القائم على المكافئ التراثي وعلى المجاز

2- اعتماد النسق الصوري القائم على استعمال البنى الصرفية والتركيبية والنحتية.

3- اعتماد النسق الاقتراضي القائم على المعرّب والدخيل.

وعملا بهذا النهج، كيف استغلّ المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات في طبعته الثانية آليات التوليد الاصطلاحي وما مدى استثماره لها في بناء المصطلح الصوتي؟

1-4 التوليد والإبداعيّة المعجميّة في الدراسات اللغويّة:

التوليد اللغوي قبل كلّ شيء هو ظاهرة لسانيّة تمسّ اللغات جميعها، إذ يعدّ مظهرا من مظاهر التطوّر الفكري واللغوي، دعت إليه حاجة الإنسان التي تسعى دوما لاكتشاف ما هو جديد. وما يمكن إضافته إلى رصيد اللغة من وحدات معجميّة ومصطلحيّة تطلق على مفاهيم ومخترعات حديثة «والتغيير في هذا المستوى لا يعني إلغاء الماضي فيه، إنّما يفيد التوسّع والتجدّد، وذلك تبعا لتوسّع أنماط وأشكال وأدوات الحياة في كل عصر وجيل، فالمفردات التي نتناولها اليوم ليست في غالبها هي التي تداولها العصر الجاهلي وهكذا غير أن البنية التركيبية للسان هي ذاتها لا تزال مستخدمة اليوم وغدا.»[2]

---

[1] – ينظر ملحق رقم 6: خاص بمنهجية وضع المصطلحات الخاصة التي أصدرها مكتب تنسيق التعريب في ندوة الرباط 1981، ص:476.

[2] – عمّار ساسي، قضايا أساسية في الفعل الترجمي من الرؤية إلى الفحص، المصدر المذكور سابقا، ص57.

إنّ الفكرة المستقاة من النّص هي أنّ للغة نظامين أوّلهما ثابت معياري، لا يتأثّر بأيّة تغيير خارجي فهو يشكل الهيكل القارّ والمستقلّ لكلّ لغة؛ حيث إنّ البناء النحوي للسان العربي من نموذج النّحاة الأوائل إلى عصرنا لم يتغير بل ظلّ محافظا على نسقيته التي ظهر بها.

بينما يتأثّر النظام الثاني للغة بسنن التطوّر الحاصل في المجتمع إذ يشكّل النموذج التطوّري للسان ويحقّق أيضا الديمومة اللغويّة في القطاعات الحيويّة، ويعمل على ربط التواصل مع المجتمع ومتطلّبات الحضارة، حيث إنّ:« ظهور تصوّر جديد يتطلّب غالبا تسمية جديدة. هذا الشكل الجديد المسمّى يتجسّم في نظام لساني معيّن، نظام المجتمع الذي ولّد التصور الجديد. التوليد اللغوي المتصور كنشاط لابتكار وحدات التسمية الجديدة يفرض نفسه في مجالات التخصّص حيث الظهور المتواصل لتصوّرات جديدة يتطلّب إبداعية معجمية دائمة.»[1]

فنظام المعجم إنّما هو نظام إبداعي تأصيلي يسعى إلى استقبال كلّ ما هو مبتكر وجديد مع المحافظة على الأصول فيكون الاستقبال لكل مخترع موافقا لمفردات اللغة وقوانينها، ومحافظا أيضا على جانب الأصالة في إيراد المفردات والمعاني المبثوثة في المعاجم والكتب التراثيّة.

والجدير بالإشارة أنّه لو تمّ الاهتمام الفعلي بجانب الاستعمال اللغوي في المعاجم وربطه بما يناسب منظومة المجتمع لما اشتدّ النفور من المعجم ولتغيّرت تلك الصورة النمطيّة التي هي سائدة في أذهان كثير من العامة حول معياريّة وتقليديّة المعاجم العربيّة، وعليه فـ«إنّ المزامنة والمسايرة اللغوية الكاملة هي من أهمّ شروط التقدّم، وأشدّ الناس احتياجا لها هم الباحثون فكيف يتمّ لهم إقامة معلوماتهم

[1] – ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، المصدر المذكور سابقا، ص271.

وتطويرها وتحويرها وإثراؤها ما لم يكن لديهم من وسائل التعبير ومن أدوات لحصر الأشياء وتصنيفها وتجريدها ما يكفي حاجتهم بذلك؟»[1]

ومن ثمّ يمكن التمثيل لظاهرة استعمال المعجم في المجتمع كظاهرة استعمال الذاكرة بالنسبة للإنسان فمثلما تحتاج ذاكرة الإنسان إلى المتابعة اليومية لتستوعب المفاهيم والألفاظ اليوميّة حتّى تزداد قدرتها على التأقلم مع ما يحيط بها وعلى الإبداع أيضا، كذلك هو حاصل للمعجم بالنسبة للمجتمع.

وعلى قدر الأهميّة والحاجة الملحّة إلى مواكبة المستحدث اللغوي أو ما يعرف بظاهرة التوليد في اللغة على قدر ما اشتدّ الخلاف وتعدّدت المفاهيم والرؤى المعالجة لموضوعها.

1-4-1 التوليد اللغوي في الدراسات العربيّة القديمة:

لا غروّ أنّه من نتاج التحوّلات الدينية والحضاريّة التي مرّ بها المجتمع العربي القديم، رصد مظاهر لغويّة جديدة تخلّلت بنية اللغة المستعملة، حيث كان تعامل المتقدّمين مع المسألة ينقسم إلى طائفتين:

أ- طائفة أنكرت التوليد اللغوي:

تقيس هذه الطائفة فصاحة اللغة بمعيار زمن الاحتجاج ومن ثمّ فإنّ كل مفردة خارجة عن الإطار الزمني والمكاني للفصاحة فهي لفظ مولّد غير مأخوذ به يقول السيوطي في تعريف

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص 112-113.

المولّد: «هو ما أحدثه المولّدون الذين لا يحتجّ بكلامهم، والفرق بينه وبين المصنوع أن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربي فصيح، وهذا بخلافه. »[1]

وذكر أبو بكر محمد بن يحيى بن زكريا الرازي (311هـ) في مختار الصّحاح: « وعربية مولدة ورجل مولد إذا كان عربيا غير محض.»[2]

للوقوف على النصين السابقين ينبغي الإشارة إلى أنّ التوليد الذي مسّ اللغة العربية إبّان العصور الهجرية الأولية إنّما هو نوعان:

– تغيير عفوي غير ممنهج أو مقصود طرأ على اللغة العربية فأحدث في نظامها تغييرات صوتية وصرفية وتركيبية فيما يعرف باللحن.

– تغيير مستهدف سعى إليه العلماء المتقدّمون خاصة في العصر العباسي تبعا لنشاط حركة الترجمة، إذ أضافت مؤلفات وأبحاث العلماء وحدات معجميّة ومصطلحيّة جديدة إلى الاستعمال اللغوي « وقد لجأ العلماء إلى استحداثها اعتمادا على وسائل التوليد...من موقع القوة والتفوق الحضاري، نتيجة تبوئهم مركز الصدارة على مستوى الإنتاج المعرفي في ذلك العصر.»[3]

وإذا كانت مسألة التوليد مرتبطة بعفوية الممارسة اللغويّة ونتيجة لاختلاط العرب مع الأعاجم، والذي يؤدّى إلى اختلال في الآداء اللغوي، فإنّ شرط التقيّد بالمحافظة على أصالة اللغة مطلوبة، لكن إذا ما ارتبط التوليد بنبذ كلّ ما تبدعه الأذهان من وحدات لغويّة، فإنّ في ذلك تقييدا وتجميدا للإنتاجية اللغويّة ومن ثم الفكريّة.

---

[1] – السيوطي، المزهر في اللغة العربية وعلومها، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص304.

[2] – أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، المصدر المذكور سابقا، ص 306.

[3] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص50.

وقد كان للمتقدّمين من أمثال الخليل وعيٌ بأهميّة التنمية اللغويّة بدليل تقسيمه ألفاظ اللغة إلى مستعمل ومهمل وهي طريقة واعية بأنّ اللغة لديها مستعمل يعرفه الناس ويتداولونه ومهمل يمكن استغلاله لمسايرة التطوّر، غير أنّ من تبعه لم تكن لهم النظرة نفسها، « فظهر في القاموسيّة مذهب الصّحة مع أبي نصر الجوهري في "صحاح اللغة"، مثلما ظهر في علم الحديث؛ وغلب على التأليف القاموسيّ تدوينُ الفصيح الصّحيح النّسبة إلى الأعراب الفصحاء في عصر الاحتجاج، وأُضعِفت المستويات اللغويةّ الأخرى، وهي المولّد والأعجميّ المقترضُ والعاميّ؛ ونتج عن ذلك كلّه أن صارت الخاصيّة الأساسيّةُ في التأليف القاموسيّ العربيّ نقْلَ اللاّحقِ عن السّابِق لوصف رصيد معجميّ هو في مجمله قديم، ولا يصف من مُعجم العَصر الذي عاش فيه المؤلّفُ إلاّ القَليل.»[1]

ب-طائفة أجازت التوليد اللغوي:

بغض النظر عن العديد من المعاجم اللغويّة العامّة التي نظرت إلى قضيّة الفصاحة بمنظور معياري، تمكّن علماء التراث من توليد مصطلحات مسّت مختلف القطاعات خاصة مع الانتشار الواسع للمعرفة واحتلالها مركز القوة والإشعاع عند العرب، ومنه فقد كانت مسألة إدراكهم لأهميّة التوليد أمرا طبيعيا حيث يقول في هذا الشأن أبو الفرج قدامة بن جعفر (337هـ): « ومع ما قدمته فإني لما كنت آخذا في معنى لما يسبق إليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدلّ عليها، احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها، وقد فعلت ذلك.»[2]، والواضح أن تأسيس قدامة لأول كتاب نقدي في الشعر، جعله واضع كثير من المصطلحات بالاعتماد على نسق التوليد أو كما أطلق عليه في نصّه "الاختراع"، وكذلك ابن سينا سلك منهج التوليد كما هو بارز في نصّه:« فإن

---

[1]– إبراهيم بن مراد المعجم العربي بين التنظير والتطبيق، سلسلة المحاضرات التي يرعاها الكرسي، تحرير: رمزي بعلبكي، كرسي مارغريت وايرهاوزر جويت للدراسات العربيّة، الجامعة الأمريكية، بيروت-لبنان، 2009، ص 16.

[2] – أبو الفرج قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحـ: محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د ط، دت، ص68.

اتّفق أن لا يوجد للمعنى لفظ مناسب معتاد، فليخترع له لفظ، من أشدّ الألفاظ مناسبة وليدلّ على ما أريد به، ثم يستعمل فيه.»[1] والقول يوضّح حرص القدماء على ضبط منهجية العمل الاصطلاحي، وضرورة توفّر الدقّة والمناسبة في المصطلح حتّى يندرج ضمن مجرى الاستعمال المتخصّص.

ولقد ذهب أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (456هـ) إلى تقسيم التوليد إلى نوعين هما المتعارف عليهما حديثا بالتوليد الصوري (Néologie Formelle) والتوليد الدلالي (Néologie Sémantique)، جاء في نصّه: « وكذلك لو اصطلح اثنان على أن يسميا شيئا ما باسم ما مخترع من عندهما أو منقول عن شيء آخر ليتفاهما به لا يلبسا به، فلا كذب في ذلك.»[2]

وهذه الإشارة التي تفطّن لها ابن حزم هي التي نجدها في الكتب المعجميّة الغربيّة الحديثة إذ جاء في تصنيف أنواع الإبداعيّة المعجميّة الآتي نصّه: « حتّى تكون هناك إبداعيّة معجميّة، يجب أن يحصل ابتكار على مستوى العلاقة بين الدال والمدلول. قد تنمّ عن إبداع شامل، يظهر من خلال الربط بين معنى وشكل جديد، وهذا ما يعرف بالتوليد الصوري، وهذا النوع من التوليد مرتبط بظهور نوع جديد من الدوال اللسانيّة. وفي المقابل، نرصد بجهد أكبر التوليد الناتج عن ابتكار –تحوّل أو تطوّر– في مستوى واحد، مستوى المعنى والذي نطلق عليه التوليد الدلالي.»[3]

---

[1] – أبو علي ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، تحـ: سليمان دنيا، شـ: نصر الدين الطوسي، مؤسسة النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط1، 1413هـ–1992،عدد الأجزاء:4، ج1، ص214.

[2] – أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تحـ: أحمد محمّد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت–لبنان، ط2، 1983، عدد المجلدات:8، ج4، ص29.

[3] - Gaudin Louis Guespin, Francois, Initiation à la lexicologie française de la néologie au dictionnaires, édition de boeck-duculot, 2002, Bruxelles-Belgique, p 251.

وخلاصة ما سبق ذكره أنّ اللفظ المولّد أو عملية التوليد هي ظاهرة طبيعية عرفتها اللغة العربية وشاع استعمالها مع بداية منتصف القرن الثاني للهجرة[1]، ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها:

- العامل الديني
- اختلاط العرب بالأعاجم
- الثورة العلميّة والفكريّة للمجتمع

ولقد تأسّست النظرة القديمة للمولّد على رأيين أحدهما ينكره ويرفضه بحجّة المساس باللغة العربية الأصيلة، ومنه عدم المحافظة على أصالة لغة القرآن الكريم، فاقتصرت معاجمهم اللغويّة على تدوين ألفاظ عصر الاحتجاج وبالتالي ظهرت تلك المعاجم كأنّها تقليدٌ لما سبقها، ولم تصف لنا تطوّر الحياة الفكريّة والاجتماعية في تلك الفترة.

ورأي ثانٍ اهتمّ بالمولّد نظرا للحاجة العلميّة إليه، فأُسِّسَت علوم اللغة والفلسفة والمنطق والطب والفقه وغيرها إمّا عن طريق التوليد الدلالي أي إخراج اللفظ من معناه الوضعي إلى المعنى الاصطلاحي كما أشار إلى ذلك الشريف الجرجاني في تعريفه للاصطلاح[2]، ومن أمثلته مصطلح: البناء في النحو ومصطلح الرجعة في الفقه ومصطلح الفك في العروض وغيرها[3]. وإمّا عن طريق استخدام التوليد الصوري عن طريق الاشتقاق والتركيب والنحت والتعريب.

---

[1] – حلمي خليل، المولّد دراسة في نمو وتطوّر اللغة العربية في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامّة للكتب، د ط، 1979، الإسكندرية–مصر، ص184.

[2] – ينظر إلى تعريف الشريف الجرجاني في الفصل الأول من البحث، المبحث الأوّل، ص 6.

[3] – ينظر: عبد العزيز مطاد، اللسانيات وقضايا المصطلح العربي، المصدر المذكور سابقا، ص86.

1-4-2 التوليد اللغوي في الدراسات المتخصّصة الحديثة:

عرفت مسألة التوليد انتشاراً واسعا في العصر الحديث، وطالما كانت مرتبطة بعامل النهضة والنشاط السائد في المجتمع، وفي الدراسات المعجميّة الغربيّة يستعمل اللّساني (Guilbert) مصطلح الإبداعيّة المعجميّة (Créativité lexicale) ناعتا به أسلوب التوليد الصوري، إذ يقول: « تعرف الإبداعية المعجمية بالقدرة على ابتكار وحدات جديدة طبقا لقواعد إنتاجية يتضمنها النظام المعجمي...تقوم دراسة الإبداعيّة المعجميّة إذن على جمع مجموعة من المولدات التي ظهرت في فترة معينة من الحياة لجماعة لغوية.»[1] وهذا في نظرنا تقليدي لأنّه يبرز الطرق اللسانية لعملية التوليد فقط، إذ « يبدو حاليا غير كاف لوصف الحركة الكبيرة للإبداع اللساني. والتوجه اللساني للتوليد ليس إلا مقاربة ممكنة للموضوع من بين سلسلة من وجهات النظر التي تحدّد موقع التوليد على مستويات ثلاثة: لسانية وثقافية وسياسية.»[2]

فالتوليد في المقاربات الحديثة لا تحكمه العمليات اللسانية الممثّلة في الصوت والصرف والتركيب والدلالة فقط، وإنّما هو نشاط يدل على خمسة أنهج مختلفة:[3]

-مسار ابتكار وحدات معجمية جديدة باستعمال واع أو لا واع للآليات العادية للإبداع اللساني في لغة ما.

-دراسة نظرية وتطبيقية للتوليدية المعجمية: عملية تكوين كلمات ومعايير التعرف والتقبل والانتشار للمولد؛ وجوانب اجتماعية وثقافية إلخ.

---

[1] - Guilbert, Louis, La créativité lexicale, Larousse, 1976, Paris-France, p31.

[2] – ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، المصدر المذكور سابقا، ص 272.

[3] - ينظر: المصدر نفسه، ص 272.

–النشاط المؤسساتي المنظّم بغية جرد وإيجاد وتدوين ونشر وتثبيت المولد في إطار لسياسة لغوية محددة.

–مهمّة التعرّف على قطاعات متخصّصة جديدة أو حديثة أو تحوي نقصا في الميدان المصطلحي الذي يتطلب تدخلا.

–مجموع العلاقات بين المعاجم وخاصّة من جانبين: استعمال المعجم وتحليل معالجة التوليد داخل المعاجم.

فلم تعد إذن مسألة التوليد مرتبطة بالعمليات اللسانية التي يقتضيها التوليد وإنّما أصبحت جزءا من عملية التخطيط اللغوي والتنمية اللغوية في إطار تفاعلها مع الظاهرة الاجتماعية والثقافية للأمة المولّدة.

ومن المفارقات الثنائيّة التي وضعها المتخصّصون المحدثون، التمييز بين ما يعرف بالتوليد المعجمي (Néologie) الذي تعرفه اللغة العامة، وبين مصطلح (Néonymie) الذي يختصّ بالتوليد المصطلحي وعمليات التسمية في اللغة الخاصة.[1] وقد قام عبد العزيز مطاد بترجمة هذه الثنائية بـ: التوليد اللساني العفوي كترجمة في مقابل (Néologie) ذلك أنّه لا يمكن التحكم في جميع التراكيب والدلالات الجديدة التي تطرأ على اللغة العامة وإنّما هي تطوّر لا شعوري تنتجه ألسنة المتكلمين، أمّا مصطلح (Néonymie) فقد ترجمها إلى عبارة التوليد اللساني المقصود، ذلك لأنّه يخضع لمعايير وشروط مصطلحيّة يحدّدها أهل الاختصاص وتنسب إليهم. [2]

---

[1] - Voir : Boutin, Rachel et autres, Vocabulaire systématique de la terminologie, Publiation de Québec, 1985, Québec-Canada, p23.

[2] – ينظر: عبد العزيز مطاد، اللسانيات وقضايا المصطلح العربي، المصدر المذكور سابقا، ص 63.

ومن الصفات التي طبعت الدراسات العربيّة المتخصّصة معالجتها السطحيّة لمسألة التوليد أو كما وصفها الباحث خالد اليعبودي بالقصور الذي يتجلّى في مستويين:[1]

- مستوى الصياغة النظرية: ويخصّ رصد ظواهر التوليد في اللغة، ومواصفاته
- مستوى البناء المعجماتي: ويرتبط بجرد المنظومات الاصطلاحية وتصنيف المعاجم المختصة في مختلف الحقول المعرفية

فكثيرة هي الأبحاث التي ركّزت على إيراد الأنساق التوليدية للغة العربيّة سواء الدلاليّة منها أو الصرفيّة أو التركيبيّة لكنها في غالبها تتسمّ بفوضى الإجراء العملي الذي يؤدّي إلى فوضى الإنتاج اللغوي والمصطلحي.

وحتّى يتسنّى لنا معرفة مدى توافق مصطلحات المعجم مع معايير التوليد التي سنّها مكتب تنسيق التعريب، المتفقّة مع ما جاء في قرارات المجامع اللغويّة سنحاول رصد آليات وضع المصطلح الصوتي وترجمته في المعجم.

[1] - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص:55.

الفصـــــــل الثانـــــي

نسق التوليد الدلالي للمصطلح الصوتي.

تمهيد:

يعدّ التوليد الدلالي للمصطلحات العلميّة معينا لا ينضبّ، يلجأ إليه المصطلحي لمجابهة رصيد المعرفة المتنوّع وذلك تسليما بمبدأ محدودية الألفاظ أمام لامحدودية المعاني والمتصوّرات، ولقد لجأت إليه غالبية اللغات ذات الإنتاج الفكري، إذ نجد أنّ اللغة العربية في عصر ازدهارها الفكري والمعرفي استعانت بتقنية المجاز لنقل الألفاظ من كلمات عامة إلى مصطلحات متخصّصة، وكذلك الحال بالنسبة للدول الأوروبية المتقدّمة حيث إنّ غالب مصطلحاتها العلمية إنّما هي إحياء ومجاز لألفاظ قديمة خاصة من اللغة اللاتينية والإغريقية.[1]

ويمكن القول إنّ اللغة العربية إنّما تعتمد على مصدرين تراثيين يمكن استغلالهما في بناء المصطلح العلمي الحديث، يتمثّل أوّلها فيما وضعه العلماء المتقدّمون من مصطلحات ومفاهيم علميّة موجودة في ثنايا أبحاثهم، وثانيها في مجموع الألفاظ التراثية العربيّة التي يمكن استغلالها وفق ما تنصّ عليه النظريات الدلالية الحديثة من تطوّر الألفاظ وتوسّع معانيها بحسب الحاجة الفكريّة والحضاريّة.

[1] – ينظر: ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، المصدر المذكور سابقا، ص53.

2-1- المكافئ الصوتي التراثي:

إنّ موضوع الاستعانة بالموسوعة الصوتية التراثية كمادة أوليّة، في مقابل المكافئ الأجنبي بالنسبة للمعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات أمر قد أقرّه مكتب تنسيق التعريب، ويبقى السؤال مطروحا: ما مدى حرص واضعي المعجم على استعمال المصطلح التراثي؟ وهل عملية تفعيله تُسهم في الربط بين المفهوم الأصيل والمفهوم الحديث؟ وما أثر ذلك في خدمة الغاية التقيسية للمعجم الموحّد؟

إنّ المتفحّص للمدوّنة المدروسة، يجد فيها ثبتا للمصطلح الصوتي التراثي خاصة فيما يتعلق بالجانب النطقي، نظرا للعناية الخاصة للمتقدّمين بهذا الجانب بجميع مدارسهم اللغوية والتجويدية والطبية والفلسفية وغيرها، لكن هذا لا ينفي كون المدوّنة الصوتية للمعجم قد تجاوزت في كثير من مصطلحاتها المكافئ التراثي واستبدلته بترجمات حديثة، لذا سنحاول في هذا العنصر من البحث عرض مجموعة من المصطلحات الصوتية التراثيّة في المعجم بين الإثبات والإلغاء.

1-مصطلح طرجهاليان (Arytenoids/Arytenoides):

هو مصطلح تراثي يعود استعماله إلى الشيخ الرئيس ابن سينا، الذي استطاع إحداث ثورة في الدراسات الصوتيّة من خلال تطبيق منهج جديد لدراسة الأصوات يقوم على التشريح، قسّم بحسبه الحنجرة إلى ثلاثة غضاريف:[1]

1- الغضروف الدرقي والتُّرسي.

2- الغضروف عديم الاسم.

3- الغضروف المكبّي الطرجهاري.

---

[1] - ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، المصدر المذكور سابقا، ص64-65.

وهو ما يقابل في الكتب المتخصّصة الحديثة بـ:[1]

1- الغضروف الدرقي Thyroid cartilage

2- الغضروف الحلقي Cricoid cartilage

3- الغضروفان الهرميان Arytenoid cartilages

ومصطلح "طرجهارة" في أصله فارسي « ووصف ابن سينا له يشبه تماما وصف المحدثين في كتب التشريح الأجنبية. فكلمة "طرجهارة" أي كأس للشرب أو فم الإبريق. وكلمة "المكبّي" تدل" على أنّه مقلوب. وشكل كلّ واحد من هذين الغضروفين Arytenoids يشبه كأسا مقلوبا»[2]، وبما أنّ تسمية طرجهاري يمكن أن تتكيّف مع أصوات اللغة العربية وأبنيتها استغلّها ابن سينا لتحديد العضو حيث جعل العلاقة بين التسمية والمفهوم ترتكز على الناحية الشكلية، حين وصف شكل الغضروف أنّه على هيئة « قصعة مكبوبة عليهما، وهو منفصلٌ عن الدّرَقي مربوطٌ بالذي لا اسم له من خلف بمفصِل مضاعفٍ يحدُثُ من زائدتين تصعدان من الذي لا اسم له وتستقرّان في نُقرتين له، ويسمى المُكبِّي **والطِّرجِهالي.**»[3]

والأمر نفسه نجده عند المحدثين حين أطلقوا تسمية "هرميان" دلالة على الشكل، يقول سعد مصلوح في هذا الشأن:« يقع الغضروف الهرمي على قمة الصفيحة الحلقية. ويتّخذ شكل هرم ذي ثلاثة أسطح.»[4]

---

[1] – سمير شريف استيتية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، ط1، 2003، ص54.

[2] – محمد صالح الضالع، علوم الصوتيات عند ابن سينا، المصدر المذكور سابقا، ص 54.

[3] – ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، المصدر المذكور سابقا، ص65.

[4]- سعد عبد العزيز مصلوح، دراسة السمع والكلام صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك، المصدر المذكور سابقا، ص92.

وفي مقابل استخدام المحدثين لمصطلح الغضروفان الهرميان أو «النسيجان الخلفيان الهرميان»[1]، أو حتّى المصطلح المعرّب «غضروفا الأرتينويد»[2]، فضّل مؤلفو المعجم الموحّد وزمرة من اللسانيين[3] إبقاء الصلة مع الرصيد التراثي واستخدام تسمية طرجهاليان حيث جاء في المعجم « **طرجهاليان**:arytenoids/ Aryténoides غضروفا الحنجرة وهما اثنان يرتبط بهما الطرف الخلفي للحبال الصوتية.»[4]

إنّه لا يخفى على متخصّص أنّ منهجية المعجم الموحّد في تناوله لمصطلحات أعضاء النطق، ربّما هي طريقة تقليدية خالية من الرسومات والصور والإيضاحات، بعيدة عن التعريف المتخصّص الدقيق الموضّح لمكونات المصطلح ووظيفته أو حتّى الإشارة إلى من تعود التسمية وأول من أطلقها. فلا يكفي إحياء التسمية بل أيضا الإشارة إلى واضعها حتّى تبقى العلاقة مباشرة بين الدارس والأعلام الذين شاركوا في بلورة الفكر التراثي اللّساني العربيّ، ويشجّع أكثر للبحث فيه.

2- مصطلح حيّز الاعتماد: (Point of articulation/Point d'articulation)

قد لا يميّز المصطلحي أو المتخصّص بين تسميتين تراثيتين لمفاهيم متقاربة، وقد يؤدّي به شيوع أحدهما إلى تفضيله، وقد يقع في مسألة الخلط بين المفاهيم أو مقابلة المصطلح غير الدقيق مع التسمية الأجنبية الدقيقة، فالمصطلح الأجنبي "Point d'articulation"[5] دقيق في مفهومه يختصّ بالمنطقة الضيّقة التي يتمّ فيها تضييق أو انغلاق لموضع النطق، وهو مُنظَّمٌ إلى حيّز أو مكان النطق "Le lieu d'articulation". والحيّز بمفهومه الاصطلاحي له خصائصه وهو سليل معناه اللغوي ولا ينفك عنه ففي أصله المعجمي يطلق على « حيّز الدار: ما انضمّ إليها من المرافق

---

[1] – أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، المصدر المذكور سابقا، ص 101.

[2] – منصور بن محمد الغامدي، الصوتيات العربية، المصدر المذكور سابقا، ص33.

[3] – منهم: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، ط2، 2006م، حيدرة–الجزائر، ص50.

[4] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص17.

[5] - voir: :Dubois, Jean , dictionnaire de linguistique, p 368.

والمنافع، وكلٌّ حيّز على حدة...والتحيّز في الحرب أن ينضمّ قوم إلى قومٍ.»[1]، وعلى هذا الأساس اختصّ مفهومه الصوتي بتلك المساحة النطقية التي تشمل عدّة أصوات، حيث قسّم الخليل بن أحمد الأصوات إلى مخارج وأحياز ومدارج[2] منها تقسيمه للحروف الحلقية إلى حيّزيّن الأول يضم (ع–ح–هـ) والثاني يضمُّ (غ–خ) وكلّ صوت له مخرجه المستقلّ وقد انتهج السبيل نفسه مع بقيّة الأصوات.

ومن الباحثين المحدثين الذين اتّبعوا الخليل في تقسيمه، نجد اللغوي كمال بشر الذي نصّ على أنّ الحيّز: « يعني المنطقة التي قد يُنسب إليها صوت أو أكثر فتنعت به على ضرب من التعميم، وإن كان لكلّ صوت نقطة مخرج محددة. فالثاني (وهو الحيّز) أوسع مساحة من الأول (المخرج). وهذا التفريق بين المصطلحين قد نبهنا إليه شيخ العربية الأول الخليل بن أحمد، فللّه درّه.»[3]

ومن ثمّ نستنتج دقّة أئمة اللغة الأوائل في إطلاق المصطلح، ففرّقوا بين ما يعرف حديثا بـ: "**Point d'articulation**" وبين: "**Le lieu d'articulation**".

كما أنّ المصطلح الذي وظّفه واضعو المعجم الموحّد "حيّز الاعتماد" هو في حدّ ذاته مركّبا، وقد استعمل شقّه الثاني أي العنصر المحدّد: "الاعتماد"[4] في التراث الصوتي، فوظّفه سيبويه في مواضع مختلفة من بينها توظيفه كضابط وعامل رئيس لظاهرتي الجهر والهمس[5].

---

[1] – الخليل أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، المصدر المذكور سابقا، ج3، ص 275.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص57–58.

[3] – كمال بشر، علم الأصوات، المصدر المذكور سابقا، ص 180–181.

[4] – وهو في أصله اللغوي يدلّ على معنى: « الاستقامة في الشيء، منتصبا أو ممتدّا، وكذلك في الرّأي وإرادة الشيء.»، أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، المصدر المذكور سابقا، ج4، ص137، مادة: (ع.م.د)

[5] – ينظر: سيبويه، الكتاب، المصدر المذكور سابقا، ص 434.

وقد فسّر هذه الظاهرة تمّام حسّان من خلال ترجمتها إلى ثنائيات متقابلة حيث ربط بين مفهوم إشباع الاعتماد من ضعفه وبين قوة الضغط من عدمه.

وتتبلور فكرة الاعتماد أكثر لدى عبد الصبور شاهين، الذي يوضّح أنّ للمجهور عند سيبويه موضعين:« موضعا في الفم هو مخرج الحرف، وموضعا في الصدر هو مخرج الجهر، ولذا كان المجهور مشبعا، لقوة اعتماده بازدواجه، في حين كان المهموس ضعيفا لما أنه معتمد على موضع واحد هو مخرج الفم، والنفس جار معه دون احتباس.»[1] ومنه يمكن القول إنّ من سمات تحديد صفة الجهر والهمس في التفكير اللغوي القديم، هي خاصية الاعتماد والمقصود بها العملية العضلية المصاحبة لنطق الأصوات في الحلق والفم ما يؤدي إلى قوة الضغط من ضعفه.

كما يعتبر "الاعتماد" من المصطلحات التي تنوّعت استعمالاتها، والأقرب منها إلى ما قصده المعجم الموحّد هو صيغة اسم المكان، الموجودة في نصّ سيبويه توضيحا لمخرج القاف، إذ يقول:« وذلك أنَّها من أقصى اللِّسان فلم تَنْحَدِر انحدار الكافِ إلى الفَم، وتصَعَّدَتْ إلى ما فَوقَها من الحنك الأعلى. والدَّليلُ على ذلك أنَّكَ لو جَافَيْتَ بين حَنَكَيْكَ فبَالَغْتَ ثمَّ قلتَ: قَقْ قَقْ لم تَرَ ذلك مُخِلاً بالقاف. ولو فعَلْتَهُ بالكافِ وما بعدَها من حروفِ اللِّسانِ أخَلَّ ذلك بِهِنَّ، فهذا يَدُلُّكَ على أنَّ **مُعْتَمَدَهَا** على الحَنَكِ الأعْلَى»[2].

وقد استعمله علماء التجويد بالمفهوم نفسه، وهذا نصّ عبد الوهاب بن محمد القرطبي (461هـ) في بيان صفة الراء يؤكّد ذلك إذ يقول: « واعلم أنّ الراء يتغيّر اللفظ بها من حيث إنّها ترقّ في حال وتغلظ في حال، وذلك تابع لحركتها وسكونها، فإن كانت متحركة فلا تخلو

---

[1] - عبد الصبور شاهين، أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط1، 1408هـ–1987م، ص202.

[2] –سيبويه ، الكتاب، المصدر المذكور سابقا، ج 4، ص480.

من أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، فإن كانت مكسورة رقّت، وكان العمل فيها برأس اللسان، **ومعتمدها** أدخل إلى جهة الحلق في الحنك الأعلى وأخذ اللسان من الحنك أقلّ ممّا يأخذ مع المفخّمة...»[1]

إنّ تأثير سيبويه على من تبعه وعلى علماء التجويد لا يحجبه شيئا، حيث ردّدوا الكثير من عباراته ومصطلحاته وتقسيماته، كإبقائهم على توزيع المخارج نفسه أو مع تعديل خفيف، وتكريرهم لتعريف الجهر والهمس بالعبارات نفسها دون تغيير، ولعلّ مصطلح الاعتماد من بقايا مصطلحات سيبويه ذات الاستعمال الواسع في كتب التجويد.

غير أنّ المؤلفات بقديمها وحديثها تتّفق على توظيفها لمصطلح **المخرج** وهو الأكثر تداولا، كما أنّه يحظى بسمات مصطلحيّة أخرى منها الإيجاز والأصالة، ولا مبرّر للمعجم الموحّد للظفر بمصطلح مركّب جديد، ولعلّه لو قابل المعجم الموحّد مصطلح "Le lieu d'articulation" بمصطلح "**حيّز**" بدل من إغفال ذكره وهو موجود.

3- مصطلح التلفّظ (Articulation/Articulation):

من المصطلحات الصوتيّة التراثيّة القليلة التداول في المؤلّفات اللسانيّة الحديثة، مصطلح "التلفّظ" في مقابل (Articulation)، وهو موجود في المعجم الموحّد كالآتي:«تلفُّظ /Articulation Articulation مجموع حركات أعضاء جهاز التصويت التي تحدّد شكل مختلف المرانين خلال خروج الهواء من الحنجرة.»[2] والمتصفّح لأعمال اللّساني عبد الرحمن الحاج صالح يجده قد وظّف

---

[1] – القرطبي عبد الوهاب بن محمد، الموضّح في علم التجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان–الأردن، ط1، 1421هـ–2000، ص106.

[2] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص 17، رقم: 166.

مصطلح التلفّظ، حيث خصّ عنصرا في مؤلّفه بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة أطلق عليه عنوان قواعد التلفّظ قصد من خلاله تفسير قواعد التلفّظ في العربية والكثير من اللغات.[1]

والبحث التاريخي في هذا المصطلح يستوقفنا عند علماء التجويد، إذ إنّ مصطلح التلفّظ قد ينسب إليهم والشاهد قول المرعشي (ت:1150هـ) في جهد المقل في تناوله لمسألة الإدغام تحديدا عند الإدغام الجزئي أو الناقص « ... وإن أدرج الحرف الأوّل في الثاني ذاتاً لا صفة بأن كانا متقاربين، فانقلبت ذات الأوّل إلى ذات الثاني، ولم تنقلب صفته إلى صفته بل بقيت في "**التلفّظ**" فالإدغام حينئذ ناقص...»[2].

أمّا أصله اللغوي فجاء بمعنى: « أن ترمِيَ بشيء كان في فِيكَ، والفعلُ لفَظَ بالشيء...ولفظ بالشيء يَلفِظُ لَفظاً: تكلّمَ. وفي التنزيل العزيز: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾[3] ولفظت بالكلام وتلفّظت به، أي تكلمت به.»[4] فالملفوظ هنا يمثّل النشاط الكلامي للفرد.

---

[1] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دار موفم للنشر، رغاية–الجزائر، دط، 2007، ج2، ص185.

[2] –محمد بن أبي بكر المرعشي، جهد المقل، د وتح: سالم قدوري الحمد، دار عمّار، عمان–الأردن، ط2، 1429هـ–2008، ص 72.

[3] – سورة ق، الآية 17.

[4] – ابن منظور، لسان العرب، المصدر المذكور سابقا، م 5، ج45، ص4053، مادة لفظ.

ولقد وظّف المعجم الموحّد في طبعته الأولى[1] إلى جانب مصطلح التلفّظ مصطلح "النطق"، غير أنّه ألغى استعمال هذا الأخير في طبعته الثانية، فجاء مصطلح "التلفّظ" مقابلا لـ:

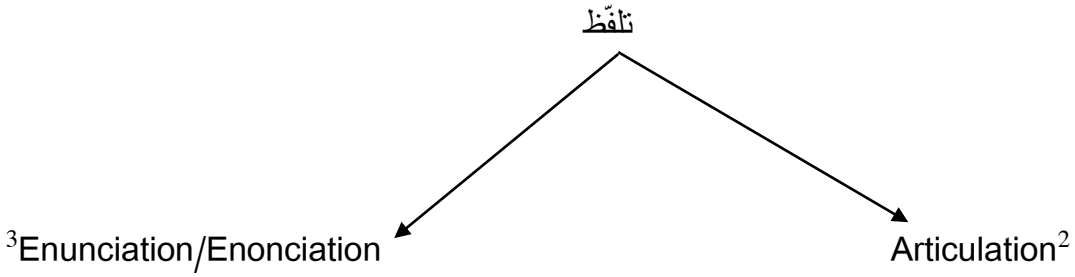

مجموع حركات أعضاء جهاز التصويت التي تحدد شكل مختلف المرانين خلال خروج الهواء من الحنجرة.

فعل الأداء الكلامي في استعمال للغة، ينتج عنه كلام أو قول مفيد بالقصد. إنّه فعل الإبداع لدى المتكلّم.

شكل رقم 11: تمثيلات مصطلح التلفّظ في المعجم الموحّد.

من كلا التعريفين نستنتج أنّ مصطلح (Articulation) إنمّا يقتصر على عملية عضوية دماغية تهدف لإنتاج الأصوات، بينما يحيل التعريف الثاني إلى مجال تحليل الخطاب يتعلّق بالحدث أو الفعل الذي يحقّقه الفرد لإنتاج الملفوظ.

---

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، ط1، 1889، تونس، ص 14.

[2] - المصدر نفسه، ط2، ص17، رقم: 166.

[3] – ينظر، المصدر نفسه، ص،51، رقم: 573. وكذلك المصطلح نفسه استعملته خولة طالب الإبراهيمي في: مبادئ في اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ص198.

وعليه كان بإمكان المعجم أن يختار مصطلح النطق، فزيادة على شيوعه بين أوساط المتعلّمين والباحثين والمتخصّصين، كذلك حتّى يضمن الدقّة وأحادية التسمية في الحقل اللّساني.

4- مصطلح الإطباق (Velarization/Vélarisation):

لعلّه من بين المصطلحات الصوتيّة التراثيّة المثبتة الاستعمال في مؤلفات المحدثين[1] مصطلح "**الإطباق**"، ويدلّ أصله اللغويّ على:« وضع شيء مبسوط على مِثله حتّى يغطّيه. من ذلك الطَّبَق. تقول: أطبقْت الشيءَ على الشيء، فالأول طبَق الثاني، وقد تطابقا.»[2] وكلمة "طبق" من المشترك اللفظي المستعمل في سياقات مختلفة، في حين أنّ مصطلح الإطباق بمفهومه الصوتي يعدّ من السمات المميزة للغات السامية[3]، وهو وليد الفكر اللغوي البصري تحديدا من وضع سيبويه إذ جاء في نصّه:« وهذه الحروفُ الأربعةُ إذا وضعت لسانَك في مواضعهنّ انطبق لسانُك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحَنَك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحَنَك، فإذا وضعتَ لسانك فالصوت **مَحصورٌ** فيما بين اللسان والحَنَك إلى موضع الحروف.»[4]

إذن فعملية الإطباق في مفهوم سيبويه، هي عملية عضويّة تصاحب نطق بعض الأصوات، يتمّ من خلالها حصر الصوت نتيجة ارتفاع مؤخّر اللّسان نحو الحنك الأعلى، كما أنّ عبارته "فالصوت محصور فيما بين اللّسان والحنك إلى موضع الحروف" إشارة إلى أنّ الإطباق يحصل بخطوتين: الأولى هي محلّ ارتفاع مؤخّر اللّسان إلى الحنك الأعلى والثانية محلّ نطق الصوت.

---

[1] – منهم: تمام حسّان في مناهج البحث في اللغة، رمضان عبد التواب في المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، أحمد حساني في مؤلفه مباحث في اللسانيات، عصام نور الدين في علم الأصوات اللغوية (الفونيتيكا)، وعبد الفتاح البركاي في مقدمة في علم أصوات العربية، محمد محمد داود في العربية وعلم اللغة الحديث....

[2] – أبو الحسين أحمد ابن فارس، مقاييس اللغة، المصدر المذكور سابقا، ج3، ص439.

[3] – ينظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة–مصر، ط ج، دت، ص57–58.

[4] – سيبويه، الكتاب، المصدر المذكور سابقا، ج4، ص436.

هذا وقد وقف ابن سينا على سمة فارقة في عملية الإطباق تتمثّل في تقعّر اللّسان، إذ يقول: « والصّادُ كالسّين إلا أنّ مَسْرَبَ الهواء فيه يأخُذُ من اللسان جزءا أعظم طولا وعرضا، ويحدثُ في اللّسان **كالتقعير** حتّى يكون لانفلات الهواء كالدّوي.»[1] فصوت الصاد فيه من التفخيم الناتج عن تقعّر اللسان وحصر الصوت في الفراغ الرنيني الموجود بين وسط اللسان والحنك الأعلى، ومن ثمّ فالصاد هو حرف مطبق إشارة إلى العملية العضويّة ومفخّم إشارة إلى الأثر السمعي، وهذا الذي يميّزه عن صوت السين الذي يشترك معه في جميع الصفات سوى الإطباق.

ومن تمثيلاته الصوتيّة المطبّقة لفكرة إنتاج الأصوات اللغويّة من حركات غير نطقيّة، والتي أطلق عليها محمد صالح الضالع البادرة الأولى في ميدان صنع الكلام[2]، تشبيه صوت الطاء « بتصفيق اليدين وفي الراحتين أدنى تقبيب ينحصر فيه هواء ذو دويّ.»[3]

ومن الطريف أيضا أن ينتبه علماء التجويد لخاصيّة التقعّر حين يبيّن محمد بن أبي بكر المرعشي (ت 1150هـ) وضعية اللسان قائلا:« إنّ اللسان يكون (مقوسا) عند النطق بالصوت المطبق.»[4]

وبالاطّلاع على النصوص التراثيّة، يتّضح أنّ مفهوم الإطباق واضح عند المتقدمّين العرب وهو يضمّ عندهم أهمّ الملامح التميزية للظاهرة، ومع هذا نلاحظ إغفال ذكر ظاهرة التحليق

---

[1] – أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، أسباب حدوث الحروف، المصدر المذكور سابقا، ص120.

[2] – محمد صالح الضالع، علوم الصوتيات عند ابن سينا، المصدر المذكور سابقا، ص41.

[3] – ابن سينا، المصدر نفسه، ص135.

[4]- المرعشي محمد بن أبي بكر، بيان جهد المقل، مخطوط في مكتبة المتحف ببغداد، الرقم (5/11068). نقلا عن: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمّار، عمان–الأردن، ط2، 1428هـ–2007م، ص246.

(Pharyngalisation) كعنصر من عناصر العمليّة، تقوم على أساس تضييق في الحلق أو البلعوم، ما يؤثّر على التجويف الفموي وعلى هيئة الأصوات[1]

وقد ربط اللساني تروبتسكوي (N.S Troubetzkoy) صفة التفخيم وما يجري في الحلق من التغيير بتأخير أصل اللسان عند النطق، جاء في سياق نصّه « الصوامت التفخيمية العربية تتّسم بتأخير أصل اللسان، ممّا يدفع إلى تغيير على مستوى الحلق.»[2]

وتجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح الإطباق (Vélarisation) يختلف عن مصطلح التفخيم (Emphatique)، ذلك أنّ صفة التفخيم أعمّ من الإطباق وأنّ كلّ حرف مطبق هو مفخّم وليس العكس[3] وقد طابق كثير من المحدثين بين مصطلح الإطباق والتفخيم فجعلوهما مترادفين.[4]

والغريب أنّ في تعريف المعجم لمصطلح التفخيم[5] ساوى بينه وبين سمة التحجيب، موظّفا تقنية التعريف بالمرادف. مستبدلا مصطلح "الإطباق" بنظيره "تَحْجِيب"[6].

وقد جاء في تعريف التحجيب:« انتقال نقطة الارتكاز لصوتية ما نحو خلف الحنك أو الحجاب.»[7]

إنّ التعريف يقتضي التعمّق فيه، ما المقصود بانتقال نقطة ارتكاز الصوت؟ فهل نقطة ارتكاز الصوت هي التي تتحوّل إلى خلف الحنك أم أنّ اللّسان يرتفع إلى خلف الحنك؟ كما أنّ مصطلح تحجيب مشتق من "حجاب الحنك" فهل هي ترجمة حرفية لـ (Voile du palais)؟ لماذا استبدل

---

[1] - voir: Dubois, Jean, dictionnaire de linguistique, p358.

[2]- Troubetzkoy, N.S, Prancipes de phonologie, T: J.Cantineau, Librairie G.Klungksieck,1994,p 147.

[3] – ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، المصدر المذكور سابقا، ص399.

[4] – من هؤلاء الباحثين: رمضان عبد التواب في كتابه المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط 3، 1417هـ–1997م، ص38.

[5] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط 2، ص50.

[6] – وهو المصطلح المستعمل في المؤلفات المغربية مثلا كتاب مدخل للصواتة التوليدية لادريس السغروشني، ومعجم المصطلحات اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري...

[7] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر نفسه، ط2، ص164.

المعجم الموحّد مصطلح صفاق[1] الشّجر أو أقصى الحنك المثبتة في الطبعة الأولى[2] بحجاب الحنك هل يستند في ذلك إلى مرجعيّة معرفيّة؟ وعلى أي أساس تمّ هذا التغيير؟

يوضّح معجم ديبوا[3] مفهوم حجاب الحنك، أنّه مصطلح مرادف "للحنك اللين"، وهو عبارة عن غشاء يغطّي القسم العضلي الممتدّ إلى اللّهاة، كما يسمح بفتح أو غلق مجرى التجويف الخيشومي، ومن ثمّ يفرّق بين الأصوات الفموية والخيشومية.

فبحسب السمات المكوّنة للمفهوم، يظهر أنّ صفة الحجاب[4] هي إسقاط على الوظيفة التي يقوم بها العضو والتي تسمح بالتمييز بين الأصوات الفموية والخيشومية، فكما أنّ الحجاب الحاجز أو حجاب الجوف مثلما أطلق عليه الخليل[5]، يفصل بين تجويف الصدر والبطن، فكذلك الحنك اللين يحجب بين التجويف الخيشومي والفموي ومنه وضعت التسمية.

ولو رمنا البحث عن المصطلح في مؤلّفات العرب المشارقة والمغاربة لوجدناه قليل الاستعمال وهذا جدول يوضّح ما هو متداول في مؤلّفات بعض الباحثين العرب:

جدول رقم 9: ترجمة مصطلح Velarization في المؤلفات العربية المتخصّصة الحديثة.

المُؤَلِّف	المُؤَلَّفُ	المصطلح
ابراهيم أنيس	الأصوات اللغوية	أقصى الحنك–الجزء اللين

[1] – «الصفاق: جلدة رقيقة تحت الجلد الأعلى وفوق اللّحم.» للتفصيل ينظر ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، ج 28، ص 2465. مادة ص.ف.ق.

[2]- مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط1، ص151.

[3] -: Dubois ,Jean, dictionnaire de linguistique, p 508.

[4] - يدلّ أصله اللغوي على الستر وعلى المنع، تقول حجبته عن الدخول أي منعته. ينظر، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، المصدر المذكور سابقا، ج 10، ص 777، مادة ح.ج.ب.

[5] - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، المصدر المذكور سابقا، ج3، ص86.

تمام حسّان	مناهج البحث في اللغة	الطبق
أحمد مختار عمر	دراسة الصوت اللغوي	الطبق الليّن
محمد الأنطاكي	المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها	الطبق
سعد عبد العزيز مصلوح	دراسة السمع والكلام	الحنك الليّن
خولة طالب الإبراهيمي	مبادئ في اللسانيات	صفاق الشجر–الحنك الليّن
أحمد حساني	مباحث في اللّسانيات	الطبقي
سمير شريف إستيتية	الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية	الطبق
أبو السعود أحمد الفخراني	دراسات في علم الصوتيات	الطبق
عبد الغفار حامد هلال	الصوتيات اللغوية	مؤخر الحنك–أقصى الحنك
عبد الفتاح إبراهيم	مدخل في الصوتيات	غشاء الحنك–الحنك الرخو– أقصى الحنك اللين–الطبق
عصام نور الدين	علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا	الحنك اللين–الطبق–أقصى الحنك

يوضّح الجدول أنّ المصطلح الأكثر استعمالا ومحلّ اتفاق مختلف الباحثين هو " الطبق" حيث بلغ استعماله سبع من إثني عشر باحثا، وقد اصطلح على هذه التسمية من خلال ظاهرة الإطباق التي تحصل في تلك المنطقة يقول تمّام حسّان في هذا الشأن: « وهذه التسمية خلقت خلقا، لتناسب

أغراض البحث اللغوي، وقد أخذتها من كلمة "مطبق"، وكلمة "إطباق"، بعد خلق صلة بين معاني الكلمات الثلاث.»[1]

والذي يبدو لنا أنّ كلّ المصطلحات السابق ذكرها تؤسّس للمفهوم، وهذا الأمر لا مناص منه وجميعها غير مخالفة لأبنية اللغة العربية، وتراعي المناسبة المفهومية، وفي هذه الحالة وبحسب مبادئ الصناعة المصطلحيّة التي تقتضي الاحتكام إلى معيار التردّد والشيوع المصطلحي في النصوص المتخصّصة، والحثّ على التواصل اللغوي بين المتخصّصين بالتركيز على المصطلح الأكثر استمرارية، يمكن القول إنّ المعجم الموحّد قد تجاوز هذا المبدأ، وأهمل مصطلح الإطباق (Vélarisation) وسائر أسرته الاشتقاقية من مطبق (Vélarisé) وطبق (Voile du palais) وطبقي (Velaire).

5- **مصطلح الحبس والإطلاق (Catastase Metastase/Catstase Métastase):**

لقد اكتفى المعجم الموحّد بمقابلة مصطلحات مراحل النطق التي أوردها اللّساني الفرنسي (Grammont) والتي تنقسم إلى ثلاثة مراحل الآتية:[2]

1- Catastase

2- Tenue

3- Métastase.

[1]- تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة-مصر، د ط، 1990، ص85.

[2] - voir: Grammont, Maurice, Traité de Phonétique, Librairie Delagrave, paris.

بذكر مصطلحات المرحلتين الأولى والثالثة وأغفل توظيف مصطلح المرحلة الثانية، كما هو وارد في الجدول الآتي:

جدول رقم 10: مصطلحات مراحل النطق المذكورة في المعجم.

المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	المقابل العربي	التعريف	رقم المصطلح وصفحته
Catastase	Catastase	حبس	مرحلة تهيؤ عضو النطق لإصدار الصوت.	ر: 303 ص: 28
Metastase	Métastase	إطلاق	مصطلح اقترحه عالم الصوتيات كرامون ليدل على مرحلة الإطلاق في نطق صوت منغلق.	ر: 990 ص: 92

لعلّه يبدو واضحا غياب النسق الترابطي والتسلسلي بين التعريفين، فيغيب في التعريف الأول نسبة المصطلح إلى المدرسة أو العالم الذي استعمله والاكتفاء بذكر وظيفة المصطلح.

والواضح أنّ المعجم الموحّد التزم في ترجمته بمقابلات وظّفها في القرن الخامس الهجري الطبيب الفيلسوف ابن سينا في سياق عرضه للأصوات المفردة والمركبة (الشديدة والرخوة) منها قوله: « والحروف بعضها في الحقيقة مفردة، وحدوثها عن **حبسات** تامّة للصوت أو الهواء الفاعل للصوت، يتبعها **إطلاق** دفعة. وبعضُها مركّبة وحدوثها عن **حبساتٍ غير تامّةٍ** لكن تتبع **إطلاقات**.»[1]

[1] - ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، المصدر المذكور سابقا، ص60.

والحبس لغة يدلّ على المنع: « حَبَسَهُ يَحْبِسُهُ حَبْسا، فهو مَحْبُوسٌ وحَبيسٌ، واحْتَبَسَهُ وحبَّسَهُ: أمسكه عن وجهه. والحَبْسُ ضدّ التَّخْلية.»[1] وقد استطاع ابن سينا أن يخصّص مفهوم الحبس للدلالة على منطقة النطق أي "المحبس"، والتعبير أيضا عن المرحلة التي يتمّ فيها تهيئة أعضاء التصويت وما يتبعه من حالات انقباض والتقاء عضلات النطق، ينجم عنها منع مرور الهواء، وتعقبها مرحلة الإطلاق، ومصطلح الإطلاق هو امتداد لمعناه المعجمي إذ يدلّ على الترك والإرسال[2] أي ترك الصوت المحبوس وإرساله عبر موجات الهواء، وقد تختلف درجة الحبس والإطلاق بحسب حالة أعضاء النطق الفاعلة، هذا ما يؤكّده الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في قوله:«... وذلك لأنّ حدوث الحرف يشتمل على ثلاثة أطوار (كما نبّه على ذلك ابن سينا في كتابه: أسباب حدوث الحروف وجميع الصوتيين المحدثين):

1- حبس النفَس.

2- امتداد هذا الحبس.

3- إطلاق النفَس.»[3]

وعليه يبدو أنّ المعجم قد وفّق في استعمال المصطلحين فبدل من أن يقتصر على الترجمة المباشرة للمصطلحين ومقابلة "Catastase"[4] بتهيئة عضوية، و"Métastase"[5] بتغير أو انتقال، استعمل المصطلح التراثي مستغلاّ دقّته وإيجازه.

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، المصدر المذكور سابقا، م2، ج9، ص752.

[2]- ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، المصدر المذكور سابقا، ج3، ص430، مادة (ح.ب.س). ابن منظور، لسان العرب، المضدر نفسه، م4، ج31، ص 2292، مادة: (ح.ب.س)

[3] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص364.

[4] - ينظر: جورج مونان، معجم اللّسانيات، تر: جمال الحضري، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط 1، 1433هـ-2012م، ص 165.

[5] – المصدر نفسه، ص 117.

والملاحظ من خلال دراسة المصطلحات الصوتيّة التراثيّة، أنّ توظيفها في المعجم جاء نهجا للطرق الآتية:

1- استعمال المصطلح التراثي كما هو عند المتقدّمين تسمية ومفهوما، وتوظيفه ترجمة للمصطلحات الغربيّة في مثل المواضع الآتية:

جدول رقم 11 : استعمال المصطلح التراثي في المعجم الموحّد كما هو عند القدماء تسمية ومفهوما.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	التعريف	رقم المصطلح وصفحته
1- أسلة، ذولق	Apex	Apex	رأس اللسان	ر:138 ص: 15.
2- شجري	Medio palatal	Médiopala tale	الصامت الشجري هو الذي يتحقق في وسط الحنك الأعلى مثل: {ي، ك}	ر: 974 ص:91.
3- حلق	Phary nx	Pharynx	جزء من القناة الصوتية يربط البلعوم بالفم وبالخياشيم.	ر: 1174 ص: 110.

	ويكون منتهيا بالبلعوم من الأسفل وبجذر اللسان من الأعلى.			
4- رقيق	Thin	Ténu	عند النحاة القدامى، صفة الصوامت التي لا تتضمن إرسالا للنفس مثل: (ن)، في مقابل الصوامت المكثفة أو المنفوسة مثل (ب).	ر: 1593 ص: 152.
5- طرجهاليان	Arytenoids	Aryténoïdes	غضروفا الحنجرة وهما اثنان يرتبط بهما الطرف الخلفي للحبال الصوتية.	ر: 171 ص:17.
6- إمالة	Umlaut	Umlaut	تغيير لجرس الصائت ناتج عن تأثير صائت مجاور.	ر: 1644 ص: 158.
7- ضغط	Pression	Pression	يطلق أحيانا على قوة النفس الخارج من الرئتين (أي الزفير)	ر: 1267 ص:118.

			المستعمل خلال التصويت.	

2- استعمال المصطلح التراثي مع تعديل في المفهوم أو ما يعرف بالتغيّر الدلالي في نظرية التوليد الدلالي، وذلك من خلال الاحتفاظ بالتسمية التراثية مع الإضافة؛ ومن ثمّ توسيع مفهومي على نحو هذه الأمثلة:

جدول رقم 12 : استعمال المصطلح التراثي في المعجم الموحّد تسمية مع تعديل في المفهوم.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	التعريف	رقم المصطلح وصفحته
1- تصويت	Phonation	Phonation	التصويت هو إرسال أصوات اللغة بواسطة مجموعة من الميكانيزمات الفيزيولوجية والفيزيو- عصبية، وأحد مراحلة الأساسية هو إصدار	ر:1178 ص:111

	النفس بحركة تنفسية خاصة بالنطق، وإنتاج الصوت باهتزاز الحبال الصوتية، ثم ضبطه بالنظر إلى الوحدات الصوتية			
2- تعطيش	ظاهرة صوتية نطقية، مزج صوتي يجمع بين الانغلاق والاحتكاك. مثل الصامت (تش) أو الصامت (دج) في بعض اللغات أو اللهجات.	Affrication	Affrication	ر:65 ص: 9.
3- مجهور	صفة الصوتيات التي لها تلفظ مصحوب باهتزاز الحبال الصوتية الملتصقة فيما بينها والتي لا تنفتح إلا تحت الضغط المرحلي لكتلة الهواء المتجمعة تحت	Sonore	Sonorant	ر:1455 ص:138.

			الحنجرة، ومن الصوامت المجهورة (ب)، ج، د، ذ، (ز)إلخ...	
4- مهموس	Voiceless	Non voisé ;Sourd	صفة الصوتية التي تتحقق عادة دون اهتزاز الحبال الصوتية التي ملتصقة ببعضها لتترك الهواء يمر على دفعات صغيرة عبر الحنجرة، والصوامت المهموسة مثل ث، س، ف إلخ...	ر: 1727 ص: 167.

ونتيجة لما سبق ذكره يمكن القول إنّ المعجم عمل في كثير من المداخل على إحياء الثروة الصوتيّة التراثيّة واستغلال دقّة مصطلحاتها وإيجازها، كما نصّت منهجية مكتب تنسيق التعريب. ولكن في الآن نفسه يغيب عن المعجم في كثير من المداخل توظيف المصطلح الصوتي التراثي بالرغم من شيوعه على ألسنة المتخصّصين مثل مصطلح الإطباق (Velarization/Vélarisation)، واستبداله بترجمة حديثة: التحجيب.

وكذلك يجدر التنويه إلى أنّ المعجم لم يحدّد أعلام التراث الصوتي الذين أخذ عنهم، وإنّما اكتفى بتوظيف عبارات "النحاة القدماء"[1] "النحاة القدامى"[2] "النحاة العرب"[3] أو "الاصطلاح القديم"[4] إذ تمتاز هذه العبارات بالسطحية، والواضح أنّ المدوّنة التراثية المستعملة في المعجم قد شملت مصطلحات لأطباء وفلاسفة وعلماء التجويد لم يشر إليها المعجم في ثنايا تعريفاته.

وكذا يظهر في كثير من المداخل الصوتيّة أنّ المعجم قد وقع في الترادف والاشتراك المصطلحي نتيجة استعماله مصطلحات تراثية وأخرى حديثة على نحو ما تمّ ملاحظته في عنصر الترادف والاشتراك المصطلحي.

2-2-المجاز:

لعلّ من نافل القول ذكر أنّ المجاز يُعدّ من المسائل اللغويّة قديمة البحث والاستعراض تناولها علماء اللّغة وفصّل فيها أرباب البيان والبديع. والمجاز كمظهر من مظاهر التوليد الدلالي إنّما هو مشترك بين أهل اللغة العامّة والخاصّة، فكما يسهم المجاز في إثراء مفردات اللغة وكذا تزويد الخطابات الشعرية والنثرية بالأساليب البديعية، نجده أيضا عاملا خصبا في تزويد الخطاب العلمي بمصطلحات جديدة هي في أصل وضعها ألفاظٌ تنتمي إلى القطاع العامّ للغة.

---

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط 2، ص:153، رقم:1602.

[2] - المصدر نفسه، ص:152، رقم: 1593.

[3] – المصدر نفسه، ص: 83، رقم: 898.

[4] – المصدر نفسه، ص: 138، رقم: 1454.

2-2-1 تعريف المجاز:

يرجع المعنى **اللغوي** لمادة (جوز) كما جاء في معجم مقاييس اللغة إلى أصلين: «أحدهما قطع الشيء، والآخر وسط الشيء. فأما الوسط فجوز كلّ شيء وَسَطه...والأصل الآخر جزت الموضع سِرْتُ فيه؛ وأجزته: خلّفته وقطعته. وأَجَزْتُه: نَفَذْتُه.»[1]

وجاء المعنى اللغوي عند ابن منظور ليدلّ على الطريق والمسلك: «جزت الطريقَ وجازَ المَوْضِعَ جَوْزاً وجُؤُوزاً وجوازاً ومجازاً وجاز به...سارَ فيه وسَلَكَهُ، وأجازَهُ: خلَّفَهُ وقَطَعَه، وأجازَهُ: أنقذَهُ...وتجوّزَ في كلامه أي تكلّمَ بالمجاز.

وقَوْلُهُمْ: جَعَلَ فلانٌ ذلك الأمرَ مجازاً إلى حاجته أي طريقاً ومسلكاً.»[2]

فحصيلة الدلالة اللغويّة للفظة المجاز إنّما يقصد بها «معنيان. المعنى الأول مستقى من التجاوز بمعنى (القطع، الانتقال، التعدي، العبور، السلوك والنفاذ) والمعنى الثاني من الجواز والتجوز بمعنى (التخفف، التساهل، التسامح ، الإباحة والترخيص)»[3]

أمّا **اصطلاحا** فيذكر أحد الباحثين أنّ أوّل من استعمل لفظة المجاز وفق الدلالة الاصطلاحية الخاصّة هو أبو عبيدة معمر بن المثنى (209هـ) « إذ وجدناه يستعملها، قاصدا بها الوجه الذي

---

[1] – أحمد ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، المجمع العلمي العربي الإسلامي، 1399هـ-1979م، ج1، ص494، مادة: جوز.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، المصدر المذكور سابقا، ص 724-725، مادة جوز.

[3] – محمد جمال قباني، المجاز والنقل في اللغة العربية (دراسة تأثيرية)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق 1991، ص27.

نقلا عن صادق خشاب، التعريب وقواعد صناعة المصطلح في اللسان العربي –دراسة تطبيقية حول إشكالات صناعة المصطلح، أطروحة دكتوراه، إش: عمّار ساسي، جامعة سعد دحلب، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية قسم اللغة العربية، البليدة-الجزائر، 2009-2010، ص144.

يخترج عليه الكلام، وما يحسن أن يقال في تفسيره، وذلك ما يعنيه في كتابه "المجاز في غريب القرآن".»[1]

إذ إنّ الدراسات القرآنية هي المنبع الأول للبحث عن العلاقات والتحوّلات الدلالية في تفسير النصوص القرآنية من بينها المجاز.

انتقل بعدها المعنى الاصطلاحي إلى المفهوم المتّفق عليه في كتب البلاغة والحدود؛ المقصود به استعمال اللفظ للدلالة على غير ما وضع له في أصله لعلاقة بين المنقول عنه والمنقول إليه، يقول عبد القاهر الجرجاني (471هـ): «وأمّا المجاز، فكلُّ كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها، لملاحظة بين الثّاني والأوّل، فهي مجاز وإن شئت قلت: كلّ كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعا، لملاحظة بين ما تُجوِّزَ بها إليه، وبين أصلها الذي وُضعتْ له في وضع واضعها، فهي "مجاز".»[2]

والملاحظة في عرف عبد القاهر الجرجاني هي العلاقة التي تربط بين دلالة الوضع ودلالة المجاز.

وجاء في نصّ أبي بكر الرازي أنّ المجاز هو: «ما أفيدَ به معنى مصطلحٌ عليه، غيرُ ما اصطلحَ عليه في أصل تلك المواضعة التي وقع التخاطب بها، لعلاقة بينه وبين الأوّل.»[3]

والواضح أنّ التعريفات الاصطلاحية تقترب في مضمونها المفهومي لتؤكّد لنا الرؤية التوليدية الدلالية للغة العربية تماشيا مع قدرتها الاشتقاقية، و« دون إدخال الضيّم على بنية الألفاظ الحائكة لنسيجها،

---

[1] – محمد الخصر حسين، المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، مطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة–مصر، 1353هـ–1935، ج1، ص292.

[2] – أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، قر وتع: محمود محمّد شاكر، دار المدني، د ط، د ت، جدّة السعودية، ص 351–352.

[3] – فخر الدين محمد بن عمر الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تح: جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، د ط، دت، عدد الأجزاء:6، ج1، ص286.

ومثل هذا الاستيعاب يستند إلى تسلسل التّحويلات الدّلاليّة في غير إرباك لرصيد الدّوال المكوّن لقاموس اللّغة.»[1]

2-2-2 المجاز وصناعة المصطلح:

إنّ المجاز بالنسبة للمصطلح كما عبّر عنه عبد السلام المسدّي يمثل «جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهوميّة.»[2]، فيسمح بتوسيع مصطلحات اللغة المتخصّصة وانفتاحها على مسميّات جديدة انطلاقا من حركة ذاتيّة تبادليّة من القطاع العام للغة إلى القطاع الخاصّ. وفي هذا الانتقال الدلالي يتجنّب واضع المصطلحات حرج الوقوع في تسميات غريبة عن اللغة العربية ونسقها الصوتي والصرفي والتركيبي.

ولا يعدّ غريبا عن اللغة العربية اللجوء إلى مثل هذه التحوّلات المجازيّة في وضع المصطلحات، فلقد شهدت الحضارة العربيّة ومنذ مجيء الإسلام انتقالات دلاليّة لألفاظ مختلفة، فكان من أولى المجالات المعرفيّة تأثرا بالمجاز الاصطلاحي: العلوم النقليّة من فقه ونحو وعروض وصوتيات...، فانتقلت دلالة المصطلحات على نحو الفتح والضم والبناء من معناها العام الاجتماعي المعروف لدى جمهور المتكلّمين إلى المعنى العلمي الخاصّ، يقول في هذا الصدد الباحث محمد ضاري حمادي «وقد أقبل واضعو المصطلحات العلمية العربية على هذه الوسيلة فأغنتهم بما عبّروا به عن مفاهيم العلم وثمار الحضارة...ولم يكن هذا النقل ليتم لو لم تتحقق العلاقة بين الدلالة الوضعية لكلّ من هذه الألفاظ والدلالة الاصطلاحيّة لها.»[3]

---

[1] – عبد السلام المسدي، قاموس اللّسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص44.

[2] – المصدر نفسه، ص44.

[3] – محمد ضاري حمادي، وسائل وضع المصطلح العلمي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق–سوريا، 1420هـ–2000م، ع75، ج3، ص575.

فالمحافظة على العلاقة بين المعنى الوضعي والمعنى الاصطلاحي الجديد ضروريّة ولا يمكن إهمالها نظرا لأنّها تحافظ على الانسجام بين اللغة العامّة واللغة الخاصّة، في ظل رابط تصوّري يجمع بين الوضع والاستعمال فيجنّبنا الانحراف الذي قد تقع فيه اللغة، وهذا ما حقّقه العلماء المتقدّمون متأثّرين بمنهج القرآن الكريم والشريعة في الانتقال بدلالات العديد من الكلمات، كما أنّه يؤكّد علميّة اللغة العربية وقدرتها النموذجيّة في الارتقاء الفكري والمعرفي للكلمات.

والملاحظ أنّ المجاز الذي يمسّ المصطلحات ليلبسها مفهوما جديدا إنّما هو خاصّ بالحقل المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، وأنّ مجرّد الخروج عن السياق المعرفي للوحدة المصطلحّية يعتبر تجريدا لها عن معناها المجازي ومن ثمّ فلا قيمة للمجاز المصطلحي خارج المنظومة المفهومية الخاصّة.

ومن زاوية أخرى فـ«قد يغلب استعمال اللفظ في معنى على سبيل المجاز، حتى يصير المعنى المجازي هو الذي ينساق إليه الذهن عند الاطلاق، وذلك ما يسمى في عرف البيانيين "المجاز الراجح" وإذا صار اللفظ لغلبة استعماله في المعنى المجازي لا يفهم منه عند التجرد من القرينة إلا هذا المعنى، سمي منقولا.»[1]

ولقد عرض لهذه النقطة أبو حامد الغزالي (505هـ) حيث جعل النقل نوعاً من أنواع التوليد الدلالي فهو «يستعمل في العلوم كلّها لمسيس الحاجة إليها، إذ واضع اللغة لما لم يتحقّق عنده جميع المعاني، لم يفردها بالأسامي، فاضطّر غيره إلى النقل، فـ(الجوهر) وضعه واضع اللغة لـ(حجر) يعرفه

[1] - محمد الخصر حسين، المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية، المصدر المذكور سابقا، ص296.

الصيرفي. والمتكلّم نقله إلى معنى حصله في نفسه وهو أحد أقسام الموجودات، وهذا مما يكثر استعماله في العلوم والصناعات.»[1]

وعليه يمكن القول إنّ ثمّة ملمح تمييزي بين المجاز والنقل، إذ إنّ المجاز له أركان يتحقّق في ظلها وهي:

- وجود علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الوضعي
- وجود قرينة تمنع من إيراد المعنى الحقيقي

بينما النقل يستغني عن هاته الأركان لارتباط المعنى الاجتماعي للفظة بالمعنى المنقول إليه ومن ثمّ لا وجود لقرينة تمنع من إيراد المعنى الحقيقي أو علاقة تربطه به.

ومن خصائص اللجوء إلى المجاز في صناعة المصطلح، توفير الاقتصاد اللغوي وتسهيل عملية الانتقال بين الحقول المعرفية، إذ يمكننا استعارة مصطلحات خاصة بالمجال الطبي أو الفيزيائي وتوظيفها في المجال الصوتي كما فعل الشيخ الرئيس ابن سينا.

« فهو –إن صحّ التعبير– مجاز مضاعف؛ بما هو انتقال بالكلمة من أصل الوضع اللغوي الحقيقي إلى وضع مجازي أول في قاموس مصطلحات علم معين، ثم انتقال من هذا الوضع المجازي إلى وضع مجازي ثان في مصطلحية علم آخر.»[2]

---

[1] – أبو حامد الغزالي، معيار العلم، تح : سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة–مصر، دط، 1961، ص86.

[2] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، المصدر المذكور سابقا، ص447–448.

2-2-3 المجاز دراسة في المدوّنة:

يعتمد المعجم الموحّد في مصطلحاته الصوتيّة، عددا من المجازات التي جاءت مقابلة للمصطلح الأجنبي من بينها:

1- مصطلح تاجي (Coronal/Coronal):

ورد في لسان العرب أنّ معنى كلمة: «التّاجُ، معروفٌ، والجمعُ أتواجٌ وتيجانٌ، والفعلُ التّتويجُ.

وقدْ تَوَّجَهُ إذا عمَّمَهُ، ويكونُ توَّجهُ سَوَّدَهُ. والمُتوَّجُ: المُسَوَّدُ، وكذلك المُعَمَّمُ.

ويُقال: توَّجه فتتوّج أي ألبسه التاجَ فلبِسَه.

والإكليلُ والقُصَّةُ والعِمامَةُ: تاجٌ على التشبيه...والأكاليلُ: تيجانُ مُلوكِ العَجَم. والتاجُ: الإكليلُ.»[1]

فالتاج هو ما يوضع فوق الرأس بغرض إثبات مكانة أو سلطة أو غيرها، ومن مسميّاته الإكليل وإن كان الإكليل يطلق في العادة على ما يضعه الملوك الأعاجم.

وجاء توظيف مصطلح "تاجي" في المعجم الموحّد كالآتي: « صوت يتلفظ على مستوى النطع (سقف الفم أو تاج الفم).»[2]، ولقد أتت تسمية تاجي هنا مقابلة للتسمية الغربيّة، إذ استوحت التسمية

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، المصدر المذكور سابقا، م 1، ج6، ص454-455، مادة: جوز.

[2] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط 2، ص38، رقم428.

الغربية مجازا من مصطلح (Couronne) المستعمل في مجال طبّ الأسنان أيضا[1]، حيث انتقلت كلمة (Couronne) من الدلالة العامّة[2] إلى الدلالة الخاصّة.

ويرجع مصطلح (Coronal/Coronal) في المجال الصوتي للسانيّان تشومسكي وهال (N.Chomsky and M.Halle) من خلال نظريّة الملامح التمييزية كسمة للوحدات الصوتية المحقّقة بارتفاع طرف اللسان عن وضعه الحيادي داخل التجويف الفموي.[3]

والواضح أنّ المعجم استبدل مصطلح نطعي وذولقي[4] المحقّقة في الطبعة الأولى بالاستعمال المجازي "تاجي"، والنطع هو من المصطلحات التراثيّة التي نجدها عند الخليل وأتباعه، يقول الخليل ابن أحمد: «والنِّطعُ مثل فِخْذ وفَخْذ: ما ظهر من الغَارِ الأعلى، وهي الجِلْدَةُ المُلْتَصِقَةُ بعظمِ الخُلَيْقاء، وفيها آثارٌ كالتّحزيز. ويُجْمَعُ على نُطُوع.»[5] ويقصد بمصطلح: «خليقاء الغار الأعلى: باطنهُ، وخَلْقاءُ الغار أيضا.»[6]

---

[1] - «Couronne : Partie anatomique apparente de la dent, ou coiffe qui recouvre cette partie de la dent.»Albert.Hauteville, Lexique du vocabulaire dentaire et odontostomatologique (nouvelle version), publier 25 octobre 2012, http://conseildentaire.com/2012/10/25/lexique-du-vocabulaire-dentaire-et-odontostomatologique-nouvelle-version-par-le-dra-hauteville/, vue le 15/12/2017. à 08.39.

[2] - «La couronne est le principal insigne de la monarchie = cercle d'or, orné de fleurons et de pierreries, que les monarques portent lors des grandes cérémonies…» voir : - Maurice Davau, Marcel Cohecen, Maurice Lallemand, dictionnaire du francais vivant, Bordas, Paris-France, p308.

[3] - « Coronal sounds are produced with the blade of the tongue raised from its neutral position.
The phonetics classification effected by this feature is all but self-evident, the so-called dental, alveolar, and palato-alveolar consonants are coronal, as are the liquids articulated withe the blade of the tongue.» Noam Chomsky, Morris Halle, The Sound Pattern of English, Harper Row, Publishers, 1968, New york- UEA, p 304.

[4] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط1، ص33، رقم: 616.

[5] – الخليل بن أحمد، العين، المصدر المذكور سابقا، ج2، ص16.

[6] – المصدر نفسه، ج4، ص152.

ويوضّح أبو القاسم جار الله الزمخشري (538هـ) في نصّه صفة هذه الحروف وكيفية حدوثها فيقول: «وهذا من الحروف النطعية، وهي: الطاء والدال والتاء. ومنه تنطّع في كلامه إذا تفصّح فيه وتعمّق. ورمى بلسانه إلى نطع الفم.»[1]، فنسبة حرف الطاء والدال والتاء إلى النّطع أي سقف الحنك الأعلى إنّما هي رمز يدلّ على خاصية من خصائص المفهوم في حين أنّ الصورة الذهنية للأصوات النّطعية إنّما هي كما ترجمها محمد بن محمود السمرقندي (780هـ) في تعريفه: « سميّت بها لأنّها من نطع الفم وهو الغار الأعلى، أي: سقف الفم. وهنّ من طرف اللّسان مما بينه وبين أصول الثنايا مصعدا إلى الحنك.»[2]

فصعود طرف اللّسان عن وضعه الحيادي يُشكّل مرتكزا مُهمّاً في تكوين الأصوات النّطعية، ولقد فضّل الباحث إبراهيم كونغ الجو في معرض حديثه عن المدرسة التوليدية التحويلية وتحليلها للأصوات اللغويّة استعمال مصطلح الخليل، إذ رأى أنّ الأصوات النّطعية تنتج بطرف اللّسان عندما يكون مرتفعا إلى أعلى من وضعه الأساسي (أو المحايد).[3]

---

[1] – أبو القاسم جار الله الزمخشري، أساس البلاغة، تحـ: محمّد باسل عيون السّود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1419هـ–1998م، عدد الأجزاء:2، ج2، ص 281، مادة: نطع.

[2] – محمد بن محمود السمرقندي، روح المريد في شرح العقد الفريد في نظم التجويد، تحـ: إبراهيم عواد السامرائي، رسالة ماجستير، إش: أ.د: غانم قدوري الحمد، الجامعة العراقية، بغداد–العراق، ص 63.

نقلا عن: رشيد عبد الرحمن العبيدي، معجم الصوتيات، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، جمهورية العراق، ط1، 1428هـ–2007، ص201.

[3] – ينظر: إبراهيم كونغ الجو، رأي المدرسة التوليدية التحويلية في تحليل الأصوات اللغوية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، 1998، ع45، ص101.

ومن خلال البحث في بعض المؤلّفات الصوتيّة الحديثة يظهر جليّا أنّ مصطلح تاجي منتشر في الكتابة الصوتيّة المغربيّة، حيث استعمله إدريس السنغشروني[1] وأحمد البايبي[2] في مقابل التسمية الأجنبيّة.

ولعلّ السبب في استبدال المعجم الموحّد مصطلح نطعي وذولقي بالترجمة المباشرة المرتكزة على التسمية المجازية قد يرجع إلى أنّ مصطلح (Coronal/Coronal) إنّما دائرته أوسع من حصرها في مصطلح نطعي أو ذلقي إذ إنّ الأصوات التي تتميّز بارتفاع طرف اللّسان عن الوضع الحيادي هي أوسع ولا تقف على سلسلة الأصوات النطعية (ط، د، ت) وإنّما تتعدّاه إلى: الصوامت التكرارية والأسنانية واللثوية والحنكية اللثوية[3]

أضف إلى أنّ مصطلح تاجي يأتي في شكل ثنائية من المتقابلات المصطلحية كما وضعها تشومسكي وهال فإذا قلنا سمة تاجي قابلناها بسمة غير تاجي (Non coronal/Non coronal) التي تبقى فيها وضعية طرف اللسان في الحياد وتتضمّن « الإنجازات الشفوية* واللثوية* واللهوية* والبلعومية*، [j] و[w] والصوائت غير الارتدادية*.»[4] وعليه فإنّ الترجمة الأقرب إلى الدقّة والوضوح هي استعمال مصطلح تاجي وغير تاجي لأنّ مصطلح نطعي إنّما هو صفة لمخارج الأصوات بينما تاجي وغير تاجي إنّما هي سمة تمييزية ترتكز على وضع طرف اللّسان عند النطق بالأصوات.

---

[1] – إدريس السنغشروني، مدخل للصواتة التوليدية، المصدر المذكور سابقا، ص37 و119.

[2] – أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ط1، 2012، 2012، ج1، ص73.

[3] - Voir : Dubois, Jean, dictionnaire de linguistique, p123.

[4] – جورج مونان، معجم اللّسانيات، تر: جمال الحضري، المصدر المذكور سابقا، ص110.

2- مصطلح: جزم، ترخيم (Apocope/Apocope)

استبدل المعجم الموحّد مصطلح "بتر" المحقق في الطبعة الأولى[1] بالمصطلحين المترادفين: جزم وترخيم[2]، وبالعودة إلى المعنى اللغوي للتسميتين مثلما هي في المعاجم اللغويّة، نجد أنّ كلمة جزم تدلّ في معناها العامّ على القطع جاء عن ابن منظور: « جَزَمْتُ الشيء أَجْزِمُهُ جَزْماً، قطَعْتُه...وكلُّ أمرٍ قطعتُه قطعاً لا عودة فيه، فقد جَزَمْتَه.

وجَزَمْتُ ما بيني وبينه أيْ قطَعتُه؛ ومِنْهُ جَزمُ الحَرْفِ، وهو في الإعراب كالسّكون في البناءِ، تقولُ جَزَمتُ الحَرَفَ فانجزمَ...إنّما سميَّ الجزمُ في النحوِ جزماً لأنّ الجَزم في كلام العربِ القطعُ.»[3] ومنه فقد انتقلت كلمة الجزم من الحقيقة الوضعيّة إلى الاصطلاح النحوي لعلاقة الحذف التي تظهر في كلا المعنيين، فخصّصت دلالتها الصناعية إلى «حالة من حالات الإعراب الخاصة بالأفعال المضارعة إذا ما سبقت بأدوات معينة يطلق عليها أدوات الجزم»[4]

أمّا كلمة الترخيم فمعناها اللغوي يدلّ على التسهيل واللين والترقيق جاء في لسان العرب: « الرخيمُ: الحسنُ الكَلامِ. والرّخامةُ: لينٌ في المنطق حسنٌ في النّساء. ورخمَ الكلامُ والصّوتُ ورَخُمَ رَخامةَ، فهو رخيمٌ: لانَ وسَهُل...وكلامٌ رخيمٌ، أي رقيقٌ...

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط1، ص 13، رقم: 193.

[2] – المصدر نفسه، ط 2، ص: 15، رقم: 146.

[3] - ابن منظور، لسان العرب، المصدر المذكور سابقا، م1، ج8، ص618–619، مادة جزم.

[4] – محمّد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحويّة والصّرفيّة، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط1، 1405هـ–1985م، ص45.

والترخيمُ: التّليينُ، ومنهُ التّرخيمُ في الأسماء، لأنّهم إنّما يحذفون أواخرها، ليُسهّلوا النُّطقَ بها، وقيل الترخيم الحذف، ومنه ترخيمُ الاسم في النداءِ، وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر.»[1]

إنّ كلمة ترخيم هي مصدر للفعل الثلاثي المزيد "رخّم" المقترن بمعنى السهولة واللين، ليستعمل في المجال النحوي بمعنى حذف أواخر الكلم تسهيلا للنطق بها، وعليه فإنّ الصلة التي تجمع المعنى اللغوي بالمعنى العلمي هي السهولة والتيسير.

وبالمقارنة بين التسميتين (جزم وترخيم) نلاحظ أنّهما ينتميان إلى المجال المعرفي نفسه ألا وهو ميدان النحو، كما أنّ كلاهما يؤدّيان وظيفة الحذف في الكلام، غير أنّ الجزم يكون في الأفعال المضارعة فيختصّ بالتسكين أو الحذف في حروف العلّة، أمّا الترخيم فهو حذف آخر الكلمة طلبا للتخفيف على وجه مخصوص مع مراعاة لمجموعة شروط[2].

وإذا ما انتقلنا بالتسمية من المجال النحوي إلى المجال الصوتي فحريّ أن تُخْتار تسمية واحدة لمقابلة المفهوم الخاصّ بهذا الحقل، ولعلّ المصطلح الأنسب لمقابلة المفهوم الأجنبي هو ترخيم، قياسا على أنّ (Apocope/Apocope) هو عبارة عن: «تغيير صوتي ناتج عن سقوط صوتية أو مقطع أو عدة مقاطع من آخر الكلمة.»[3]

وهذا التغيير أو السقوط عادة ما يكون مرتبطا بعامل التسهيل والتخفيف كما يظهر في الأمثلة المستوحاة من اللغة الفرنسية (métro,cinéma) والتي رخمّت من (métropolitain,cinématographe)[4].

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، المصدر المذكور سابقا، م3، ج18، ص1617، مادة رخم.

[2] – ينظر: سيبويه، الكتاب، المصدر المذكور سابقا، ج2، ص 239 وما بعدها.

[3] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص15، رقم 146.

[4] Voir : Dubois,Jean, Dictionnaire de linguistique, p 43.

أمّا بالعودة إلى المعاجم اللّسانية فيتّضح جليّا عدم اتّفاق واضعي المعاجم على تسمية موحّدة وإنّما تعدّدت لتشمل: إسقاط صوتي[1]، جزم[2]، حذف[3]، جزم وترخيم[4]، بتر[5].

3- مصطلح تطريز (Prosody/Prosodie):

ينبثق مصطلح تطريز من التراث الإغريقي (Prosôidia) المستعمل ضمن مجال الموسيقى والشّعر ليدلّ على مدّة الصوائت والصوامت في الأبيات الشعرية.[6] تطوّرت بعدها دلالة اللفظ ليرتبط معناه بالعروض، ثمّ ظلّ إلى الوقت الحالي المعنى العامّ لهذا المصطلح يتأرجح بين مجالين هما العروض والتنغيم مع أفضيلة مقابلته بالعروض في الأدبيّات الشعريّة وبالتنغيم بين فئة اللسانيين والصوتيين.[7] وقد جاءت ترجمة هذا المصطلح إلى اللغة العربيّة تحمل عدّة تسميات، وضع منها المعجم الموحّد في طبعته الأولى: مستوى التّطويح، وعلم العروض،[8] واختار أن يستبدل هذه الترجمة في طبعته الثانية بمصطلح التطريز الذي هو: « دراسة السمات التي تمس في اللغات المختلقة والسلاسل دون اعتماد التحليل القطعي فقد

---

[1] – جورج مونان، معجم اللّسانيات، تر: جمال الحضري، المصدر المذكور سابقا، ص62.

[2] – عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللّسانية، المصدر المذكور سابقا، ص22. ومبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، المصدر المذكور سابقا، ص22.

[3] – مبارك مبارك، المصدر نفسه، ص22.

[4] – الهادي بوطارن وآخرون، معجم المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية، دار الكاب الحديث، الجزائر، ط 1، 1431هـ–2010، ص67.

[5] – عبد السلام المسدّي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص102.
ومكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط1، ص ص13.

[6] - Voir : Davau, Maurice, Marcel Cohen, Lallemand, Maurice dictionnaire du francais vivant, p988.

[7] - Voir : Alebert Di Cristo, La prosodie de la parole, De boeck solal, 2013, Bruxelles-Belgique, P 1-2.

[8] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط1، ص115، رقم: 2254.

تكون السمة أصغر من القطعة وقد تكون أكبر منها كالمقطع أو أي جزء آخر من الكلمة أو الجملة، والنظرية التطريزية جزء من الصواتة.»[1]

ومن ثمّ واستنادا إلى التعريف الموضوع للمصطلح نستنتج أنّ مصطلح تطريز هو جزء من الصوتيات الوظيفية استخدمه عالم الأصوات البريطاني جون فيرث[2] (John Rupert Firth) تعيينا لتلك الملامح الصوتيّة المكوّنة للكلمات، في مقابل الوحدات (units)؛ حيث إنّ المدرسة الفيرثية اشتهرت بمبدأها الذي ينفي تقطيع السلسلة الكلامية إلى تحليل قطعي وتحليل فوق قطعي « وإذا كان لابد من التفريق بين هذه المكونات فينبغي أن يكون ذلك على أساس الوظيفة ونوعها، لا على الأهمية أو عدمها، ولهذا كان عنده "وحدات" units و"ظواهر تطريزية" prosodies.»[3]

أمّا التفكير السائد عند غيره من اللسانيين فهو يركّز على التحليل المقطعي للصوامت والصوائت ولا يهتمّ بـ« دراسة الأنساق غير القطعية. إذ ظلّت الوقائع التطريزية وقائع هامشية لم تستطع النظريات اللسانية احتواءها بنفس الصرامة العلمية التي احتوت بها الظواهر القطعية.»[4]، غير أنّ نظرة فيرث وانشغاله بالملامح التطريزيّة أسهمت في عملية انتقال مصطلح (Prosody/Prosodie) إلى مجال الصوتيّات الوظيفية، والذي أدّى إلى تغيير

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص121، رقم:1306.

[2] - Voir : J.R.Firth, Sounds and Prosodies, Papers in linguistics, 1934-1951, Oxford University Press, London-United Kingdom.

[3] – كمال بشر، دراسات في علم اللغة، المصدر المذكور سابقا، ص185.

[4] – مبارك حنون، في الصواتة الزمنية الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، دار الأمان، الرباط–المغرب، ط 1، 1424هـ–2003م، ص16.

في البنية المفهومية، فأصبح « بمعنى أوسع ممّا يستعمل في تحليل الشعر»[1]، وعليه فلا يصحّ ترجمته بعلم العروض وإن كان يتقاسم معه في بعض الجزئيات باعتبار أنّ «ملامح التطريز تؤثّر في الأصوات الكلاميّة، وتسهم في بنينة الأقوال، ويدرج تحتها، في الغالب، التنغيم Intonation، والنغم Ton، والنبر Stress، والإيقاع Rhythm، والطول Long، والوقف Pause.»[2] والتي قد نجد في مستوى العروض جانبا منها (دراسة الإيقاع، والتنويعات الموسيقية، والمدة، واللحن...) إلاّ أنّها تمثّل جزءاً من الإطار العام للمصطلح.

كما أنّ مصطلح علم العروض إنّما هو على الأصحّ مقابل للمصطلح الأجنبي (Metrics/Métrique)[3] فلا يمكن إذن شحنه بمقابل أجنبي آخر كما فعل مبارك مبارك في ترجمته إذ ورد في معجمه مقابلا للتسمية الأجنبية (Prosody/Prosodie) «علم العروض: علم يبحث في أوزان الشعر وتفعيلاته وقوافيه وزحافاته وعلله.»[4]

وبعد التقصّي في استعمال المصطلح المركّب "**مستوى التطويح**" تبيّن لنا أنّه غير مستعمل في المعاجم اللسانيّة العربيّة وإنّما هو وضعٌ يُسند إلى المعجم الموحّد في طبعته الأولى، مأخوذ من التراث اللغوي لابن جنّي؛ الذي استعمل المصطلح ليعالج به مسألة التنغيم وأثرها في الدلالة، في كتابه الخصائص من خلال نموذج مسوّغات حذف الصفة، يقول ابن جنّي: «وقد حُذفت الصفة ودلّت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم:

---

[1] – سامي عيّاد حنّا وآخرون، معجم اللّسانيات الحديثة، مكتبة لبنن ناشرون، بيروت–لبنان، ط1، 1997، ص 114.

[2] – أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، المصدر المذكور سابقا، ص 11.

[3] – ينظر: مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص 92، رقم: 995.

[4] – مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، المصدر المذكور سابقا، ص 240.

سِير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأنّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها. وذلك أنك تحسّ في كلام القائل لذلك من **التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم** ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك.»[1]

وقد يكون سبب تخلّي محيّنيّ المعجم عن مصطلح "**مستوى التطويح**" يرجع إلى أنّ استعماله لدى المتخصّصين في ترجمته للمصطلح الغربي هو قليل التداول، بالإضافة إلى هيئته الشكلية المركّبة ومن ثمّ فهي لا تسمح بالاشتقاق خاصّة.

وفي المقابل فإنّ تسمية تطريز هي الشائعة في الكتابات اللّسانيّة والمتخصّصة كمقابل لـ: (prosody/prosodie)، ويظهر أنّها مأخوذة مجازا من نصّ أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ (395هـ) الذي عرّف التطريز بقوله:« وهو أن يقع في أبيات متوالية من القصيدة كلمات متساوية في الوزن، فيكون التطريز فيها كالطّراز في الثوب، وهذا النوع قليل في الشعر.»[2]

تلك الظاهرة الشعريّة التي تحدث نوعا من الإيقاع الموسيقي الناتج عن تساوي أوزان الكلمات شبّهها العسكري بطرز الثوب فانتقل بتلك الكلمة الفارسيّة الأصل[3] من معناها العامّ إلى مجال الشّعر، لتنتقل حديثا إلى مجال علمي آخر هو حقل الصواتة، فكأنّ ذلك الجمال الصوتي والنغمي الذي تحدثه الملامح التطريزية على السلسلة الكلامية « أشبه بالتطريز الذي يوشي الثوب ويجمّله»[4]

---

[1] – ابن جنّي، الخصائص، ج2، المصدر المذكور سابقا، ص 370–371.

[2] – أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ، الصناعتين الكتابة والشّعر، تحـ: علي محمّد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة–مصر، ط1، 1371هـ–1952م، اص452.

[3] – ينظر: ابن منظور، لسان العرب، المصدر المذكور سابقا، م4، ج30، ص2655، مادة: طرز.

[4] – نوال بنت إبراهيم الحلوة، التطريز الصوتي لسطح النص، منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، الرياض–السعودية، 1433هـ–2012م، ص13.

واعتمادا على ما تمّ ذكره من مصطلحات مجازيّة وظّفها المعجم، نستشف من خلالها أنّ تقنية المجاز هي وسيلة ثريّة تسهم في تطويع المعاني الجديدة ضمن ما يتوافق وخصائص اللغة العربيّة، إذ يتمّ الرجوع إلى الذاكرة التراثيّة وسبر أغوارها إحياءً لألفاظها، أو من خلال تحويل الدلالة العامّة للكلمة إلى الدلالة الخاصّة كما يظهر في المثالين الآتيين:

جدول رقم 13 : الانتقال المجازي للمصطلح الصوتي.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	التعريف	رقم المصطلح وصفحته
دورة	Period	Période	في الإصغائيات، وقت يقضيه الجسم المتذبذب في إنجاز الطور.	ر: 1161 ص:109
قمّة	Peak	Sommet	صفة الصوتية الأكثر انفتاحا من ضمن الصوتيات العديدة التي تشكل نواة المقطع. فمقطلع مثل: بل، تشكل الفتحة القمة.	ر:1154 ص:109.

هنا نلاحظ كيف أنّ المعجم المتخصّص ينتقل عن طريق المجاز بالكلمات لتصبح مصطلحات علميّة «فالمعجم القطاعي في علاقة دائمة مع المعجم العام، إذ يغرف الأول من الثاني ليختصّ

ويستقلّ بعدد من المفردات: النحو، المصدر، الوتِد، الفصاحة، البيان، التعليق، الجر،...فهذه التشكلات المجازية في جلّها تصبح ذات معاني «حقيقية» حينما يجلبها المعجم القطاعي.»[1]

وكثيرا ما يظهر في قائمة المجازات المستعملة الخاصّة بالمصطلح الصوتي في المعجم أنّها وضعت نتيجة الترجمة المباشرة للمصطلح الأجنبي، الموضوع أصلا باعتماد المجاز ممّا ينعكس إجرائيا على الترجمة.

والملفت للانتباه أيضا أنّ من أهم أنواع المجاز التي تعتمد في بلورة المصطلح الصوتي هي ظاهرة الانتقال الدلالي بين الحقول المعرفيّة أو كما سمّاها خالد اليعبودي[2] استعارة الحقول الدلالية في العملية الاصطلاحية، إذ نجد أنّ المصطلح الصوتي في كثير من المواقف يقع موقف التأثير والتأثّر بمصطلحات ضمن المجال اللساني كالعروض والنحو والبلاغة، أو ضمن مجالات علمية أخرى كالطب والفيزياء، ومن أمثلتها المحقّقة في المعجم ما يظهره الجدول الآتي:

جدول رقم 14: الانتقال المجازي للمصطلح الصوتي بين المجالات العلمية.

المصطلح	المجال الصوتي	المجالات الأخرى
أحادي الجانب Monolateral/Monolatéral	صوتيات نطقية	التداوليات ، ومجال طب الأعصاب والسمع يطلق على الصمم الحسي العصبي
تاجي Coronal/Coronal	صوتيات نطقية	طب الأسنان

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي، ع23، ص141.

[2] - ينظر: خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، ص 118.

ذيل Coda/Coda	صواتة	العروض
جابذ Centripetal/Centripète	صوتيات نطقية	الطب العصبي والنفسي
نابذ Centrifugal/Centifuge	صوتيات نطقية	الطب العصبي والنفسي الفقه
ضغط Pression/Pression	صوتيات إصغائية	الفيزياء
علامة Mark/Marque	صواتة	علم الصرف (الصرفيّات)
موجة Wave/Onde	صوتيات إصغائية	اللسانيات الجغرافية، الفيزياء، السمعيات

الفصـــــل الثالـــث

نسق التوليد الصوري للمصطلح الصوتي.

تمهيد:

يعدّ التوليد الصوري جانبا آخرا مكمّلا لآليات التوليد والتطوّر اللغوي حيث يُعتمد فيه على التغيير الصوري للبنيات اللغوية، وهي من أهم الأسس المنتجة للألفاظ والمصطلحات على مدى تتابع العصور، وشكل من أشكال الإبداعيّة المعجميّة ذات الهيئة الإضافيّة على مستوى وحدات المعجم –العامّ والخاصّ– فتسهم بذلك في توسيع اللغة وإثرائها بما لم تعهده من وحدات معجمية ومصطلحية.

ومعلوم أنّ اللغات في أنساقها الصوريّة تختلف، فبين لغات ذات نسق اشتقاقي مثل اللغات السامية ولغات ذات نسق تركيبي أو إلصاقي كاللغات الهندوأوروبية، يوجد اختلاف في التركيبة الصرفية وفي المنطق التوليدي، إذ يأتي الاعتماد بالنسبة للمثال الأول على عنصر الاشتقاق كوسيلة تنموية تفجيرية تقوم بإنتاج عناصر جديدة انطلاقا من مادة أصلية مجرّدة لتفجّر بذلك مختلف التصريفات والاشتقاقات، بينما تعتمد اللغات ذات النسق التركيبي السلسلي على تقنية الزوائد أو كما يطلق عليها اللواصق فتضيف إلى رصيد وحداتها اللسانية زوائد تظهر في شكل سوابق ولواحق تكسب الهيئة الخطيّة الجديدة معنى جديدا.[1]

في ظلّ هذا الاختلاف الجوهري بين اللغات، يظهر نسق التوليد الصوري للمصطلحات الصوتيّة في المعجم الموحّد بمصطلحات ذات هيئات صوريّة متنوعة، فهل وفّق واضعوها في استغلال القدرة

---

[1] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء–المغرب، ط1، 1990، ص 38–39.

الاشتقاقية للغة العربية وتطويع أوزانها تماشيا والمفهوم الصوتي للمصطلح، وكيف استطاع المعجم الموحّد التعامل مع المصطلحات الصوتية التي لا تسمح طبيعتها المركّبة بالاشتقاق؟ هل فعلا وُفّق المعجم في تحقيق الدّقة والوضوح بالاعتماد على آليات التوليد الصوري؟

3-1 الاشتقاق:

تزخر المباحث اللغويّة العربيّة بدراسات حول الاشتقاق، ففي مختلف الخطابات اللغويّة والمعرفيّة القديمة منها والحديثة تجد متنوّعات من الدراسات التي عرضت للجانب الإفرادي للكلمة « فقد تناولها النحاة في مباحثهم المحدّدة لأصل الكلم وتفرّعات هذا الأصل، كما تطرّق إليها الأصوليون في مباحثهم الدينية المعتمدة على آليات التحليل اللغوي، ودرسها المتكلمون والمناطقة عند معالجتهم للكلام والمشتق من حيث الحقيقة والمجاز.»[1]

أمّا في العصر الحديث فقد انصبّ اعتنت المجامع والهيئات اللغويّة بالاشتقاق لما يضفيه من شرعية لغوية على المستحدثات من المعاني والمفاهيم، وللأهميّة التي يكتسبها الاشتقاق في للغة العربية، سنحاول رصد أهم التعريفات الخاصّة به.

3-1-1 تعريف الاشتقاق:

لغة:

يأتي الأصل اللغوي لكلمة اشتقاق من مادة شقق التي من استعمالاتها:

أنّها مصدر قولك شققتُ العود شقّا.

الشقُّ: الموضع المشقوق، كأنّه سمّيَ بالمصدر، وجمعه شقوق.

---

[1] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص69.

الشقاق داء يكون بالدواب.

والشِقُّ والشِّقةُ بالكسر نصف الشيء.

والشّقُ النّاحيةُ من الجبل.

واشتقاقُ الشيءِ: بنيانُه من المُرتجل. واشتقاقُ الكلام: الأخذ فيه يمينا وشِمالا. واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه.[1]

ويتّضح من خلال المعنى اللغوي أنّ الاشتقاق بمعناه الاصطلاحي هو سليل التطوّر اللغوي للكلمة؛ إذ انتقل فيها من معنى أخذ الشيء من الشيء كما هو في شققت العود شقا إلى معنى الاشتقاق في الكلام، ومن بعدها إلى اشتقاق الحرف من الحرف وكلّها إنّما هي تمهيد لظهور المعنى الاصطلاحي للكلمة.

اصطلاحا:

تتقاطع التعريفات الاصطلاحيّة للاشتقاق في التصوّر الفكري العامّ لها غير أنّها اختلفت في طريقة الترجمة اللغويّة لذلك التصوّر، جاء في نصّ رضيّ الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (686هـ): « الاشتقاق هو كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد.»[2] فالتعريف هنا يركّز على الجانب المادي للاشتقاق أي أنّه يحصل استنادا إلى أصل لفظي يرجع إليه.

---

[1] –ينظر: ابن منظور، لسان العرب، م4، ج26، ص 2300 وما بعدها، مادة: شقق. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، م5، ص1502–1503.

[2] – رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزقزاق، محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1402هـ–1982م، عدد الأجزاء:4، ج2، ص 334.

ويذهب الشريف الجرجاني إلى القول إنّ الاشتقاق هو: « نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة»[1] يظهر تعريف الجرجاني العلاقة بين المبنى والمعنى، فالاشتقاق يبنى من منطلق المشاركة في أصل المشتق منه مادةً ومعنى، ليظهر في صيغة صرفية جديدة نحو كاتب من كتب حيث اشتق اسم الفاعل (في صيغة فَاعِلْ) ليدلّ على كلمة جديدة سليلة المعنى والمادة من الجذر (ك.ت.ب).

ومن ثمّ يكون التوليد الصرفي «بتحديد الإمكانيات التأليفية للأبجديات الصرافية والصواتية. وتتلخّص هذه الأبجديات في أبجديّة صامتية تولد منها الجذور، وأبجدية حركية تولد من الصيغ، واللواصق التي تلتصق بالجذوع (وهي ناتج تأليف الجذور والصيغ).»[2]

فالصيغة إذن هي الهيئة أو البناء اللغوي الجديد الذي يُرْصَفُ فيه الجذع اللغوي كما هو موضّح في المثال: ك.ت.ب(أصل صامتي)+ فَاعِلْ (صيغة صرفية)= كَاتِبْ (جذع صرفي).

ولقد عرّفها رضي الدين الاستراباذي بقوله: « المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتُها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرُها، وهي عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كلّ في موضعه.»[3]، والصيغ الصرفية على تعدّدها تسهم في تنمية ألفاظ اللغة انطلاقا من جذر أو أصل اشتقاقي واحد. في هذا السياق يقول ابن فارس: «أجمع أهل اللغة –إلاّ من شذّ منهم– أنّ للغة العرب قياسا، وأنّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض.

---

[1] - الشريف الجرجاني، التعريفات، المصدر المذكور سابقا، ص 26.

[2] – عبد الرزاق تورابي، سالم الرامي، حول المُوَلِّد الصرفي للكلمات المعجمية العربية، صرف اللغة العربية مقاربات جديدة، إع وتد: محمد بلبول، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، دار أبي الرقراق، جامعة محمد الخامس الرباط–المغرب، 2015، ص131.

[3] - رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزقزاق، محمد محي الدّين عبد الحميد، المصدر المذكور سابقا، ص2.

وأن اسم الجنّ مشتق من الاجتنان. وأن الجيم والنون تدلان أبدا على الستر. تقول العرب للدّرع: جُنّة. وأجنة الليلُ. وهذا جنين، أي هو في بطن أمّه أو مقبور.»[1] هذا ما يفسّر منطق ترتيبه معاني الكلمات اللغوية في أصل واحد كما فعل في معجمه مقاييس اللغة.

ويذهب أبو البقاء أيوب بن موسى الحُسيني الكفوي (1094هـ) في تبيينه خاصية الاشتقاق وما تمثّله بالنسبة للغة العربية، إلى القول: « الاشتقاق ردّ كلمة إلى أخرى لتناسبهما في اللّفظ والمعنى، وهو أصل خواصّ كلام العرب، فإنهم أطبقوا على أنّ التفرقة بين اللفظ العربي والعجمي بصحّة الاشتقاق.»[2] هذا الرأي اتّفق عليه اللغويون المحدثون، وحاولوا من خلال الخاصيّة الاشتقاقيّة للغة العربية أن ينتجوا ملايين الألفاظ والمصطلحات العلميّة ويسهموا في مواكبة التطوّر الفكري والحضاري.

وإذا سلّمنا بأنّ للاشتقاق في اللغة العربية أنواعاً، فما نوع الاشتقاق المعوّل عليه في تنمية القدرة المصطلحية؟

3-1-2 أنواع الاشتقاق:

يتفرّع الاشتقاق إلى أنواع حدّدها علماء اللغة وهي كالآتي:

1- الاشتقاق الكبير (عند ابن جنّي الأكبر):

إنّ الأبحاث الخاصّة بالاشتقاق الكبير بدأ ظهورها في المؤلّفات اللغويّة على شكل أمثلة ونماذج تطبيقية ولم يستو سوقها في شكل مصطلح ذو تسمية محدّدة « والثابت أنّ بعض الأصوليين

---

[1] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحـ: عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت–لبنان، ط 1، 1414هـ–1993م، ص 66–67.

[2] – أبو البقاء أيوب بن موسى الحُسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحـ: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط2، 1419هـ–1998م، ص117.

واللغويين الأوائل قد استعانوا به في بحوثهم دون أن يصطلحوا عليه ولا أن يقسّموه»[1] على غرار ما طبقّه الخليل في معجمه العين من تقليبات رياضية على الجذور اللغوية، غير أنّه لم يعيّنه بتسمية خاصّة كما فعل ابن جنّي محصّلا أسبقيته لذلك بقوله: « هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا؛ غير أنّ أبا علي –رحمه الله– كان يستعين به، ويُخلِد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر لكنه مع هذا لم يسمّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلّل به. وإنما هذا التقليب لنا نحن. وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن.»[2]

يرتكز هذا النوع من الاشتقاق على نظام التقليبات للجذر الصامتي الواحد فينتج لنا سلسلة من المتواليات اللفظيّة منها المستعمل ومنها المهمل في محاولة إلى استقراء وحدات اللغة كما سعى إلى ذلك الخليل.[3]

أو نحو جمع التقليبات الخاصّة بالجذر الواحد تحت دلالة عامة واحدة، وهو منحى أبي الفتح ابن جنّي[4]، فالذي عمل عليه ابن جنّي هو ما قوبل في كتب المتخصّصين بالاشتقاق الكبير وشاع بهذه التسمية وقد عرّفه أحد الباحثين بقوله: «أما الاشتقاق الكبير فهو عبارة عن ارتباط مطلق غير مقيّد بترتيب بين مجموعات ثلاثية صوتية ترجع تقاليبها الستة وما ينصرف من كل منها إلى مدلول واحد مهما يتغاير ترتيبها الصوتي.»[5]

---

[1] – فوزية سرير عبد الله، سر صناعة الإعراب بين النحو والصوتيات الوظيفية –دراسة نقدية–، المصدر المذكور سابقا، ص205.

[2] – ابن جنّي، الخصائص، المصدر المذكور سابقا، ج2، ص133.

[3] – ينظر: الخليل بن أحمد، العين، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص59.

[4] – ينظر: ابن جنّي، المصدر نفسه، ص 134.

[5] – صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط16، 2004، بيروت–لبنان، ص186.

2- الاشتقاق الأكبر (عند ابن جنّي الكبير):

هذا النوع من الاشتقاق –في نظرنا– هو ظاهرة صوتية أكثر منها اشتقاقية؛ حيث إنّه« ذو حمولة اشتقاقية ضئيلة محدودة»[1] لا تثري المعجم أو الحقل الدلالي بقدر ما تبرز الاختلافات الصوتية بين الألفاظ.

تتأسّس فكرة هذا الاشتقاق على إقامة حرف موضع آخر في لفظة معيّنة، أو بالأحرى هو أن « ترتبط بعض مجموعات ثلاثية من الأصوات ببعض المعاني ارتباطا غير مقيّد بنفس الأصوات بل بنوعها العام وترتيبها فحسب، فتدل كلّ مجموعة منها على المعنى المرتبطة به متى وردت مرتّبة حسب ترتيبها في الأصل، سواء أبقيت الأصوات ذاتها أم استبدل بها، أو ببعضها أصوات أخرى متّفقة معها في النوع»[2] وقد اصطلح عليه المتخصّصون بتسميات أخرى من بينها: الإبدال، والقلب.[3]

ويُمثّل له ابن جني في كتابه الخصائص تحت باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني[4]، ضاربا أمثلة لهذا النوع كـ: أزّ وهزّ، عسف وأسف، جرف وجلف ونحوها من النماذج المبرزة لقيمة الدلالة الصوتية ومدى تأثيرها على معاني الكلمات المتقاربة الشكل.

3- الاشتقاق الأصغر (عند ابن جنّي الصغير):

إنّ المعوّل عليه في تنمية الرصيد المعجمي والمصطلحي للغة العربية تطويعا لأوزانها الصرفيّة هو ما يطلق عليه الاشتقاق الصغير أو كما يسميه اللغويون الاشتقاق العام[5]

---

[1] – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، المصدر المذكور سابقا، ص 381.

[2] – علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، نهضة مصر، القاهرة–مصر، ط3، 2004، ص142.

[3] – ينظر: علي القاسمي، المصدر نفسه، ص 381.

[4] – ابن جنّي، الخصائص، المصدر المذكور سابقا، ج2، ص 145 وما بعدها.

[5] – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة–مصر، ط6، 1978، ص62. وعزّت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة–مصر، دط، 2002، ص 54.

أو الصرفي[1] أو التوليدي[2]، وهو الذي يختصّ عن باقي أنواع الاشتقاق السابق ذكرها بخاصيّة النمو والإبداعية المعجميّة. ذلك أنّه يمكن الاشتقاق من جذر واحد العديد من الكلمات والمصطلحات العلميّة « فلو ألقينا نظرة فاحصة على المصطلحات المستخدمة في معاجم الطبّ والتشريح والتي يبلغ عددها ثلاثين ألف مصطلح لوجدنا أنّه تمّ توليدها من مائة وخمسين جذرا »[3]

ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إنّ «هناك بعض الجذور تذهب لأكثر من معنى، فيتبع ذلك اشتقاقات من أكثر من جانب؛ مما يؤدّي إلى تضاعف قدرة الجذور والصيغ على سدّ الفراغ المصطلحي؛ فتستخدم في بناء مصطلحات علم اللغة وغيره من العلوم الأخرى.»[4] فالرأي المتّفق عليه بإجماع الدارسين أن هذا النوع من الاشتقاق ليس مجرّد وسيلة تُضمُّ إلى باقي وسائل إثراء اللغة العربية بل هي المجال الحيوي الذي تنتعش وتنفتح به اللغة على مختلف الأصعدة والقطاعات الفكرية والحضارية، « حتّى أنه يمكن القول إن لغتنا العربية بهذا التشريع المواكب لوضعيتها صارت لغة حيّة أبد الدهر، فلم تزل على خصوبتها في إفراخ لغة من لغة، بما يجعلها لغة كل العصور، وفي الآن ذاته تبقى لها بكارتها ما استطعنا أن نحفظ لها تلك الأصول الأولى.»[5]

---

[1] – عبد المقصود محمد عبد المقصود، مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره عند النحويين والأصوليين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة–مصر، ط1، 2006، ص50.

[2] – عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص33.

[3] – وجيه حمد عبد الرحمن، اللغة ووضع المصطلح الجديد، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، 1402هـ–1982م، ع19، ج1، ص71.

[4] – مصطفى طاهر الحيادرة، –نظرة في مشكلات تعريب المصطلح اللغوي المعاصر، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ط 1، 1434هـ–2003م، ج3، ص163–164

[5] – عزّت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، المصدر المذكور سابقا، ص55.

ومعلوم أنّ الاشتقاق الصغير أولاه الباحثون عناية واهتماما بليغا، أدّى في كثير من الأحيان إلى تلازم مصطلح الاشتقاق في الدراسات اللغويّة والمصطلحيّة بمفهوم الاشتقاق الصغير، «لأنّه الأوسع دائرة. والأكثر نتاجا.»[1]

إنّ فحوى مفهوم الاشتقاق الصغير يَرتكز على توليد عدّة مصطلحات استنادا إلى صيغ وأوزان متنوّعة وانطلاقا من جذر صامتي واحد، تنزع إلى تشكيل أسرة دلالية «وذلك كتركيب "س ل م" فإنك تأخذ معنى السلامة في تصرّفه نحو: سلم، وسلِم وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة، والسليم اللّديغ، أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، وبقية الأصول كغيره كتركيب "ض ر ب" و"ج ل س" على ما في أيدي الناس من ذلك، فهذا هو الاشتقاق الأصغر.»[2]

والملاحظ على هذا النوع أنّه مرتبط بقياس يحكمه ينتج عنه مصادر للأفعال والأسماء ومشتقّات كاسم الآلة والصفة المشبّهة وغيرها يقول ابن جنّي في شأن ذلك: « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعِلٍ، ولا مفعولٍ، وإنما سمعت البعض، فقِست عليه غيره.»[3]

ومنه يمكن القول إنّ القياس مرتبط بالاشتقاق كعلاقة الجانب النظري من العلم بالجانب التطبيقي، فالأول يمثّل له بالقياس من خلال مجموع الصيغ والأوزان المسموعة عن العرب والأمثلة التي حُقِّقَتْ في كتبهم، والثاني يمثل له بالاشتقاق من خلال إخضاع ما هو مستحدث من الكلمات والمصطلحات على النماذج والصيغ الموجودة ومن ثمّ القياس عليها، «ولهذا يجدر بالذكر عدم تصوّر أنّ كلّ الأفعال، أو المصادر حين عُرِفت في نشأتها عُرِفت معها مشتقاتها، وقد تظل اللغة فترة طويلة

---

[1] – عبد القادر المغربي، الاشتقاق والتعريب، المصدر المذكور سابقا، ص 14.

[2] – ابن جنّي، الخصائص، المصدر المذكور سابقا، ج2، ص134.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 357.

وليس بها إلاّ الفِعلُ وحده. أو المصدر وحده. حتّى تأتي الحاجة الداعية إلى ما يشتق من هذا الفعل، أو المصدر.»[1]

وقد دعت الحاجة المتزايدة لتوليد الألفاظ الحضاريّة والمصطلحات العلميّة إلى استغلال مصدرين من مصادر الاشتقاق التي لم تعرف توسّعا عند المتقدّمين وإنّما فرضها تسارع وتيرة الإنتاج العلمي والفني ووفرتها، فجوّز مجمع اللغة العربية استخدامها من بينها:

1- أسماء الأعيان: وقد استخدمه العرب في مئات من الألفاظ: كاشتقاقهم من أسماء الذهب والفضّة والجصّ والزّفت...كلمات مذهّب ومفضفض ومجصّص ومزفّت...، وكاشتقاقهم من أسماء الحجر والناقة والنسر والأسد وبغداد...كلمات استحجر الطين "إذا يبس وصار كالحجر" وغيرها من الأمثلة.[2]

2- المصدر الصناعي: جاء في قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة: «إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء.»[3] ومنه فقد أقرّ المجمع الحاجة إلى المصدر الصناعي ومن ثمّ إلى قياسيته في اشتقاق المصطلحات. «بعد أن كان الفراء النحوي (ت207هـ) (ومن بعده ابن سيده) يعتبرها سماعيّة، إلا أنّ تواترها بالمصنفات الفلسفية العربية القديمة يؤكّد أن الفلاسفة والمناطقة قد اعتبروها قياسية ومنتجة على الرغم من عدم تصريحهم بذلك.»[4]

---

[1] – رباح اليمني مفتاح، ظاهرة الاشتقاق في التّراث العربيّ، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، 2007، مج: 10، ع:2، ص187.

[2] – ينظر: علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، المصدر المذكور سابقا، ص 138.

[3] – الشيخ أحمد الاسكندري، الغرض من قرارات المجمع، والاحتجاج لها، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة–مصر، 1934–1935، ج1، ص215.

[4] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص 94.

إنّ مثل هذه القرارات الصادرة عن المجامع والهيئات اللغويّة الرسميّة، المقرّة بالأخذ بكثير من الصيغ والأوزان التي جعلها النحويون والصرفيون سماعية لا يقاس عليها، إنّما جاءت لمجابهة الكمّ اليومي من المصطلحات وجعل هذه المصطلحات ضمن النسق الصرفي للغة العربية، مع صحّة التأكّد من تناسبها مع مفهوم المصطلح ولهذا جاء في قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن: «يقبل السماع من المحدثين، بشرط أن تدرس كل كلمة على حدّتها قبل إقرارها.»[1]

3-1-3 الصيغ الصرفية وأهميتها في تشكيل المصطلح:

يعتمد الاشتقاق في اللغة العربية على أربعة أركان رئيسة هي:

1- الجذر اللغوي أو المادة الأصلية (الأصل)

2- الصيغة الصرفية أو الوزن

3- الهيئة أو البناء اللغوي الجديد (الفرع)

4- العلاقة الجامعة بين المشتق والمشتق منه (مادة ومعنى).

وانطلاقا من الجذور اللغويّة التي تتمتّع بها اللغة العربية الموجودة في المعاجم العربية أو متون الكتب اللغويّة يمكن اشتقاق ما لا حصر له من المصطلحات، من أجل ذلك يُعدّ الاهتمام بالصيغ الصرفية بالنسبة للغة العربية أهمّ عامل ترتكز عليه للنهوض بقاعدتها الاصطلاحية.

علما أنّ من مميزات الصيغ الصرفية أنّها تظهر لنا الدلالة العامّة للوزن ومن ثمّ تساعد على توليد مصطلحات ذات شحنة مفهوميّة مناسبة والدلالة العامّة للصيغة، « وهذا النوع من العلاقات

---

[1] – محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما 1934-1984، مجلة مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية، القاهرة-مصر، 1404هـ-1984م، ص9.

نسمّيه "العلاقات الشكليّة الدلاليّة" أي أنّها علاقاتٌ تتبيّنُ من التأليف بين دوالّ الأدلّة ومدّاليلها...فليس النمط الصيغي مجرّد شكل، بل هو شكلٌ دالّ.»[1]

هذا الارتباط الدلالي يسوّغ لنا إنتاج مصطلحات جديدة استنادا إلى دلالة الصيغة كـ «دلالة فِعالة على الحرف والصناعات مثل الصِّناعة، وفُعال وفعيل على الصوت مثل الصُّراح والضجيج، والفَعَل على الأمراض والعيوب مثل الحبر والسلس، وكذلك الفُعال مثل الصُّحام والبُواغ والصُّمال والعُصاب والصُّداع، ودلالة الافتعال على الاهتزاز والحركة مثل الهيجان والغليان.»[2] وجميع الصيغ العربية تظهر في شكل وحدات مفردة بسيطة تحقّق جانب الاقتصاد اللّغوي في وضع المصطلحات.

وكذا يستفيد واضع المصطلحات من الصيغ الصرفية المشتقّة من جذر واحد في بناء حقل مفهومي يضمّ فيه جميع المصطلحات ذات الأصل الواحد، فَيُسَهِّلُ بذلك عملية تمثّل البناء الذهني للمصطلحات ضمن شبكة ميدانية واحدة.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ الصيغ الصرفية بكلّ تنوّعاتها لا تقوم وحدها بتشكيل التصوّر العامّ للمصطلح وإنّما يأتي ذلك بـ«معرفة المجال العلمي الذي ينتمي إليه. فليس معنى الجذر مضافا إليه دلالة الصيغة الصرفية ومعاني اللواصق هو ما يحدّد مفهوم المصطلح فحسب، بل إنّ تحديد المجال العلمي الذي ينتمي إليه المصطلح هو الذي يكون حاسما في تحديد مفهومه.»[3]

---

[1] – إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 1431هـ–2010م، 91.

[2] – عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، المصدر المذكور سابقا، ص61.

[3] – أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، المصدر المذكور سابقا، ص85.

3-2- الاشتقاق دراسة في المدوّنة:

من المسلّم به أنّ أيّ باحث يريد معرفة نسبة استعمال آلية الاشتقاق في المعاجم، يكون أولا بالنظر في عدد مصطلحاته المفردة، فالاشتقاق من سماته الأولى أنّه يأتي مفردا، وتبعا لهذا المعطى سنتطرّق من خلال دراستنا إلى الإفراد في المعجم.

3-2-1 المصطلحات الصوتية المفردة في المعجم:

يرتبط المصطلح المفرد أو البسيط عامة بصفة الإيجاز، فكلّما تقلّصت الوحدة الدّالة كلّما سهل اكتسابها وتداولها، وكما هو متفق عليه في مبادئ الصناعة المصطلحيّة أنّ السعي وراء استعمال المصطلح البسيط بأنواعه –مفرد، مثنى، جمع– سابق للمصطلح المركّب، شريطة أن لا يخلّ بالبنية المفهوميّة ولا يؤثّر على وضوح المصطلح. وعليه يبقى عنصر الإيجاز أمر نسبي في المصطلحات ما لم يؤثّر على درجة مفهوميّته في الأذهان.

وفي دراسة استطلاعية قام بها محمد حلمي هلّيل تخصّ مبدأ الإيجاز المصطلحي في الكتابات الصوتيّة العربيّة لاحظ « أن هذا المبدأ لم يتوخّاه واضع المكافئ في جميع الأحوال بل ولا في الكتاب الواحد وربما كان السبب في ذلك جدّة المفاهيم وعدم استقرار استعمالها بعد، إلا أنه على كلّ حال مبدأ أساسي يجب أخذه في الحسبان حتّى نطوّع لغتنا وتصبح فيها سمات اللغة العلميّة لأنّ الملاحظ فيما يكتب عن الصوتيات سيما في حقل الفونولوجية الحديثة هو الإيجاز المكثّف في اللغة المستعملة.»[1]

[1] – محمد حلمي هلّيل، المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة –دراسة تمهيدية نحو وضع معجم صوتي ثنائي اللغة (انجليزي–عربي)، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط– المغرب، 1983، ع 21، ص118.

إنّ من خصائص اللغة العلميّة المتخصّصة الاقتصاد والوضوح، وكما هو معروف عن التخصّصات العلميّة النزوع نحو التعبير عن المفاهيم العلمية بقوالب لفظية بسيطة، بل اللجوء في أحيان كثيرة إلى استخدام الرموز والمختصرات المصطلحية[1]. وإن عرفت الرموز والمختصرات المصطلحية انتشارا في وسط التخصّصات العلمية الدقيقة، نظرا لدقّة اللغة المتخصّصة واعتمادها بشكل كبير على المعادلات العلميّة، فهذا لم يمنع من استعمالها من لدن الباحثين اللغويين في نظريّاتهم اللغوية[2]

والحال لا ينطبق على البحث اللّساني العربي فقد « أهملت أغلب المعاجم اللسانية العربية الرموز العلمية المختصرة لمصطلحات طويلة وكثيرة التداول، وذلك على الرغم من تميّز اللغة العلمية بنهجها نهج اختزال العبارات الاصطلاحية توخيا للاقتصاد اللغوي، علما أنّ معجم "ج.ريتشاردز–ج. بلات–وخ.ويبير" (Jack Richards–John platt– Heidi Weber) (1985) يضمّ قرابة سبعين رمزا اصطلاحيا ترد كمداخل اصطلاحية مختزلة في شكل حروف منفصلة ليتمّ تفكيك مكوّناتها وشرح دلالتها.»[3]

---

[1] – «تعد المصطلحات المختصرة صيغا مختصرة لتركيبات لغوية معقدة طويلة للغاية إن أردنا استخدامها على نحو متكرر في عملية التواصل المتخصصة. لذا يتم التعبير، بشكل عام، عن الوحدات الكاملة مختزلة في الأحرف الاستهلالية التي تشكّل المعجم الرئيس لتلك الوحدات...» ينظر: إلياس يوسف، المصطلح العربي بين التكيّف والابتكار، تر: محمد محمود مصطفى، مجلة تبيّن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر–الدوحة، 2014، ع7، ص71.

[2] – ينظر على سبيل التمثيل تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية من خلال كتابه:

- Syntactic Structures, Mouton de Gruyter, 2 ed edition, 2002, Berlin-Germany.

[3] - خالد اليعبودي، معجم المصطلحات اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري ونادية العمري طفرة أم عقبة؟، المصدر المذكور سابقا، ص 103.

إنّ الباحث في المصطلحات التي يتمّ نقلها من اللغات الأجنبية أثناء بداية انتشارها أنّها غالبا ما تكون مصطلحات ذات صبغات مركّبة وعبارات اصطلاحية معقّدة، فالناقل أثناء ترجمته يسعى إلى تفسير المصطلح على نحو ما مثّل له محمد حلمي هلّيل من نماذج[1]:

- Glottis ترجمت بالفتحة الكائنة بين الوترين الصوتيين بالحنجرة.
- Spectrograph ترجمت بجهاز قياس وتصوير الموجات الصوتية، وترجمت أيضا بجهاز التحليل الطيفي للصوت.
- Laryngograph ترجمت بجهاز قياس ذبذبات الحنجرة
- Decibel ترجمت بوحدة قياس شدّة الصوت.
- Loudness ترجمت بالشدة الإدراكية للصوت.
- Formants ترجمت بالحزم التكوينية.
- Acoustic phonetics ترجمت بدراسة الموجات اللغوية الصوتية.
- Intonation ترجمت بموسيقى الكلام ونماذجه.

وفي إشارة إلى هذه الآلية تحدّث عبد السلام المسدّي عمّا سمّاه بمراتب التجريد الاصطلاحي والتي يمرّ فيها المصطلح اللّساني المنقول بثلاث مراحل:

« فمن الفوناتيك إلى علم الأصوات الحديث إلى الصّوتيات.

ومن اللكسيكوغرافيا إلى علم صناعة المعجم إلى المعجميّة.

ومن الفنولوجيا إلى علم وظائف الأصوات إلى الصوتميّة.

ومن السّتيلستيك إلى علم الأساليب الأدبيّة إلى الأسلوبيّة.

---

[1] – ينظر: محمد حلمي هلّيل، المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، المصدر المذكور سابقا، ص118.

كلّها تقتفي ناموس التّرقي الاصطلاحيّ: تقبّل فتفجير فتجريد.»[1]

والملاحظ أنّ المصطلحات المركّبة لا تمثّل في مجملها لمرتبة التفجير الاصطلاحي إذ هناك مصطلحات أصل بنيتها الاصطلاحيّة معقّد ومن ثمّ لا يمكن مقابلاتها بمصطلحات بسيطة.

وفي محاولة المعجم الموحّد مواكبة الشروط المصطلحية المتّفق عليها، حرص على تفضيل المصطلح البسيط على المركّب فقد استبدل ثمانية وخمسين (58) وحدة مصطلحية مركّبة تركيبا بسيطا بمصطلحات مفردة[2] إعمالا بالمبدأ الذي نصّته منهجية الرباط (1981) والذي يحثّ على تفضيل الكلمة المفردة لأنّها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع[3]. واستغنى عن توظيف خمسة وثلاثين (35) وحدة مصطلحية مركّبة تركيبا معقّدا، لتوظيف مصطلحات مركّبة تركيبا بسيطا.[4] هذا الحذف المصطلحي الذي مرّ به المعجم الموحّد هو ما أسماه الباحث جواد حسني سماعنه[5] بـ: قاعدة الحذف التحويلية حيث مثّلها بالمعادلة الآتية: (a+b ⟶ b)

ويُلاحظ من خلال التحليل أنّ المصطلحات الصوتيّة التي تحوّلت من مصطلحات مركّبة في الطبعة الأولى إلى مصطلحات بسيطة في الطبعة الثانية اعتمادا على آلية الاشتقاق تُقدّر نسبتها

---

[1] – عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص 53.

[2] – ينظر الملحق رقم 3 الخاص بالمصطلحات الصوتية الموكّبة في ط1 التي حوّلت إلى مصطلحات صوتية بسيطة في ط2، ص: 466.

[3] – مكتب تنسيق التعريب، ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي (الرباط 18–1981/2/20)، مجلة اللسان العربي، ع18، ج1، ص176. وهو المبدأ الذي تبناه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ونصّ عليه في مجموع توصياته، ينظر: مجمع اللغة العربية، مجموعة المصطلحات العلميّة والفنيّة التي أقرها المجمع، مجلة المجمع، القاهرة–مصر، 1979 م21، ص1.

[4] -ينظر الملحق رقم 4 الخص بالمصطلحات الصوتية الموكبة تركيبا معقّدا والتي حوّلت إلى مصطلحات ذات تركيب بسيط، ص: 469.

[5] – ينظر: جواد حسني سماعنه، التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، مجلة اللسان العربي، ع 50، ص 37.

حوالي ستين بالمئة (60٪)، مقارنة بباقي الآليات الأخرى كالتراث والمجاز. ويمكن التمثيل لها بالدائرة النسبية أدناه:

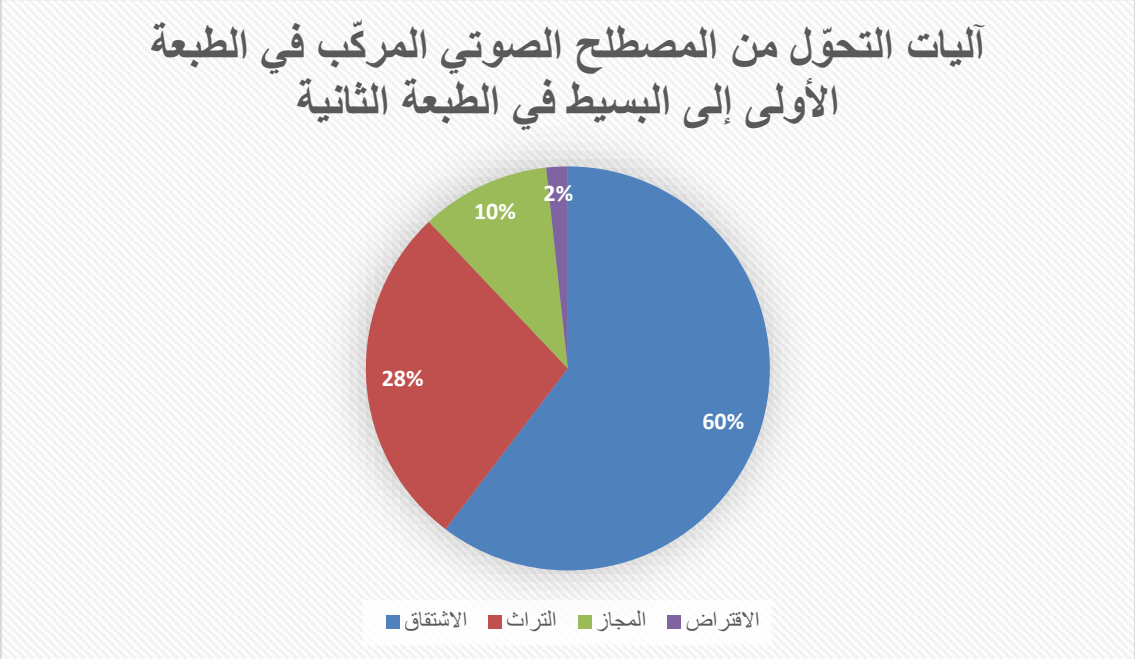

الشكل رقم 12: آليات التحوّل من المصطلح الصوتي لمركّب في الطبعة الأولى إلى البسيط في الطبعة الثانية.

ويرجع العامل المسهم في ارتفاع نسبة الاشتقاق إلى ثراء هذه الوسيلة وإمكانيتها اللاّمحدودة في تنمية المصطلحات بأسلوب لغوي سليم وسهل.

وفي حصاد الرصيد الصوتي للمعجم الموحّد في طبعته الثانية، توجد ما يناهز أربعة وسبعين ومائتي (274) وحدة مصطلحية بسيطة.

وكما مرّ فإنّ من مميزات المصطلحات البسيطة أنّها سهلة التداول، وهي قابلة للاشتقاق، مع إمكانية توحيدها، وتحقّق الإيجاز في أسلوب علمي وتتّسمّ بالانسجام على المستوى اللغوي. وهي

تمثّل مبدأ الاقتصاد اللغوي. إلاّ أنّها قد تكون أكثر عرضة للاشتراك والترادف من المصطلحات المركّبة.

3-2-2 النسق الاشتقاقي والصيغ الصرفية للمصطلح الصوتي:

يوجد حوالي أربعة وخمسين ومئة (154) مصطلحا صوتيا مشتقّا من بين تقريبا أربعة وسبعين ومائتي (274) وحدة مصطلحية بسيطة. وبحسب الأرقام فإنّ دور الاشتقاق في تشكيل اللغة المتخصّصة بالمستوى الصوتي له أهميّة بالغة، مكنّت المعجم من استغلال عدّة صيغ تراثية، وأخرى أجازها المجمع اللغوي القاهري ومكتب تنسيق التعريب. من بين هاته الصيغ التي وظّفها المعجم في المجال الصوتي نذكر:

1- **استغلال صيغة النسب:** استغلّ المعجم هاته الصيغة في اشتقاق العديد من المصطلحات الصوتية نحو: أساسي، إقحامي، تفخيمي، حلقي، رجعي، وهذا النهج هو المعمول به في اشتقاق المصطلح العلمي «وقد تضمّنت المصطلحات التي أقرّتها المجامع عددا كبيرا من الكلمات ذات صيغة النسب العادية بإضافة الوحدة الصرفية المكونة من كسرة وياء مشدّدة (يّ) نجد هذه القاعدة العربية المعروفة وسيلة مهمّة لتكوين كلمات اصطلاحية على نحو مطّرد وواضح من حيث الصيغة والدلالة.»[1] وقد أفاد المعجم من صيغة النسب في الانتقال من المصطلحات المركّبة أو المزجية نحو مصطلح من الشفتين[2] إلى مصطلح

[1] – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص65.

[2] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات، المصدر المذكور سابقا، ط 1، ص19، الرقم: 310.

شفتاني[1] ومن مصطلح من الحافتين، جانبي (من جانب الفم)[2] إلى مصطلح جانباني[3]؛ وذلك بجواز النسبة إلى التثنية وإلى الجمع كما في أسناني، نصّا بما أقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة.[4] وهذه الطريقة المتّبعة في النسبة من التثنية والجمع، وظّفها اللّساني عبد القادر الفاسي الفهري في معجمه[5]، وهي بالنسبة لأحمد مختار عمر الأدقّ والأنسب خاصّة بعد إجازة المجمع اللغوي القاهري لها.[6]

2- استغلال المصدر الصناعي: وسّع المعجم في استعمال المصدر الصناعي، ليظهر في هيئة الجمع مثل: صوتيّات، إصغائيات، نبريّات، لتعيين العلم بمقابلة اللاصقة (ics/ique) بصيغة الجمع (يّات). ومن ثمّ يحقق النسقية المطلوبة في تحديد المصطلحات الخاصة بالعلوم مثل لسانيّات، ورياضيّات وغيرها، غير أنّ المعجم لم يستقّر على استعمال صيغة المصدر الصناعي جمعا لتعيين العلوم، بل أضاف استعمالها مقابلا للاصقة (graphy/graphie)، كما هو في مصطلح حنكيّات[7] (Palatography/Palatographie)، والمتّفق عليه أنّ اللاصقة (graphy/graphie) إنّما تأتي للدلالة على الجانب التطبيقي للعلم مثل: معجماتيّة

---

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات، ط 2، ص: 23، الرقم: 238.

[2] - المصدر نفسه، ط 1، ص: 19، الرقم: 312

[3] - المصدر نفسه، ط 2، ص: 23، الرقم: 242.

[4] - محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما 1934-1984، مجلة مجمع اللغة العربية، المصدر المذكور سابقا، ص94.

[5] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، المصدر المذكور سابقا، ص145.

[6] – أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، الكويت، 1989، م20، ع3، ص13.

[7] - مكتب تنسيق التعريب، المصدر نفسه، ط 2، ص: 105، الرقم: 1110.

(Lexicography/Lexicographie) ومصطلحاتيّة (Terminography /Terminographie).

فكان من الممكن المحافظة على نسقية ترجمة اللاصقة الأجنبية، واستبدال مصطلح حنكيات بـ: حنكاتيّة تماشيا والإطار المفهومي للمصطلح الذي يعني: «منهجية في علم الأصوات التجريبي تستعمل لمعرفة وضع اللسان أثناء نطق بعض الأصوات.»[1] ومن ثمّ فهي بعيدة على دلالة العلم.

كما يظهر أنّ المعجم وظّف صيغة النسب إلى المصدر الصناعي للدلالة على المتخصّص في ذلك العلم كما في إصغائيّاتي (Acoustician/Acousticien)[2] بدل عالم الصوت[3]، وهي تقنية ملائمة لتعويض المصطلح المركّب، لكنها لم تطبّق على جميع المصطلحات، إذ نجد في ترجمة (Phonologist/Phonologue): عالم الصواتة؛[4] والعلّة ربّما في عدم مقابلتها بصيغة النسب: صواتيّ مثلما فعل الفهري في معجمه[5] أنّ مصطلح صواتي سبق أن وظّفه المعجم مقابل لـ: (Phonologic/Phonologique)[6] ويعني صفة كلّ ما يتعلّق بفرع الصواتة.

ويبدو أنّه بإمكان المعجم التمييز بين دلالة المصطلحين، اعتمادا على صيغة النّسب، وذلك لأنّ « اللغة العربية ثرية بصيغ النسب، وهذا الثراء يجعل تميز الدلالات ممكنا دون تداخل، وعن طريق تعدّد الصيغ أمكن التمييز بين النسبة إلى الشام (شامي) وإلى شَامَة (شَامَوِي).»[7]

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص105.

[2] - المصدر نفسه، ص 7، رقم:31.

[3] – المصدر نفسه، ط1، ص6، رقم: 30.

[4] – المصدر نفسه، ط 2، ص: 112، الرقم: 1197.

[5] – ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية، المصدر المذكور سابقا، ص 249.

[6] – ينظر: مكتب تنسيق التعريب، المصدر نفسه، ص 112، رقم:1195. والمقابل نفسه وظفّه: مبارك مبارك في: معجم المصطلحات الألسنية، المصدر المذكور سابقا، ص 224، رقم: 2059.

[7] – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص66.

وكذلك يمكن تطبيق هذا التمييز على المصطلح الصوتي، باقتراح أن يستعمل لمقابلة المصطلح (Phonologic/Phonologique) صواتيّ كما هو موجود في المعجم، واعتماد صيغة صواتيّاتيّ على نسق إصغائيّاتي لمقابلة المصطلح الأجنبي (Phonologist/Phonologue). ما يسمح بتحقّق نسق الأسرة الاشتقاقية للمصطلحات الصواتيّة، فتشكّل منظومة مصطلحيّة متناسقة مثلما يظهره الجدول الآتي:

جدول رقم 15: نسق الأسرة الاشتقاقية للمصطلح الصوتي.

المصطلح العربي	المقابل الأجنبي	الصيغة الاشتقاقية	دلالة الصيغة	تعريف المصطلح
صوتة	Phone/ Phone	فعلة	التصغير	«صوت لغوي أو أحد التحقيقات المميزة للصوتية.»[1]
صوتية	Phonem/ Phonéme	المصدر الصناعي	تحويل المصطلح من الوصف إلى التسمية	«أصغر وحدة غير ذات معنى يمكن الحصول عليها.»[2]
صوتوي	Phonemic/ Phonémique	النسبة (وي)	الدلالة على الصفة	لا يوجد تعريف

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص 111، رقم: 1180.

[2] - المصدر نفسه، ص111، رقم:1181.

صواتي	Phonologic/ Phonologique	النسبة (يّ)	الدلالة على الصفة	«صفة كل ما يرتبط بالصواتة مثل القواعد الصواتية التي تمنح لكل نبية سطحية تمثيلا صوتيا.»[1]*
صواتيّاتي	Phonologist/ Phonologue	النسبة (ويّ)	الدلالة على التخصّص	«متخصص في الصواتة.»[2]

تمكّن المعجم انطلاقا من جذر واحد (ص.و.ت) إنتاج وحدات مصطلحيّة متنوّعة تحققت فيها الدقّة والوضوح، وهو شرط أوّلي في بناء المصطلح، وكذا سهّل في عملية الإيجاز وتكوين شجرة مفهوميّة ذات جذر واحد وفروع متعدّدة.

3- استغلال مصدر فِعالة: استعمل العرب هذه الصيغة دلالةً على الصناعة والحرفة والولاية، كما جاء عن سيبويه في كتابه:« وقالوا: التِّجارة والخِياطة والقِصابة، وإنّما أرادوا أن يُخبروا بالصنعة التي يليها، فصار بمنزلة الوكالة. وكذلك السّعاية، إنّما أخبر بولايته كأنّه جعله الأمر الذي يقوم به.[3] فسيبويه إذن يعتبر وزن فِعالة قياسي لما اختصّ من الحرف والصناعات بخلاف رؤية ابن مالك الذي لم يعدّه قياسيا.[4]

---

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص112، رقم: 1195.

* يوجد خطأ كتابي في نص التعريف بدل أن يكتبوا بنية سطحية كتبوا نبية سطحية.

[2] - مكتب تنسيق التعريب، المصدر نفسه، ص 112، رقم: 1197

[3] - سيبويه، الكتاب، المصدر المذكور سابقا، ج4، ص11.

[4] – ينظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة–مصر، ط 20، 1400هـ–1980م، ج3، ص 123–126.

وحديثا أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة: « قياسية صياغة فعالة (بكسر الفاء) مصدرا من أي فعل ثلاثي للدلالة على الحرفة أو شبهها.»[1]

ولتنامي عدد المصطلحات في مختلف المجالات العلميّة والفنيّة، كان لزاما أن يتمّ الرجوع إلى الأوزان والصيغ الاشتقاقية، لإمكانية تحقيق نسبة من التكافؤ بين المردود المصطلحي ونظام التسمية في اللّسان العربي.

وعليه استغلّت صيغة فِعالة في عدّة مجالات، وكان من بين أمثلتها المحقّقة في المستوى الصوتي، ما جاء في المدوّنة:

جدول رقم 16 : استغلال المعجم لصيغة فِعالة في ترجمة المصطلح الصوتي.

الصيغة	مصطلحاتها	مقابلاتها الأجنبية	مجالها
فِعالة	1- صواتة	Phonology/Phonologie	الصوتيات الوظيفية (صواتة)
	2- صِواتة	Phonematics/ Phonématique	الصوتيات الوظيفية (صواتة)

يتّضح أنّ المعجم شحن الصيغة الصرفية فِعالة بمعنى دلالي جديد خاصّ بالدلالة على العلم، أي في مقابلة اللاحقة الأجنبية (logy/logie)، كما أنّه استعمل المصطلح (صواتة) نفسه كمترادف ضمن المجال الصوتي نفسه.

[1] - محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما 1934-1984، المصدر المذكور سابقا، ص 75.

ومعلوم أنّ المصطلح الأجنبي (Phonology) قد قوبل في اللغة العربية بعدّة ترجمات، أبرزها: « (التشكيل الصوتي) و(علم وظائف الأصوات) و(علم الأصوات التنظيمي)، و(علم الأصوات)، و(دراسة اللفظ الوظيفي)، و(علم النظم الصوتية)...وقد ترجمه مجمع اللغة العربية بالقاهرة: (النطقيات).»[1] ونجد في الكتابات المغربية اللسانية عامّة والصوتية خاصّة، استعمالا واسعا لمصطلح "صواتة" حيث استعمله الفهري مصرّحا بذلك، فيقول: « وقد استخدمنا الاشتقاق طبقا لما درج عليه العرب من المناسبة بين المعنى والصيغة، فاستعملنا فعالة (كسرا وكذلك فتحا) للدلالة على الصناعة أو فرع من فروعها (صِواته (Phonology)، صِرافه أو صرف morphology، دَلالة semantics...)»[2] ليشيع بعدها مع المتخصّصين المغربيين أمثال: مبارك حنون[3] وإدريس السغروشني[4] ومصطفى بوعناني[5]، ومحمد البايبي[6] وغيرهم، وربّما هذا ما يفسّر استعمال محيّني الطبعة الثانية مصطلح صواتة بدل مصطلح: الصّوتيات الوظيفية[7].

إلاّ أنّ الباحثَ عن مقبوليّة مصطلح "صواتة" لدى المتخصّصين العرب، يهتدي إلى أنّه يوجد قولين، الأوّل ينفي استعمال هذه الصيغة (فِعالة وفَعالة) للدلالة على العلم ويرى بأنّها تسهم في ازدواجية دلالية ولبس في المفهوم يقع فيه المصطلح، ذلك أنّ « إعمال هاتين الصيغتين غير

---

[1] – عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، المصدر المذكور سابقا، ص213–214.

[2] – عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، المصدر المذكور سابقا، ص145.

[3] – ينظر مثلا إلى أعماله من بينها كتابه: الصواتة الزمنية الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، وكتابه في الصواتة البصرية من لسانيات المنظوق إلى لسانيات المكتوب.

[4] – ينظر مثلا كتابه: مدخل للصواتة التوليدية.

[5]– ينظر على سبيل التمثيل كتابه: الصواتة المعرفية والمسارات الذهنية للإنجاز اللغوي.

[6] – ينظر مثلا مؤلفه: القضايا التظريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية.

[7] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات، المصدر المذكور سابقا، ط1، ص108، رقم: 2106.

دقيق في نظرية علم المصطلح القائمة على فهم تصوّر المصطلح بشكل دقيق؛ لأنّ ثمة فرقا بين المجال النظري المتّسم بالعلميّة والمجال التطبيقي المتّسم بالصناعة.»[1] ويعضّد هذا الرأي، ما أشار إليه اللّساني عبد المجيد سالمي حين نصّ على أنّ مصطلح "صواتة" انفرد باستعماله معجم اللسانيّة لبسّام بركة، وتأثّر به محيّنو المعجم الموحّد في طبيعته الثانية، معتبرين الفنولوجيا صناعة.[2]

وقول آخر حثّ على استثمار هذه الصيغة للوصول إلى مصطلح عربي مفرد بسيط حيث « تقابل كلّ زائدة (affix) ذات معنى بوزن من أوزان المشتقات في العربية وليكن ذلك على الأقل في مجال تعريب المصطلحات العلمية. وهذا، في الواقع ما دعى إليه بعض اللسانيين حين نادوا بتخصيص الصيغ لمعان معينة. كتخصيص صيغة فعالة لحرفة أو علم يشتغل به كما في "صواتة" و"صرافة" وهذا بتعبير آخر هو مقابلة صيغة فعالة بالزائدة "Logy–".»[3]

هذا الانتقال من المعنى الأصلي للصيغة الصرفية، وتوظيفها لتأدية مفهوم علمي حديث، قد يؤدّي إلى تحريف في نسق النظام الصيغي للغة العربية، فلا غرو أنّ المصطلح المفرد البسيط أكثر إيجازا وسهولة من استعمال المصطلح المركّب شريطة أن لا يؤثّر على درجة مفهوميّة المصطلح وعلى سلامة نظام التسمية، فإن لم تتحقّق فيه الدقّة والسلامة اللغويّة فلا حرج من استعمال المصطلح المركّب والمعروف في أعمال الباحثين المشارقة والمغاربة بـ:"الصوتيات الوظيفية" « وإن كان بعض اللغويين يعتقد أن استعمال هذا المصطلح يمكن أن يؤدّي إلى الارتباك عندما يراد وصف هذا العلم

---

[1] – خالد بن عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ع25، مارس 2010، ص 44.

[2] – ينظر: عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، المصدر المذكور سابقا، ص183.

[3] – حسن دريرر، توحيد المصطلح العلمي في العالم العربي: المصطلح اللساني نموذجا، المصدر المذكور سابقا، ص145.

بالوظيفية، فعندئذ لا نستطيع أن نقول الصوتيات الوظيفية الوظيفية، ومثل هذا الاحتمال نادر الوقوع، وإن حدث أن وقع مثل هذا الاحتمال البعيد فإن في اللغة العربية من الأساليب ما يجعلها قادرة على تلافي مثل هذه الحالات والاستعاضة بغيره عنه.»[1]

4- **استغلال مصادر الأفعال:** من مميّزات المعجم استغلاله لمجموعة من المصادر القياسية تأدية لمفاهيم صوتية حديثة، وبغضّ النّظر عن الخلاف القائم بين المدرسة البصرية والكوفية عن أصل المشتقات أهو المصدر بقول علماء البصرة أم هو الفعل بقول علماء الكوفة.[2] فإنّ اعتماد المصادر القياسية في بناء المصطلح الصوتي جسّده المعجم بنسبة مرتفعة تنوّعت صيغها الصرفية، وهي:

1- **صيغة تفعيل:** التفعيل هو مصدر للفعل الثلاثي المزيد بحرف فعّل نحو كبّر تكبيرا، سبّح تسبيحا، قطّع تقطيعا...وغيرها، «هذا إن كانت لام الفعل صحيحة، أما إن جاءت عليلة فيأتي مصدره على وزن تفعلة: زكّى تزكية، ربّى تربية، رقّى ترقية.»[3]

---

[1] - عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، المصدر المذكور سابقا، ص 183.

[2] – أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط1، 2002، ص192

[3] – محمد خطابي، المصطلح والمفهوم والمعجم المختص، المصدر المذكور سابقا، ص310.

من معاني هذه الصيغة التكثير والمبالغة والتعدية إلى المفعولية[1]، وقد استعان بها المعجم في ترجمة المصطلحات الأجنبية المنتهية باللاصقة (ation/ation) أو (ition/ition)، كما في تأنيف[2] (Nasalization/Nasalization)، و تسهيل[3] (Lenition/Lénition) وغيرها. وكذلك وظّف صيغة تفعيل مقابلا لـ: تبليل [4](Logopedy/Logopédie)، وتقليص [5](Reducing/Réduction)، وتهميس [6](Devoicing/Dévoisement). وإجمالا بلغ توظيف هذه الصيغة في المستوى الصوتي حوالي ستة عشر وحدة مصطلحية.

2-صيغة انفعال: الانفعال هو مصدر للفعل الثلاثي المزيد بحرفين انفعل، الدّال على معنى المطاوعة؛ «وفائدة المطاوعة أن أثر الفعل يظهر على مفعوله فكأنه استجاب له، ولذا سميّت نونه نون المطاوعة نحو قدته فانقاد- ولا يكون هذا الفعل إلا لازما، كما لا يكون إلاّ في الأفعال العلاجية، أي التي فيها حركة حسيبه نحو: قطعته فانقطع...وكسرته فانكسر -وأطلقته فانطلق، وعدلته فانعدل، ولكونه مختصا بالعلاجيات لا يقال: علمته فانعلم، ولا فهمته فانفهم.»[7]

---

[1] – ينظر: رمضان عبد الله، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية-مصر، ط1، 2006، ص48.

[2] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات، المصدر المذكور سابقا، ط 2، ص: 97، الرقم: 1041.

[3] - المصدر نفسه، ص: 84، الرقم: 905.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ص88، الرقم: 946.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، ص 126، الرقم: 1348.

[6] – ينظر: المصدر نفسه، ص 44، الرقم: 497.

[7] - رمضان عبد الله، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، المصدر المذكور سابقا، ص 49.

والملاحظ أنّ دلالة الصيغة تتناسب والمفهوم الخاصّ للمصطلحات، إذ يرتبط كلّ مصطلح من هاته المصطلحات على نحو: انحباس[1] (Implosion/Implosion) واندغام[2] (Synaloepha/Synaléphe) وانسداد[3] (Occlusion/Occlusion)، بمعنى المطاوعة.

وقد بلغ عدد المصطلحات الصوتية الواردة بصيغة انفعال حوالي إحدى عشر مصطلحا.

3- صيغة إفعال: يشتق من مصدر "إفعال" الفعل الثلاثي المتعدّي بالهمزة أفعل، جاء استعماله في المعجم لمقابلة خمسة مصطلحات صوتيّة من بينها: إجهار[4] (Sonorization/Sonorisation) وإدخال[5] (Integration/Intégration) والواضح أنّ كلا الوحدتين الأجنبيتين تنتهي باللاصقة (ation)، التي سبق ترجمتها بصيغة تفعيل ومن هنا نستنتج الاضطراب وعدم التوازن في مقابلة اللاصقة الأجنبية (ation) بصيغة عربية واحدة تقابلها.

4- صيغة تفاعل: التفاعُل مصدر للفعل الثلاثي المزيد بحرفين تَفاعَل، توظّف هذه الصيغة «للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل كما في توافُق وتقارُن وترابُط.»[6]

---

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات، المصدر المذكور سابقا، ط 2، ص: 71، الرقم: 777.

[2] - المصدر نفسه، ص:145، الرقم: 1530.

[3] – المصدر نفسه، ص: 102، الرقم: 1083.

[4] – المصدر نفسه، ص: 138، الرقم: 1457.

[5] - المصدر نفسه، ص: 74، الرقم: 816.

[6] – أحمد شفيق الخطيب، منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة مع ترجمة السوابق واللواحق الشائعة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، 1402هـ–1982م، ع19، ج1، ص40.

استغلّ المعجم هاته الصيغة ترجمة لخمسة مصطلحات خاصّة بمجال الصوتيات الوظيفية، وهي تتناسب وهذا الحقل ذلك أن السلسلة التركيبية لهذا المستوى إنّما هي قائمة على المشاركة.

5-صيغة افتعال: هي مصدر للفعل الثلاثي المزيد بحرفين افتعل، «ويبدو أن التوليد منها أكثر مما هو من انفعل، وإن كان المجمع لم يبرهن عن ذلك بإحصاء مضبوط. ومصدرها في مصطلحات المجمع هو افتعال.»[1]

ومن بين المجالات التي تحضر فيها صيغة افتعال القطاع الطبّي، حيث أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة « فيما يخصّ اللاحقة (itis) في الأنجليزية، و (ite) في الفرنسية، اعتماد صيغة افتعال القياسية المشتقة من أعضاء الجسم التي تفيد المطاوعة، وتدلّ على الالتهاب.»[2] فوظّفوا مصطلحات على سبيل الاحتقان (Congestion)[3]، ومن معاني صيغة افتعال أيضا المطاوعة كما في مصطلح الابتناء (Anabolism)[4].

والملاحظ أنّ المصطلحات الصوتية الواردة في المعجم لم تخرج في هيئة مصدر افتعال عن معنى المشاركة والمطاوعة كما في اصطباغ[5] (Coloration/Coloration) وارتخاء[6]

---

[1] – محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة مناهج ترقية اللغة تنظيرا ومصطلحا ومعجما، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ط1، 1988، ص425.

[2] – مجيد الخلطي، المصطلحية العربية بين الاضطراب والمواكبة العلمية والتأصيل، كتاب اللغة والمعرفية، إش وتق: مصطفى بوعناني وبنعيسى زغبوش، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ط1، 2015، ص 260.

[3]- الاحتقان: «زيادة الدم في أوعية جزء أو عضو ينشأ إما بورود دم أكثر أو تعويق في التصريف.» مجمع اللغة العربية، مجموعة المصطلحات العلميّة والفنيّة التي أقرّها المجمع ديسمبر 1957، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية، القاهرة–مصر، 1391هـ–1971م، ص 287.

[4] – الابتناء: «هي عملية تمثيل المواد الغذائية وإدخالها في بناء المادة الحية.»، المصدر نفسه، ص 281.

[5] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات، المصدر المذكور سابقا، ط 2، ص: 32، الرقم: 354.

[6] – المصدر نفسه، ص: 44، الرقم: 492.

(Detent/Détente) وانتقال[1] (Transfer/Transfert) واهتزاز[2] (Vibration/Vibration).

وهذا إجمال عدد مصطلحات هذه الصيغة.

6-صيغة مُفاعلة: يشتقّ من صيغة المفاعلة الفعل الثلاثي المزيد بحرف فاعل ومطاوعه تفاعل، وغالبا ما تأتي هذه الصيغة لمعنى المشاركة،[3] جاء استعمال هذه الصيغة في مقابلة مصطلحين صوتيين هما: مماثلة[4] (Assimilation) ومخالفة[5] (Dissimilation). وهذا الاستعمال هو الشائع في الكتابات المتخصّصة.

7-صيغة تفعلل: يشتقّ من صيغة تفعلل الفعل الرباعي المجرّد فعلل ومطاوعه تَفَعْلَلَ[6]، جاءت صياغة هذا المصدر في المعجم ممثّلة بمصطلح الصوتيات الإصغائية: تردُّد (Frequency/Fréquence) «تردّد الصوت هو عدد الدورات المنجزة في كل وحدة زمنية.»[7]

5-استغلال المشتقّات: الاسم المشتقّ هو المأخوذ من غيره سواء كان مصدرا أو فعلا، ويطلق عليه في كتب الصرف مصطلح الفرع «لأنّك تطلب معنى الأصل، في الفرع، فكأنّك تشتقّ الفرع، لتُخرج منه الأصلَ، وكأنّ الأصل مدفون فيه. و «المشتقّ منه» هو الأصل.»[8]

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات، المصدر المذكور سابقا، ط 2، ص: 154، الرقم: 1612.

[2] – المصدر نفسه، ص: 165، الرقم: 1714.

[3] – ينظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط1، 1418هـ–1998م، عدد الأجزاء 5، ج1، ص172.

[4] - مكتب تنسيق التعريب، المصدر نفسه، ص: 18، الرقم: 181.

[5] – المصدر نفسه، ص: 46، الرقم: 528.

[6] – ينظر: عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت–لبنان، د ط، د ت، ص 41–42.

[7] - مكتب تنسيق التعريب، المصدر نفسه، ص58، الرقم: 646.

[8] – ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، المصدر المذكور سابقا، ص 44.

وأشهر المشتقّات في العربية: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، واسم التفضيل، واسم المكان، واسم الزمان، واسم الآلة.

وتمثّل المعاجم المتخصّصة المكنز الحقيقي للمشتقات، من خلالها يمكن التعرّف على أسماء الآلات المستحدثة والمصادر الخاصة بالعلوم وأسماء الفاعل والمفعول وغيرها.

والمعجم الموحّد راعى جانب توظيف المشتقات واستغلّ هذه الوسيلة في تنمية رصيده الصوتي، وقد جاء استغلاله لها وفق النمط الآتي:

1- اسم الفاعل: يأتي اسم الفاعل في أولى أنواع المشتقات الاسميّة، للدلالة على «حدث وعلى فاعل قام بالحدث أو قام الحدث فيه ومن الأول كاتب، شاكر، مستخرج، فقد دلّت هذه الأسماء على أحداث وهي: الكتابة والشكر والاستخدام. ومن الثاني، منكسر، مندحر، ومنشطر، التي تدلّ على ما قام فيه الحدث، إذ أن الفاعل ليس هو الذي قام بحدث الانكسار أو الاندحار أو الانشطار ولكنّه هو الذي قام فيه الحدث.»[1]

تتنوّع صيغ اسم الفاعل، بحسب الفعل المشتقّ منه، فإن صيغ من الثلاثي المجرّد جاء على وزن (فاعل)، أمّا من غير الثلاثي فيأتي على زنة مضارعه المبني للمعلوم، مع ضمّ الميم وكسر ما قبل آخره، «سواء كان مكسورا في المضارع، كـ «مُنْطَلِق» و«مُسْتَخْرِج» أو مفتوحاً كـ «مُتَعلِّم» و«مُتَدَحْرِج».»[2]

---

[1] – صالح سليم الفخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، المكتب العربي الحديث، القاهرة–مصر، دط، 2007، ص195.

[2] – أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت791هـ)، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: أبو محمد عبد الله، منشورات المكتبة العصرية، بيروت–لبنان، دط، ج2، ص245.

وقد يشترك اسم الفاعل مع اسم المفعول في الصيغة الصرفية نفسها، فيصبح السياق اللغوي هو الدليل لتحديد النوع، كما في قوله تعالى: « خلق من ماء دافق»[1]، فلفظة دافقٌ « فاعلٌ في اللّفظ مفعولٌ في المعنى، ومعناه من ماءٍ مدفوقٍ أي مصبوب.»[2]، أو قد يشترك مع الصفة المشبهة في الصيغة نفسها على وزن فعيل، غير أنّ الفرق بينهما، تجسّده صفة عدم الثبوت والاستمرارية في اسم الفاعل، عكس الصفة المشبهة.

وإجمالي صيغ اسم الفاعل الموجودة في المعجم الموحّد، الخاصّة بالمصطلح الصوتي هي: خمس عشرة وحدة مصطلحية موزعة على الصيغ الآتية:

جدول رقم 17: استغلال المعجم لصيغ اسم الفاعل في ترجمة المصطلح الصوتي.

الصيغة	نوعها	مصطلحاتها	مقابلاتها الأجنبية	نسبة توارد كل نوع
1- فاعل	مشتقة من الفعل الثلاثي المجرّد فعل	حاجز خافت صائت صامت هابط	Obstacle/Obstacle Dark/Sombre Vowel/Voyelle Consonant/Consonne Decreasing/Décroisant	٪40

[1] – سورة الطارق، الآية 06.

[2] – أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت370هـ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار ومكتبة الهلال، بيروت–لبنان، دط، 1985، ص45.

	Descending/Descendant	هابط		
13.33 ٪	Inverti/Inverti Central/Central	متقعّس متوسّط	مشتقة من الفعل المزيد فعّل	2- متفعلِلْ
13.33 ٪	Mixte/Mixte Lax/Lâche	مُخْتلِط مُرْتخٍ	مشتقة من الفعل المزيد افتعل	3- مُفْتَعِلْ
13.33 ٪	Continuous/Continu Vibrant/Vibrant	ممتدٌّ مهتزٌّ	مشتقة من الفعل المزيد افتعل	4- مُفْتَعْلُ
٪6.66	Geminate/Géminé	مضاعف	مشتقة من الفعل المزيد فاعل	5- مُفاعل
٪6.66	Low/Bas	منخفض	مشتقة من الفعل المزيد انخفض	6- مُنفَعِل
٪6.66	Contracted/Contracté	مُدْغَم	مشتقة من الفعل الثلاثي المجرد أدغم	7- مُفْعَلْ

يلاحظ من الجدول أنّ أكثر الصيغ استعمالا هي صيغة "فاعل" المشتقة من الفعل الثلاثي المجرّد فَعَلَ، وربّما يعود ذلك لسهولتها وغزارة الأفعال الثلاثية التي تشتقّ منها كما أنّه « أدلّ على الحركية والتغيير من الأصناف الأخرى.»[1]

2- اسم المفعول: هو اسم مشتقّ من الفعل المجرّد والمزيد، المبني للمجهول للدلالة على من وقع عليه فعل الفاعل، يأتي من الفعل الثلاثي المجرّد على وزن مفعول، ومن غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره.[2]

ومن تطبيقات استغلال اسم المفعول في صناعة المصطلح الصوتي ما ورد في المعجم، من أمثلة:

جدول 18: استغلال المعجم لصيغ اسم المفعول في ترجمة المصطلح الصوتي.

الصيغة	نوعها	مصطلحاتها	مقابلاتها الأجنبية	نسبتها
مُفَعَّلْ	اسم مشتق من الفعل المزيد المضعف فعّل	مُؤسَّلْ	Apicalized/Apicalisé	٪83.33
		مُؤَقّت	Moentary/Momentané	
		مشدّد	Geminate/Géminé	
		مُشفّه	Labialized/Labialisé	
		معطّش	Affricate/Affriquée	
		مقلّص	Retracted/Rétracté	
		مميّز	Pertinent/Pertinent	

[1]- حورية مدان، دور الاشتقاق في وضع المصطلحات معجم مصطلحات الحاسبات الإلكترونية نموذجا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص 249.

[2] - ينظر: رمضان عبد الله، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، ص 93-94.

		موسّط محجّب محنّك	Centealized/Centralisé Vélarized/Velarisé Palatalized/Palatalisé	
مفعول	اسم مشتق من الفعل الثلاثي المجرّد	مخفوض منفوس	Bemolised/Bémolisé Aspirated/Aspiré	٪16.66

يلاحظ من خلال هذا الجدول، طغيان الأسماء المشتقّة من الأفعال المزيدة على المجرّدة.

3- الصفة المشبّهة: يختص هذا النوع من المشتقات بالصفات الثابتة التي تلازم الموصوف، كما يطلق عليه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي لواحد[1]، « ووجه الشبه بينهما أنها تؤنّث وتُثنّى وتجمع؛ فتقول: " حسنٌ، وحسنةٌ، وحَسَنَانِ، وحَسنَتان، وحَسَنُونَ، وحَسَنات" كما تقول في اسم الفاعل: "ضَارب، وضَاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاربون، وضاربات".»[2] بينما تختلف الصفة المشبهة عن اسم الفاعل في خاصيّة اللزوم والاستمرارية، ولكن للصفة المشبّهة عدّة صيغ منها هو مشتق من الفعل الثلاثي، من أشهر صيغها، صيغة فعيل نحو: كريم، عليم، بصير....، أمّا من الفعل غير الثلاثي فهي تتشابه مع صيغة اسم الفاعل فتأتي على زنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة.[3]

---

[1] – ينظر: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة–مصر، ط11، 1383هـ–1963م، ص277.

[2] – المصدر نفسه، ص 278.

[3] – ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة بغداد، بغداد–العراق، ط1، 1385هـ–1965م، ص275.

استغلّ المعجم الصفة المشبهة في صناعة المصطلح الصوتي، كما هو موضّح في الجدول الآتي:

جدول رقم 19: استغلال المعجم لصيغة الصفة المشبهة في ترجمة المصطلح الصوتي.

الصيغة	نوعها	مصطلحاتها	مقابلاتها الأجنبية
فَعِيلْ	اسم مشتق من الفعل الثلاثي المجرّد فَعَلَ وفَعِل وفَعُلَ	خفيض رنين ضعيف وسيط وسيط	Grave/Grave Resonance/Résonance Weak/Faible Median/Médian Middle/Moyen

الواضح أنّ الصفة المشبّهة في المصطلح الصوتي جاءت ممثّلة في صيغة فعيل، وهي الصيغة الأكثر شيوعا، كما أنّ من معانيها الدلالة على الصوت، ومن ثمّ فهو يتناسب والمفاهيم الخاصة بالمصطلحات أعلاه.

4- اسم الآلة: من أهمّ أنواع الصيغ التي لا يستغنى عنها في مجال صناعة المصطلح، صيغة اسم الآلة فهي « الصيغة المحورية التي تدور عليها مصطلحات العلوم التكنولوجية في الأغلب.»[1]، فلا غروّ أنّ الإنتاج الإلكتروني والتقني هو في تزايد مستمر، يستتبعه نماء في مصطلحات الأجهزة والوسائل التقنية، ومجال الصوتيات أحوج ما يكون إلى المختبرات والأجهزة الحديثة، التي تحتاج إلى تسميات تأصّلها.

[1] – عمّار ساسي، صناعة المصطلح في اللسان العربي، المصدر المذكور سابقا، ص261.

ومعروف عن العرب منذ القديم أنّهم يلجأون في وضع تسميات آلاتهم إلى نظام اللّسان العربي وإخضاعها إلى الوزن الاشتقاقي، وقد ذكر سيبويه اسم الآلة في مؤلّفه في باب "ما عالجت به"، وهي عنده ثلاثة أوزان قياسية، صيغة: مِفعَلْ ومِفعَلة ومِفعالْ.[1]

في حين عرّفها أحمد الحملاوي في كتابه شذا العرف في فنّ الصرف أنّها « اسم مصوغ من مصدر ثلاثي، لما وقع الفعل بواسطته.»[2]

أمّا بالنسبة للمحدثين فقد اهتمّت المجامع اللغويّة باسم الآلة، وأضافوا على ما سبق إليه الأقدمون من صيغ وأقرّوا قياسيتها، حيث ورد في قرار المجمع اللغوي بالقاهرة أن « يضاف إلى الصيغ الثلاث المشهورة في اسم الآلة، وهي مِفعل، مفعلة، مفعال التي أقر المجمع قياسيتها من قبل صيغ أخرى، هي: (1) فِعال مثل ثقاب، وقال بعض القدماء بقياسيتها. (2) فعّالة مثل ثلاّجة وقد أقرها من قبل مجلس المجمع. (3) فاعلة مثل ساقية. (4) فاعول مثل ساطور. وبذلك تصبح الصيغ القياسية في اسم الآلة سبع صيغ »[3]

وإن كانت العلوم التكنولوجية والتقنية المعتمد الأول على أسماء الآلات، إلاّ أنّ العلوم اللغويّة في العصر الحديث أصبحت قائمة على المختبرات العلمية ومراكز البحث ومن ثمّ فهي بحاجة إلى الآلات للوصول إلى نتائج دقيقة.

---

[1] – ينظر: سيبويه، الكتاب، المصدر المذكور سابقا، ج4، ص 94.

[2] – أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الكيان، الرياض–السعودية، دط، دت، ص135.

[3] - محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما 1934–1984، المصدر المذكور سابقا، ص 61.

وبحسب ما حواه المعجم من مصطلحات صوتيّة قائمة على هذه الصيغة الصرفيّة، جاء وضعها في الجدول أدناه:

جدول رقم 20: استغلال المعجم لصيغة اسم الآلة في ترجمة المصطلح الصوتي

الصيغة	نوعها	مصطلحاتها	مقابلاتها الأجنبية
مِفعال	قياسية مشتقة من الفعل الثلاثي المجرّد	مِرْداد مِطياف مِهزاز	Stroboscope/Stroboscope Sonangraph/Sonagraphe Oscillograph/Oscillographe

يلاحظ أنّ المصطلحات الموجودة في الجدول كلّها تنتمي إلى الصوتيات المخبرية، وهو المجال الحيوي الذي تنتعش فيه اسم الآلة، كما لم يظهر من خلال الجدول اعتماد المعجم على كثير من صيغ اسم الآلة، إذ التزم بصيغة مِفْعال الدالة « لما يراد به الكشف كما في مِرطاب ومِكشاف ومِطياف»[1] وهي تتناسب ووظيفة هذه الآلات الصوتية.

5- صيغة المبالغة: تُستعمل هذه الصيغة لتعيين الكثرة في الموصوف، فهي « وصف مشتق ليدلّ على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة في الحدث، ويشتق غالبا من الثلاثي»[2]

وأشهر صيغها هي على وزن فعّال نحو علاّم، وفعول نحو شكور، ومِفعال نحو مِخواف.

[1] - أحمد شفيق الخطيب، منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة مع ترجمة السوابق واللواحق الشائعة، المصدر المذكور سابقا، ص40.

[2] – رمضان عبد الله، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، المصدر المذكور سابقا، ص 90.

ظهرت هذه الصيغة في المصطلح الصوتي من خلال أنموذج واحد هو:

جدول رقم 21: استغلال المعجم لصيغة المبالغة في ترجمة المصطلح الصوتي.

الصيغة	نوعها	مصطلحاتها	مقابلاتها الأجنبية
فعّال	قياسية مشتقة من الفعل الثلاثي المجرّد	رنّان	Resonat/Résonateur

يلاحظ أنّ صيغة فعّال وظّفت لمقابلة المصطلح الخاص بحقل الصوتيات الإصغائيّة رنّان والذي يعني: « تجويف يجعل الموجة الصوتية كبيرة حين تعبره ويتماثل الرنان والموجة الصوتية من حيث الذبذبة.»[1] يبدو واضحا أنّ الدلالة العامّة للوزن التي تعني بحسب نصّ المجمع اللغوي بالقاهرة المبالغة سواء كانت مشتقة من الفعل اللازم أو المتعدّي[2]، تتناسب ومفهوم المصطلح الدّال على القوة والمبالغة.

ووقوفا عند الصيغ المتنوّعة التي وظّفها المعجم لترجمة المصطلح الصوتي في اللسان العربي وبنائه، يمكن القول إنّ المعجم قد استطاع استغلال طواعية اللغة العربية وإمكانيتها الاشتقاقية في ترجمة الكثير من المصطلحات الغربية، والانتقال بعدد من المصطلحات الصوتية التي كانت

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص:129، رقم: 1379.

[2] – ينظر: مجمع اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية، 1354هـ–1935م، القاهرة– مصر، المصدر المذكور سابقا، ج2، ص31.

في الطبعة الأولى مصطلحات ذات صبغة مركّبة إلى مصطلحات ذات هيئة بسيطة من خلال الرجوع إلى صيغ صرفية تراثية وأخرى أقرّتها الهيئات والمجامع اللغوية الحديثة.

وعليه فقد جاء استغلال آلية الاشتقاق في توفير المقابل العربي المفرد بما يقارب ستين بالمائة من باقي الآليات الأخرى (التراث، المجاز، الاقتراض...)، وهذا دليل على أنّ اللغة العربية قادرة على مواكبة المفاهيم الحديثة وترجمتها وفق سنن كلامها.

وبعد إحصاءٍ لجميع الصيغ الواردة في المصطلح الصوتي، يظهر لنا التوزيع النسبي الآتي لها:

جدول رقم 22: التوزيع النسبي لصيغ المصطلح الصوتي في المعجم.

إجمالي المصطلحات المشتقة	الصيغة	عدد مصطلحاتها	نسبتها
154	النسبة	52	٪34
	المصدر الصناعي	20	٪13
	مصدر فِعالة	2	٪1
	مصادر الأفعال	44	٪29
	المشتقات	36	٪23

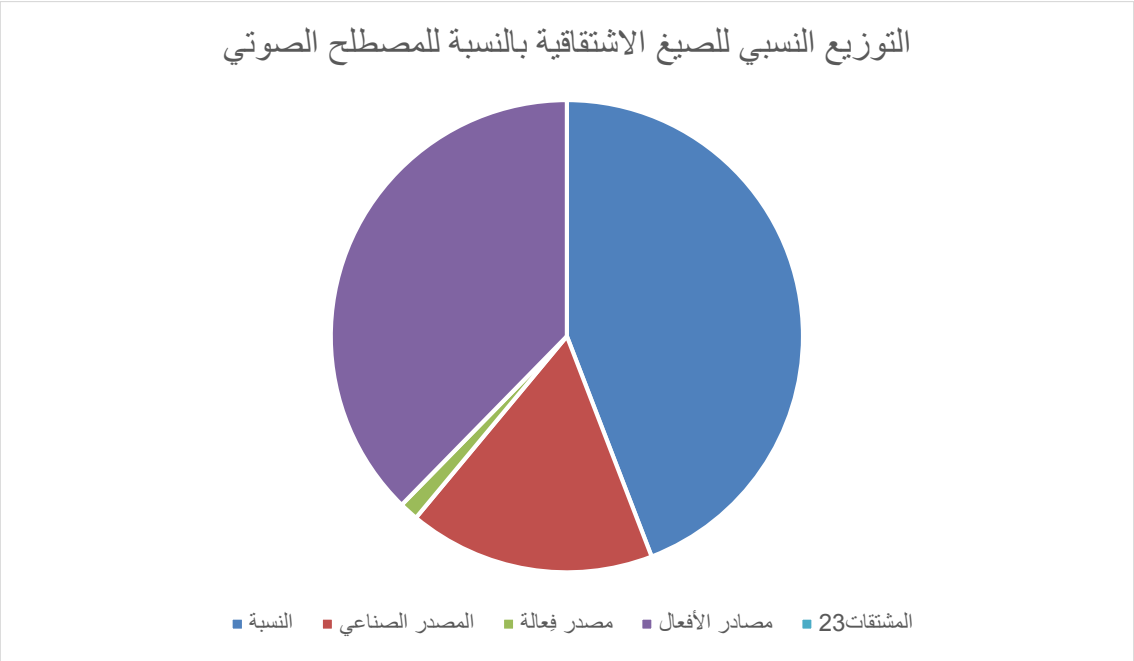

الشكل رقم 13: التوزيع النسبي للصيغ الاشتقاقية بالنسبة للمصطلح الصوتي.

ممّا سبق عرضه، نستخلص أنّ كثرة استعمال المنسوب ربّما يعود لسهولة توظيفه، للدلالة إمّا على الوصف، كما في أسناني، وإحتكاكي، وحلقي، ورجعيّ، أو تعيينا لوظيفة كما في إصغائياتيّ. كما يكثر اللجوء إلى هذه الصيغة في مجال الصوتيات النطقيّة، وربّما يعود ذلك لكثرة صفاتها.

– إنّ من مميّزات مصادر الأفعال المزيدة، أنّها قياسية ذات دلالات واضحة، يمكن استغلالها في بناء مصطلحات علميّة موجزة ودقيقة المعنى كما هو معمول به في المدوّنة، على عكس مصادر الأفعال الثلاثية فإنّ «أغلبه غير قياسي والأغلب فيه السماع.»[1]

– يعدّ المصدر الصناعي من أهمّ الصيغ الصرفية التي تُعضَّد بها المنظومة الاشتقاقية للمصطلحات العلميّة، خاصّة بعد إقرار المجمع اللغوي بالقاهرة قياسيّته، وله عدّة دلالات: كالدلالة على النزعة

[1] – عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، المصدر المذكور سابقا، ص66.

العلميّة، وأسماء العلوم، والصفة والمصدريّة...وغيرها[1]، وقد توفّرت المدوّنة على مصادر صناعيّة لهيئات متنوّعة مفردة على شكل (اسم+يّة) كما في أنفيّة وحلقيّة وصوتيّة، أو (مصدر+يّة) كما في انفجاريّة ومسموعيّة، أو على شكل (اسم آلة+يّة) كما في مسماعيّة ومهزازيّة، أو على شكل (اسم مقترض+يّة) الذي ظهر في مصطلح: مرسماتيّة، واستغلّ أيضا المصدر الصناعي على هيئة الجمع لتعيين العلوم، كما في صوتيّات، إصغائيّات، نبريّات.

أمّا عن المشتقّات فيكثر استعمال اسم الفاعل ويقلّ استعمال صيغ اسم الآلة لقلّة حضور المصطلحات الخاصّة بالآلات المخبرية.

وإذا كانت آلية الاشتقاق تختصّ بالتوليد الصوري للمصطلحات المفردة، فإنّ وسيلة التركيب هي رافدٌ مهمٌّ في بلورة المصطلحات الصوتية المركّبة.

3-3 التركيب:

تفكّك الوحدة المصطلحية إلى وحدة مصطلحية بسيطة ذات عنصر لغوي مستقلّ تؤدّي مفهوما خاصّا بالمجال المعرفي المنتمية إليه. ووحدة مصطلحية مركّبة من وحدات لغويّة تُضمُّ إلى بعضها في قالب مصطلحي تؤدّي مفهوما خاصّا في إطار المنظومة المعرفية المحدّدة. قد يكون تركيبا بسيطا مكوّنا من وحدتين لغويتين أو تركيبا معقّدا يضمُّ أكثر من ذلك، ولكلّ من النوعين المذكورين مميّزات وخصائص، ولا يستغنى في أيّ مجال علمي أو فنّي أو صناعي عن توظيفهما.

[1] – ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص58-59.

3-3-1 المصطلحات الصوتية المركّبة في المعجم:

تمثّل آلية التركيب جزءا لا يتجزّأ من المنظومة الاصطلاحيّة للغة التخصّص، فلا يشذّ النسق الاصطلاحي لمعجم متخصّص من قائمة مركبات اصطلاحية، إذ إنّه يعدُّ «من أهم وسائل تكوين المصطلحات العربية، والمقصود بالتركيب ترجمة العناصر المكونة لمصطلح أروبي مركب إلى اللغة العربية وتكوين تركيب عربي من أكثر من كلمة يؤدّي معنى المصطلح الأروبي.»[1] والأصل أنّ التركيب في اللغات الأوروبية إنّما هو على نوعين: تركيب يرجع إلى بنية اللغة الأوروبية بطبيعتها فهي لغات ذات نسق تركيبي من الوحدات الصرفية (جذع أو جذر+ لواصق).

وهذا النوع من المصطلحات المكوّنة من وحدات صرفية مركّبة أو من كلمتين أو أكثر مرتبطة بخطٍّ واصل أو علامة خطيّة أخرى[2]، هو ما يعرف بـ: المصطلح المركّب ويقابله في اللغة العامّة اللفظ المركّب، ويقصد به كلّ ما يتألّف من عنصرين لغويين متّحدين وتكون اسما أو صفة أو فعلا، نحو: (Blackbird) التي تطلق على نوع لطائر أسود يسمّى بالعربية الشحرور، وليس أيّ طائر أسود.[3]

في حين يقابل هذا النوع تأليف آخر يعرف بالمركّب المصطلحي ويمثّل: «مجموعة من الكلمات المنعزلة ببياضات، ترتبط تركيبيا فيما بينها، وتحدّد مفهوما واحدا في مجال معيّن من مجالات المعرفة.»[4]

---

[1] – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص77.

[2]- voir : Boulanger, Le statut du syntagme dans les dictionnaires généreaux monolingues –Meta- vol :34, p360.

[3] - ينظر: جواد حسني سماعنه، التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، المصدر المذكور سابقا، ص 37.

[4] - Boulanger, Le statut du syntagme dans les dictionnaires généreaux monolingues, p360.

ويقابله في اللغة العامّة المركّب اللفظي المكوّن من كلمتين منفصلتين أو من كلمة ولفظة مركّبة، نحو (Black bird) وتعني أي طائر أسود.[1] ولا يحدّد التركيب بوحدتين دالتين فقد يتعداها إلى مركّبات مصطلحيّة معقّدة أو عبارات اصطلاحية تؤدي مفهوما واحدا.

والتركيب وسيلة يختارها المصطلحي «حين يعجز نظام التسمية عن إيجاد ألفاظ مفردة بسيطة للتعبير عن المفاهيم الجديدة، فيؤتى بعبارةٍ مركبةٍ من الألفاظ المفردة البسيطة؛ لتقوم مقامها.»[2]

حيث إنّ الواقع يجسّد لا محدوديّة المفاهيم والتصوّرات مقابلة مع محدوديّة الألفاظ، ما يفرض على المتخصّص والمترجم استغلال المركّبات المصطلحية لتنمية مصطلحات تنتمي لمجالات مختلفة يشكّل فيها الجزء الأوّل من المركب النواة المحدّد للمصطلح والجزء الثاني العنصر اللغوي الواصف والمحدّد للحقل المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، ومن ثمّ يساعد في «تأمين الحصر الدلالي الذي يقوم على عزل المفهوم عن مفاهيم مجاورة عاملة في حقول معرفية أخرى، وعلى تقييده وتخصيصه بالقياس إلى مدلول اللفظة المعجميّ العام، وهو تخصيصٌ تنتقل بموجبه المفردة من دائرة المعجم إلى سجلّ الاصطلاح. فبالمركب الاسمي ينتفي قدر كبير من التعدّد والاشتراك، وبه يتسنّى للمصطلح أداءُ وظيفته المرجعية بنجاته من اللبس والغموض.»[3] فإذا أخذنا على سبيل التمثيل مصطلح: أساس تلفظي[4] (Articulatory basis/Base articulatoire) هو مركّب مصطلحي بسيط مكوّن من نواة

---

[1] - ينظر: جواد حسني سماعنه، التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، المصدر المذكور سابقا، ص37.

[2] – سلام حمزة، شكل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه بين المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية، تونس، 1424هـ–2004، ع20، ص15.

[3] – سعيد خلادي، المعجم والمصطلح بين الاختلاف والائتلاف، مجلة اللسان العربي، المصدر المذكور سابقا، ص102.

[4] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات، المصدر المذكور سابقا، ط 2، ص: 17، الرقم: 167.

المصطلح: "أساس" التي ينطلق منها لبلورة مفهوم المصطلح، ومن المحدّد الواصف: "تلفظّي"، هذا التشكّل بين الوحدتين سهّل على الباحث معرفة الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح وهو مجال النطق الصوتي، وأبعد عنه حرج الوقوع في المعنى المعجمي العام بواسطة أنماط الاقتران الرابطة بين النواة والمحدّد الواصف ممّا جعله مصطلحا متميّزا بعيدا عن الغموض والاشتراك.

وتلك الهيئة التي هي عليها المصطلحات المركّبة، لا تعني أنّ جانبها المفهومي هو أيضا مركّب، فمثلا لو حذفنا الجزء المحدِّد لمصطلح تركيبية الصائت[1] (Diphtongization/Diphtongaison)، وبقي تركيبية لدلّ على عدّة مجالات مفهوميّة قد تحيل إلى مفهوم كيميائي أو طبيعي أو غيره من المجالات المعرفيّة، ومن ثمّ لا يمكن استقلال المفهوم بحذف أجزاء المركّب.

3-3-2 أنواع المركّبات المصطلحية:

يتّفق المصطلحيّون على أنواع المركّبات المصطلحيّة الآتي ذكرها:

1- التركيب الاسمي:

وهو نوع من التركيب يستند إلى عنصرين لغويين أو أكثر، مبتدئا باسم يسمّى نواة المركّب المحدّدة بما بعدها بأيّ نوع من أنواع المحدّدات أو الواصفات اللسانية.[2]

---

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات، المصدر المذكور سابقا، ط 2، ص: 46، الرقم: 518.

[2] - ينظر: جواد حسني سماعنه، التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، المصدر المذكور سابقا، ص 44.

ومنه نستنتج نوع المركب الاسمي من خلال العلاقة التي تربط المحدّدات، وتتلخّص في أربع علاقات:

أ- **المركّب الاسمي الإضافي:** يتشكّل هذا النوع من بنيتين اسميتين، تقوم الثانية منها مقام المضاف إليه لتشكّل وحدة مصطلحيّة ذات مفهوم محدّد، على نحو

ما جاء ذكره في المعجم الموحّد من مصطلحات صوتيّة:

جدول رقم 23: المركّب الاسمي الإضافي للمصطلح الصوتي في المعجم.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	رقم المصطلح وصفحته
أحادي الجانب	Monolateral	Monolatéral	ر: 1013 ص: 94
أحادي الحرف	Monophonematic	Monophonématique	ر: 1016 ص: 94
حيّز الاعتماد	Point of articulation	Point d'articulation	ر: 1221 ص: 114.

وقد تتجاوز الاسمين لتصبح تركيبا إضافيا معقّدا على نحو:

جدول رقم 24 : المركّب الاسمي الإضافي المعقّد للمصطلح الصوتي في المعجم.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	رقم المصطلح وصفحته
انفتاح الحبال الصوتية	Abduction	Abduction	ر: 2 ص:5.
تضييق تجويف الفم	Spirantization	Spirantisation	ر:1465 ص: 139.

ومن أنواع المركّبات الإضافية ما تكوّن من (أداة + اسم) على سبيل ما وقع ذكره في المعجم:

جدول رقم 25: المركّب الاسمي الإضافي المكوّن من أداة+اسم.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	رقم المصطلح وصفحته
بعد أسناني	Postdental	Postdental	ر:1236 ص: 115.
غير أنفي	Non nasal	Non nasal	ر: 1057 ص: 99.

قبل حجابي	Prevelar	Prévélaire	ر: 1247 ص: 119.

ب-المركّب الاسمي الوصفي: ويطلق عليه عبد العزيز مطاد المركّب البياني الوصفي وهو « ما تكوّن من كلمتين تكون ثانيهما موضّحة معنى الأولى ومرتبطة بها بعلاقة تبيين في شكل بدل، او توكيد، أو صفة.»[1]

إذن فإنّ المركب الوصفي عبارة عن نواة ثابتة محدّدة للمصطلح متبوعة بوصف توضيحي يضيف للنواة مفهوما خاصا، وبحسب رأي المعجمي علي القاسمي[2] فإنّ التركيب الوصفي يستخدم بكثرة في صوغ المصطلحات العلميّة والتقنيّة الحديثة.

وقد وجدنا في المعجم محلّ الدراسة بعض المصطلحات التي هي في شكل مركّب اسمي وصفي، نذكر منها:

جدول رقم 26: المركّب الاسمي الوصفي للمصطلح الصوتي في المعجم.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	رقم المصطلح وصفحته
إلحاق تسهيلي	Paragoge	Paragoge	ر:1117 ص:106

[1] – عبد العزيز مطاد، اللسانيات وقضايا المصطلح العربي، ص 79.

[2] – ينظر: علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 451.

انفجار جانبي	Lateral plosion	Plosion Latérale	ر: 900 ص: 83.
تناظر مقطعي	Isosyllabism	Isosyllabisme	ر: 862 ص: 77.

كما ظهر التركيب الاسمي الوصفي في المعجم على هيئة موسّعة كما في الأمثلة الآتية:

جدول رقم 27 : المركّب الاسمي الوصفي الموسّع للمصطلح الصوتي في المعجم.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	رقم المصطلح وصفحته
عضو نطقي متحرك	Active articulator	Organe phonateur actif	ر: 38 ص: 7.
نظام صوتي رباعي	Quadrangular	Quadrangulaire	ر: 1315 ص: 123.

وهناك نوع من المركّبات المصطلحيّة تجمع بين خاصيتين: الإضافة والوصف، حيث يصبح تركيبا إضافيا وصفيا، وهو الذي «يتألّف من ثلاثة أجزاء على الشكل التالي: (اسم مضاف+ اسم مضاف إليه+ صفة).»[1]

مثلما يظهر في المعجم:

جدول رقم 28: المركّب الاسمي الإضافي الوصفي للمصطلح الصوتي في المعجم.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	رقم المصطلح وصفحته
توحيد الحركة المزدوجة	Monophtongaison	Monophtongaison	ر: 1018 ص: 94.
علامة التنغيم الهابط	Descending intonation mark	Marque d'intonation descendante	ر: 483 ص: 43.

[1] – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، المصدر المذكور سابقا، ص 451.

ت-المركّب الاسمي الإسنادي:

يتّفق التركيب الإسنادي مع الجملة النحوية في عنصر الإفادة التامّة فهو المركّب القائم على علاقة إسنادية تجمع المسند إليه الممثّل في نواة المركّب القابلة للتعريف بأل أو بالإضافة وبين المحدّد المصطلحي الذي يمثّل المسند.[1]

ولقد جاء استغلاله في المصطلحات الصوتيّة الموجودة في المعجم محدودا مقارنة بالمركّبات الاسمية السابقة، من أمثلته:

جدول رقم 29 : المركّب الاسمي الإسنادي للمصطلح الصوتي في المعجم.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	رقم المصطلح وصفحته
مسبوق بنفس	Preaspirated	Préaspiré	ر: 1253 ص:117.
قابل للتحييد	Neutralization	Neutralisation	ر:1055 ص:98.

[1] – ينظر: جواد حسني سماعنه، التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، المصدر المذكور سابقا، ص44.

ث- المركّب الاسمي العطفي:

يُؤسّسُ المركّب العطفي على اسمين منفصلين يجمعهما حرف عطف، وقد يكون الجزء الثاني للمصطلح مستقلاً في مفهومه عن الجزء الأول، مثل مصطلح: إهماس وإجهار، أو مصطلح تقديم وتأخير.[1] والباحث في المصطلحات الصوتية الموجودة في المعجم يجدها خالية من مثل هذه المركبّات العطفية.

وحوصلة لما سبق يمكن تلخيص أنواع المركّب الاسمي في المخطّط أدناه:

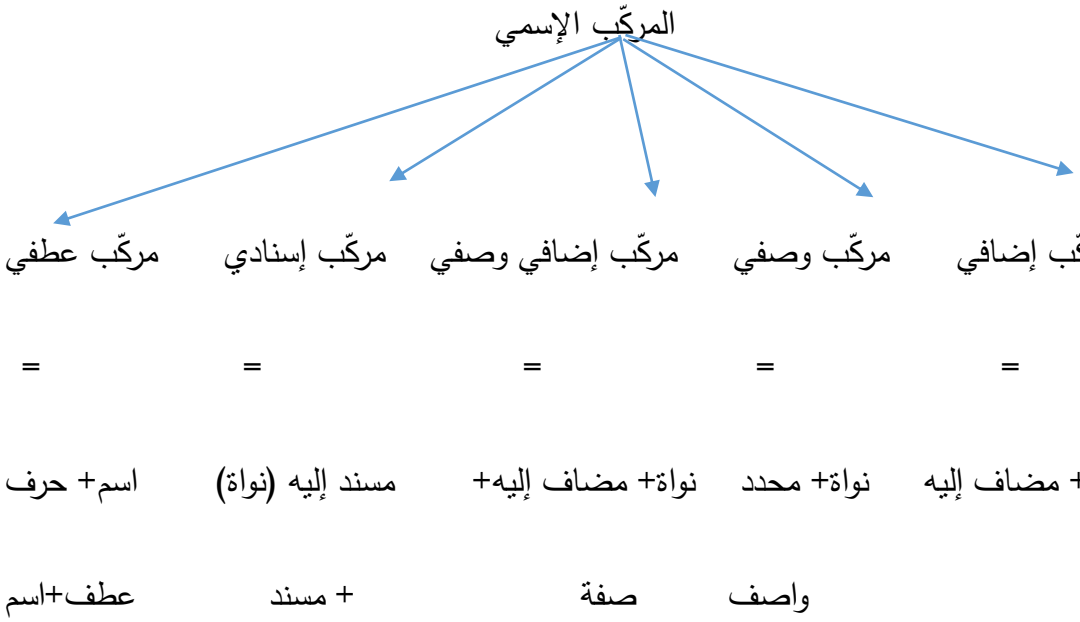

الشكل رقم 14 : مخطّط أنواع التركيب الاسمي.

[1] – ينظر: خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص 130-131.

2- التركيب الفعلي:

لقد عرفت النظريّات المصطلحيّة الحديثة توظيف المداخل الفعليّة وإدراجها ضمن الآليات الفاعلة في تنمية الرصيد الاصطلاحي للحقول المعرفيّة. إذ تعدّت التسميات المصطلحية -في تصوّر مجموعة من المصطلحيّين- الحدود الضيّقة المرتكزة على الأسماء، لتأخذ الأفعال مكانتها في تجديد الحركة الاصطلاحية وتنميتها، حيث يشير آلان راي إلى مكانة الفعل، فالمصطلحيّة كونها لا تهتمّ إلاّ بالعلامات (الكلمات والوحدات الأكبر منها) في ظلّ عملها كمسميّات دالّة لأشياء ومحدّدات للمفاهيم. وباعتبار ذلك، فالأفعال أيضا أسماء لهذه العملية.[1]

وإن كانت الغاية من الاصطلاح هو تخصيص المفهوم، والتعبير عنه بوحدة دالّة متّفق عليها تسمح بتبادل حركة التواصل بين المتخصّصين، هذا لا يعني بالضرورة أنّ عملية الاصطلاح اللسانية تقتصر على الأسماء، وإن كانت المداخل المصطلحيّة في غالبيتها تمثّل لذلك.

والمركّب الفعلي في تعريفه يمثّل: « كلّ مركب لغوي يتكوّن من عنصرين أو أكثر، يكون مبدوءا بفعل أو يكون أساسه التركيبي فعليا، كأن يبدأ بأداة يتبعها فعل، للتعبير عن حدث مرتبط بزمن نحوي.»[2] وتنقسم المركّبات الفعلية بحسب تنوّعها إلى:

1- **مركبّات فعلية بسيطة:** ويقصد بها المداخل التي تأتي في شكل وحدات بسيطة، غير أنّ مستواها الإعرابي هو مركبٌ تركيبا ضمنيا لفاعل مستتر

---

[1] - Voir :Rey, Alain, La terminologie noms et notions, p25.

[2] - جواد حسني سماعنه، التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، المصدر المذكور سابقا، ص46.

كمصطلح: نَبَرَ (Accentuate/Accentuer)[1]، ومصطلح: أَسْنَدَ (Assign/Assigner)[2].

2- **مركبّات فعلية موسّعة:** وهي المكونة من أكثر من عنصر مثل مصطلح: زاوج حركيا(Diphthongize/ Diphtonguer)[3].

ويبدو لنا أنّ المصطلح الصوتي في المعجم الموحّد لم يظهر في هيئة المداخل الفعلية سواء البسيطة أو المركبة.

3-3-3-بين المركّب المزجي والمركّب المنحوت:

تجمع بين التركيب المزجي والنحت علاقة تقارب من حيث النسق الشكلي والنوعي، وقد جاء ذكرهما مطّردا نتيجة لذلك. علما أنّ كلاهما يمثّل لعلاقة تركيبية إلصاقية تجمع بين عناصر لغويّة تسعى لاستحداث مطلح أحادي جديد يؤدّي مفهوماً واحداً.

إنّ هذا الاقتران الظاهر في هذا العنصر والذي يهدف للربط بين النحت والتركيب في علاقة ثنائيّة قد يؤدّي إلى إثارة أسئلة حول السبب الذي دفع بإيراد النحت مع التركيب إذ إنّ كثيرا من الأبحاث والدراسات تجمع بين الاشتقاق والنحت، ولكن فيم يتقاطع التركيب المزجي والنحت؟ وفيم يفترقان؟ وما رأي العلماء والهيئات العلميّة فيهما؟ وما محلّ المصطلح الصوتي في المعجم الموحّد من كلّ ذلك؟

---

[1] - عبد القادر الفاسي الفهري ونادية العمري، معجم المصطلحات اللسانية، المصدر المذكور سابقا، ص 14.

[2] – المصدر نفسه، ص24.

[3] – عبد القادر الفاسي الفهري ونادية العمري، معجم المصطلحات اللسانية، المصدر المذكور سابقا، ص80.

أ- في الفرق بين النحت والاشتقاق:

لقد أُسْنِدَ المركّب المنحوت إلى هذا العنصر من البحث، ولم يأت تابعا لعنصر الاشتقاق كما هو مألوف لدى كثير من اللغويين، الذين عدّوه ضربا من الاشتقاق فأطلقوا عليه تسمية "**الاشتقاق الكبّار**"[1] مراعاةً للاختلاف بينهما إذ جاء عن السيوطي فيما رواه عن ابن دحية في التنوير قوله: « ربّما يتّفق اجتماع كلمتين من كلمة واحدة دالة على كلتا الكلمتين، وإن كان لا يمكن اشتقاق كلمة من كلمتين في قياس التصريف، كقولهم: هلَّلَ: أي قال لا إله إلا الله، وحمدل أي قال: الحمد لله.»[2]

واستنادا إلى هذا النصّ يتّضح مسلك كلّ من الاشتقاق والنحت، فبينما يتمّ الاشتقاق عن طريق توليد كلمة من كلمة ينتج عنها معنى جديد، يستند الثاني إلى المبدأ الذي يفضي بـ«انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون ثمة تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه.»[3]

ويمكن التمثيل للفرق بينهما بالشكل الآتي:

خ- الاشتقاق=

شكل يمثّل لعلاقة تصريفية توليدية.

---

[1] -ينظر على سبيل التمثيل: صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط 16، 2004، ص243. عبد الله أمين، الاشتقاق، الشركة الوطنية للطباعة، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة-مصر، ط2، 2000، 391.

[2] – عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص483.

[3] – مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي –نظرة في مشكلات تعريب المصطلح اللغوي المعاصر، المصدر المذكور سابقا، ص166.

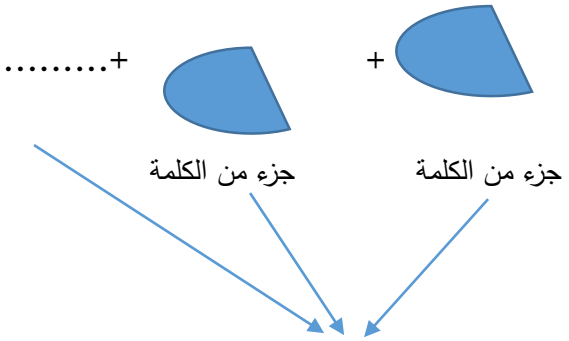

شكل يمثّل لعلاقة إلصاقية اختزالية.

الشكل رقم 15: الفرق بين الاشتقاق والنحت.

ب- في الفرق بين التركيب المزجي والنحت:

لقد جاء في تعريف كلّ منهما أنّ «ما نسميه بالتركيب النحتي هو توليد كلمة من كلمتين أو أكثر بحيث لا يبقى الشكل الأولى سليما من أي من الكلمات المنحوتة وهذا على أنواع.

أما ما نسمّيه بالتركيب المزجي فهو تركيب كلمة من كلمتين أو أكثر بحيث لا تفقد أية كلمة حرفا من أصلها بل تلحق إلى بعضها البعض وتكتب ككلمة واحدة.»[1]

فمن الملامح التميزية بين النوعين:

- فارق الحذف الذي يرتبط بالنحت فيجعله يستغني عن عناصر لغويّة ويسقطها من تركيبته، عكس المركّب المزجي الذي يحتفظ بجميع وحداته اللغوية.

[1] – كيفورك ميناجيان، النحت قديما وحديثا، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، 1972 م 9، ج1، ص 165.

– فارق الكمّ إذ يتم التركيب المزجي بضمّ كلمتين وجعلهما في هيئة كلمة واحدة، بينما يأتي النحت بمزج كلمتين فأكثر لتظهر في شكل كلمة واحدة منحوتة.[1]

بالإضافة إلى ذلك فقد يؤدّي النحت في كثير من الأحوال إلى تسميات لا يستسيغها الذوق العربي ولا تتقبّلها أبنية اللغة العربية، «فكثيرا ما تكون في ترجمة الكلمة الأعجمية بكلمتين عربيتين أصحّ وأدلّ على المعنى من نحت كلمة عربية واحدة، يمجّها الذوق ويستغلق فيها المعنى.»[2]

وبشأن ذلك فقد وقف علماء اللغة المحدثون من النحت مواقف متباينة، منهم[3] من رأى في النحت وسيلة لا غنى عنها في تنشيط لغة المصطلح إذ يعلّق ساطع الحصري عن ذلك قائلا أنّه: « قلّما رأينا الإقدام على الاستفادة من النحت بصورة فعلية، ونحن نعتقد أن الضرورة ماسة لذلك، إننا نعبر عن كثير من المعاني العلمية بتراكيب متنوعة، فإن كانت هذه التراكيب قصيرة وسهلة فيمكننا أن نستمرّ في استعمالها على حالها، أمّا إذا كانت طويلة صعبة فمن مصلحة العلم واللغة أن ننحتها لأجل تسهيل استعمالها وانتشارها.»[4] وقلّة استخدام وسيلة النحت يرجع للطبيعة الصرفية للغة العربية، التي لا تميل إلى التركيب والإلصاق وإنّما إلى التوليد والاشتقاق ومن ثمّ فإنّه من سمات اللّسان العربي أنّه ذو طبيعة توليدية تفجيرية ممّا يُضَيّقُ عليه دائرة النّحت والتركيب بخلاف اللغات

---

[1] – ينظر: جواد حسني سماعنه، التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، المصدر المذكور سابقا، ص 40.

[2] – رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، دمشق–سوريا، ط1، 1431هـ–2010م، ص83.

[3] - من بينهم: عبد القادر المغربي في كتابه الاشتقاق والتعريب، جرجي زيدان في كتابه الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، صالح بلعيد في كتابه فقه اللغة العربية.

[4] – ساطع الحصري، في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، 1985، ص87.

الهندوأوروبية. فلا نستغرب من قلّة المنحوتات في العربية مقارنة بمصطلحات أخرى ذات طابع اشتقاقي أو ترجمي أو غيرها.

إلاّ أنّ النحت كوسيلة يستعان بها عرفها الأوائل واعتمدوها منذ العصر الجاهلي من خلال منحوتات شاع استعمالها وتوارثتها الأجيال منها:عبشمي نحتا لكملة عبد شمس وعبدريّ نحتا لعبد الدّار وعبقسي نحتا لعبد القيس وغيرها من الأمثلة.[1]

ولقد تناوله اللغويون منهم الخليل بن أحمد في معجمه العين، مبيّنا طريقته وما يمكن لقاموس العربيّة أن ينتجه من كلمات منحوتة، وتناقلت الكتب اللغويّة مسألة النحت منها كتاب إصلاح المنطق لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت244هـ) والجوهري في معجمه الصحاح، ليتوسّع فيها أحمد بن فارس في مؤلفيه الصاحبي في فقه اللغة ومقاييس اللغة وقد عدّه أحد اللغويين المحدثين إمام القائلين بالنّحت بين اللغويين العرب المتقدّمين.[2]

« وعندما ألف السيوطي (المتوفي 911هـ) كتابه المزهر خصّص للنحت بابا جمع فيه آراء عدد من اللغويين، كما أشار إلى كتاب عنوانه تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب، تأليف أبي علي الظهير بن الخطير الفارسي العُماني (المتوفي 598هـ) ويبدو أن هذا الكتاب الوحيد حول النحت، كان قليل الانتشار حتى إن السيوطي لم يقف عليه.»[3]

والملاحظ على كتب المتقدّمين أنّها لم تقف حول مسألة جدوى توظيف النحت كوسيلة فحتّى وإن « تجاهلوه أو ذكروا نماذج قليلة منه ممّا وسعهم حفظه وسماعه، فإنّهم لم يتصارعوا في جدواه

---

[1] – ينظر: عبد الجليل مرتاض، التهيئة اللغويّة للنّحت في العربيّة، دار هومة، بوزريعة–الجزائر، 2006، ص 12.

[2] – ينظر: صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة، المصدر المذكور سابقا، ص 244.

[3] – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص 73.

أو عدم جوازه، أمّا الأخيرون فإنّهم في ذلك فريقان.»[1] فبعضهم أنكر النحت في اللّسان العربي ورأى أنّ اللغة العربية «ليست من اللغات التي تقبل النحت على وجه لغات أهل الغرب كما هو مدوّن في مصنفاتهم والمنحوتات عندنا عشرات. أمّا عندهم فمئات بل ألوف لأنّ تقديم المضاف إليه على المضاف معروف عندهم فساغ لهم النحت أمّا عندنا فاللغة تأبه وتتبرّأ منه.»[2]

إنّ قول أنستاس الكرملي إنّ اللغة العربية تأبه وتتبرّا من المنحوت ربما هو رأي ذاتي لا يجسّد الحقيقة اللسانيّة، ذلك أنّ النحت لا ينتمي حقيقة إلى خصائص اللغة العربية إلاّ أنّ الحاجة الفكرية والثقافية والعلميّة قد دعت إليه، ومع ذلك فقد ظلّت اللغة العربية محافظة على أسلوبها وخصائصها لأنّ المصطلح المنحوت إنّما هو خاصٌّ بالحقل المعرفي الوارد فيه، كما أنّ استعمال النحت لا يصحّ أن يبنى على أساس الذوق وإنّما عليه أن يتوافق والقواعد اللسانيّة التي أقرتها اللجان العلميّة المتخصّصة ومن ثمّ فالإشكال لا يقع حول جدوى استعمال النحت، وإنّما حول الطريقة التي يُستعمل بها، ويبقى المصطلح أو الكلمة المنحوتة الخاضعة لمعايير مضبوطة لا تخالف سنن العربية، أحسن من استعارة مصطلح أو كلمة أعجميّة لأنّها وإن لم توضع وضعا لغويا أصيلا، فإنها قد وضعت على أسس عربية.[3]

ويرجع الأساس السليم لوضع المصطلحات قائما على وعي المصطلحي وحرصه على اتباع ضوابط محدّدة اتّفق عليها ممثلو الهيئات العلميّة، وعلى حاجة العلم إلى المصطلحات المنحوتة إذ تختلف الطبيعة بين الحقول المعرفية ذات الطابع العلمي الدقيق كالطب والكيمياء والفيزياء

---

[1] – عبد الجليل مرتاض، التهيئة اللغوية للنحت في العربية، المصدر المذكور سابقا، ص 37.

[2] – أنستاس ماري الكرملي، باب المكاتبة والمذاكرة، مجلة لغة العرب، مطبعة الآداب، 1928، بغداد–العراق، مج 6، ج 4، ص293.

[3] – ينظر: عبد الله أمين، الاشتقاق، المصدر المذكور سابقا، ص 446.

والحاسوبيات وغيرها التي تحتاج إلى المصطلحات الموجزة نظرا لطبيعة رصيدها اللغوي المكوّن في غالبه من عبارات مركّبة. وبين تخصّصات معرفيّة أخرى تخضع لمعايير فنيّة وأسلوبيّة تجعلها تلجأ إلى وسائل تنمية أخرى.

وسواءً أكان الحديث عن النحت أو التركيب المزجي فكلاهما يمثلان لوسائل خارجة عن ذات اللغة العربية تهتمّ بنقل المصطلحات العلميّة وليس بإيجادها. ومن ثمّ فإنّ التعامل معها إنّما هو سلاحٌ ذو حدين فكما هي فعّالة في إثراء الرصيد العربي المتخصّص بمصطلحات حديثة إلاّ أنّ سوء توظيفها قد يؤدّي إلى إخلالٍ في التوازن الطبيعي للمصطلحيّة العربيّة.

3-3-4 التركيب المزجي في المعجم:

يبدو من خلال تفحّص سلسلة المصطلحات الصوتيّة الموجودة في المعجم، أنّ التركيب المزجي قد وُظِّفَ لمقابلة سبعة عشر وحدة مصطلحيّة، منها ستة عشر مرتبطة بالصوتيات النطقيّة، ووحدة مصطلحيّة واحدة تابعة للصوتيات الوظيفيّة (صواتة).

والجدول الآتي يوضّح توزّع المصطلحات الصوتيّة ذات التركيب المزجي ومقارنتها بما تمّ وضعه في الطبعة الأولى:

جدول رقم 30: المصطلحات الصوتية المركّبة تركيبا مزجيا بين الطبعة الثانية والطبعة الأولى

المصطلح ط 2	المصطلح ط 1
أسلي أسناني (ص15رقم:144)	ذولقي أسناني (ص13، رقم 190)

أسلي قبحنكي (ص15 رقم145)	–
أسلي نخروبي (ص15 رقم:143)	–
أسناني شفوي (ص 42رقم474) شفوي أسناني (ص82رقم:885)	–شفوي من الثنايا العليا –شفوي أسناني (ص77رقم:1480)
أسناني نخروبي	–
شفوي حنكي (ص82رقم:886)	–
شفوي حجابي (ص82رقم:887)	شفوي صفاقي طبقي شفوي (ص77رقم:1481)
حنكي نخروبي، حنكي لثوي (ص12 رقم94)	–
شفتاني أسناني (ص23 رقم239)	من الشفتين والثنايا (ص19 رقم 311)
شفتاني حجابي (ص23 رقم241)	–
شفتاني حنكي (ص23 رقم 240)	–
ظهر حنكي (ص 47 رقم 536)	شجري من ظهر اللسان (ص42 رقم811)
ظهر لهوي (ص47 رقم 537)	لهوي من ظهر اللسان (ص42 رقم812)
ظهر نخروبي (صص47 رقم 535)	نطعي من ظهر اللسان (ص42 رقم 810)
لامقطعي (ص18رقم185)	لامقطعي (ص15 رقم 246)

ينقسم هذا الجدول إلى ثلاثة أنواع:

1- **مصطلحات صوتيّة جديدة** لم تكن موجودة في الطبعة الأولى، وأضيفت في الطبعة المحيّنة فظهرت في هيئة التركيب المزجي، والراجح أنّ أصحاب المعجم قد أصابوا في ترجمتهم نظرا لأنّ المصطلحات في مضانها الأصليّة مركّبة ولا يمكن أن تستبدل بمصطلحات بسيطة تعكس التصوّر، كما أنّ الغالب على المعاجم اللسانيّة أثناء نقلها لمثل هذه المصطلحات أنّها تعتمد طريقة التركيب المزجي[1].

2- **مصطلحات صوتية انتقلت من هيئة التركيب الموسّع إلى هيئة التركيب المزجي،** فانتقل المعجم من تدوين عبارات اصطلاحيّة تراثيّة مثل "شجري من ظهر اللّسان" و"لهوي من ظهر اللسان"، إلى مصطلحات أكثر اختزالا واستعمالا.

3- **مصطلحات صوتية متّفقة في النوع مختلفة في التسمية:** كما جاء في استبدال مصطلح "ذولقي أسناني" بـ"أسلي أسناني" وكلاهما يؤدّيان المفهوم نفسه.

4-**الاتفاق على مصطلح صوتي واحد:** يتجسّد من خلال مصطلح لا مقطعي، ترجمة للمقابل الأجنبي (Asyllabic/Asyllabique) وهو تركيب يقوم بـ«مزج أداة بكلمة ما تصديرا أو إلحاقا، وهو ضرب من المزج تأثّر العرب فيه باللغات الأجنبية قديما وحديثا»[2]

---

[1] – ينظر على سبيل التمثيل: عبد القادر الفاسي الفهري ونادية العمري، معجم المصطلحات اللسانية، ص19، 22، 74...، مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، المصدر المذكور سابقا، ص 37، 76...، الهادي بوطارن وآخرون، معجم المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية، المصدر المذكور سابقا، ص103، 104...

[2] – جواد حسني سماعنه، التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، المصدر المذكور سابقا، ص41.

3-3-5 النحت في المعجم:

ربّما أدّت الجلسات الصادرة عن الهيئات والمجامع اللغويّة التي تخصّ المصطلح والمعجم، إلى إعادة النظر في استخدام وسيلة النّحت كآلية من آليات الوضع المصطلحي.

وبعد غياب واضح لوسيلة النحت في الطبعة الأولى للمعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات، قرّر محيّنو الطبعة الثانية استثمار هذه الآلية -وإن في حدود معتبرة- حيث جاء توظيفها دقيقا مقتصرا على النماذج الآتية:

جدول رقم 31: المصطلحات الصوتية المنحوتة بين الطبعة الثانية والأولى.

المصطلح ط2	المصطلح ط1
أسلي قبحنكي Apico-prepalatalized/Apico-prépalatalisé (ص15رقم145)	-
بَدِ صَوْتي Diaphon/Diaphone (ص45رقم506)	بدل لهجي ديافون (تنوعات نطق الفونيم) (ص39 رقم751)
بَدِ صَوْتِية Diaphonem/Diaphonéme (ص45رقم507)	وجوه أداء الحرف (كوحدة صوتية) (ص40رقم751)
بيأسناني Interdental/Interdental (ص74رقم822)	ممّا بين الأسنان لثوي (ص70رقم1359)

بيصائتي Intervocalic/Intervocalique (ص76رقم840)	بين مصوّتين (ص71 رقم1395)
بيصامتي Interconsonnantique/Interconsonnantique (ص74رقم821)	ما بين الصوامت (ص70 رقم1385)
بَد نَغْمي (بديل نغمي) Allotone/Allotone (ص11رقم88)	بدل نغمي (ص10رقم114)

والواضح أنّ المصطلح الصوتي المنحوت قد جاء مقتصرا على أنواع المصطلحات الأجنبية المبدوءة بسوابق كظروف الزمان (Inter, Pre) إذ قوبل في العربية بـ(بيـ، قبـ) بدل (بين، قبل) أو السوابق مثل (Allo)، التي قوبلت بالترجمة (بد) عوض بديل فتحوّل المصطلح المركب "بديل صوتي" إلى هيئة أكثر إيجازا على شكل مصطلح منحوت "بد صوتي".

فعلى سبيل المثال أيضا ترجم المعجم المصطلح الأجنبي (Interdental/Interdental) المكوّن من اللاصقة التصريفية[1] (Inter) التي تدلّ على التوسّط أو البينية ومنه قوبلت في العربية بالوحدة اللغوية بين، ومن الجذر (dental) الذي يمثّل نواة المصطلح واللاصقة الاشتقاقية (al)

[1] – تنقسم اللواصق الغربية بحسب الباحثين إلى نوعين: لواصق اشتقاقية وهي التي تغير أقسام الكلام في اللغة الإنجليزية، إذ يمكن اشتقاق فعل من اسم مثل (enjoy) من (joy) أو العكس..واشتقاق فعل من صفة (soften) و(darken) بإضافة (en)...أو اشتقاق اسم من صفة مثل (kidness) من (kind) أو اشتقاق صفة من اسم مثل (careful) من (careless).

أمّا اللواصق التصريفية فهي لا تغيّر أقسام الكلام في اللغة الإنجليزية. للتفصيل ينظر وجيه حمد عبد الرحمن، منهجية وضع المصطلحات الجديدة في الميزان، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، 1985، ع24، ص 85–60.

الدالة على الصفة. بمصطلح بيأسناني: «صفة الصامت الاحتكاكي المنطوق بطرف اللسان الملامس للثنايا بين صفي الأسنان المنفرجين قليلا.»[1] وقد جاءت آلية النّحت هنا تصغيرا للمصطلح وتسهيلا لاستعماله،[2] ويلاحظ مستعمل هذه المصطلحات أنّها سهلة التداول، منسجمة الأصوات إذ لا يوجد تنافر صوتي ناتج عن حذف بعض صوامتها ولا خرق للنظام المقطعي لبنية اللغة العربية، وفي الوقت نفسه هي واضحة المفهوم يسهل على أيّ باحث ربط المصطلح بالمفهوم.

وعليه وبالاطّلاع على المنحوتات الموظّفة في المعجم يمكن القول إنّ واضعوه قد وفقوا في استغلال آلية النحت لبناء المصطلح الصوتي والانتقال به من عبارات مركّبة قليلة التداول إلى مختزلات منحوتة واضحة ودقيقة.

ووقوفا عند النتائج الإحصائية لمستوى التركيب الاسمي الخاصّ بالمصطلح الصوتي في المدونة تظهر النتيجة الآتية:

جدول رقم 32: خاص بالنتائج الإحصائية لمستوى التركيب الاسمي في المصطلح الصوتي.

المركب الوصفي	المركّب الإضافي	المركّب الإضافي الوصفي	المركّب الإسنادي	المركّب العطفي	المركّب المزجي	المركّب المنحوت

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص 75، رقم 822.

[2] – من اللغويين الذين أيدوا فكرة النحت لترجمة السوابق الأجنبية: عبد الصبور شاهين جاء في نصّه: « ومن الممكن أيضا اختصار كلمات تقوم في العربية بدور الزائدة الدلالية في مقابل ما تستخدم الإنجليزية –مثلا– من زوئد...» عبد الصبور شاهين، دراسات لغويّة القياس في الفصحى –الدخيل في العاميّة، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط2، 1406هـ–1986م، ص 53.

98 وحدة بسيطة	67 وحدة بسيطة 5 وحدات معقدة	4 وحدات	وحدتين	–	16 وحدة	7 وحدات

والواضح أنّ النتيجة التي توصّل إليها الإحصاء تؤيّد ما ذكره علي القاسمي حين أشار إلى أنّ أكثر أنواع التراكيب المستعملة في العلوم والتقنيات إنّما هو التركيب الوصفي إذ يقول: «ويُستخدم التركيب الوصفيّ بكثرة في صوغ المصطلحات العلميّة والتقيّة الحديثة.»[1] وقد كثر استعمال المركّب الوصفي حيث إنّ كثيرا من المصطلحات الصوتيّة إنّما هي تخصّ الجانب العضوي والنطقي وبالتالي تحتاج إلى الوصف والتفسير، والأمر نفسه بالنسبة للمصطلحات الخاصّة بالآلات المستعملة في المختبرات الصوتية أو حتى المصطلحات الخاصّة بتعيين الفروع الصوتية وأقسامها.

كما يلاحظ قلّة استخدام المركّبات المعقّدة أو كما يطلق عليها العبارات الاصطلاحية، التي تأتي تفسيرا أكثر منها رمزا دلا على المفهوم، إذ من بين الشروط التي أقرّتها المنظمة الدولية للتقييس (ISO) في توصيتها رقم (704) (أفريل1968) ضرورة أن تكون المصطلحات موجزة بقدر المستطاع مع شرط الوضوح.[2] هذا ما يدعو إلى التساؤل حول قلّة العبارات الاصطلاحية في المجال الصوتي، هل هو راجع لمراعاة مقتضى الإيجاز والاختصار؟ أم أنّه إهمال لكثير من المفاهيم والمصطلحات الغربيّة المستحدثة في هذا المجال؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في العنصر الموالي.

---

[1] - علي القاسمي، علم المصطلح اسسه النظرية وتطبيقاته العملية، المصدر المذكور سابقا، ص 451.

[2] – ينظر: جواد حسني سماعنه، التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، المصدر المذكور سابقا، ص40.

3-3-6 المقابلة الصورية بين المصطلحات الصوتيّة العربيّة والأجنبيّة:

لعقد مقارنة بين المركّب المصطلحي في اللغة العربية ونظيراتها المعتمد عليها في وضع المعجم يمكن وضع جدول يبيّن مقدار التوظيف الإجمالي لكلّ لغة على حدة:

1- اللغة الإنجليزية:

جدول رقم 33: إحصاء بنية المصطلحات الصوتية في اللغة الإنجليزية.

إجمالي عدد المصطلحات	عدد المصطلحات المفردة	عدد المصطلحات المركبة تركيبا بسيطا	عدد المصطلحات المركبة تركيبا موسّعا
435	334	99	2

2- اللغة الفرنسية:

جدول رقم 34: إحصاء بنية المصطلحات الصوتية في اللغة الفرنسية.

إجمالي عدد المصطلحات	عدد المصطلحات المفردة	عدد المصطلحات المركبة تركيبا بسيطا	عدد المصطلحات المركبة تركيبا موسّعا
445	341	102	2

يظهر من خلال الجدولين السابقين اختلاف العدد الإجمالي للمصطلحات بين اللغة الإنجليزية التي بلغ 435 وحدة مصطلحية صوتية واللغة الفرنسية بمقدار 445 وحدة مصطلحية صوتية وبين اللغة العربية التي قاربت 452 وحدة مصطلحيّة صوتيّة. وتفسير هذا التباين العددي مردّه ظاهرة الترادف التي تختلف درجة استعمالها بين اللغات إذ تكثر في اللغات المنقول إليها نظرا لاختلاف الترجمات وتعدّدها وهو ما تمّ التفصيل فيه في العنصر الخاص به من البحث.

وبين استعمال المصطلح الصوتي المفرد والمركّب في المدوّنة، ظهرت التصنيفات الآتية:

1- مقابلة مصطلح مفرد بمصطلح أجنبي مفرد:

باعتبار أنّ نسق اللغة العربية هو اشتقاقي فإنّ ذلك يساعدها في تشكيل مصطلحات مفردة اعتمادا على الصيغ والأوزان العربية، بالإضافة إلى ما هو مستعمل من مصطلحات تراثية مفردة كمقابل لكثير من المصطلحات الأجنبية نظرا للتقارب المفهومي من حيث التصوّر العام للمصطلح، ومن بين أمثلة الاتّفاق حول البنية المفردة في المدوّنة الآتي:

- أسناني (Dental/Dental) (ص:42 رقم472)
- أنفيّة (Nasality/Nasalité) (ص: 97 رقم 1040)
- إتباع (Dilation/Dilation) (ص:46 رقم: 515)
- إجهار (Sonorization/Sonorisation) (ص: 138 رقم: 1457)
- صواتة (Phonology/Phonologie) (ص: 112 رقم: 1199)
- مهزاز (Oscillograph/Oscillographe) (ص:104 رقم: 1101)
- نبريّات (Accenology/Accentologie) (ص: 6 رقم: 16)

2- مقابلة مصطلح مركّب بمصطلح أجنبي مفرد:

لا غرو أنّ اللغات الهندوأوروبية واللغات الجرمانية إنّما هي في مظانها الأصلية لغات سلسلية تركيبية وأنّ معظم ألفاظها ومصطلحاتها إنّما هي ناتجة عن علاقة إلصاقية. وأنّ كلّ زيادة تظهر على هيئة سابقة أو لاحقة فإنّها تضيف إلى المصطلح خاصية جديدة ليظهر في مفهومه المتكامل.

واللغة العربية أثناء ترجمتها لمثل هذه المصطلحات تلجأ إلى الوسائل الداخلية للغة فتشتقّ من الصيغ والأوزان العربية ما يقابل المفهوم، فإن لم تجد لها بديلا على مستوى الاشتقاق تنتقل إلى توظيف وسائل أخرى من بينها الترجمة بالتضخيم كما في الأمثلة الآتية:

- إلحاق تسهيلي (Paragoge/Paragoge) (ص:106 رقم:1117)
- تكرار القذف (Recurion/Récursion) (ص:126 رقم: 1344)
- تكرار قدفي (Recursive/Récursif) (ص:126 رقم:1345)
- تلازم الصفات (Concomitancy/Concomitance) (ص:34 رقم:382)
- تليين يائي (Yodization/Yodization) (ص:171 رقم:1742)
- عالم الصواتة (Phonologist/Phonologue) (ص: 112 رقم:1197)

والواضح أنّ المعجم قد اهتم بما تضيفه اللواصق من خصائص مفهومية للمصطلح، فحاول تفسيرها كما يظهر في مصطلح (Paragoge/Paragoge) المكوّن من اللاصقة التصريفية الإغريقية (para) الدالة على معنى الإضافة[1]، ففسّرها بالإلحاق وأضاف إليها كلمة تسهيلي فشكّل مقابلا عربيا مركّبا مؤسّسا عن طريق الترجمة بالمعنى.

[1] - Voir : Dubois,Jean, Dictionnaire de linguistique, p324.

كذلك في مصطلح (recursion/Récursion) المكوّن من اللاصقة التصريفية (re) الدالة على الإعادة والتكرار، والجذر (cursion) المشتقّ من اللاتينية وتدلّ في أصل معناها اللغوي على: الكتابة المختصرة السريعة، والصفة (Cursif) تدلّ على خاصية الشيء المنجز فجائيا وسريعا.[1]

وعلى سبيل المجاز انتقل المصطلح الأجنبي إلى مجال الصوتيات، والمعجم الموحّد في نقله للمصطلح وظّف تقنية الترجمة بالمعنى ليحيل من خلال السابقة (re) إلى مفهوم التكرار الدّال على تجمّع الهواء في الحنجرة وإعادة إخراجه والجذر(cursion) الدّال على مفهوم الحركة التمفصلية المفاجئة التي تقوم بها الحنجرة.

غير أنّ الترجمة التفسيرية التي اعتمدها واضعو هذه المصطلحات يمكن تعويضها في مواضع متعدّدة بمصطلحات واضحة وبسيطة كما هو الحال في مصطلح تليين يائي، حيث عرّفه أصحاب المعجم الموحّد بأنّه: « تبسيط نطق بعض الصوامت الحنكية مثل (د.ج) التي تصبح (ي).»[2]

وفي مقابل التركيب الوصفي "تليين يائي"، وظّف جمال الحضري في عملية ترجمته لمعجم جورج مونان "معجم اللّسانيات" تقنية المجاز فقابل المصطلح الأجنبي بمصطلح تمييع،[3] للعلاقة بين المعنى الأصلي للكلمة والمفهوم العلمي للمصطلح، إذ كلاهما يدلّ على خاصية التبسيط والذوبان، جاء في لسان العرب أنّ معنى الكلمة يدلّ على:« ماعَ

[1] -Voir : Petit larousse, librairie Larousse, 1959, Paris-France, p280.

[2] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص171.

[3] – جورج مونان، معجم اللسانيات، تر: جمال الحضري، إش: جورج مونان، المصدر المذكور سابقا، ص162.

الماءُ والدَّمُ والسّرابُ ونَحْوُهُ يَميعُ مَيْعًا: جرى على وجه الأرض جَرْيا مُنْبَسِطاً في هينة...والميْعُ: مصدرُ قولك ماعَ السَّمْنُ يَميعُ أي ذابَ...»[1]

وكذلك الحال بالنسبة للتفسير الصوتي للظاهرة التي يحقّقها المصطلح حيث يبسّط نطق الصوت ويتحوّل من صوت مجهور وشديد كالدال إلى صوت اللين "الياء" فتنصهر وتذوب تلك الخصائص الصوتية القوية وتتحوّل.

كما فضّل المعجم مقابلة المصطلح الأجنبي (Phonologist/Phonologue) بالمركّب الإضافي: عالم الصواتة ليستقلّ به عن النسق الاشتقاقي: صواتة وصوتية وصوتويات وصوتوي.

أمّا بالنسبة للمصطلحات الصوتية الأجنبية البسيطة، والتي جاءت مقابلاتها العربية مركّبة هي:

- غضروف حلقي، تفاحة آدم (Cricoïd/Cricoïde) (ص: 38 رقم: 438)
- طبقة الصوت (Pitch/Pitch) (ص: 113 رقم: 1208)
- قوة الصوت (Volume/Volume) (ص:167 رقم: 1728)
- محيط نغمي (Contour/Contour) (ص:36 رقم:412)

والتي يصعب وضع مقابل مفرد لها واضح ودقيق ومن ثمّ تبرز دور البنيات المركّبة في إيصال المفهوم.

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، المصدر المذكور سابقا، مج:6، ج: 48، ص 4309.

3- مقابلة مصطلح مركّب تركيبا موسّعا بمصطلح أجنبي مفرد:

غالبا ما تأتي المركّبات الموسّعة أو العبارات الاصطلاحيّة المقابلة للمصطلحات الأجنبيّة المفردة تفسيرا وشرحا لمفهوم المصطلح أو في حالة عجز المعجم عن وضع بديل مفرد ومن أمثلتها في المعجم:

- انفتاح الحبال الصوتية (Abduction/Abduction) (ص5 رقم:2)
- تضييق تجويف الفم (Spirantization/Spirantisation) (ص:139 رقم1465)
- تغيير التقابل الصوتي (Rephonologization/ Rephonologisation) (ص: 128 رقم:1373)
- توحيد الحركة المزدوجة (Monophongaison/ Monophongaison) (ص: 94 رقم:1018)
- سابق لما قبل الأخير (Antepenultiem/ Antépénultième) (ص:14 رقم: 125)
- صوت غير منطوق (Mute/Mute) (ص: 96 رقم:1036)
- مقطع قبل الأخير (في الكلمة) (Penult/ Pénultième) (ص:109 رقم:1156)
- نظام الكتابة المقطعية (Syllabary/ Syllabaire) (ص: 144 رقم: 1519)

وعند الوقوف تحديدا عند مصطلح انفتاح الحبال الصوتية الذي عرّفه المعجم بأنّه: «حركة تتباعد بواسطتها الحبال الصوتية عن بعضها، منتجة انفتاح الحنجرة وإحداث الصوت.»[1] نلاحظ أنّه يمكن استبدال العبارة الاصطلاحيّة بمصطلح مفرد واضح ودقيق خاصة أنّ المعجم استعمل في مقابلة المصطلح المعاكس تسمية انقباض (Adduction/Adduction) معرّفا إيّاه بأنّه: « حركة تقارب الحبال الصوتية دون أن تتماس بشكل تام خلال عملية التصويت، وينتج عنها تقلص الزردمة مما يتيح خروج الأصوات في اللغة.»[2] فكان حريّاً بالمعجم أن يستبدل مصطلح انفتاح الحبال الصوتية بـ: انبساط[3]، فيظهر كلا المصطلحين في شكل ثنائية متقابلة: انبساط ≠ انقباض.

4- مقابلة مصطلح مركّب تركيبا بسيطا بمصطلح أجنبي مركّبا تركيبا بسيطا:

يندرج هذا النوع من النقل ضمن مجال الترجمة المباشرة للمصطلح، إذ يسعى عبرها الناقل إلى إيجاد مكافئٍ واضحٍ للمصطلح المنقول منه، ويؤكّد محمود فهمي حجازي شيوع هذه الطريقة ومناسبتها في كثير من الأحيان لتأدية الوظيفة المصطلحية وعلى ضبط النظام الدولي للمصطلحات إذ يقول:« تكونت عدّة مصطلحات مركّبة عن طريق الترجمة المباشرة لمكونات المصطلح الأوروبي المركب، وهذه الطريقة تعين على الضبط الدولي للمصطلحات، ولا تعدّ مشكلة حقيقية، من ذلك ترجمة مصطلح Harmonie vocalique بمصطلح الانسجام الحركي، ومصطلح Nasal Resonance رنين خيشومي، ومصطلح Substratum طبقة لغوية سفلى.

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص 5.

[2] – المصدر نفسه، ص8.

[3] – لقد استعمل مصطلح انبساط عبد القادر الفاسي الفهري ونادية العمري في معجم المصطلحات اللسانية، المصدر المذكور سابقا، ص 13.

مشكلة هذا النوع تكمن أحيانا في وجود مصطلح تراثي أبسط من حيث التركيب من المصطلح الأوروبي وأوضح في الدلالة، من ذلك مصطلح المخرج، ويقابله Point of articulation أي موضع النطق، وقد ثبت تفضيل المصطلح الموروث على ترجمة المصطلح الأوروبي المركب.»[1]

وقد مسّت المكافئة المصطلحيّة بين عناصر المصطلح المترجم والمترجم منه تسع وخمسين وحدة مركّبة ومن الأمثلة الدّالة على هذا النوع:

أ- ما يخصّ الصوتيات النطقية:

- أعضاء النطق (Organs of speech/ Organes de la parole) (ص: 104 رقم:1097)
- انفجار جانبي (Lateral plosion/ Plosion latérale) (ص:83 رقم:900)
- جهاز التصويت (Phonatory system /Appareil phonatoire) (ص:111 رقم:1179)
- صائت أمامي (Anterior vowel/ Voyelle antérieure) (ص:14 رقم: 127)
- صائت مستدير (Round vowel/ Voyelle arrondie) (ص: 130 رقم:1397)

[1] – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص 227.

ب- ما يخصّ الصوتيّات الوظيفية (الصواتة):

- تقطيع ثنائي (Binary cat/ Segmentation binaire) (ص: 24 رقم:251)
- تغيّر صواتي (Phonological change / Changement phonologique) (ص:112 رقم:1196)
- علامة النبر (Accent mark/ Marque de l'accent) (ص:6 رقم:15)
- قانون صوتي (Phonetic law/ Loi phonétique) (ص:111 رقم:1186)

ت-ما يخصّ الصوتيّات الإصغائية:

- طيف إصغائي (Acoustical spectrum/ Spectre acoustique) (ص:7 رقم: 30)
- مكون إصغائي (Acoustic formant/ Formant acoustique) (ص:7 رقم:28)

انطلاقا من النماذج المعروضة، يظهر أنّ استعمال الترجمة المباشرة في نقل المصطلحات إنّما تحكمه أسباب ودوافع أهمّها أنّه في كثير من الأحيان لا يمكن استيفاء المشتقّات والصيغ الصرفية المفهوم الخاص بالمصطلح المركّب ما يدفع لا محالة إلى التركيب الذي يقرّب صورة المصطلح. كما نجد أنّ المعجم الموحّد في استعماله لبعض المصطلحات الصوتيّة المركّبة كصائت أمامي وصائت مستدير وصائت خلفي...، حافظ على النسق الاصطلاحي الذي يجمعها في شكل سلسلة مصطلحات واحدة.

5- مقابلة مصطلح مركّب تركيبا موسّعا بمصطلح مركّب تركيبا بسيطا:

لعلّه من إيجابيات الطبعة الثانية هو قلّة استعمال العبارات الاصطلاحيّة التي يمكن استبدالها بمصطلحات أكثر اقتصادا ودقّة، إذ تقلّص ظهور مثل هذا النوع من المقابلات، فحوت الطبعة الثانية مثالاً واحداً اختلفت فيه عناصر الوحدة المصطلحيّة من الإنجليزية إلى العربية:

- عضو نطقي متحرك (Active articulator/Organe phonateur actif) مع المحافظة على المكافئة الشكلية بين العربية والفرنسية. (ص: 7 رقم:38)

6- مقابلة مصطلح مركّب تركيبا موسّعا بمصطلح مركّب تركيبا موسّعا:

اعتمد المعجم الموحّد على مثل هذا النوع من التكافؤ الصوري في نموذجين هما:

- علامة التنغيم الصاعد (Ascending intonation mark/ Marque d'intonation ascendante) (ص: 17 رقم:172)
- علامة التنغيم الهابط (Descending intonation mark/Marque d'intonation descendante) (ص:43 رقم: 483)

وهذا النقص في استغلال العبارات المركّبة لوضع المصطلحات هو حال معظم المعاجم اللسانيّة العربيّة الحديثة، وقد أشار إلى ذلك سابقا الباحث خالد اليعبودي إذ جاء في نصّه: «وإذا كنا نشهد في العقدين الأخيرين اهتمام المصطلحية المتزايد بالبنيات العبارية في الحقول المعرفية المتخصّصة؛ فإن المعاجم المتخصّصة العربية على السواء لم تعِر هذا الموضوع كبير اهتمام، ممّا

يجعل مسرد المصطلحات المفردة والمركبة غير ذي جدوى للمترجم والمتخصّص والمؤلّف على السواء في الكشف عن المفهوم الدقيق للعبارة الاصطلاحية.»[1]

فحال المعجم الموحّد لا يختلف كثيرا عن نظائره من المعاجم العربية المتخصّصة، وذلك من خلال توظيف العبارات الاصطلاحيّة من منطلق عجز أو تفسير للمصطلح الأجنبي، وليس استغلالاً للبنيات العبارية الأجنبية والتي نجد بعض المعاجم الغربيّة قد وظّفتها نذكر على سبيل المثال ما جاء في معجم دافيد كريستال من نماذج:

- Heightened subglottal pressur[2]
- Hidden Markov model[3]
- Natural generative phonology (NGP)[4]
- Obligatory contour principal (OCP)[5]

ومن هذه البنيات المركبّة بتصنيفاتها المتنوعة في المدوّنة يظهر جليّا مراعاة واضعوها نظام اللغة العربيّة فاستبدلوا كثيرا من المركّبات والعبارات الاصطلاحيّة ببنيات مفردة تطويعا للأوزان العربيّة واستغلالا للثروة المصطلحيّة مع توفير شرط التأدية المفهوميّة، كما هو الوضع في مصطلح علم

[1] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص138.

[2] - Crystal, David, A Dictionary of Linguistics and Phonetics, Blackwell Publishing, 6th edition, 2008, United Kingdom, p159.

[3] - ibid, p228.

[4] - ibid, p322.

[5] - ibid, p 337.

الصوت الفيزيائي[1] الذي استبدل بـ: مصطلح إصغائيّات[2]، ومصطلح من الحافتين[3] بـ: جانباني[4] ومصطلح إدغام حذفي[5] بـ: إندغام[6].

كما برزت أهميّة المركّبات في التعبير عن المصطلحات العلميّة، وأنّه لا يمكن في جميع الأحوال تعويض المصطلحات الأجنبية بمصطلحات بسيطة تحقيقا لمبدأ الإيجاز والدقّة؛ لأنّ الدقّة مرتبطة بوضوح المفهوم الذي قد تحكمه عدة متواليات عباريّة تمثّل جزءا دالا فيه.

ومنه فقد اختلفت طرق نقل المركّبات الأجنبيّة بين الترجمة المعادلة التي تحافظ على البنية الصوريّة للمصطلح وبين الترجمة التفسيرية الناتجة عن عجز لإيجاد المقابل المختزل ومن ثمّ عدم ارتقاء المصطلح الأجنبي الوافد إلى مرحلة التجريد في اللّسان العربي.

ويظهر من خلال ما أورده المعجم من المنحوتات الصوتيّة أنّه لم يكثر من استعمالها وإنّما اكتفى بذكر بعض النماذج الشائعة في الاستعمال والتي لا تؤدّي إلى تعقيد تركيبي بين وحداتها اللغويّة والمقطعيّة، وذلك إنّما يعلّله عدم خضوع النحت لقياس لغوي يحكمه.

كما لا يخفى أنّ المعجم لم يول اهتماما بالبنيات العبارية الأجنبية فلا نجد في المعجم إلاّ نماذج محددة لمصطلحات صوتيّة ذات طابع مركّبي توسيعي خلافا لما هي عليه المعاجم اللّسانيّة الغربيّة وما تعمل على توظيفه النظريات الصوتية الجديدة.

---

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط1، ص6.

[2] - المصدر نفسه، ط2، ص 7.

[3] - المصدر نفسه، ط1، ص19.

[4] - المصدر نفسه، ط2، ص23.

[5] - المصدر نفسه، ط1، ص 140.

[6] - المصدر نفسه، ط2، ص 145.

وبالمقابل فقد وُفِّق أصحاب المدوّنة أثناء ترجمتهم للوحدات المركّبة في العناية بنوعيّة البنية المقابلة من ناحية الإفراد والجمع فمثلا جاء في ترجمة (Acoustic features/ Traits acoustiques) بـ: سمات إصغائية[1]، وفي ترجمة (Prosodic symbols/Symboles prosodique) بـ: رموز تطريزية[2]، ومقابلة (Acoustical spectrum/Spectre acoustique) بـ: طيف إصغائي[3].

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص 7.

[2] - المصدر نفسه، ص121.

[3] - المصدر نفسه، ص 7.

الفصـــــــل الرابـــــع

الفصل الرابع: النسق الاقتراضي والبنية التعريفية للمصطلح الصوتي.

تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل إلى دراسة آلية الاقتراض، والتي تمثّل آخر وسيلة يلجأ إليها المصطلحيّ في ترجمة مصطلحاته، ولقد جمعنا بين دراسة هذه الآلية ودراسة البنية التعريفية للمصطلحات الصوتيّة، لقلّة استعمال آلية الاقتراض في المعجم ومن ثمّ جاءت دراستنا التطبيقية مختصرة.

4-1 النسق الاقتراضي للمصطلح الصوتي: (التعريب)

من المسلّم به في مجال البحث اللّغوي أنّ أيّة لغة بشرية، إنّما هي عرضة للتأثّر والتأثير بين غيرها من اللغات، ضمن حركة طبيعيّة متبادلة للأرصدة الفكريّة والثقافيّة والاجتماعيّة والحضاريّة، والاقتراض إنّما هو ظاهرة لغويّة عالميّة، من صورها تلك الحركة التبادليّة القائمة على نقل الكلمات والمصطلحات بين اللغات، فهو وسيلة من وسائل النماء اللغوي الخارج عن ذات اللغة.« وهو من أقدم الظواهر في تاريخ اللغات، فهناك ألفاظ سومرية دخلت الأكادية، منها كلمة هَيْكَل وكانت تدلّ في السومرية على البيت الكبير، وبعض أسماء حروف الأبجدية اليونانية مثل الفا وبيتا دخيل من الفنيقية.»[1] والتجربة نفسها مرّت بها اللغة العربية في سيرورتها التاريخية، أدّت بها إلى اقتراض كثير من الألفاظ والمصطلحات من الحضارات الأخرى الفارسية واليونانية والرومانية، كما جعلتها محلّ تأثير في كثير من اللغات الأجنبية. « ولقد أثبت البحث العلمي الحديث أن العربية أعطت هذه

[1] – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص147.

الأمم – وخاصّة بعد الإسلام– أكثر مما أخذت منهم بكثير، بل إن بعضها قد اتخذ من الحروف العربية رموزا للكتابة في لغته وما زال يستخدمها إلى اليوم، فضلا عما أخذ من الألفاظ العربية.»[1]

وهذا الذي يصطلح عليه في العصر الحديث بالاقتراض، أطلقت عليه اللغة العربية قديما مسميّات مختلفة أهمّها: **التعريب، والدخيل** ليشيع في البحث الحديث بمصطلح "**الاقتراض**" مقابلا للمصطلح الأجنبي (Borrowing/emprunt).

وبغض النظر عن اختلاف التسميات، فإنّ اللجوء إلى هذه الوسيلة في تنمية الرصيد الاصطلاحي للغة المتخصّصة، واقع لا خلاف فيه، فـ« ليس عيبا أن تتأثّر ثقافة بأخرى، وما من حضارة في الأرض، قديمها وحديثها إلا كانت متأثرة بغيرها سلبا وإيجابا. ولعلّ ما يشير إلى قوّة الثقافة وإلى قيمتها من حيث مكانها في التطوّر والرقي، أنها ذات قابلية في الأخذ من غيرها ودمج هذا الدخيل فيها حتى يصبح شيئا منها.»[2] فالأهمّ هو كيفية دمج الدخيل أو المقترض في اللغة الوافد إليها، فعملية الاقتراض ليست هي الظاهرة محلّ الوقوف وإنّما ما يأتي بعد الاقتراض هو ما يحتاج إلى التأمّل، ويدعو إلى طرح التساؤلات بشأنه.

ومنه فقد جاء هذا العنصر من البحث ليعالج مسألة الاقتراض في المعجم الموحّد من خلال المصطلح الصوتي، والبحث في مسائل مختلفة تخصّ هذه الظاهرة قديمها وحديثها، وهل فعلا وفّق واضعو المعجم في اتباع المنهجية الموحّدة الخاصة بتعريب المصطلحات؟

---

[1] – مسعود بوبو، أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق–سوريا، د ط، 1982، ص6.

[2] – إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط 3، 1983، ص242.

4-1-1-تحديدات اصطلاحية:

عرف العرب القدامى ظاهرة الاقتراض تحت تسميات متعدّدة، حيث تمت معالجته بداية كفكرة بسيطة مع المفسّرين والفقهاء واللغويين، لتتطور الفكرة بعدها في مؤلفات خاصة بها.[1]

ومن أشهر المصطلحات المتداولة هي: مصطلح التعريب والدخيل فما دلالة كل منهما؟

أ- مفهوم التعريب عند المتقدّمين:

-**لغة:** التعريب هو مصدر للفعل الثلاثي "عرّب"، وهو مشتق من المادة الثلاثية "ع.ر.ب"، الدال في أصل معناه على الإفصاح والإبانة، « يُقال: أعربَ عنه لِسانُهُ وعرَّب، أي أبان وأفصحَ.»[2]

ونقيض هذا الاسم هو التعجيم، جاء في القرآن الكريم:﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ۖ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴿٤٤﴾﴾ فصّلت الآية 44.
ومن دلالات لفظة التعريب معنى «تهذيب المنطق من اللحن»[3]

- **اصطلاحا:** انقسمت التعريفات الاصطلاحيّة لمفهوم التعريب في النصوص التراثيّة إلى قسمين:

الأول يرى أنّ التعريب، إنّما هو إخضاع الكلمة الأعجمية إلى ضوابط اللغة العربية، وتأصيلها بحسب منهاجها، وعلى رأس القائلين بهذا الرأي الإمام الجوهري في معجمه الصّحاح، فالتعريب عنده

---

[1] – عبد المنعم السيد أحمد جدامي، حدود الاقتراض اللغوي، دار كنوز المعرفة، عمان–الأردن، ط1، 1437هـ–2016م، ص14.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، المصدر المذكور سابقا، مج:4، ج:33، ص 2865، مادة (ع.ر.ب).

[3] – مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث، إش: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط 8، 1426هـ–2005م، ص113، مادة: (ع.ر.ب).

هو « أن تتفوّه به العربُ على منهاجها.»[1] وهذا الرأي فيه حصر للمعرّب في دائرة ما وافق النهج الصوتي وبنية الكلمة في اللغة العربية.

أمّا القسم الثاني، ويمثّل هذا الاتجاه السيوطي يرى أنّ المعرّب هو « ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها.»[2] فالتعريب من خلال هذه الرؤية له مفهوم أعمّ يشمل ما جرى تغيير لفظه وما لم يجر تغييره، ومن ثمّ وبحسب السيوطي فالمعرّب إذن يشمل الدخيل، والحال نفسه عند أبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (540هـ)، حيث يقول: « لم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية. فمتى جاءتا في كلمة فاعلم أنهما معربة...وليس في أصول أبنية العرب اسم فيه نون بعدها راءٌ. فإذا مر بك ذلك فاعلم أن ذلك الاسم معرّب.»[3]

هذا وقد تبعهم شهاب الدين الخفاجي (1069هـ) في مصنفه شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل الذي يرجع إليه الفضل « في إشاعة تداول مصطلح "الدخيل"، حين أطلقه على جميع الألفاظ العربية الأصل التي لحقها التغيير من الناحية الصوتية أو الصرفية أو الدلالية، وعلى الكلمات المقترضة من اللغات الأجنبية، فحوى معجمه المخصص لتتبع "الدخيل" ودراسته خليطا من الألفاظ المعربة والمولدة والعامية واللاحنة.»[4]

وعليه فقد عرف التراث العربي تنوّعا في استخدام المصطلحات الدّالة على الاقتراض، وأكثرها شهرة وتداولا هو مصطلح المعرّب والدخيل، بالإضافة إلى مصطلحات أخرى استعملها الخليل بن أحمد

---

[1] – الجوهري، الصحاح، المصدر المذكور سابقا، مج:1، ص179، باب: الباء.

[2] – السيوطي، المزهر في اللغة وأنواعها، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص268.

[3] – أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تح: ف.عبد الرحيم، دار القلم، دمشق–سوريا، ط 1، 1410هـ–1990م، ص100.

[4] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص150.

للألفاظ كالمحدث والمبتدع[1] لـ « يدل بها على أنها غير عربية، ولكنه يعني بها حينا آخر الكلمة المعرّبة التي لا نظير لها من كلام العرب.»[2]

تلك كانت بعض المصطلحات التي وظّفها المتقدّمون في دراستهم، والتي عرفت في العصر الحديث ضبطا أدقّا نتيجة لتطوّر الأبحاث الخاصّة بهذا المجال، فما دلالات مفهوم الاقتراض وما مصطلحاته عند العرب المحدثين؟

ب- مفهوم الاقتراض عند المحدثين:

يقول ممدوح محمد خسارة: « والاقتراض وسيلة لغوية تُلْجِئُ إليها ضرورة التعبير عن مستحدثات ومستجدات سبق إليها الآخر. وهو وسيلة مشروعة لتنمية اللغة العربية، ما دام في إطار ما تسوّغه الضرورات، وما يسيغه النظام الصوتي العربي. مع توفّر هذين الشرطين يمكن الحديث عن اقتراض لغوي صحي مقبول، ومع غياب أحدهما أو كليهما ينقلب الصحيُّ إلى مرضيّ والمقبول إلى مرفوض.»[3] فالاقتراض بمفهوم ممدوح خسارة هو ما اصطلح عليه الجوهري وغيره من علماء السلف بالتعريب الذي لا يكون إلاّ بخضوع الكلمة الأعجمية إلى شروط بناء الكلمة في اللغة العربية.

---

[1] – ينظر : الخليل بن أحمد، العين، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص52.

[2] – محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعربة، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، د ط، د ت، ص83.

[3] – ممدوح محمد خسارة، المعرب والدخيل في المجلات المتخصصة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق- سوريا، 1430هـ-2000، ع75، ج4، ص 919.

أمّا عبد العزيز مطّاد فيقسّم الاقتراض إلى نوعين هما:[1]

1- اقتراض داخلي: ويتم داخل العشيرة اللغوية نفسها حيث يتمّ توليد المصطلح إمّا اقتراضا من المعجم العامّ إلى الخاصّ، أو اقتراضا بين اللغات المتخصّصة، وهذا يدخل ضمن المجاز أو ما يسمّى باستعارة المصطلحات داخل المجالات المتخصّصة.

2- اقتراض خارجي: وهو الذي يتمّ من الداخل إلى الخارج، أي من داخل العشيرة اللغوية إلى خارجها أو العكس؛ وهو ما يعرف بالدخيل والمعرّب.

وبالرجوع إلى الدراسات المتخصّصة في هذا المجال، نجد أكثر المصطلحات شيوعا فيها هو مصطلح التعريب، إذ لم يرد فقط في الأبحاث وأعمال المتخصّصين وإنّما هو مستعمل من قبل الهيئات واللجان القائمة على هذا العمل على سبيل المثال هيئة مكتب تنسيق التعريب بالرباط، وكذا معهد الدراسات والأبحاث والتعريب بالرباط وغيرها من الأنشطة التي استخدمت مصطلح "تعريب".

ويشمل مفهوم التعريب في العصر الحديث ثلاثة أنواع:

1- تعريب المصطلحات: يختصّ هذا النوع بنقل المصطلحات الأجنبية التي عجز مترجموها على نقلها وفق نظام اللغة العربية وسنن توليدها، وذلك باللجوء إمّا إلى تحويرها وفق ما يتناسب ونظام اللّغة أو تركها كما جاءت في أصل بنيتها. وقد قابل شحادة الخوري هذا النوع بمصطلح: التعريب اللفظي.[2]

---

[1] – ينظر: عبد العزيز مطاد، اللسانيات وقضايا المصطلح العربي، المصدر المذكور سابقا، ص 80-81.

[2] – شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، دار طلاس، دمشق-سوريا، ط2، 1992، ص7.

2- التعريب اللغوي: يتقاطع هذا النوع مع خصائص الترجمة، إذ يراد به نقل معاني الكلمات أو العبارات أو النصوص الأجنبية والتعبير عنها بكلمات وعبارات مقابلة لها في اللغة المنقول إليها.[1]

3- التعريب القومي: أو تعريب المجالات، كما أطلق عليه أحمد الشاوني: التعريب التخصّصي[2] ويعنى هذا النوع بجعل العربية أداة التفكير والكتابة والاستعمال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والأدبية والتربوية العربيّة.[3]

أمّا مصطلح "دخيل" فيدلّ في الأبحاث المعجميّة المتخصّصة على: « اللفظ الذي تقترضه اللغة العربيّة من اللغات الأخرى وتُبقيه على حاله دون أن تُغيّر في أصواته وصيغته. أي أنّ اللفظ لم يخضع لمقاييس العربيّة وبنائها وجرسها. ومن الأمثلة المعاصرة على ذلك الكلمات الدخيلة: «تلفون» و « تَلَكس» و «فاكس».»[4] ومنه يمكن القول إنّ جميع المصطلحات السابق ذكرها، إنّما تندرج ضمن حقل واحد تتقارب في مضمونها الدلالي، ويبقى الملمح التمييزي الذي يختصّ به كلّ مصطلح، إذ إنّ مصطلح الاقتراض هو مصطلح عالمي تستعمله مختلف اللغات، بينما مصطلح التعريب تختصّ به اللغة العربية وله شروطه وخصائصه، أمّا مصطلح دخيل فهو كلّ لفظ غير خاضع لمقاييس وشروط تدرجه ضمن البناء العربي.

بالإضافة إلى هذه المصطلحات الأكثر شهرة وتداولا، توجد مصطلحات أخرى استعملها الباحثون المحدثون للدلالة على المفهوم نفسه، منها مصطلح "**الاستعارة اللغوية**"، الذي يختلف

---

[1] – ينظر: صافية زفنكي، المناهج المصطلحية مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، المصدر المذكور سابقا، ص227.

[2] – أحمد الشاوني، العرب والتعريب، أعمال اليوم الدراسي حول منهجية العمل الاصطلاحي، المصدر المذكور سابقا، ص 96.

[3] – ينظر: صافية زفنكي، المصدر نفسه، ص227.

[4] – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، المصدر المذكور سابقا، ص 416.

عن مصطلح "الاستعارة البلاغية"، إذ يقصد بالأول « كلّ ما تستعيره لغة معينة من لغة أخرى، مجاورة أو مباعدة أو وراثة، في مستوى الألفاظ والصرف والنحو والأساليب، سعيا وراء تحقيق توازن نظامها الذي خلى من مقولات لغوية لم توفّرها بوسائلها الذاتية وذلك لأسباب حضارية وثقافية.»[1]

غير أنّ هذا المصطلح تراجعت نسبة استعماله، والعلّة في ذلك ربّما أنّ هاته التسمية تطلق في عدّة مجالات لغويّة، فتستعمل في البلاغة للدّلالة على نوع من أنواع الصور البيانية، وتستعمل أيضا للدّلالة على استعارة الألفاظ والمصطلحات بين الحقول الدلالية في إطار ما يعرف بالمجاز، وكذلك يأتي توظيفها لغرض الاقتراض.

ويأتي أيضا مصطلح الاقتباس، ليربطه بعضهم بمفهوم الاقتراض، وقد اعتمده عبد القادر المغربي[2] وعبد المجيد سالمي[3] في أبحاثهم، وإن كان هناك من يرى أنّ الاقتباس « يرتبط باستيراد الأفكار أكثر مما يرتبط بنقل الألفاظ، فيتمّ الحديث مثلا عن اقتباس مسرحية شكسبير مثلا، أي تكييفها نصا وأسلوبا وفقا للتصور العربي وللقواعد اللغوية العربية.»[4]

---

[1] – محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ط 2، 1986، ص157.

[2] – عبد القادر المغربي، الاشتقاق والتعريب، المصدر المذكور سابقا، ص 52.

[3] – عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، المصدر المذكور سابقا، ص 67.

[4] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص 147.

وبين الاستعمالات المتنوعة لمختلف المصطلحات المقابلة للمفهوم الغربي (Borrowing/Emprunt) فضّل المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات استعمال مصطلح الاقتراض كمقابل له[1].

4-1-2 الاقتراض عند المتقدّمين:

تعامل العرب المتقدّمون مع المقترض كظاهرة طبيعية تجنح لها اللغات بفعل عوامل حضاريّة وثقافيّة واجتماعيّة، تؤدّي بهم إلى اللجوء لألفاظ معرّبة ودخيلة، وهذا هو الحال الذي عرفته اللغة العربية منذ الجاهلية حيث برزت في قصائد شعرائها من الألفاظ ما هو غير عربي الأصل. بل « كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلسانها بعض مخالطة لسائر الألسنة بتجارات وبرحلتي قريش... فعلقت العرب بهذا كلّه ألفاظا أعجمية، غيّرت بعضها بالنقص من حروفها، وجرت إلى تخفيف ثقل العُجمَة، واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها، حتى جرت مجرى العربيّ الصريح، ووقع بها البيان، وعلى هذا الحدّ نزل بها القرآن.»[2]

فالقرآن الكريم خاطب العرب بلغتهم فجاء استعماله للمقترض من الألفاظ إعجازا وتحديا لهم، ثم تواصلت حركة التعريب مع ظهور الإسلام ودخول الأعاجم وانتعاش الترجمة والبحث العلمي، خاصّة في العصر العباسي، إذ انتشرت فيه المكتبات ودور الحكمة، « وكان الإقبال شديدا على التعريب في العلوم الدخيلة التي سمّوها "علوم العجم" مثل الفلسفة والمنطق وعلم الفلك، والكيمياء، بخلاف "العلوم الإسلامية" التي لم تشهد تأثّرا كبيرا بالمفاهيم الأعجمية ولا بمقاربات الأعاجم الحاوية لها، وقد

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص24، رقم: 261.

[2] – أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطيّة، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ط1، 1422هـ–2001، عدد الأجزاء: 6، ج1، ص51.

نجد بعض المصطلحات الدخيلة في الدراسات الأدبية المتأخّرة عند "ابن الأثير" و"القرطاجني" مثل بويطيقا، وتراجيديا(...) لكنها نادرة في عمومها.»[1]

وما يفسّر كثرة الإقبال على المصطلحات المقترضة في العلوم المترجمة، هو حرص علماء ذلك العصر على نقل غالبية العلوم الأعجمية، كما أنّ كثيراً من المترجمين الأوائل هم من غير العرب فكان « المترجمون في القرن العباسي الأول، أكثرهم من السريانيين والمسيحيّين من النساطرة والأجانب، وفي النصف الثاني من القرن العباسي الثاني، أخذ المترجمون العرب يظهرون في ساحة الترجمة، حتى جاء القرن العباسي الثالث، الذي عدّ عصرا للمترجمين العرب.»[2]

فالواضح أنّ مسألة التعريب في القديم، قد تعامل معها اللغويون كظاهرة تمسّ اللغة ولسان المجتمع، وكذا الفقهاء والمفسرون لثبوت وجود كلمات معرّبة في القرآن الكريم وفي كلام العرب، بالإضافة إلى العلماء والمترجمين نتيجة تعاملهم مع الحضارات الأعجمية، وبناء على ذلك، كيف كانت منهجية السابقين في التصرّف مع المقترض، وما الضوابط اللسانية التي أخضعوها له؟

1- منهجية المتقدمّين في الاقتراض:

ارتبطت عملية دراسة المقترض من الألفاظ في اللغة العربية مع مفسرّي القرآن أوّلا، ولم تعرف قبل ذلك الوقت أبحاث بخصوصها حيث « لم تكن ذات شأن عند الجاهليين. فلم ترو عنهم حسب علمنا مجادلات في هذا الشأن ولم يحكموا على الشعراء ممّن استعملوا الاستعارة ولم يآخذوهم

---

[1] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص 154.

[2] – إبراهيم الحاج يوسف، دور مجامع اللغة العربية في التعريب، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس–ليبيا، ط1، 1423هـ–2002م، ص195.

على استعاراتهم باسم الفصاحة التي اتّخذت معنى خاصّا في الإسلام، فتبدو بحسب المقام، مصطلحا عربيا إسلاميا أصبح كلمة مفتاحا مع الحدث القرآني، وهو أعظم حدث لغوي في العربية.»[1]

ويعدّ عبد الله بن عبّاس من أوائل من درس المعرّب في القرآن الكريم، مستدلاً عليه بمصطلح "الغريب" وقد راعى في ذكره أولا: تبيان أصل الكلمة فأرجع مثلا كلمة طه إلى أنّها ذات أصل نبطي.[2]

وكذلك حرص على ربط مفردات غريب القرآن بما يقابلها في نصوص الشعر الجاهلي، من رواياته في هذا الخصوص قوله: « الشعر ديوان العرب، فإذا خفي عليهم الحرفُ من القرآن الذي أنزله الله بلغتهم رجعوا إلى ديوانهم، فالتمسوا معرفة ذلك.»[3] وتبعته بعد ذلك مؤلّفات عرضت لغريب القرآن الكريم وكذا لغريب الحديث، مع اختلاف المفسّرين والفقهاء حول مسألة تأكيد وجود ألفاظ أعجميّة في القرآن الكريم وبين من نفى ذلك.[4]

وبالنسبة لعلماء اللغة، فقد اعتمد الخليل على المنهج الصوتي في معرفة الدخيل من الألفاظ على اللغة العربية ضمن ما هو معروف عنده بمبدأ الذلاقة.[5]

---

[1] – محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، المصدر المذكور سابقا، ص158.

[2] – جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق–سوريا، ط 1، 1429هـ–2008م، ص 295.

[3] – بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة–مصر، د ط، دت، عدد الأجزاء:4، ج1، ص 294.

[4] – ينظر مثلا في هذه المسألة: جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المصدر المذكور سابقا، ص288، ومن المؤلفات الحديثة مثلا: محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، المصدر المذكور سابقا، ص 163–164.

[5] - جاء في نص الخليل: « فإن وردت عليك كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذَلَق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنّ تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب لأنك لست واجدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعيّة أو خماسيّة إلاّ وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر.» الخليل بن أحمد، العين، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص 52.

أمّا سيبويه فهو أبرز من تناول المعرّب، وعرض لهيئاته وتغييراته اللغويّة، وحدّد البدائل الصوتية في العربية للألفاظ الأعجمية، فجاء كتابه غنيا بعناصر تناولت موضوع المقترض موزعا في أربعة مواضع من الكتاب هي كالآتي:

- باب الأسماء الأعجمية.[1]
- باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف.[2]
- باب ما أعرب من الأعجمية.[3]
- باب اطراد الإبدال في الفارسية.[4]

ومفهوم التعريب عند سيبويه يتّضح من خلال قوله: « اعلم أنّهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتّة، فربّما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه...وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن...»[5]

يلاحظ أنّ نظرة سيبويه للمعرّب تختلف عمّا جاء عند الجوهري الذي يشترط إخضاع اللفظ المعرّب للقواعد العربية، بخلاف سيبويه الذي قسّم أحوال المعرّب في اللغة إلى أربعة أقسام:[6]

---

[1] – سيبويه، الكتاب، المصدر المذكور سابقا، ج 3، ص234.

[2] – المصدر نفسه، ص 620.

[3] – المصدر نفسه، ج4، ص303.

[4] – المصدر نفسه، ص305

ينظر أيضا: خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص 154.

[5] – سيبويه، المصدر نفسه، ج 4، ص302.

[6] – ينظر: المصدر نفسه، ص 303–304.

– قِسْمٌ غيّره العرب فألحقوه ببنائهم، أي أخضعوه للضابط الصرفي، كدرهم قياسا على وزن هجرع، وغيّروا في أصواته بإخضاعه للضابط الصوتي، فكلمة درهم فارسيّة أصلها درم[1]، وحتى تتناسب والنطق الصوتي العربي أضيف لها حرف الهاء.

– قِسْمٌ غيّروه ولم يلحقوه ببنائهم، أي أنّهم أخضعوه للضابط اللغوي فغيّروا في حروفه أو في حركاته لكنّهم لم يقيسوه بنموذج عربي، وذلك ككلمة: آجر وإبريسم وإسماعيل وسراويل.

– قِسْمٌ لم يغيّروه لأنّه أصلا ملحق ببنائهم، وذلك نحو كلمة: خرّم وكركم.

– قِسْمٌ لم يغيّروه ولم يلحقوه بأبنيتهم، وهو المعروف بالدخيل، الذي لم يخضع للضابط الصوتي والصرفي وإنّما ترك على أعجميته، على سبيل المثال كلمة: خراسان.

يظهر أنّ نظرة سيبويه للتعريب كانت أكثر شمولية، استوعبت أنواعا متنوّعة للتعريب، توزّعت بين التعريب الصوتي والقياسي وبين الدخيل، كما برز اهتمام المتقدّمين بمسألة تأصيل المصطلحات المعرّبة ومحاولة إيجاد أصول ثلاثية ورباعيّة لها في اللغة العربية، واشتقاق كلمات ومصطلحات من المعرّب ذاته، « وقد قالوا قديما: هنْدَس، ودرْهَم، وخنْدَق، ودبَّجَ، ودوَّن، ونوْرَزَ، ودنَّرَ من: الهندسة، والدِّرهم، والخندق، والمنجنيق، والديباج، والديوان، والنوروز، والدينار...وغير هاته الاشتقاقات كثير متداول بين العرب القدامى عامتهم وخاصتهم، ومدوّن في مصنّفاتهم.»[2]

وهكذا جاء منطق التعريب متنوّعا عند المتقدّمين، وجاءت عملية تطويع اللفظ الأجنبي للعربية تمرّ عبر مراحل ووفق مجموعة إجراءات صوتية وصرفية ودلالية، مكّنت من استيعاب الوافد من

---

[1] – ينظر: الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، المصدر المذكور سابقا، ص 308.

[2] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص 156.

اللفظ الأجنبي. فعالجوا في الجانب الصوتي الأصوات التي يمكن إبدالها بحروف عربية، وقد ذكرها سيبويه في باب "اطراد الإبدال في الفارسية"، كما جمع السيوطي في نصٍّ له عبر كتابه المزهر[1] ما يطرّد فيه الإبدال من الأصوات الأعجميّة وما لا يطّرد، وهي كما حدّدها عبد الغني صوله في الشكل الآتي:[2]

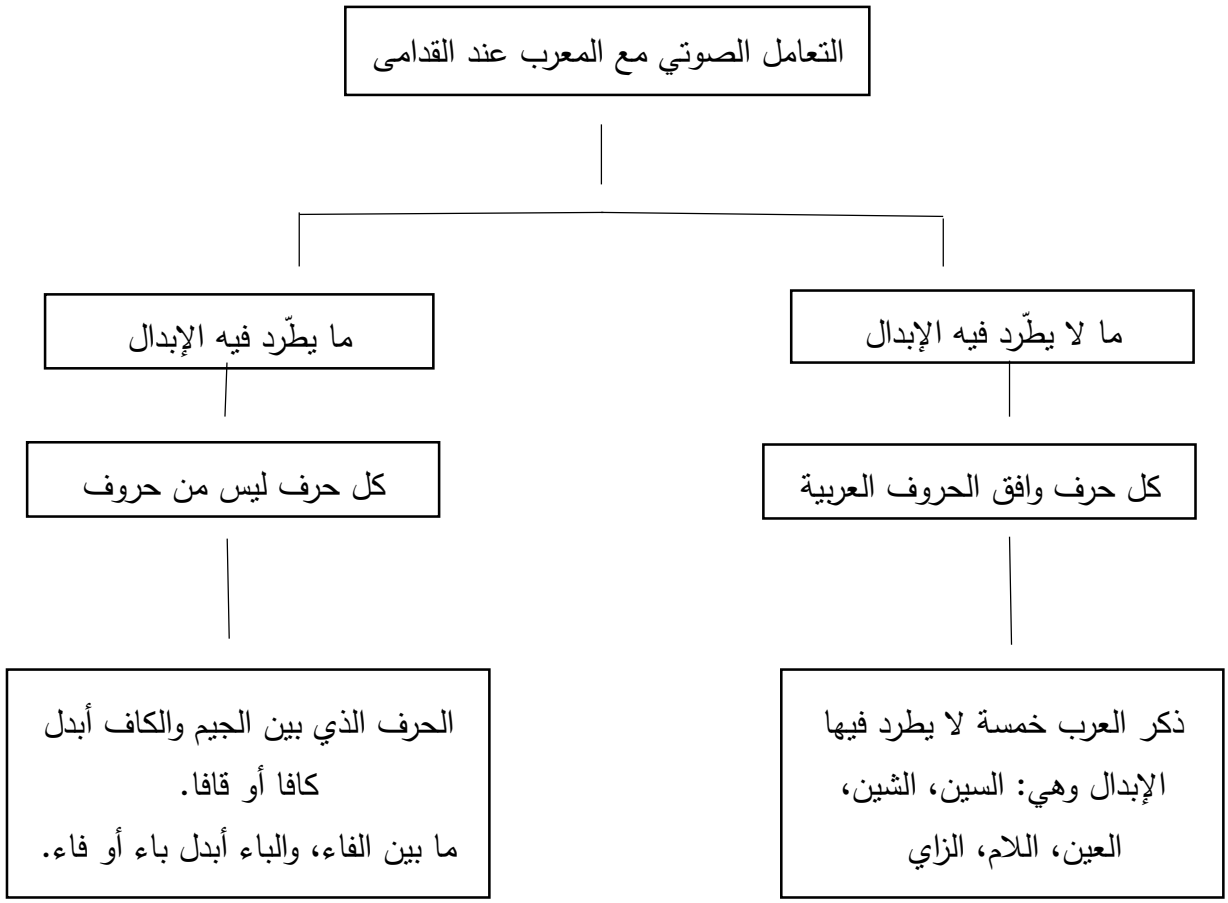

الشكل رقم: 16 التعامل الصوتي مع المعرب عند القدامى.

[1] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص274.

[2] – نقلا عن: عبد الغني صوله، التعريب في المعاجم اللسانية الثنائية اللغة (النسق الافتراضي في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات 2002)، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق–سوريا، 2014–1435، ع46، ص 38.

ولم يقتصر الإبدال الصوتي عند المتقدّمين على الأصوات وإنمّا ضمّ أيضا إبدال الحركات والمقاطع، فمن أمثلة ما غُيّر حركته، ما ذكره سيبويه عن إبدال حركة "**زَوْرْ**" و"**آشُوبْ**" إلى "**زُورٌ**" و"**أشُوبٌ**"،[1] وعلى نحو ذلك غيّروا مقاطع الكلمات الأعجمية حتّى تتناسب والنسق العام لبنية اللفظة العربية، إمّا بالنقص في عدد مقاطعها كما حصل في كلمة "**قاموس**" التي أصلها في اللغة اليونانية "**أوقيانوس**"[2]، أو عكس ذلك بزيادة واضحة في المعرّب على سبيل ما جرى في كلمة "**شاه بور**" التي يرجع أصلها إلى "**سابور**"[3]

في حين شمل **الإجراء الصرفي** إلحاق الكلمة الأعجمية بوزن من أوزان العربية سواء كان بتعديل في بنيتها أو بتركها على حالها، إلاّ أنّ شرط إخضاعها للميزان الصرفي لم يكن قانونا سارٍ على جميع المعرّبات، بل إنّ المنهجية الغالبة على المتقدّمين قد « تركت ألفاظا أخرى على حالها دون تغيير بعضها جاء على أبنيتهم وبعضها لم يجيء عليها.»[4]

أمّا بالنسبة **للإجراء الدلالي** فهو نتيجة انعكاسيّة لتأثّر المعرّبات بالثقافة العربية، ولأهميّة هذا الإجراء في صقل الدلالة العربيّة على الكلمات الأعجمية وصبغها بالطابع العربي، فقد ورد في نصّ التهانوي أنّ المعرّب « عند أهل العربية لفظ وضعه غير العرب لمعنى استعمله العرب بناءً على ذلك الوضع.»[5]

---

[1] – سيبويه، الكتاب، المصدر المذكور سابقا، ج4، ص306.

[2] – ينظر: مسعود بوبو، أثر الدخيل على العربية الفصحى، المصدر المذكور سابقا، ص154.

[3] – ينظر: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تق وتصـ: محمد كشاش، دار الكتب العلمية–منشورات علي بيضون، بيروت–لبنان، ط1، 1418هـ–1998، ص175.

[4] – محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعربة، المصدر المذكور سابقا، ص71.

[5] – التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، المصدر المذكور سابقا، ج2، ص 1582.

وتختلف عملية التغيير الدلالي للمعرّب:

«– بين تقليص دلالة المعرّب: من ذلك مثلا كلمة الجون الذي يطلق في اللغة العربية على "الأبيض" و"الأسود" وهو عند أهل فارس "اللون" عموما...

– وتوسيع دلالة المعرّب: فقد أصبح لفظ "الزخرف" يدل في العربية على التزيين بأي مادة وفي أيّ صورة، وكان اللفظ في اليونانية مقتصرا على معنى التزيين برسم الحيوان.

– وتغيير دلالة المعرّب: كلفظ "برزخ" الذي كان يعني في الفارسية البكاء والعويل، وأصبح يدل في العربية على حاجز بين عنصرين، والفاصل بين الدنيا والآخرة.»[1]

هذه أهم الإجراءات التي سار عليها المتقدّمون لاستيعاب مفاهيم الحضارات الأخرى، والمتتبّع لسلسلة المعربات عند متقدّمي العربية يلاحظ أنّها سارت وفق مراحل ندرجها فيما يأتي:

2– مراحل الاقتراض عند المتقدّمين:

مرّ فيما سبق ذكره أنّ العرب لجأت إلى التعريب منذ الجاهلية، غير أنّ المسألة في بدايتها لم تكن منتشرة مثلما هو الحال بعد ظهور الإسلام وتطوّر حركة البحث والمعرفة، التي تعدّ الباعث الرئيس وراء دخول غالبية المصطلحات المعرّبة، وعليه يمكن تلخيص المراحل التي مرّ بها التعريب في القديم إلى:

ذ– **مرحلة التلاقح والتثاقف:** تمتدّ هده المرحلة من العصر الجاهلي إلى غاية انتشار الإسلام وبداية النشاط العلمي والفكري، حيث عرف العرب الجاهليّون كثيرا من الألفاظ الأعجميّة

[1] - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص 158.

التي دخلت لغتهم « وأكثر ما يكون ذلك في أسماء العقاقير أو الأدوات أو المصنوعات أو المعادن أو نحوها مما يحمل إلى بلاد العرب من بلاد الفرس أو الروم أو الهند أو غيرها، ولم يكن للعرب معرفة به من قبل، أو في أسماء بعض المصطلحات الدينية أو الأدبية، وأكثر هذا منقول عن العبرانية أو الحبشية؛ لأن اليهود والأحباش من أهل الكتاب.»[1]

فالمعرّبات في هاته الفترة كانت أكثرها نتيجة للمعاملات التجارية بين الأمم وكذا لعامل المجاورة الجغرافي، ممّا أثرى معجم أهل تلك الفترة بكثير من المعرّبات، ولعلّ أغلبها كما جاء في كتب أهل اللغة « كان من الفارسية، وأقله كان من الرومية، وأقل من ذلك كان من الحبشية...»[2]

ر- مرحلة بداية النقل والترجمة:

إنّ نقطة تحوّل مسار العرب بدأت مع ظهور الإسلام، وشملت جميع مناحي حياتهم منها الحياة العلميّة والفكريّة، ولقد حرص الإسلام منذ بدايته على تشجيع طلب العلم، وتواصل ذلك مع العصر الأموي، الذي سجّل في بدايته نقل العلوم وترجمتها، ولعلّ أبرز من أسهم في هذا العمل الأمير خالد بن يزيد، الذي « انصرف ذهنه إلى اكتساب العلا بالعلم، وكانت صناعة الكيمياء رائجة يومئذ في مدرسة الإسكندرية، فاستقدم جماعة، منهم راهب رومي اسمه مريانوس طلب إليه أن يعلّمه صناعة الكيمياء...فلما تعلّمها أمر بنقلها إلى العربية فنقلها له رجل اسمه أسطفان القديم. وهذا أول نقل في الإسلام من لغة إلى لغة.»[3]

---

[1] – جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة–مصر، د ط، د ت، ج1، ص49.

[2] – محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، دار الشرق العربي، بيروت–لبنان، ط 4، د ت، ص349.

[3] - جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، المصدر المذكور سابقا، ص278.

كما تمّ في عهد مروان بن الحكم ترجمة كتب الطبّ، ومن بين أشهر المترجمين الطبيب البصري ماسرجويه، الذي تولّى « تفسير كتاب أهرن القس بن أعين إلى العربية ووجده عمر بن عبد العزيز في خزائن الكتب وأمر بإخراجه ووضعه في مصلاه واستخار الله في إخراجه إلى المسلمين لينتفع به.»[1]

والواضح أنّ العصر الأموي قد شهد نشاطا على صعيد الترجمة والتعريب، ولعلّ أهمّ خطوة عرفها العصر الأموي في هذا المضمار هي عملية تعريب الدواوين ونقلها إلى اللغة العربية، ممّا يلزم المتعاملين مع الدولة الأمية تعلّم اللغة العربية من أجل الاتصال بها، ومن ثمّ ساعد تعريب الدواوين على نشر اللغة العربية، وعلى انتقال كثير من المصطلحات الأعجمية إلى اللغة العربية، وعليه أصبحت اللغة العربية لغة جميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ز- مرحلة الجمع والتكوين:

ترتبط هذه المرحلة بالعصر العباسي تحديدا بفترة الازدهار الفكري والرقي العلمي، حيث تَطَلَّعَ علماؤه نحو التمكّن من العلوم العقلية، وانبجست الأقلام تترجم المؤلفات من مختلف الحضارات الأجنبية، ولعلّ الانطلاقة الفعلية للترجمة في العهد العباسي بدأت مع الخليفة الثاني أبي جعفر المنصور (ت 158هـ) « الذي كان بارعا في الفقه متقدما في علم الفلسفة والفلك وبما يتصل بمعرفة أحوال النجوم، ومشجعا للعلم والعلماء...»[2]

---

[1] – جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، أخبار العلماء بأخبار الحكماء، تع: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية–منشورات علي بيضون، بيروت–لبنان، ط 1، 2005، ص243.

[2] – سالم العيس، الترجمة في خدمة الثقافة الجماهرية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق–سوريا، د ط، د ت، ص 20.

ثمّ تواصلت الحركة في عهد الخليفة هارون الرشيد (ت193هـ) منشئ بيت الحكمة، ويذكر القفطي في كتابه أنّ الخليفة الرشيد قد أوكل في خلافته إلى يوحنا بن ماسويه « ترجمة الكتب الطبية القديمة لما وجدها بأنقرة وعمورية وسائر بلاد الروم حين افتتحها المسلمون وسبوا سبيها ووضعه أمينا على الترجمة ورتب له كتابا حذاقا يكتبون بين يديه.»[1]

ويلاحظ أنّ المترجمين الأوائل قد كانوا من الأعاجم، ومن ثمّ فإنّ الترجمة في بدايتها لم تكن تأصيلا بقدر ماكنت تسعى إلى جمع المفاهيم العلميّة ونقلها، هذا ما يفسّر كثرة المصطلحات الدخيلة في الكتب العلمية المتخصّصة التي جاءت بعدها، على سبيل المثال مفاتيح العلوم للخوارزمي والقانون في الطبّ لابن سينا، « فلم تكن قضية الدخيل تمثل عقبة أمامهم فوجدناهم يكثرون منها، وكأنّ الخوارزمي بعنونته للمقالة الثانية بعلوم العجم، يريد أن يبرر كثرة الدخيل فيه ناسبا أصل العلم لأهله عارضا جهد المسلمين في إيجاد المقابلات له، وما يدلّ على ذلك أنّه في هذه المقالة يجعل اللفظ الدخيل مداخل يشرحها بالعربية، كما في فروع الفلسفة والمنطق الذين كثرت فيها الألفاظ الدخيلة.»[2]

س- مرحلة الاستقرار والأصالة:

تأتي هذه المرحلة لتضمّ معاجم المصطلحات القديمة على نحو معجم التعريفات للجرجاني (ت816هـ)، الذي « قلّت فيه المصطلحات الدخيلة وعوّض عنها بالمصطلحات العربية فالهندسة استقرّت بمصطلحاتها ومثلها الطبّ والفلسفة وغيرها ولم يعد هناك حاجة لذكر المقابل الأعجمي؛ لأنّ اللفظ العربي قد استقرّ بمفهومه العلمي الذي كان جديدا في مرحلة التكوين.»[3]

---

[1] - جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، أخبار العلماء بأخبار الحكماء، المصدر المذكور سابقا، ص282.

[2] – خالد فجر، أسس المعجم المصطلحي التراثي، المصدر المذكور سابقا، ص339.

[3] – المصدر نفسه، ص 340.

وعلى ما يبدو أنّ هذه المرحلة، شهدت تراجعا في عملية الترجمة، وتوجهت الأبحاث في تلك الفترة إلى إنتاج معاجم مصطلحية شاملة لمختلف العلوم والفنون، وتأصيلها باللغة العربية.

تلك كانت أهم المنعطفات التي سلكها التعريب عند العرب المتقدّمين، ويتّضح من خلال ما سبق أنّهم قد تعاملوا مع المعرّب وأدمجوه ضمن أبحاثهم، اعتمادا على قواعد وضعوها تجنّبا لتأثيره على بنية لسانهم، كما أنّ اللجوء إلى التعريب في دراستهم مكّنهم من الاطّلاع على كثير من مفاهيم الحضارات السابقة. وإذا كان العرب المتقدّمون قد خلّدوا لغتهم العلمية وأثروا قطاعاتهم المعرفية بما مكنتّهم وسائلهم وإجراءاتهم التطبيقية في ميدان الترجمة والتعريب والإنتاج، فما مكانة التعريب عند المحدثين، وما منهجيّتهم في معالجة ذلك؟

4-1-3 منهجية المحدثين في الاقتراض:

زاولت حركة التعريب في العالم العربي نشاطها مع بداية عصر النهضة، الذي شهد تدفقا واسعا في حركة المصطلحات الأجنبية، « ومن أشهر الرواد المحدثين أحمد فارس الشدياق (1804-1887) وعبد القادر المغربي (سنة 1909).»[1]

وقد اختلفت آراء المحدثين حول مشروعية اللجوء إلى التعريب، إذ يذهب عبد القادر المغربي إلى استحسان عملية التعريب واعتبارها عاملا من عوامل النماء اللغوي والحضاري، ويرى أنّه«...إذا كثرت تلك الكلمات الدخيلة نمت اللغة. وامتدت فروعها. واتسعت دائرة التخاطب بها. وإلاّ بقيت واقفة أو تقلّصت وماتت كما تموت الأجسام التي تسوء تغذيتها.»[2]

---

[1] – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص 148.

[2] – عبد القادر المغربي، الاشتقاق والتعريب، المصدر المذكور سابقا، ص 38.

أمّا فارس الشدياق فله رأي متحفّظ نوعا ما عن سابقه حيث « يقرّر بوضوح أنّه لا عيب في أن تعرّب بعض أسماء الفنون والصنائع الحديثة، ولكن العيب في أن تعرب مع قدرتنا على صوغها في لغتنا، ولهذا يفضل قول معمل على (فابريكة) ومستشفى على (بيمارستان)...إلخ.»[1]

فلا سبيل إذن للجوء إلى التعريب مع إمكانية استغلال الآليات الداخلية للغة، وعلى هذا الرأي أجمعت الهيئات والمجامع اللغوية قرارها، فجاء في نصّ ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي « استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: التراث فالتوليد (لما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).»[2]

ولمواكبة مسار حركة التعريب المصطلحي، عمدت الهيئات والمجامع اللغوية إلى وضع قواعد تدمج اللفظ المعرّب لعناصر النظام اللغوي العربي، حيث يراعى عند تعريب المصطلح الآتي:

« أ- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعرّبة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

ب- التغيير في شكله، حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.

جـ- اعتبار المصطلح المعرّب عربيا، يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنّحت وتستخدم فيه أدوات البدء والالحاق مع موافقته للصيغة العربية.

د- تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

---

[1] - محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعربة، المصدر المذكور سابقا، ص 172.

[2] – ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، 1981، ع 18، ج1، ص176.

هـ- ضبط المصطلحات عامّة والمعرّب منها خاصّة بالشكل حرصا على صحة نطقها ودقّة آدائها.»[1]

الواضح أنّ منهجية المحدثين تتلاقى مع ما توصّل إليه المتقدّمون في كتبهم من مراعاة للبنية الصوتية والصرفية للفظة المعرّبة. وتزيد عنها في جانب الحرص على تأثيل الكلمات الأجنبية وردّها إلى أصلها الفصيح.

غير أنّ الاختلاف بين المتقدّمين والمحدثين يكمن في اللغات التي تمّ التعريب منها، فغالبية المصطلحات المعرّبة قديماً كانت من الفارسية وأقلّ ذلك من اليونانية واللاتينية والحبشية وغيرها، بينما أصبح التعريب في العصر الحديث أكثره من الإنجليزية والألمانية واللغات اللاتينية.

وبينما شدّدت بعض الهيئات والمجامع اللغويّة على استعمال المعرّب واللجوء إليه "عند الضرورة"[2]،

سارعت بعض المعاجم الفردية المتخصّصة إلى استيعاب المعرّب، فتوارد فيها بنسبة أعلى من نظيرتها ذات الصبغة الجماعية، وهذا ما أكّده ممدوح محمد خسارة في دراسته ممثّلا له بالجدول الآتي:[3]

---

[1] - ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، مجلة اللسان العربي، المصدر المذكور سابقا، ص 176.

[2] – ينظر: محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما 1934–1984، المصدر المذكور سابقا، ص128.

[3] – ينظر: ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في اللغة العربية، دار الفكر، دمشق– سوريا، ط 1، 2008، ص 245.

جدول رقم 35: نسبة المعرّبات في المعاجم المتخصصة.

المعجم	عدد المصطلحات	المعرّبات	النسبة
مصطلحات علميّة	345	26	٪7.3
معجم الرياضيات المعاصر	275 في حرف الميم	3	٪0.9
قاموس الكيمياء	116 في حرف اللام	33	٪28
معجم المصطلحات الأدبية	94 في حرف الهمزة	11	٪12

كما يلاحظ في بعض دراسات المحدثين لجوؤهم إلى الجمع بين ما هو عربي وما هو أجنبي في شكل وحدة مصطلحية واحدة، ومن ثمّ يؤدّي ذلك إلى خرق البناء الصرفي للغة العربية، كما هو وارد في كثير من المصطلحات العلميّة التي أشار إليها محمود فهمي حجازي منها: كبريتيد تعريبا لـ: (Sulphide)، ونحاسيك تعريبا لـ: (Cupric) [1]

ويبقى خرق النظام الصوتي والصرفي للغة العربية من أخطر المشاكل التي يواجهها التعريب في العصر الحديث لما له من أثر جليّ على لسان الأمة « فما اللغة إلا مجموعة من الخصائص الصوتية والصرفية والنحوية، وإنّ أيّ تغيير في هذه القوانين سوف يؤذن بتغير اللغة إلى أخرى لا محالة.»[2]

[1] – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص164.

[2] – ممدوح محمد خسارة، المعرب والدخيل في المجلات المتخصصة، المصدر المذكور سابقا، ص 935.

وتأسيسا لما سبق، كيف تعامل المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات مع المعرّب من المصطلح الصوتي؟ وهل خضعت مصطلحاته للمعايير والمقاييس الموضوعة من قبل الهيئات واللجان المتخصّصة؟ هذا ما ستأتي معالجته.

4-2 الاقتراض دراسة في المدونة:

تتوفّر بعض المعاجم اللسانيّة الحديثة على قائمة مصطلحات لسانية معرّبة، يثبتها واضعو المعاجم للتعبير عن أغراض متنوّعة أهمّها:

« -عن مفاهيم إجرائية وأدوات تساعد على الدراسة الوصفية أو التطبيقية للغة.

- وعن المدارس اللسانية المشهورة.

- وعن المرتكزات المنهجية للسانيات ومقارباتها التحليلية.»[1]

غير أنّ درجة توظيف المعرّبات في المعاجم اللسانيّة تختلف، فقد تطغى في معجم كثرة الاعتماد على المعرّب والدخيل، مع وجود البديل في وسائل أخرى، فإذا ما تفحّص الباحث اللساني معجم مصطلحات علم اللغة الحديث -الذي أشرف عليه مجموعة من المتخصّصين-، يتبيّن له مدى غلو أصحابه في استعمال المعرّب.

بينما يعكس معجم المصطلحات اللّسانيّة لعبد القادر الفاسي الفهري ونادية العمري المنحى الاعتدالي « إذ لا تتجاوز المعرّبات عدد 451 معربا بنسبة 3.6٪ من مجموع مداخل المعجم.

[1] - خالد اليعبودي، معجم المصطلحات اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري ونادية العمري طفرة أم عقبة؟، المصدر المذكور سابقا، ص95.

وإذا علمنا أنّ المعرّب غالبا ما جاء مرفوقا بمصطلح أصيل. وأنّ العديد من المعربات تُمَثِّلُ أسماء لغات أجنبية تبيّن لنا عندئذ النزعة التأصيلية المهيمنة على المعجم.»[1]

وبما أنّ المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات هو تابع لمكتب تنسيق التعريب، فإنّ من أولوياته تحقيق عملية تأصيل المصطلحات، ونشرها في أوساط الباحثين والمتعلّمين طبقا لما هو مسجّل في قرارات ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات فلا يكون التعريب إلاّ « عند الحاجة وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات، أو العناصر والمركبات الكيماوية.»[2]

والمسجّل في دراسة إحصائية خضع لها المعجم لتحديد نسبة المعرّب فيه، أنّه فعلا قد راعى تلك القاعدة وعكس المنحى الاعتدالي من خلال توظيف ما يعادل عشرون مصطلحا من حجم 1744 مدخلا أي ما نسبته 1.14٪، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالآليات الأخرى المستعملة.[3]

وهو ما تأكّد لنا أيضا من خلال دراسة هذا المعجم، حيث تبيّن لنا أنّ استعمال المصطلح الصوتي المعرّب انحصر في خمسة مداخل، كما هي محدّدة في الجدول الآتي:

---

[1] خالد اليعبودي، معجم المصطلحات اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري ونادية العمري طفرة أم عقبة؟، المصدر المذكور سابقا، ص95.

[2] - ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، مجلة اللسان العربي، المصدر المذكور سابقا، ص 176.

[3] – ينظر: عبد الغني بن صوله، التعريب في المعاجم اللسانية الثنائية اللغة (النسق الاقتراضي في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات 2002)، المصدر المذكور سابقا، ص 30.

جدول رقم 36: المصطلحات الصوتية المعرّبة في المعجم.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	التعريف	المجال
كرون	Chron	Chrone	وحدة قياس المدة التي يستغرقها تحقيق صوت ما.	صوتيات إصغائية
كرونيم	Chronem	Chroneme	مدة يميز طولها بين الصوائت عادة.	صوتيات إصغائية
مرسماتية	Merismatic	Mérismatique	في اصطلاح بنفنيست، مجموع الوحدات الدنيا المميزة على المستوى الصواتي.	صواتة
مور	More	More	وحدة قياس الطول الصوتي	صوتيات إصغائية
مَرِيسم	Merism	Mérisme	الوحدة الدنيا المميزة، في اصطلاح بنفنيست.	صواتة

الملاحظ من خلال هذا الجدول أنّ المعرّب قد اقتصر على مجالين هما: الصوتيات الوظيفية والصوتيات الإصغائية، وأنّ التعريب الموظّف هو التعريب الصوتي، الذي ينقل المصطلح الأجنبي

كما هو وبحروف عربيّة، ما عدا مصطلح مرسماتية (Merismatic/Mérismatique) الذي حدث فيه تغيير في بنيته. وعليه يمكن تقسيم أنواع المعرّبات بحسب ورودها في المعجم إلى:

1- المعرّب الصوتي:

اقتصر المعرّب الصوتي على حرفين اثنيين هما:

أ- حرف (C):

حرف (C) هو حرف لاتيني يقابله في اليونانية حرف (كبّا) (K=k)،[1] وقد انتقل حرف (c) إلى اللغات الأجنبية الحديثة وتنوّع نطقه بحسب المقطع الصوتي الموجود فيه إلى حالتان:

- ينطق حرف (s) إذا جاء بعد الصوائت: (e) و(i)

- ينطق حرف (k) إذا جاء بعد الصوامت أو بعد الصوائت: (a) و(o).

استعمل حرف (c) في موضعين اثنيين بعدهما الصامت (h) وهما (Chron/Chrone) و(Chronem/Chronéme)، وقد قوبل في العربية بحرف الكاف، مماثلا للنطق الأجنبي « وهذا يعني مراعاة النطق الأوروبي الحديث لهذه المصطلحات في الفرنسية والانجليزية، بغض النظر عن الأصل اليوناني لها. وهذه القاعدة اتخذت على سبيل التيسير»[2]

---

[1] – ينظر: إبراهيم بن مراد، منهجيّة في تعريب الأصوات الأعجمية، دراسات في المعجم العربي، المصدر المذكور سابقا، ص321.

[2] – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، المصدر المذكور سابقا، ص 176.

ب–حرف (M):

بخلاف الحرف السابق فإنّ « هذا الحرف موجود في اليونانيّة واللاتينيّة أيضا. ويقابله في العربيّة حرفُ "الميم". وبه عرّبه القدماءُ سواء في المصطلحات اليونانيّةِ أو في المصطلحاتِ اللاتينيّة»[1]

ومن ثمّ فلا يوجد إشكال في كيفية تعريب هذا الصامت، فالطريقة واحدة، وهي مقابلته بالصامت "الميم" كما جاء في الجدول السابق.

إنّ من جملة ملاحظاتنا حول المعرّبات الصوتيّة في المصطلح الصوتي، أنّ المعجم راعى المنهجية الموحّدة في تعريب الأصوات الأعجمية. لكنّه أغفل جانبا مهمّا في دقة تلك المصطلحات وهو جانب الضبط بالشكل، لتأدية النطق السليم لها، إلاّ في موضع واحد فقد ضبطه بالشكل.[2]

والأصحّ أن تكتب المصطلحات المعرّبة كالآتي:

كْرُونْ، كْرُونِيمْ، مَرِسْماتية، مُورْ.

كما نلاحظ أنّ المعجم قد وقع في أخطاء تصحيفية أثناء كتابة المصطلحات باللغة الإنجليزية في كلّ من مصطلح: (Chron) و(Chronem)، إذ ثبت كتابتها في معجم المصطلحات اللسانية والصوتية (A Dictionary of Linguistics and Phonetics) كالآتي:

---

[1] - إبراهيم بن مراد، منهجيّة في تعريب الأصوات الأعجمية، دراسات في المعجم العربي، المصدر المذكور سابقا، ص 324.

[2] – ينظر جدول المعرّبات من المصطلح الصوتي، مصطلح مَرِيسم.

(Chrone) و(Chroneme) [1]، وهذه الكتابة هي نفسها المثبتة في الطبعة الأولى من المعجم وفي غيرها من المعاجم اللسانية.

2- المعرّب الصرفي:

يمثّل التعريب الصرفي وسيلة تكيفية تمكّن من دمج المصطلح الأعجمي وإخضاعه لخصائص البناء العربي، وذلك إمّا من خلال إخضاع المصطلح الأعجمي إلى وزن من أوزان اللغة العربية كما حدث في مصطلح فيلاسوفيا (phylasofia) الذي عرّبه المتقدّمون إلى فلسفة على وزن فعللة، أو عن طريق إحداث تعديل في بنية المصطلح حتّى يتناسب والبناء العربي كما هو مطبّق على مصطلح: مرسماتيّة (Merismatic/Mérismatique) إذ استبدلت اللاحقة (ic/ique) بالمصدر الصناعي (يّة).

إنّ من جملة الملاحظات التي خرجنا بها من خلال دراستنا للمصطلحات الصوتيّة المعرّبة في المعجم أنّ:

1- عدد المصطلحات الصوتيّة المعرّبة قليل إذا ما قورن بعدد المصطلحات ذات الآليات الأخرى.

2- غالب المصطلحات التي شملها التعريب كان تعريبا صوتيا.

3- احترام المعجم لمنهجية تعريب الأصوات الأعجمية كما أقرّتها الهيئات والمجامع.

4- احترام المعجم لمبدأ التغيير في شكل المعرّب وإخضاعه للضابط الصرفي.

5- إغفال المعجم لمبدأ أساسي من مبادئ المصطلح المعرّب، يخص جانب ضبط المصطلحات بالشكل لتحقيق الدقة.

---

[1] - Crystal, David, A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p 76.

4-2 البنية التعريفية للمصطلح الصوتي

تتأسّس صناعة المعاجم العامّة والمتخصّصة على رافدين مهمين لا غنى عنهما هما: جانب المادة المعجميّة أو المصطلحيّة وجانب التعريفات، وبدون هذين الشرطين لا يمكن أن ننعت أي مؤلف بأنّه معجم وإنّما هو نوع من أنواع المسارد والقوائم المعجمية.

فإذا عدنا إلى الغاية من تأليف أي معجم عامّ، فإنّما هي للحفاظ على المعاني وتوضيحها أوّلا، ثمّ تمكين الباحث من معرفتها ثانيا، وكذلك بالنسبة للمعاجم المتخصّصة فإنّما الهدف الرئيس المحافظة على المصطلحات في مجالاتها المختلفة والتسهيل على الباحث الاطّلاع على مفاهيمها.

وموضوع التعريف من المواضيع التي أدرك أهميتها المتقدمّون، وكان لها تأثيرٌ في أذهان الناس فقد « أحسّ الفلاسفة قديما وحديثا بغموض الدلالات، وأنّ الألفاظ سرعان ما تتحكّم في تصوّر الناس للأشياء، ممّا ساعد السفسطائيين القدماء على استغلال ذلك الغموض في دلالة الألفاظ، فتمكنّوا عن طريقه من هدم حقائق العلم ومبادئ الأخلاق، بل استطاعوا تأييد موضوع ما ومعارضته في وقت واحد.»[1] ذلك أنّ التعريف له دور مركزي في تثبيت الصورة الذهنية للألفاظ ومن ثمّ في بناء الأفكار والمتصوّرات الخاصة بالأفراد والمجتمعات.

ولعلّ من بين أبرز الفلاسفة اليونانيين الذين تناولوا التعريف ووقفوا عنده **أرسطو (Aristote)**، حيث يرى أنّ المعنى هو مؤسّس الحقيقة، وكلّ كلام يحمل معنى يستلزم بداهة إمكانية تعريفه، فأينما وُجد المعنى هناك تعريف، وهذا من البديهيات التي لا تستلزم البرهنة عليها.[2]

---

[1] – إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة–مصر، ط 6، 1991، ص116.

[2] - F. Lo Piparo : "Aristote : La syllabe comme modèle de la signification et de la définition, act du colloque international la Définition, centre du lexique, Larousse, 1990, paris-France, p : 25.

وبالإضافة إلى ما أسّسه أرسطو في هذا الحقل، يُشهد أيضا لعلماء التراث العربي بمحاولات متنوّعة سعت لدراسة التعريف والخوض في مسائله، فأفرزت أبحاثهم تصوّرات مختلفة لمفهوم التعريف وأبعاد تسميته، وأنواعه، تلا هذه المجهودات الجليلة، ما قام به المحدثون من محاولة ضبط مفهوم التعريف، خاصّة فيما يتعلّق بجانب صناعة المعاجم، هذا ما يدعونا إلى طرح تساؤلات عديدة أهمّها:

- ما مفهوم التعريف في الدراسات المتخصّصة؟ وما أهمّ الأنواع والمعايير التي اعتمدها الدارسون في صياغة التعريف؟ وما مدى التزام واضعو المعجم الموحّد –في تعريف المصطلحات الصوتية– بها؟

4-2-1 التعريف المعجمي أنواعه وشروطه:

1-تعريف التعريف وما يتعلّق به من تسميات:

تعدّدت التعريفات التي وظّفها الدارسون للتعريف في المجالات المتخصّصة، لكن قبل الخوض فيها سنحاول البحث في المعنى اللغوي للكلمة.

أ- **تعريف التعريف لغة:** جمع ابن فارس أصل المادة اللغويّة " ع.ر.ف" في معنيين اثنين، يقول: « العين والرّاء والفاء أصلان صحيحان، يدلّ أحدهما على تتابع الشيء متّصلا بعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة.

فالأوّل العُرْف: عُرْف الفَرَس. وسميَّ بذلك لتتابُع الشّعر عليه...والأصل الآخر المَعرِفة والعِرفان: تقول: عَرَف فلانٌ فلاناً عِرفاناَ ومَعرِفة وهذا أمر معروف. وهذا ما يدلّ على ما قلناه من سكونه إليه، لأنّ من أنكر شيئا توحّش منه ونبا عنه.»[1] فبحسب الأصل الاشتقاقي للكلمة هي تدلّ على معنيين

[1] – أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، المصدر المذكور سابقا، ج4، ص281، مادة (ع ر ف).

حصرهما ابن فارس في معنى التتابع الذي يشترط فيه اتّصال المتبوع بالذي يليه على هيئة تراتبية، وفي معنى السكون والطمأنينة التي تلزم معرفة الشيء فلا يصبح غريبا أو مجهولا.

ومن المعاني التي أضافها أصحاب المعاجم القديمة ما يفيد الإعلام فقد ذكر ابن منظور في نصّ مادة (ع.ر.ف) أنّ التعريف هو:« الإعلام...وعرّفه الأمر أعلمه إياه وعرّفه بيته أعلمه بمكانه. وعرّفه به وسمه.»[1] ولعلّ هذا المعنى اللغوي العامّ للكلمة، يقترب دلالة من المعنى الاصطلاحي لها، فالتعريف هنا هو تمكين شخص أو عدّة أشخاص من الإحاطة بالأمر أو الشيء وذلك قد يكون إمّا بإعلامه أو إخباره عن طريق اللغة، أو كما قال بعبارته "**وعرّفه به وسمه**" أي بتمييز المعرّف بعلامة خاصّة يُعرَفُ من خلالها.

وجاء أيضا في لسان العرب، التعريف بمعنى إنشاد الضالة، يقول ابن منظور: « والتعريف أيضا: إنشاد الضالة، وعرف الضالة نشدها... يُقال: عرّفَ فلانٌ الضّالةَ أي ذكرها وطلبَ من يعرِفُها فجاءَ رجلٌ يَعترِفُها»[2]

ومن الدلالات التي تنسب أيضا إلى التعريف، معنى: التطييب، ذكره الجوهري في قوله: « التعريف: التطييب من العرف»[3] وهو من المعاني التي فُسّر من خلالها قوله

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، المصدر المذكور سابقا، مج: 4، ج 33، ص 2898، مادة: (ع.ر.ف).

[2] – المصدر نفسه، ص 2898، مادة: (ع.ر.ف).

[3] – إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، المصدر المذكور سابقا، مج4، ص:1402، مادة: (ع.ر.ف)

تعالى:﴿وَيُدۡخِلُهُمُ ٱلۡجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمۡ ٦﴾ الآية 6 سورة محمد، أي « جعل فيها عرْفا، أي ريحا طيبا، والتطييب من تمام حسن الضيافة.»[1]

كما توظّف كلمة التعريف انطلاقا من علاقة اشتقاقية تنسب إلى وضعية الوقوف بجبل عرفات، فالتعريف إذن هو: « الوقوف بعرفاتٍ»[2]

هذه أهمّ المعاني اللغويّة التي ذكرها أصحاب المعاجم القديمة لكلمة التعريف، لننتقل بعدها إلى تحديد المعنى الاصطلاحي لدى أهل الاختصاص.

ب-تعريف التعريف اصطلاحا:

انقسمت التعريفات الخاصة بالتعريف بين العلماء كلّ حسب اختصاصه، فبحسب أهل النحو يأتي مفهوم التعريف ليقابل التنكير وهذا ما يكشفه قول التهانوي: « التعريف عند أهل العربية جعل الذات مشارا بها إلى خارج إشارة وضعية ويقابلها التنكير.»[3]

وهو عند علماء الفلسفة وعلماء المنطق، على رأسهم أرسطو: « صيغة تحدد الطبيعة الجوهرية للشيء.»[4] فالغاية من التعريف بحسب رؤية أرسطو تتمثّل في البحث عن ماهية الشيء وتحديده. وقد اشترك في هذه الفكرة المناطقة وعلماء الكلام فوصفوه بأنّه: « الطريق الموصل إلى المطلوب التصوري ويسمى معرِّفا بكسر الراء المشددة وقولا شارحا أيضا.»[5]

---

[1] – محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسيّة للنشر، تونس، د ط، 1984، ج:26، ص: 84.

[2] – المصدر نفسه، ص 2901.

[3] – محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص: 482.

[4] – محمد فرحان جلوب، نظرية التعريف عند ابن سينا، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، 1978م، مج:7، ع:25، ص:12.

[5] – محمد علي التهانوي، المصدر نفسه، ج1، ص: 482.

ومن ثمّ ترتكز نظرة هؤلاء العلماء على منطق التعريف فتؤكد ماهية الشيء وجوهره بغضّ النّظر عن الاستعمال اللغوي للمعرَّف، «وهو الهدف الذي رسمه أصحاب الاتجاه الأرسطي للتعريف مما جعلهم يرفضون كلّ أنواع التعريفات الأخرى كالتعريف الاسمي والتعريف بالمثال باعتبارهما لا يمتّان إلى المنطق بصلة؛ ولذلك ينعت التعريف الأرسطي بالمنطقي أو الحقيقي في مقابل الاسمي.»[1]

في حين انفردت طائفة أخرى من المناطقة الوضعيين بالاهتمام بالتعريف الاسمي أي بـ: « تحديد معنى الكلمة في الاستعمال، وإذا كانت وسيلة التعريف عند أصحاب المنزع الأول [المنزع الأرسطي] هي تحليل عناصر الشيء إلى ما هو جنس وما هو فصل فإن وسيلة التعريف عند الوضعيين هي أن يستبدلوا بالكلمة أو العبارة موضوع التعريف كلمة أو عبارة لا تحتاج من السامع إلى إيضاح.»[2]

أمّا بالنسبة لعلماء الأصول فهو «عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر.»[3] أو هو كما جاء عن أحمد تقي الدين بن تيمية: «تفصيل ما دلّ عليه الاسم بالإجمال»[4] فكلّ ما يؤدّي إلى توضيح مجموع صفات المعرَّف وخصائصه هو وسيلة للتعريف سواء أكان لفظا أو غيره، « وبهذا التحديد يخرج علماء الأصول عن دائرة الصيغة الأرسطية إلى صيغة شمولية تقبل كل ما يحقّق معرفة بالشيء أو الاسم سواء في ذلك جوهره أو رسمه أو مثاله.»[5]

هذه الاتّجاهات مثّلت أهمّ ما سلكه مفهوم التعريف في الدراسات القديمة، إلاّ أنّ الملاحظ عليها بالرغم من وجود جانب التعريف في المعاجم اللغويّة القديمة العامّة ومنها المتخصّصة يبقى ذكر

---

[1] – حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، المصدر المذكور سابقا، ص:38.

[2] – السنوسي العياشي، مسألة التعريف عند المناطقة المحدثين، مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، فاس–المغرب، 2002،ع:2، ص: 175–176.

[3] – الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، المصدر المذكور سابقا، ص56.

[4] – أحمد تقي الدين ابن تيمية، الرد على المنطقيين، مطبعة معارف لاهور، باكستان، ط: 3، 1397هـ–1977م، ص: 8.

[5] – حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، المصدر المذكور سابقا، ص:39.

مفهوم التعريف بالمداخل المعجمية أو المصطلحية غائبا، وربّما العلّة في ذلك أنّ جانب التطبيق المعجمي هو الذي سبق في الدراسات القديمة، عكس الجانب التنظيري الذي يشهد له التطوّر في العصر الحديث. فما مفهوم التعريف في الدراسات الحديثة؟

جـ- تعريف التعريف حديثا:

أسهمت الدراسات المعجميّة الحديثة في بلورة مفهوم التعريف وجعله لبنة من لبنات بناء المعجم، وعليه فسنركّز في هذا العنصر على دراسة التعريف لدى أهل الاختصاص من المعجميين والمصطلحيين، -في مقدّمتهم- رشاد الحمزاوي الذي يعرّف التعريف بأنّه: « نوع من التعليق على اللفظ، أو العبارة؛ وهو كذلك شرح نص (اللفظ أو العبارة).»[1] الذي نستنتجه من خلال نصّ الحمزاوي أنّ التعريف بمفهومه إنّما هو عبارة عن توضيح لفظي للفظة، وقد وَظَّفَ له مُرادِفًا وهو كلمة الشرح، فالتعريف بالنسبة له هو شرح. والملاحظ على قوله أيضا أنّه لم يحدّد للقارئ عناصر التعريف وأهمّ الخصائص المكوّنة له، وقد اكتفى في عبارته بوسيلة اللغة المتمثّلة في الألفاظ والعبارات للتعبير عن المعرَّف دون ذكر الوسائل الأخرى من العلامات والرموز التوضيحية.

أمّا علي القاسمي فيذهب إلى أنّ التعريف بالنسبة لمجال صناعة المعجم، «هو قول يوضّح أو يشرح اللفظ المعرّف بحيث يفهمه مستعملُ المعجم. ولهذا يسمّى التعريف في كتب المنطق العربيّة القديمة بـ "القول الشارح"، فالقصد منه تحصيل صورة الشيء في الذهن وتوضيحها وتمييز ذلك الشيء عن غيره من الأشياء.»[2] يضيف لنا تعريف القاسمي الغاية من التعريف وهي تكوين تصوّر ذهني للمعرّف يحدّد خصائصه ومميزاته داخل النظام الدلالي المنتمي إليه.

---

[1] – محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، المصدر المذكور سابقا، ص: 165.

[2] – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، المصدر المذكور سابقا، ص: 739.

والتعريف المعجمي بدوره ينقسم إلى فرعين: فرع يهتم بتوضيح الكلمة في إطار الاستعمال اللغوي العامّ لها ويوجد هذا النوع في المعاجم العامّة، وفرع يهتمّ بتوضيح المصطلح في إطاره المفهومي الخاصّ بالمجال المستعمل فيه، والذي يوجد في المعاجم المتخصّصة.

ولهذا فالتعريف الخاصّ بالمصطلحات هو: « بناء دلالي للمفهوم الخاص، مبيّن لخصائص المرجع ومحدّد لموقع المصطلح في النظام المصطلحي.»[1] فالبناء الدلالي في المعجم المتخصّص هو مفهومي وليس معجمي عام « وتعريف هذه المصطلحات ليس إذن تعريفا لغويًّا بل هو تعريف منطقيّ. والتعريف المنطقيّ في جوهره تحديد لماهية المسمّى، فإنّ قوامه الإخبارُ عن خصائص المُسمّى كالجنس أو النّوع أو ما له صلة بالهرميّة المقوليّة التي ينتمي إليها، والشكلِ والأبعاد والحجمِ والمقدارِ والوظيفةِ والزمان والمكان اللّذين يوجدُ فيهما.»[2] والواضح أنّ هذا التفصيل في خصائص النصّ المعرّف للمصطلح تقترب ممّا ذهب إليه علماء الأصول خاصّة ما أشار إليه ابن تيمية في تعريفه للتعريف الذي ذكرناه سابقا.

إنّ كلّ فرع من التقسيم السابق ينقسم إلى أنواع فالتعريف المعجمي العام له أنواعه التي يتأسّس بها وكذلك بالنسبة للتعريف الاصطلاحي، وقبل ذكر هذه الأنواع، سنعالج بعض المصطلحات ذات التقارب المفهومي مع مصطلح التعريف.

2- مقارنة بين مصطلح التعريف وما يتعلّق به من تسميات:

انبثقت عن الدراسة الطولية لمصطلح التعريف عدّة تسميات أخرى وظّفها أصحابها، كثيرا ما وقع تداخل بينها وبين مصطلح التعريف، ولعلّ أكثرها شهرة وتداخلا معه هو مصطلح الحدّ الذي

---

[1] – عثمان بن طالب، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة-الإشكالات النظرية والمنهجية، تأسيس القضية الاصطلاحية، إعداد مجموعة أساتذة، بيت الحكمة، تونس، ط1، 1989، ص:93.

[2] – إبراهيم بن مراد، الموسوعة والقاموس: البيانات الموسوعيّة والتعريف المعجميّ، من كتاب: من المعجم إلى القاموس، المصدر المذكور سابقا، ص: 104-105.

وظّفه المتقدّمون خصوصا أهل الفلسفة والمنطق والأصوليون، بالإضافة إلى مصطلحات أخرى قد ذكرها حلاّم الجيلالي[1] وهي: الشرح والتفسير والتأويل والترجمة.

ولقد أوقع التداخل المفهومي الحاصل بين التعريف والحدّ في جعلهما مصطلحين مترادفين هذا ما أشار إليه جمال الدين عبد الله الفاكهي (ت972هـ) حين ذكر أنّ « الحدّ والمعرِّف –بكسر الراء المشدّدة– في عُرف النحاة والفقهاء، والأصوليين، لا مطلقا: اسمانِ لمُسمّى واحد »[2]

وسار على هذه الفكرة أبو يعقوب السكاكي حين جعل الحدّ مساويا للتعريف، جاء في قوله: «ولمّا كان المقصود من الحدّ هو التعريف، لزم في ما يقدح في ذلك أن يُحترز عنه.»[3]

وما لبث الفاكهي في مؤلّفه، حتّى توصّل إلى أنّ علماء المنطق ميّزوا بين التعريف والحدّ، فجعلوا التعريف شاملا للحدّ، فكلّ حدّ هو تعريف وليس العكس، فالتعريف يتضمّن كما جاء في قوله الحدود الأربعة وهي:

« حدّ تامّ: وهو ما تركّب من الفَصْل والجِنْس القريبين.

وناقص: وهو ما تركّب من الفصل القريب وحده.

أو: منه ومن الجنس البعيد.

ورَسْم تامّ: وهو ما تركّب من الخاصّة والجنس القريب.

وناقص: وهو ما تركّب من الخاصة وحدها.

---

[1] - ينظر: حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، المصدر المذكور سابقا، ص: 40.

[2] – جمال الدين عبد الله الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تح: المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة–مصر، ط 2، 1414هـ–1993م، ص: 49.

[3] – أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، تع: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط 2، 1987، ص: 437.

وينظر أيضا: بن يوسف حميدي، التعريف في المعاجم اللسانية العربية الحديثة –دراسة وصفية تحليلية في ضوء المصطلحية الحديثة، أطروحة دكتوراه، إش: أ/د: طاهر ميلة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر 2 (بوزريعة)، 2012–2011، ص: 16.

أو: منها ومن الجنس البعيد.»[1]

ومن الباحثين المحدثين من يرى بأنّ الفرق بين التعريف والحدّ حاصل بين علماء الأصول الذين « يجعلون مصطلح التعريف خاصا بالتوضيح اللفظي أو الاسمي، وهو كلّ قول شارح للمعنى الذي يدلّ عليه اللفظ لإزالة غموضه. ويجعلون مصطلح الحدّ خاصا بالقول الدّال على ماهية الشيء.»[2] فالتعريف بحسب هذا النص ذو طبيعة لغوية، تهتمّ بالتوضيح الاسمي للمعرّف داخل العرف اللغوي أو الاستعمال بينما الحدّ طبيعته منطقية، تعنى بجوهر المحدود لا باستعمالاته المتعددة.

والواضح أنّه وبالرغم من التمايز المفهومي بين مصطلح التعريف والحدّ الذي سعى إلى كشفه العلماء، يبقى الاستعمال غير وفيّ لهذا التمايز فكثيرة هي الأبحاث التي جمعت ولم تميّز بينهما في مستوى التطبيق.

وتبقى المصطلحات التي سبق ذكرها كالشرح والتفسير والتأويل وغيرها تتقارب في حقلها المفهومي ومصطلح التعريف مع خصوصية كل مصطلح وميدان استعماله، حيث لخصّها الباحث حلاّم الجلالي في الجدول الآتي:

جدول رقم 37: الفرق بين مصطلح التعريف وغيره من المصطلحات.

المصطلح	تعريفه	مادة اختصاصه
تعريف Définition	شرح معنى الكلمة بذكر مكوناتها الدلالية أو اشتقاقها واستعمالها	مفردة فذّة/ مفردة ضمن سياق

[1] - جمال الدين عبد الله الفاكهي، شرح الحدود النحوية، المصدر المذكور سابقا، ص: 49-50.

[2] - حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، المصدر المذكور سابقا، ص: 39.

حدّ Limite عند الفلاسفة العرب	قول دال على ماهية الشيء وحقيقته.	الشيء [جنسه وفصوله الذاتية مجتمعة].
شرح Explication	توضيح المعاني البعيدة بمعان قريبة مألوفة.	مفردة ضمن سياق/ سياق/ نصّ.
تفسير Exégèse	توضيح معاني السياق أو النص واستنباط ما انطوى عليه من أحكام وملابسات...	سياق/ نصّ (في القرآن بخاصة).
تأويل Interprétation	استنباط المعاني الخفية المسكوت عنها في ظاهر النص أو حرفيته...	سياق/نصّ
ترجمة Traduction	تحويل الكلام من لسان إلى لسان آخر مع المحافظة على المعنى الثابت	مفردة/سياق/نصّ.

نلاحظ على هذا الجدول أنّه قد حصل تداخل بين المصطلحات، فالباحث يستعمل في تعريف مصطلح التعريف كلمة "شرح"، مثلما وجدناه عند محمد رشاد الحمزاوي في تعريفه، وكذلك الباحث أحمد مختار في مؤلّفه الذي جعل التعريف طريقة من طرق الشرح[1].

بخلاف أنّ الشرح كما يظهر في الجدول، يرتبط بالنصوص والمفردات داخل السياق، فلا يجوز إذن توظيف كلمة "الشرح" لتعريف مصطلح "التعريف" الذي يكون إمّا خاصا بمفردة مستقلّةً عن السياق أو داخله.

ويبدو أيضا استنادا إلى الجدول السابق أنّ أكثر المصطلحات ارتباطا بمصطلح التعريف هو مصطلح الحدّ والشرح، أمّا باقي المصطلحات كالتفسير والتأويل والترجمة فإنّ مجالات استعمالها مختلفة.

وتحقيقا لمبدأ الشيوع والدقّة في الاستعمال فإنّنا التزمنا بتوظيف مصطلح التعريف، مثلما سارت عليه العديد من المؤلفات المتخصّصة في هذا المجال.[2]

وعليه فما أنواع التعريف المعجمي، وإذا سلّمنا بالقول إنّ التعريف المعجمي ينقسم إلى فرعين، فما تقسيمات كلّ فرع وهل هناك علاقة تجمعهما؟

3-أنواع التعريف المعجمي:

تتعدّد أنواع التعريفات وتختلف بحسب المجال والغاية منها، وسنكتفي في هذا العنصر بذكر أهم أنواع التعريف المستعملة في المعاجم، والتي تنقسم بحسب نوع المعجم إلى تعريف خاصّ

---

[1] – ينظر: أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، المصدر المذكور سابقا، ص 121.

[2] – ينظر مثلا: حلاّم الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، وخالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، ص: 236. ومختار درقاوي، طرائق تعريب المصطلح وصناعة التعريف في الدرس اللساني العربيّ الحديث. وغيرها من المراجع.

بالمعاجم اللغوية العامّة غايته إبراز الدلالة المعجميّة للكلمة وتعريف خاصّ بالمعاجم المتخصّصة يسعى إلى كشف الدلالة المفهوميّة أو التصوريّة للمصطلح.

ويتّفق كثير من الباحثين المحدثين[1] في أنّ أكثر التعاريف استعمالا في المعجم العام هو:

5-2-1 التعريف الاسمي: أو التعريف المعجمي أو التعريف اللفظي وكلّها تسميات مترادفة تطلق عادة على التعريف الذي يرمي إلى: « تقديم معنى اسم الشيء المعرّف ولا يتعدّاه.»[2] ومن ثمّ يكتفي بتحديد الدلالة المستعملة والمتعارف عليها بين الناس دون اللجوء إلى بيان الصفة الجوهريّة والخصائص المميّزة للمعرّف، وهو ما «يسمّيه بعضهم بالتعريف العلاقي، لأنه يوضّح معنى الكلمة في سياقها اللغوي، أي من خلال علاقاتها مع الألفاظ الأخرى المكوّنة، للجملة. فكلمة (العين) يختلف معناها في الجملتين الآتيتين: (نظر إلى حاله بعين العطف) و(شرب من عين جارية)، وذلك بسبب السياق في كل منهما.»[3]

وينبثق عن هذا النوع من التعريف مجموعة أدوات تساعد المعجمي في بلورته، وقد اتّفق حولها كثير من الباحثين، هي:

ش- **التعريف بالمرادف:** يحاول المعجمي باستناده إلى وسيلة الترادف، إيجاد مكافئ لفظي أو متوالية من الألفاظ، توضّح لنا المعرّف، كمحاولة تعريف الأسد بـ: الغضنفر، أو: الفرح بـ: السرور، أو السيف بـ المهنّد والصارم والمشرفي.

---

[1] - ينظر مثلا: حلاّم الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، المصدر المذكور سابقا، ص: 106، محمد رشاد الحمزاوي، قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، المصدر المذكور سابقا، ص: 165. وأيضا: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، المصدر المذكور سابقا، ص: 741.

[2] – مختار درقاوي، طرائق تعريب المصطلح وصناعة التعريف في الدّرس اللساني العربيّ الحديث، المصدر المذكور سابقا، ص: 73.

[3] – علي القاسمي، النظرية الخاصة في علم المصطلح وتطبيقاتها في مهنة المحاماة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، ع:45، 113.

ولعلّ هذا النوع من التعريف أكثره شيوعا، والعامل في كثرة تواجده هو:[1]

- طلب السهولة
- تحقيق مبدأ الإيجاز والاختصار

والواضح أنّ اكتفاء واضع المعجم بالتعريف الترادفي قد يُسَهِّلُ عليه عمله، فهو لن يحتاج إلى البحث في الدلالات الهامشية أو السياقية للكلمة، وإنّما يهتم بإيجاد كلمة تحلّ محلّ المكافئ. ممّا يوفّر له وقتا كبيرا ومتنا معجميا أقل حجما.

غير أنّ مزايا السهولة والاختصار، قد لا يعتدّ بها إذا ما واجه هذا التعريف عوائق تحدّ من إيجابيته ولعلّ أهمّها يتمثّل في قلّة وجود نسبة الترادف التامّة بين الكلمات؛ « إذ لا يتوفّر سوى في ألفاظ محدودة ترجع إلى قبائل أو لغات أو ألسن متباينة، فإنّ الوقوف على الفروق الدقيقة الموجودة بين الألفاظ المتقاربة، أو تلك المنتمية إلى حقل دلالي واحد، يصبح من أساسيات التعريف المعجمي، لأنّ غياب هذه الفروق التي تتأكّد من خلال النصوص والشواهد يؤدّي بالضرورة إلى الالتباس والتداخل بين الدلالات واستعمالها في غير محلّها.»[2]

فلا غروّ أنّه من الأسباب التي تؤدّي بالباحث للعودة إلى المعجم، هي حينما يلتبس عليه ترادف كلمتين في اللغة فيحاول البحث عن الفروق الدقيقة التي تخصّ كلّ مفردة، وقد يؤدّي به التعريف الترادفي إلى الاصطدام بعدّة مترادفات، ممّا يؤثّر سلبا على الاستيعاب الواضح لمعنى المفردة في مختلف سياقاتها وتطوّراتها اللغوية التي يحتاج إليها متصفّح المعجم.

---

[1] – ينظر: حلاّم الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، المصدر المذكور سابقا، ص 111.

[2] - المصدر نفسه، ص 110.

وإذا كان التعريف الترادفي لا يتناسب في كثير من الأحيان مع حاجة الباحث، ووظيفة المعجم، غير أنّه لا يمكن نفي الفائدة التعليمية لمثل هذا النوع والتي تثري رصيد المتعلّم بمجموعة من الألفاظ، ومن ثمّ يصلح استعماله في حالات كثيرة منها:[1]

- المعاجم الموجزة والمعاجم المدرسية التي تقوم على الاختصار والتركيز وتعتمد على الصورة والوسيلة الإيضاحية كثيرا.
- المصطلحات العلمية نحو الترادف بين كلوريد الصوديوم، والملح المعروف.
- عند توضيح كلمة معرّبة أو دخيلة بمقابل عربي مثلا: تيليفون بـ هاتف.
- إذا كان المراد تزويد القارئ بكلمة أخرى مقاربة أو مشابهة، مع الحرص على ذكر الفرق أو الفروق الدقيقة بين اللفظين.

ص- **التعريف بالضدّ:** له العديد من التسميات منها التعريف بالتقابل[2] أو بالمغايرة[3] أو بالمضاد[4] أو بالسلب أو النقيض[5].

يلتقي هذا الشكل من التعريف مع الذي قبله في خاصية الإيجاز، بحيث يذكر المعجمي في تعريفه للمدخل ما يخالفه في الدلالة، فيقابل مثلا لفظة الصادق بـ: الكاذب أو الكبير بـ: الصغير أو الأبيض بـ: الأسود.

---

[1] – ينظر: أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، المصدر المذكور سابقا، ص 141–142.

[2] – ينظر: خالد فجر، أسس المعجم المصطلحي التراثي، المصدر المذكور سابقا، ص: 178.

[3] – ينظر: محمد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللّغويّة في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة– مصر، د ط، 1966، ص: 102.

[4] – ينظر: أحمد مختار عمر، المصدر نفسه، ص: 143.

[5] - ينظر: توبي لحسن، التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية: تعريف المصطلح التداولي نموذجا، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، 1999،ع 48، ص248.

وقد يكون تعريفا بالسلب إذا جاء في تعريفه أدوات وكلمات تثبت الضدّ، كاستعمال (غير، عكس، خلاف، ضدّ...)

والاكتفاء بهذا النوع من التعريف لا يمكن أن يصلح في كثير من المداخل التي تحتاج إلى توضيحٍ وتحليلٍ أو الألفاظ التي لا تعرف أضداداً على سبيل المثال: العقل، والماء، والإنسان.

ض- **التعريف بالاشتقاق:** ينطلق التعريف بالاشتقاق من العلاقة الصرفية التي تجمع الألفاظ، فيتمّ استغلال تلك العلاقة في إحالة الباحث إلى اللفظة المشتقّ منها. وهو تعريف «توافقي وهام شكلا ومضمونا، يراعي علاقة الأصل بالفرع فيحيل المفردة المركبة على أصلها بتفصيل مكونات الاشتقاق وبيان معنى الزيادة الاشتقاقية، إنه تعريف صرفي دلالي morphosémantique بسيط وواضح.»[1]

وقد يكون مثل هذا التعريف مجديا إذا كان الباحث عارفا مسبّقا بمعنى المشتق منه، أو تَسهُل عليه عملية العودة إليه دون الوقوع في سلسلة الإحالات غير مجدية وقد ضرب حلاّم الجيلالي[2] مثالا لذلك: حيث قد يحيل مدخل أحمر إلى الحمرة، التي تكون معرّفة بصيغة: لون الأحمر. وهذا ما يؤدّي إلى إشكالٍ دلاليٍّ لأنّ مثل هذا التعريف يفيد الباحث من ناحية معرفة الجانب الصرفي لا الدلالي للمفردات.

ط- **التعريف بالإحالة:** يعتمد التعريف الإحالي، على توجيه الباحث إلى موضع آخر من المعجم، أو بالأحرى إلى مدخل معجمي آخر، يحتوي تعريفا يتساوى وينطبق مع المدخل الأول، معتمدا في ذلك على كلمات من مثل: ينظر، أو يرجع...وغيرها.

---

[1] – زكية دحماني السائح، الفروق بين التعريف الطبيعي والتعريف الرمزي، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، تونس، 2012-2013، ع: 28-29، ص:146.

[2] - حلاّم الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، المصدر المذكور سابقا، ص 113.

ومن الحالات التي تكون فيها الإحالة عنصرا مهمّا في التعريف، إذا كان الغاية منها خدمة اللسان العربي كما في مدخل "الميكروب" الذي قد يحيل إلى مدخل أفصح وأكثر شهرة منه وهو "الجرثومة"، فكأنّ اتصال التعريف بمصطلح الجرثومة هدفه تأكيد رسوخها وتثبيتها في أذهان الناس.[1]

أمّا ما يعيب هذا التعريف في كثير من المعاجم، فهو وقوعه إمّا في:

- **الإحالة الدورية:** والمقصود بها « أن يضع المعجمي تعريفا لمدخل ما ثم لا يلبث أن يعيد تعريف ما عرف به المدخل الأول. مثال ذلك أن يتمّ تعريف "آب" بـ "رجع"، ثم يعيد تعريف رجع بـ "عاد" ثم يعيد تعريف رجع بـ "آب" ومن سقطات التعريف الدوري أنّه يدخل القارئ لجة الترادف الوهمي.»[2]
- **الإحالة القاصرة:** وسميّت بالقاصرة لأنّها تحيل إلى مجهول كما في المثال الذي ساقه حلاّم الجيلالي « حيث يحيلنا المدخل الأول [ميكروب] إلى المدخل [جرثومة] وعند الوقوف على المدخل الثاني لا نظفر بتعريف بل نجد إحالة ضمنية إلى [بكتريا] وعند محاولة الرجوع إلى المدخل [بكتريا] نجد المعجم لا يخصّص لها مدخلا أصلا؛ مما يؤدّي إلى قصور إحالي واضح»[3]

---

[1] – حلاّم الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، المصدر المذكور سابقا، ص: 117.

[2] – بوشعيب راغين، طبيعة الحد المعجمي ودوره في تخصيص المعلومة القاموسية في المنظومة التراثية العربية، مجلة الدّراسات المعجميّة، الجمعيّة المغربيّة للدراسات المعجميّة، الرباط–المغرب، 1428هـ–2007، ع: 6، ص: 357.

[3] – حلاّم الجيلالي، المصدر نفسه، ص: 118.

ظ- **التعريف بالشبيه:** في كثير من الأحيان يعجز واضع المعجم عن تحديد معنى اللفظة، فيلجأ إلى ما يقاربها في المعنى « مثل تعريف الأبيض بأنه ما كان بلون الثلج النقي، أو ملح المائدة المعروف»[1]

ويقتصر التعريف بالشبيه على ما هو ظاهر في العالم الخارجي، ويستحيل تطبيقه على المجردات، فلا يمكن مقاربته إلاّ مع ما هو محسوس سواء من ناحية الشكل أو الحجم، أو الهيئة أو اللون أو الطعم، وتبقى من المآخذ التي توجّه لهذا التعريف:[2]

- ليس من المؤكّد أن يكون القارئ عارفا بالشبيه دائما، خاصة في الأشياء الغريبة وذات الأجناس العليا ونحوها مما يصعّب وجود شبيهه.
- نادرا ما يكون الشيء مشابها للآخر مشابهة تامة، فالحمرة ليست دائما هي لون الدم؛ لأن لونه يتدرج من الأحمر الداكن إلى الفاتح إلى القرمزي.

هذه مجموعة من الأدوات المساعدة في تحقيق التعريف الاسمي والتي نجدها في المعاجم اللغوية العامّة القديمة ومنها المعاصرة، كما قد يستعان أحيانا بالتعريف الاسمي في المعاجم المتخصّصة، غير أنّها تكون بنسبة قليلة مقارنة مع أنواع التعاريف الأخرى. وهي:

ع- **التعريف المنطقي: (الحقيقي)** يعتمد التعريف المنطقي، على تحديد جوهر الشيء، بذكر مكوّناته الدلاليّة المستمدّة من المنطق الأرسطي، والمعروفة بالكليّات الخمس، وهي: الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام،[3] وعليه فإنّ التعريف المنطقي هو تعريف خارج

---

[1] – أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، المصدر المذكور سابقا، ص: 146.

[2] – ينظر: حلاّم الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، المصدر المذكور سابقا، ص: 115-116.

[3] – ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، المصدر المذكور سابقا، ص: 744.

عن اللغة، يهتمّ بحقيقة الشيء لا بصفاته العرضية التي قد يشاركه فيها غيره، عكس جوهر الشيء أو ماهيته التي تخصّ المعرّف وحده. ومثاله تعريف الإنسان بأنّه (حيوان عاقل)، هو تعريف حقيقي له، بينما القول إنّه: (ذو قدمين دون ريش) تعريف غير حقيقي، لأنه يركّز على أوصاف الإنسان، لا على جوهره أو جنسه (حيوان)، ولا على مميزاته الخاصّة (عاقل).[1]

يقع تحت هذا النوع أشكال متعدّدة من التعريفات أهمّها:

غ- **التعريف الاصطلاحي:** هو التعريف الخاصّ بمصطلحات مجال من مجالات المعرفة والعلوم، وهو بتعبير أدق: « ملفوظ يصف المفهوم ويسمح بتمييزه عن باقي المفاهيم داخل المجال المفهومي.»[2] فمنطلق التعريف الاصطلاحي يعتمد في أساسه على العمل داخل شبكة من المصطلحات المتعلقة بعضها بعضاً، ومن هنا فإنّه يختلف عن التعريف الحقيقي (المنطقي) في أنّه يسعى إلى تحديد المفهوم في مجال معيّن وليس في إطاره العام كما أنّه لا يشترط الكليات في بنائه.[3] وعليه فإنّ نموذج التعريف الاصطلاحي يكتفي بتوصيل المفهوم إلى المتخصّص في المجال المحدّد، فيبحث مثلا عن مفهوم اللّسان في مجال اللّسانيّات دون بقية المجالات الأخرى.

ولقد أشارت إلى هذه النقطة المهمّة الباحثة ماري كلود لوم، حين اعتبرت معنى خاصيّة المصطلح بالنسبة إلى الوحدات المعجمية الأخرى في لغة ما هو امتلاكه **مفهوما متخصّصاً**، يمكن ربطه **بمجال**

---

[1] – ينظر: توبي لحسن، التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية، المصدر المذكور سابقا، ص: 247.

[2] - Boutin, Rachel,-Quesnel et autres, Vocabulaire systématique de la terminologie, p : 27.

[3] - ينظر: حلاّم الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، المصدر المذكور سابقا، ص: 138.

معيّن.[1] ومنه نستنتج أنّ ذكر المجال الذي ينتمي إليه المصطلح في بداية التعريف هو مطلب ضروري.

وبين استعمال مصطلح **التعريف الاصطلاحي** و**التعريف المصطلحي** فرق، فالأوّل هو التعريف المنشئ أو المؤسّس، عكس الثاني الذي يختصّ بالمصطلحات التي هي موجودة سابقا أو تمّ تعريفها، يقول في هذا الشأن الباحث برونو دو بيسي (Bruno de Bessé): «كثيرا ما نتحدّث عن التّعريفات المصطلحية "Terminographiques" أو "Terminologiques" وكأنّها شيء [مفهوم] واحد، ولكن الأمر مُختلف؛ يوجد من جهة تعريفات مصطلحية تنتمي إلى نظام [مفهومي] موجود مسبّقا، ويوجد من جهة أخرى تعريفات اصطلاحية منشئة [Créatrice] للمفاهيم...»[2] فكلّ واضع أوليّ للمصطلح يعدّ تعريفه تعريفا اصطلاحيا لأنّ أحدا قبله لم يتوصّل للمصطلح في ذلك المجال، بينما ما نجده في المعاجم المتخصّصة، هي تعريفات مصطلحية، لأنّها تعيد لنا وصف المفاهيم السابقة التي سبق أن عُرّفت اصطلاحيا.

فإذا ما عدنا مثلا إلى كتاب دي سوسير وباعتماد التمييز المذكور أعلاه، فإنّ التعريفات الخاصّة بالمصطلحات التي حواها الكتاب والتي منها: الدال والمدلول، واللسان واللغة هي تعريفات اصطلاحية، بينما ما هو موجود في باقي المراجع أو المعاجم التي ظهرت بعد كتاب دي سوسير والتي استثمرت ما فيه من مفاهيم تأتي في مرتبة التعريفات المصطلحية.

---

[1] – ينظر: ماري كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، المصدر المذكور سابقا، ص: 57.

[2] – Bruno de Bessé, La définition terminologique, actes du colloque La Définition, Centre d'études du lexique, Université Paris-nord, 18-19 novembre 1988, Librairie Larousse-Paris, 1990, paris-France, p : 253-254.

وينظر أيضا: حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية العربية الحديثة، المصدر المذكور سابقا، ص: 240.

ومع اعتراف معظم الباحثين بهذا الاختلاف بين التعريف الاصطلاحي، والمصطلحي إلاّ أنّ هذا لا ينفي وجود علاقة بينهما، حيث إنّ «التعريف الاصطلاحي يقوم بإنشاء المفهوم من خلال وصفه، وتحديده وتمييزه عن غيره من المفاهيم الموجودة، وبعد أن يتمّ إنشاء المفهوم ويلقى في ساحة التداول يقوم المعرّف المصطلحي بنفس المهام التي قام بها المعرّف الاصطلاحي، مع وجود فارق بينهما يتمثّل في أنّ هذا التعريف الثاني يُعرّف المفهوم الموجود ولا يُوجده.»[1]

ف- التعريف الموسوعي:

يتميّز هذا النوع من التعاريف بأنّه الأكثر توسّعا، وهو على حدّ تعبير برونو دو بيسي "تلخيص لعدة معارف"،[2] وهو موجود في المعاجم الموسوعيّة[3] والموسوعات، كما قد تحتوي بعض المعاجم العامة والمتخصّصة على نماذج قليلة منه. والملاحظ على التعاريف الموسوعيّة أنّها تسعى لإظهار الخصائص المعرفية العامّة للمعرّف، ومن ثمّ يصبح التعريف الموسوعي شاملا لـ « جملة من البيانات التي تتجاوز نطاق التّعريف المنطقيّ الخالص الذي يغلب في القاموس المختصّ العاديّ، أي قاموس المصطلحات العلميّة والفنيّة....وأنّ التعريف المنطقي الموسوعيّ لا يُكتفى فيه بذكر خصائص المعرَّف التمييزيّة الضروريّة بل تُضاف إليها الخصائص النّمطية، وهي خصائصُ قابلة للنقض لأنّها غالبة الوجود في المعرّف، لكنّها ليست ضروريّة الوجود فيه، فلا تكون له ماهيته التي تميّزه إلاّ بها.»[4]

---

[1] – حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية العربية الحديثة، المصدر المذكور سابقا، ص: 241.

[2] - Bruno de Bessé, La définition terminologique, p :253.

[3] - مثل المعجم الموسوعي لجون ديبوا الذي يحوي كثيرا من التعريفات الموسوعيّة.

[4] – إبراهيم بن مراد، الموسوعة والقاموس: البيانات الموسوعيّة والتعريف المعجميّ، المصدر المذكور سابقا، ص:105.

هذه جملة من التعاريف التي وقف عليها الباحثون، وإن كانت لا تمثل إلاّ جزءا من بعضها وذلك لاختلاف المنهجيّات الخاصّة في دراسة التعريف، وأنّ كلّ تعريف قد يتفرّع عنه أنواع كثيرة، وبالنسبة للتعريف في المعاجم المتخصّصة فإنّ الغالب عليها هو اعتماد التعريف المصطلحي، غير أنّ هذا لا يمنع من إيراد أنواع أخرى من التعاريف وذلك بحسب الغاية من المعجم وبحسب أيضا طبيعة المصطلح.

وعليه فقد سعينا لذكر أهمّ الأنواع المؤسّسة للتعريف، والتي ستكون الانطلاقة الأولى نحو تصنيف أنواع التعريفات في الدراسة التطبيقية مع فتح المجال نحو اكتشاف تقنيات وأنواع قد نصادفها في مدوّنة البحث. لكن قبل الولوج إلى ذلك، سنعرض لأهم معايير التعريف المعجمي وشروطه التي وضعها أهل التخصّص حتّى تتحقّق الدقّة المطلوبة في المداخل المعجميّة العامّة والمتخصّصة.

4-2-2 معايير التعريف المعجمي وشروطه:

تُعدُّ مسألة التعريف من المسائل العويصة التي أدرك العلماء صعوبتها، حيث تكمن هذه الصعوبة في أهميّة تحقيقها للغاية المنشودة، وهي توصيل المعنى أو المفهوم إلى ذهن الباحث، وفي هذا الصدد نجد الشيخ الرئيس ابن سينا يقرّ بأنّ الخوض في التعريف هو: « كالأمر المُتَعَذِّرِ على البشر».[1] ولعلّ هذا ما دفع ببعض أصحاب المعاجم المتخصّصة، ومنها المعاجم اللّسانيّة للتخلّي عن هذا الجانب.

---

[1] – ابن سينا، رسالة الحدود، ضمن كتاب " الحدود في ثلاث رسائل"، تح وتق: محمد العبد، منشورات عكاظ العصرية، صيدا–لبنان، 1979، ص:45.

نقلا عن: خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص236.

ومحاولةً لتحقيق صفة التعريف الجيّد في المعاجم العامّة والمتخصّصة سعى الباحثون إلى تحديد مجموعة من المعايير تساعد في بلورة التعريف حتّى يتناسب والهدف منه، ومن بين أهم الشروط الخاصّة بالتعريف في المدخل المعجمي العام نجد:[1]

- **الاختصار والإيجاز:** فالتعريف المعجمي ينبغي أن لا يبدّد في استعمال الكلمات التي يمكن الاستغناء عنها. ومحاولة شرح المعنى مع براعة في الإيجاز واستيفاء جميع عناصر المعرّف.
- **السهولة والوضوح:** فلا يُفسّر المعرّف بلفظ غامض، وإنّما على واضع التعريف أن يُحَقِّقَ الوضوح من خلال «سلامة العبارة وقدرتها على إبراز الدلالة للقارئ الاعتيادي من أقرب طريق.»[2]
- **تجنّب الدور والإحالات المتكرّرة والمجهولة:** فلا يجوز أن تدخل الكلمة المعرّفة ولا مشتقاتها في التعريف إلا إذا كان المدخل مركّبا، وقصد بشرحه المعنى الجديد الذي اكتسبه بالتركيب كأن يقال في شرح المركّب: "طالب التربية" إنّه الطالب الذي يعدّ تربويا ليعمل مدرّسا.
- **الشمولية والاكتمال:** يشترط في التعريف أن يكون جامعا شاملا لكل أفراد المعرّف ومانعا دالا على المعرّف وحده.
- **التميّز:** والمقصود به أن يكون التعريف شاملا لخصائص المعرّف، ولمجموع الخصائص التي يشترك فيها مع الأشياء الأخرى التي ينتمي إليها، حتّى يمكن التمييز بينه وبين غيره من الألفاظ القريبة منه.[3]

---

[1] – ينظر: أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، المصدر المذكور سابقا، ص 123–125.

[2] - حلاّم الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، المصدر المذكور سابقا، ص: 70.

[3] – ينطر: ابن حويلي الأخضر ميدني، المعجميّة العربيّة في ضوء مناهج البحث اللّسانيّ والنظريات التّربويّة الحديثة، دار هومة، الجزائر، ط1، 2010، ص: 164–166.

ولعلّ من المعايير التي اشترطها المحدثون هو موجود في نصوص المتقدّمين، حيث يجعل الجاحظ في كتابه البيان والتبيين الوضوح والدقّة والاختصار أساساً في بيان المعنى، وهو يقول: « وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقّة المدخل، يكون إظهار المعنى، وكلّما كانت الدّلالة أوضحَ وأفصحَ، وكانت الإشارةُ أبين وأنور، كان أنفع وأنجع.»[1]

أمّا فخر الدين الرازي فقد أوجب على واضع التعريف: « الاحتراز عن تعريف الشيء بما هو مثله وبالأخفى، وعن تعريف الشيء بنفسه وبما لا يعرف إلا به، إما بمرتبة واحدة أو بمراتب.»[2]

فالرازي يؤكّد من خلال نصّه تفادي تعريف اللفظ بنفسه وبكلّ ما هو غامض كاستعمال الاستعارات والعبارات المجازية، التي قد تؤدّي إلى غياب الوضوح.

وإذا كانت هذه مجموعة من الشروط التي يتوخاها المعجميّ في تعريفه للكلمة، فما أبرز الشروط التي يراعيها المعجمي في تعريفه للمصطلح؟

صحيح أنّ لكلّ من الكلمة والمصطلح منهج مغاير، إذ ينطلق المعجمي في تصوّره من الكلمة بحثا عن معانيها (المنهج المعنماتي/ Semasiology) بينما ينطلق المصطلحي من المفهوم بحثا عن التسمية (المنهج المسمياتي/ onomasiology)، وعليه فطريقة العمل تختلف، إلاّ أنّ هذا لا ينفي التقارب الحاصل بين المعايير التي يجب مراعاتها أثناء التعريف، فلا وجود لتعريف جيّد دون الالتزام بالدقّة والوضوح، وتجنّب الإحالة الدورية والإحالة إلى مجهول...وغيرها. بالإضافة إلى ذلك ظهرت محاولات سعت إلى ضبط التعريف المصطلحي، فكان من بينها شروط تتمثّل في:

« 1- تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتّصلة به

---

[1] – الجاحظ، البيان والتبيين، المصدر المذكور سابقا، ج1، ص75.

[2] – فخر الدين محمد بن عمر الرازي، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، تل: نصير الدين الطوسي، مر وتق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليّات الأزهرية، القاهرة–مصر، د ط، دت، ص:19.

2- ضبط المجال المعيّن للمصطلح.

3- تقديم تعريف مفهومي لا دلالي؛ أي في شكل قاعدة أو قانون استلزامي.

2- الانطلاق من التصوّر إلى المفهوم، أي من المعنى الاصطلاحي إلى الكلمة.»[1]

إنّ من أوّل الأمور التي أشار إليها هذا التعريف تتعلّق بتعريف المصطلح ضمن أسرته المفهومية، التي تمكّننا من تحقيق مبدأ التماسك المفهومي بين مختلف المصطلحات ضمن الشبكة الواحدة. وعليه فإنّه «لا يجوز أن نتحدَّث في مجال المعرفة العلمية عن مصطلحات معزولة، وإنّما عن أنساق المصطلحات وأنساق المفاهيم؛ إذ بفضل هذه الأنساق يتمّ تنظيم المعرفة العلمية وتصميم هندستها، وليس للمصطلح أو المفهوم المتعالق معه قيمة علمية خارج نسقه ونظامه المعرفي.»[2]

بالإضافة إلى تحديد المجال أو ميدان المصطلح، فمثلا معجم في اللّسانيّات، يحتوي على عدّة فروع منها: الصوتيات، وعلم التراكيب، وعلم الصرف...واللسانيات الاجتماعية، اللسانيات الحاسوبية...وغيرها من الفروع، ممّا يستوجب ضرورة ذكر ميدان المصطلح حتّى يَسْهُلَ على الباحث فهم المصطلح، وفي هذا الشأن يقول الباحث روبيرت فيزينا(Robert Vézina) وزملاؤه أنّ:« الإشارة إلى الميدان تسهم في وصف وتحديد المفهوم، كما يمكن اعتبارها عنصراً تعريفياً، وإن كان عادة يتم تسجيله خارج نطاق التعريف.»[3]

---

[1] – حلاّم الجيلالي، التعريف المصطلحاتي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط–المغرب، 1996،ع: 42، ص: 186.

[2] – عز الدين البوشيخي، نحو تصور جديد لاستثمار المعجم الموحد في المجال التعليمي "معجم المصطلحات اللسانية نموذجا"، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة دار النجاح، الراط–المغرب، 1423هـ–2002م، ع: 53، ص: 208.

[3] -Vézina,Robert, Xavier Darras, Jean Bédrad et Micheline Lapointe-Giguère, La rédaction de définitions terminologiques, Offices québécois de la langue française, Montréal-Canada, 2009, p :8.

وهذا الشكل يوضّح لنا العلاقة بين المصطلح والتعريف الذي يعبّر عن المفهوم، وعن المجال الذي ينتمي إليه المفهوم:[1]

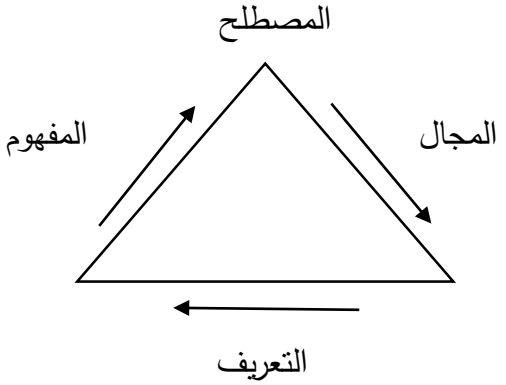

الشكل رقم 17: علاقة المصطلح بالتعريف.

كما أنّ الأساس في بنية التعريف أن تكون مفهومية، تعتمد على اللغة العلمية الواصفة لا على الدلالات والتعبيرات المجازية، وأن تحدّد الهدف مباشرة بأسلوب وجيز، خالٍ من أيّ تكرار أو كلمات لا لزوم لها.[2]

بالإضافة إلى هذه الشروط، وقف الباحثون على **مشكلات التعريف في المعاجم المتخصّصة** والتي قد تؤدّي إلى الإخلال بمستوى التعريف، منها: **التعريف بالسلب:** يعتمد التعريف بالسلب على صيغ سلبية من مثل: ليس، عكس وغير...، والتي على المصطلحي تفاديها، فالتعريف في المعاجم المتخصّصة « ينبغي أن لا يكون سلبيا، إلا إذا كان متعلقا بمفهوم سالب [في ذاته]»[3]

[1] – ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، المصدر المذكور سابقا، ص: 752.

[2] – Voir : Robert Vézina, Xavier Darras, Jean Bédrad et Micheline Lapointe-Giguère, La rédaction de définitions terminologiques, p : 12.

[3] – Selja Sepälä, Composition et Formalisation Conceptuells de la définition Terminographique, Mémoire DEA en traitement informatique multilingue, sous la

- **تعريف المصطلح بنفسه:** فالغرض من التعريف هو تفكيك مفهوم المصطلح بألفاظ أوضح وأبسط، «إذ تنفر اللغة العلمية الواصفة من تكرار المصطلح المراد تعريفه في متن التعريف، فمعنى المصطلح سابق زمنا على التسمية.»[1]

نستنتج ممّا سبق أنّ التعريف في المعاجم، هو ركن قاعدي استلزامي لا يمكن الاستغناء عنه، أو الخوض فيه دون معرفة أهمّ ما جاد به الباحثون في تعداد أنواع التعاريف وخاصية كلّ واحد منها. ومحاولة ضبط العمل في هذا المجال بالالتزام بأهمّ المعايير التي تحقّق التعريف المناسب.

4-3 دراسة تطبيقية في المدوّنة:

اختلفت منهجية التعريفات في المدوّنة فلم تكن على طريقة موحّدة، غير أنّ هدفها واحد، هو إبلاغ المعارف الأساسيّة للقارئ العربي[2]، والواضح أنّ إبلاغ المعارف الأساسيّة يقتضي تجنّب التعريفات الموسّعة والمعارف الموسوعيّة، والتركيز على تبيان الخصائص المفهوميّة للمصطلح المعرّف بذكر السمة الخاصة والسمات المميّزة له عن باقي المصطلحات ضمن مجاله المفهومي.

ونظرا لاتّساع رصيد المصطلحات الصوتية بالمعجم، –والذي يحتاج إلى دراسة مستقلّة خاصّة بالتعريفات المصطلحية– فإنّنا ركزنا على تبيان أهمّ المميّزات الخاصّة بنصوصه التعريفية ولقد سجّلنا من خلالها بعض النقاط الإيجابية وأخرى نراها سلبية.

---

direction du : Bruno de Bessé, Ecole de traduction et d'interprétation, université de Genève, 2004, p : 92.

[1] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص.241.

[2] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص:15.

1- في منهجيّة بناء التعريفات:

أ- ذكر الميدان أو المجال الذي ينتمي إليه المصطلح:

يعدّ ذكر المجال الذي ينتمي إليه المصطلح من أوّل الأمور التي تساعد على تفكيك البنية المفهومية للمصطلح، واعتماد ذكره يدعو « إلى العودة إلى ذلك الفرع دون الفروع الأخرى، أو على الأقلّ البدء في عملية تمييز المفهوم، وذلك ضمن المسار الحقيقي للتعريف المتمثل في تمييز مفهوم المصطلحات في نظامها الاصطلاحي»[1]

إنّ أيّ معجم لساني، يحمل بين دفتيه مصطلحات تنتمي إلى ميادين مختلفة تحتاج إلى إظهارها، خاصّة إذا كان القارئ يمتلك حدّا أدنى من المعرفة اللسانية، فمثلا إذا ما أخذنا مصطلحا خاصّا بالصوتيات الوظيفية وذكرنا مجاله الذي ينتمي إليه فإنّ ذلك سيساعد القارئ في تكوين تصوّر مفهومي مبدئي يُحدِّدُ له أنّ المصطلح هو خاصّ بالمجال الصوتي ضمن النسق اللغوي التركيبي.

وكذلك ذكر المجال مهمٌّ، «يسمح بالتمييز بين المفاهيم المختلفة التي لها نفس التسمية، فانتماء مصطلح ما إلى مجالين مختلفين يدلّ على أنّ له مفهومين مختلفين في كلّ مجال.»[2]

---

[1] – فرحات بلولي، التعريف في المعاجم المتخصصة (المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات نموذجا)، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2006، ع: 15، ص: 117.

[2] – حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية العربية الحديثة، المصدر المذكور سابقا، ص: 359.

وبالرغم من الأهميّة البالغة للمجال في التعريف، إلاّ أنّه وبعد الاطّلاع على ما هو موجود في المدوّنة لاحظنا عدم التزام أصحاب المعجم بتوظيف المجال، باستثناء عدد قليل من المصطلحات التي ذكرته، من مثل مصطلح:

جدول رقم 38: اعتماد ذكر المجال في تعريف المصطلح الصوتي بالمعجم.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	التعريف
تليين يائي (ص:171، ر:1742)	Yodization	Yodization	**في الصوتيات**، تبسيط نطق بعض الصوامت الحنكية مثل (دج) التي تصبح (ي)
الحاجز (ص:102 ر:1082)	Obstacle	Obstacle	الحاجز، **في الصوتيات**، هو انغلاق أو انقباض تجويف أثناء النطق.
مدّ الشفتين (ص:121 ر:1308)	Pro-traction	Pro-traction	مدّ الشفتين، **في الصوتيات**، هو دفعها إلى الأمام حين النطق بالضم.
دورة (ص:109 ر: 1161)	Period	Période	**في الإصغائيات**، وقت يقضيه الجسم المتذبذب في إنجاز الطور.
سعة الصوت (ص:12 ر:104)	Amplitud of sound	Amplitude du son	**في الصوتيات الإصغائية**، الفرق الحاصل في الموجة الصوتية بين نقطة الاستقرار

			والنقطة القصوى التي تصل إليها جزيئات الهواء المتذبذب.

انطلاقا من هذا الجدول يلاحظ على نصوص التعريفات، أنّ ذكر المجال جاء في بداية التعريف، باستعمال عبارة: **في الصوتيات**، أو **في الإصغائيّات**، أو في **الصوتيات الإصغائية**، ولكنّنا نرى أنّ استعمال عبارة **في الصوتيات** لا يحدّد بدقّة المجال الفرعي الذي تنتمي إليه المصطلحات الثلاثة الأولى، والأصحّ لو وظّف أصحاب المعجم المجال بدقّة باستعمال عبارة في **الصوتيات النطقية**.

كما أنّه يوجد تذبذب مصطلحي في العبارات المذكورة أعلاه، فمرّة تُوظّفُ عبارة **في الإصغائيات** ومرة أخرى توظّف **في الصوتيات الإصغائية** للدلالة على الفرع الصوتي نفسه وهو باللغة الأجنبية (Acoutics) وحريٌّ بالمعجم أن يستقرّ على عبارة واحدة في كلا التعريفين السابقين.

اعتمد واضعو المعجم في غالب الأحيان، على ذكر المجال في بداية التعريف، وهو المعمول به في الصناعة المعجميّة، بخلاف المصطلحات الآتية التي وُضع فيها المجال في آخر التعريف وهي:

- تطريز Prosody/Prosodie: « التطريز هو دراسة السمات التي تمس في اللغات المختلفة والسلاسل دون اعتماد التحليل القطعي فقد تكون السمة أصغر من القطعة وقد تكون أكبر منها كالمقطع أو أي جزء آخر من الكلمة أو الجملة. والنظرية التطريزية **جزء من الصواتة.**»[1]
- سمات إصغائية Acoustic features/Traits acoustiques: « وحدات دنيا **في الإصغائيات.**»[2] وتبعا لهذين النموذجين يظهر الاضطراب المنهجي بين ذكر المجال

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص121، رقم:1306.

[2] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص:7، رقم: 27.

في بداية التعريف كما رأيناه في الأمثلة السابقة، وبين ترك المجال في آخر التعريف، والذي يبدو لنا أنّ المجال يكون ذكره في بداية التعريف حتّى يستطيع القارئ تمييز المفهوم في حقله الذي ينتمي إليه ممّا يسهّل عليه عملية استيعابه.

وتبقى من بين النقاط الأساسية التي تسجّل على المعجم، أنّه في كثير من التعريفات ذكر أنّ مصطلحاتها تنتمي إلى مجال: "الصوتيات"، والأصحّ أنّها جزء من "الصوتيات الوظيفية" أو الصواتة كما اصطلح عليها أصحاب المعجم، ممّا قد يوقع القارئ في الخطأ كما في الأمثلة الآتية:

- تنبير: Accentuation/Accentuation (رقم:20) جاء في تعريفه:« في الصوتيات، إضفاء قيمة على مقطع أو عدة مقاطع في متتالية ما، من خلال نطقها بخاصية صوتية تميزها عن الباقي.»[1]

يتّضح من هذا النصّ أنّ المفهوم يتعلّق بالمقاطع أي بالجانب الصوتي داخل النسق اللغوي، وهو ما يعرف بمجال الصوتيات الوظيفية، على عكس ما هو وارد في بداية التعريف.

والحال نفسه يتكرّر مع مصطلح تمييز[2] Differenciation/Différenciation، ومصطلح علامة[3] Mark/Marque.

وفي بعض المواضع ذكر واضعو المعجم المجال لانتماء التسمية الواحدة لمفهومين مختلفين، ممّا أدّى إلى إيراد الميدان لتمييز بين المفاهيم ضمن المدخل الواحد، وهذا ما يساعد على تقليص عدد المداخل المصطلحية كما في مدخل: وسيط Middle/Moyen (رقم 1000) الذي يتشارك التسمية مع مجالات لسانية مختلفة صوتية وصرفية وغيرها، حيث جاء في تعريفه:« الفرنسية الوسيطة هي التي تأتي بين الفرنسية القديمة والمعاصرة.– الحركة الوسيطة، **في الصوتيات**، هي التي تنتج

---

[1] – المصدر نفسه، ص6، رقم: 20.

[2] - المصدر نفسه، ص: 45، رقم: 511.

[3] – المصدر نفسه، ص: 89، رقم: 957.

عن ارتكاز ظهر اللسان على قبة الحنك أي الجدود بين الحنك الصلب والحنك الرخو. وهي تقابل الحركات الأمامية والحركات الخلفية.- الوسيط صيغة فعلية هندوأوروبية توجد في الإغريقية خصوصا. لها تصريف مخالف لتصريف المجهول والمعلوم، وتدلّ على أن فاعل الجملة هو المنفّذ والمفعول.»[1]

ومدخل: حجابية Velar/Vélaire الذي ينتمي إلى مجال الصوتيات النطقية والصوتيات الوظيفية والذي فضّل أصحاب المعجم ذكرهما في مدخل واحد والتفريق بينهما من خلال ذكر المجال وجعلهما في فقرتين منفصلتين، إذ ورد في تعريف مصطلح حجابية: « في الصوتيات النطقية، صفة الصوتية التي تتحقّق بتدخّل جزء من قبة الحنك أو الحنك الرخو أو الأعلى مثل الصوامت K g والصوائت. في الصواتة، استعمال موسّع، للدلالة على صفة الصوتيات المحقّقة خلف الحنك من حجابية ولهوية وحلقية وحنجرية.»[2]

ورغم ذلك يبقى عنصر ذكر المجال أو الميادين الفرعية التي تنتمي إليها المصطلحات غائبا في غالبية المداخل، ممّا قد يؤثّر سلبا على منهجية بناء التعريفات الخاصّة بالمدوّنة.

ب- اعتماد الإحالة:

إنّ اعتماد الإحالة في التعريف مؤشّرٌ دالٌ على تماسك المنظومة المصطلحية وانسجامها، فكثيرا ما تساعد الإحالات المصطلحية على توضيح مفهوم المصطلح وربطه بالمفاهيم القريبة منه، ممّا يُحقّق شرط تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتّصلة به. ويبدو أنّ المعجم قد استعان بالإحالة من أجل تفكيك البنية المفهومية وتأكيد العلاقة الموجودة بين المصطلح المحال إليه كما هو

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، ط2، ص: 93، رقم: 1000.

[2] – المصدر نفسه، ص: 164، رقم: 1688.

ممثّل له في المعجم بمدخل: معطّش Affricate/Affriqueée (رقم:64)، الذي ورد في تعريفه أنّه:« سمة الصامت الذي يتميز بالتعطيش حين نطقه. –ظ تعطيش.»[1]

وقد يرتبط من جهة أخرى وجود الإحالة في النص التعريفي بسبب آخر، يتمثّل في وجود مترادفات مصطلحية، فيقتصر ذكر التعريف في مدخل واحد مع الإحالة في المدخل الآخر على المرادف، وهذا النوع الأكثر وجودا في المعجم، استعمله في المصطلحات الممثّلة في الجدول الآتي:

جدول رقم 39: اعتماد الإحالة في تعريف المصطلح الصوتي بالمعجم.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	التعريف
إضعاف (ص:168 ر:1733)	Weakninig	Affaiblissement	انظر: تليين، تسهيل.
تقعيسي (ص:29 ر:318	Cerebral	Cérébral	ظ. Cacuminal
صوتوي (ص:111 ر:1183)	Phonemic	Phonémique	ظ. Phonematic
هابط (ص:43 ر:482)	Descending	Descendant	انظر: Decreasing

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص:9.

انفجاري (ص:113 رقم1212)	Plosive	Plosive	انظر: منغلق.
تناوب (ص:15 ر148)	Apophony	Apophonie	ظ. Ablaut

يلاحظ على هذا الجدول أنّ التعريف بالإحالة جاء إمّا اعتمادا على كلمة: انظر، أو على والرمز اللغوي: ظ. هذا الرمز الذي لم يُقدّم له أيّ تفسير على عكس تفسيره لاستعمال الفاصلة والفاصلة المنقوطة.[1] بخلاف ما هو موجود في الصناعة المعجمية الحديثة التي تسعى في بداية المعجم إلى تفسير كلّ رمز موجود في المتن المعجمي.[2]

ولقد تنوّعت لغة الإحالة بين:

- إحالة باستعمال المصطلح الإنجليزي، كما في مصطلح: تقعيسي، تناوب، صوتوي، والتي وظّفت الإحالات الآتية: Cacuminal, Ablaut, Phonematic.

وهذا النوع من الإحالة المعتمدة على المصطلح الإنجليزي تُسهّل للباحث الحصول على المصطلح، ذلك أنّ المعجم مرتّب بحسب المصطلحية الإنجليزية.

- إحالة باستعمال المصطلح العربي، كما في مصطلح: انفجاري، إضعاف، فكانت إحالاتها كالآتي: حركة محايدة، منغلق، تليين تسهيل. يلاحظ أنّ المعجم لم يزوّد القارئ بأرقام

---

[1] – ينظر: مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، مكتب تنسيق التعريب، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص:17.

[2] – ينظر على سبيل المثال:

- Dubois,Jean , dictionnaire de linguistique.
- Crystal, David, A dictionary of linguistics and phonetics.

المصطلحات المحال إليها حتّى تَسْهُلَ عملية العثور عليه، ومن ثمّ فإنّه يضطّر للعودة إلى الفهرس العربي والبحث عن رقم المصطلح.

ويبدو بالاطّلاع على الإحالات الموجودة في النصوص التعريفية، وقوع المعجم في بعض الهفوات، والتي تؤثّر سلبا على وضوح المفهوم وسهولة استيعابه أهمّها:

- الوقوع في الإحالة القاصرة (المجهولة): كما وقع مع مدخل انفجاري Plosive/Plosive، حيث يحيل إلى مدخل: منغلق. وبالبحث عن هذا الأخير في المعجم، اتّضح عدم وجوده، أي أنّ التعريف يحيل إلى مجهول.
- الوقوع في الإحالة ذات الاتّجاهين: والتي تعني أنّ المدخل (أ) يحيل إلى المدخل (ب)، وفي الوقت نفسه نجد أنّ المدخل (ب) يحيل إلى المدخل (أ)، كما حصل مع مدخل: تناوب Apophony/Apophonie ، والذي يعرّفه بالإحالة إلى مدخل: تناوب حركي، تناوب صائتي Ablaut/Ablaut (رقم: 4) وقد جاء في تعريفه أنّه عبارة عن: « تعاقب صائت محلّ صائت آخر –ظ: Apophonie.»[1] والواضح أنّ الإحالة الأخيرة لا داعي لها إذا كان المصطلح المحال إليه خالٍ من أي تعريف، وإنّما يكفي أن تقتصر الإحالة على اتّجاه واحد.
- الخطأ في الإحالة: تسبّب الخطأ المطبعي الذي وقع فيه المعجم إلى خطأ في الإحالة، إذ نجد أنّ مدخل حركة محايدة: Shchwa/Shchwa (رقم: 1403) يحيل إلى مدخل حركة محايدة، حيث جاء في تعريفه: « انظر: حركة محايدة.»[2] أي أنّه يعرّف المصطلح بإحالته إلى نفسه،

---

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، ط2، ص: 5.

[2] – المصدر نفسه، ص: 132، رقم: 1403.

والأصحّ أن تكون الإحالة إلى: صائت محايد Chwa/Chwa والذي عرّفه المعجم بأنّه:

« صائت متوسّط لا عال أو خفيض ولا أمامي أو خلفي.»[1]

هذا عن منهجيّة بناء التعريفات في المدوّنة، والتي تعتمد كأساس أولي على ذكر المجال أو الميدان، ثمّ على توظيف الإحالات للربط بين المفاهيم وتفسيرها، حتّى وإن كان اعتمادها في صياغة تعريفات المصطلح الصوتي ضئيلاً ولا يقارن بما هو منتشرٌ في الصناعة المعجميّة الحديثة، فهل وُفِّقَ المعجم من ناحية نوعية التعريفات الموظّفة؟

5-4-2 أنواع التعريفات ومضامينها:

تنقسم المصطلحات الصوتية من حيث مضمونها التعريفي إلى أنواع يمكن توزيعها كالآتي:

1- مصطلحات خالية من التعريف:

نجد في المعجم مجموعة من المصطلحات لا تبتعد كثيرا عن كونها تسميات لمقابلات أجنبية، خالية من أيّ تعريف يوضّح للقارئ مفهومها، فبالرغم من قلّة وجود مثل هذه المداخل لكن هذا لا ينفي تأثيرها السلبي على المعجم، ولقد اقتصر خلوّ المعجم من التعريفات على المصطلحات الصوتية الآتية:

- انفجارية، انسدادية Plosion/Plosion (ص:113 ر:1211)
- تصريف نغمي Modulation/Modulation (ص:93 ر:1010)
- شبه صامت Semi contoid/Semi contoide (ص:134 ر:1422)
- مقطع قبل الأخير (في الكلمة) Penult/Pénultiéme (ص:109 ر:1156)

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص: 30، رقم: 330.

إنّ مصطلح مقطع قبل الأخير في الكلمة هو في حدّ ذاته يشكّل عبارة تفسيرية للمصطلح الأجنبي، بينما مصطلح تصريف نغمي يحتاج إلى تعريف يوضّح مفهومه، أمّا بالنسبة لمدخل انفجارية، انسدادية فكان بإمكان المعجم أن يضع له إحالة توجّه الباحث إلى مصطلح انفجار[1] المثبت في المعجم.

2- مصطلحات ذات تعريف اسمي:

يختصّ التعريف الاسمي بالمعاجم العامّة، إلاّ أنّ كثيرا من المعاجم المتخصّصة توظّف هذا النوع من التعريف بمداخلها الاصطلاحيّة، ومن تجليّاته الموجودة في المدوّنة:

أ- التعريف بالمرادف، كما في:

- أسلة، ذولق Apex/Apex (رقم:138) « رأس اللسان»[2]
- احتكاكي Constrictive/Constrictive (رقم: 402) «صفة الصوامت التسريبية»[3]
- نغميّة Tonality/Tonalité (رقم: 1598) « مرادفة لكلمة علوّ.»[4]
- ذيل المقطع Syllabic coda/Coda syllabe (رقم:1521) « نهاية المقطع»[5]
- نواة المقطع syllabic nucleus/Noyau de syllabe (رقم: 1522) « قمّة المقطع»[6]

إنّ التعريف بالمرادف في مثل مصطلح أسلة، ذولق، يمكن أن يحقّق الوضوح المفهومي، بعكس مصطلحات أخرى التي قد تبدو مرادفتها غامضة أو تحتاج إلى تعريف واضح يبيّن خصائصها

---

[1] – جاء في تعريف هذا المصطلح: «عملية إطلاق الصوت بعد الانسداد في حيز النطق.» مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص:29، الرقم: 287.

[2] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص: 15.

[3] – المصدر نفسه، ص: 36.

[4] – المصدر نفسه، ص: 153.

[5] – المصدر نفسه، ص: 144.

[6] – المصدر نفسه، ص: 144.

المفهوميّة. وتبقى أيضا «من مثالب التعريف الترادفي عدم معرفة المتلقّي بالمرادف المعرِّف في الكثير من الأحيان، كما قد يشمل المدخل المعجمي مترادفات عدّة تطرح إشكالا يتعلّق بأيّها أجدر بالذكر؟»[1]

ب-التعريف بالضدّ:

3- غير أنفي: Non nasal/Non nasal (رقم: 1067) «الصوت غير الأنفي هو صوت فموي.»[2]

4- مصطلحات ذات تعريف مصطلحي:

التعريف المصطلحي هو التعريف الخاصّ بالمعاجم المتخصّصة، فيحدّد مفهوم المصطلح وخصائصه الجوهرية، وينقسم التعريف المصطلحي في المعاجم اللّسانيّة العربية إلى:[3]

-تعريف قاعدي: يعتمد ذكر القاعدة اللغوية التي تسري حين يوظّف المصطلح المعرّف بالخطاب اللساني.

- تعريف ما صدقي: يدوّن العناصر التي تدخل في نطاق المفهوم.

واستنادا إلى المدوّنة نستنتج أنّ أكثر التعريفات استعمالا هي من هذا النوع، منها تعريفات تعتمد على ذكر القاعدة، خاصّة في المصطلحات التي تنتمي إلى الصوتيات النطقية، على سبيل المثال:

-أسناني نخروبي Dental alveolar/Dental alvéolaire (رقم:473):« صامت يتحقق بتقارب طرف اللسان من نخاريب الثنايا.»[4]

---

[1] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، المصدر المذكور سابقا، ص: 244.

[2] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص: 99.

[3] – خالد اليعبودي، المصدر نفسه، ص: 245.

[4] – مكتب تنسيق التعريب، المصدر نفسه، ص: 42.

– حاجز Obstacle/Obstacle (رقم: 1082): « الحاجز، في الصوتيات، هو انغلاق أو انقباض تجويف أثناء النطق.»[1]

– تاجي Coronal/Coronal (رقم: 428): « صوت يتلفّظ على مستوى النطع (سقف الفم أو تاج الفم).»[2]

– حلقي Pharyngal/Pharyngal (رقم: 1172): « صامت يضمّ في نطقه تقاربا لجذر اللسان مع الجانب الخلفي للحلق. وتحتوي اللغات السامية على هذا النمط من الصوامت.»[3]

– تضييق تجويف الفم Spirantization/Spirantisation (رقم:1465): « حركة لأعضاء النطق تتميز بتضييق تجويف الفم في محوره المتوسّط وذلك لتحقيق الصوامت الاحتكاكية.»[4]

بالإضافة إلى توظيف التعريف القاعدي في المجالات الصوتية الأخرى، كما هو الحال في:

– تطريز Prosody/Prosodie (رقم: 1306): « التطريز هو دراسة السمات التي تمسّ في اللغات المختلفة والسلاسل دون اعتماد التحليل القطعي فقد تكون السمة أصغر من القطعة وقد تكون أكبر منها كالمقطع أو أي جزء من الكلمة أو الجملة. والنظرية التطريزية جزء من الصواتة.»[5]

– غير منبور Unaccented/Unaccentué (رقم: 1645): « يوصف به الصامت أو الصائت أو المقطع الذي لا يحمل نبرا.»[6]

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص: 102.

[2] - المصدر نفسه، ص: 38.

[3] - المصدر نفسه، ص: 110.

[4] - المصدر نفسه، ص: 139.

[5] – المصدر نفسه، ص: 121.

[6] – المصدر نفسه، ص: 158.

- قِمّة Peak/Sommet (رقم: 1154): « صفة الصوتية الأكثر انفتاحا من ضمن الصوتيات العديدة التي تشكل نواة المقطع. فمقطع مثل: بل، تشكل الفتحة القمة.»[1]
- مماثلة تقدميّة: Progressive assimilation/Assimilation progressive (رقم:1292):« تأثير صوتية في صوتية تتلوها من خلال انتقال خاصيتها الصوتية إليها.»[2]
- تخفيض Bemolisation/Bémolisation (رقم: 235): « إنزال قوة الصوت بالنقص من ذبذباته.»[3]
- تردُّد Frequency/Fréquence(رقم: 646): « تردد الصوت هو عدد الدورات المنجزة في كل وحدة زمنية.»[4]

بالإضافة إلى تعريفات مصطلحية شاملة للعناصر المكوّنة للمفهوم وهي قليلة مقارنة مع التعاريف القاعدية، من أمثلتها في المعجم:

-أعضاء النطق Organs of speech/Organes de la parole (رقم: 1097): « كلّ الأعضاء التي تؤدّي دورا في التصويت والعضلات التي تتحكم فيها **(الرئتان، الحنجرة، الفم، اللسان...إلخ)** وفي الواقع لم تكن هذه الأعضاء مخصّصة للتصويت بل كانت وظيفتها في البدء هي التنفس أو الهضم.»[5]

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، ط2، ص: 109.

[2] – المصدر نفسه، ص: 120.

[3] – المصدر نفسه، ص: 22.

[4] - المصدر نفسه، ص: 58.

[5] – المصدر نفسه، ص: 104.

– إدخال Integration/Intégration (رقم: 816): « وظيفة الإدماج وهي مظهر من مظاهر الوظيفة السمعية التي تربط بين الذبذبات المتلقاة واللغة. **ولها جانبان: جانب عصبي–فيزيولوجي وآخر نفسي–فيزيولوجي.**»[1]

– تجويف Cavity/Cavité (رقم: 311): « يحتوي جهاز التصويت تجاويف مختلفة أهمها: **التجويف الحلقي والتجويف الفموي والتجويف الأمامي.** هذا بالإضافة إلى **التجويفين الأنفي والشفوي** وكل من هذه التجاويف يؤدي دورا في التأثير على إصدار الصوت.»[2]

– صائتي Vocalic/Vocalique (رقم: 1721): « صفة الصوتية التي تتميز بانسياب حر للهواء، عبر جهاز التصويت وبموجات صوتية آتية من اهتزاز الحبال الصوتية. **وتتكون الصوتيات الصائتية من الضمة والرفعة والكسرة وأيضا من السوائل كاللام والراء ومن العلل كالواو والياء.**»[3]

ونلاحظ أيضا على مدوّنة البحث اعتمادها في التعريفات المصطلحيّة على ذكر النتيجة، مثلما يظهر في بعض النماذج، والتي نذكر منها:

- حيّز الاعتماد Point of articulation/Point d'articulation (رقم: 1221): «منطقة **ينتج** فيها انقباض أو انغلاق تجويف الفم بواسطة تقارب المصوتين ومن خلاله يمكن وصف الصوت: أسناني–نخروبي...إلخ...»[4]
- مماثلة تامة: Absorption/Assimilation totale ;Total assimilation (رقم:9): « تقريب **ينتج** عنه امتصاص عنصر صوتي لآخر بشكل تام.»[5]

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص: 74.

[2] – المصدر نفسه، ص: 29.

[3] – المصدر نفسه، ص: 166.

[4] – المصدر نفسه، ص: 114.

[5] – المصدر نفسه، ص:5.

- تركيبية الصائت: Diphtongization/Diphtongaison (رقم: 518): « تناوب تزامني أو تطور تزمني **ناتج** عن تقطيع الصائت إلى صائتين.»[1]
- زفيري Egressive/Expiré (رقم:553): « سمة الصوت **الناتج** عن تجميع كتلة الهواء في أعلى الحنجرة والتي تخرجها دفعة واحدة.»[2]
- احتكاكي: Spirant/Spirant (رقم: 1464): « صفة صامت موسوم بشد تجويف الفم الذي **ينتج** عنه سمعيا احتكاك أو صفير ناتج عن مرور الهواء بصعوبة عبر جانبي تجويف الفم.»[3]

5- مصطلحات ذات تعريف تطوّري (تاريخي):

قد يلجأ واضع المعجم في كثير من الأحيان عند ذكر المصطلحات إلى بيان مفهومها وما طرأ عليها من تغيير في المفهوم عبر الزمن، ويعرف مثل هذا النوع من التعريف بـ"التطوّري" لأنّ « التعريفات التي من هذا القبيل تتضمّن مؤشّرات زمنية ومكانية ولغوية هي التي تسم التعريف بميسم تطوري»[4]، وتفيد مثل هذه التعريفات القارئ في الإحاطة بمفهوم المصطلح عبر مدارسه اللسانيّة المختلفة، والإشارة إليه في جانبه التراثي.

والملاحظ من خلال استقراء المدوّنة أنّ واضعيها لم يكثروا من إيراد مثل هذا النوع من التعريف حيث اقتصرت على النماذج الآتية:

- حنجرة Larynx/Larynx (رقم: 898): « أقصى الحلق **عند النحاة العرب**، وهي عبارة عن علبة غضروفية تقع في نهاية الجزء الأعلى من القصبة الهوائية.»[5]

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص: 46.

[2] – المصدر نفسه، ص49.

[3] – المصدر نفسه، ص139.

[4] – محمد خطابي، المصطلح والمفهوم والمعجم المختص، المصدر المذكور سابقا، ص:424.

[5] – مكتب تنسيق التعريب، المصدر نفسه، ص:83.

- مصوّت Sonant/Sonante (رقم: 1454): « صفة الحركات التي تسمع دون أن تعتمد على صوت آخر.

يستعمل المصطلح غالبا **في اللسانيات المعاصرة**، للدلالة على نوع من الصوامت التي لها الدرجة الحاجزية الدنيا مثل الأنفيات، السوائل، الصوتيات المكررة، العلل والتي تقترب من الحركات أو الصوائت.»[1]

- نغميّ Tonic/Tonique (رقم: 1602): « يدل النبر النغمي **عند النحاة القدماء** على نبر العلو أو النغمة، والمعروف **في الإغريقية القديمة واللاتينية الكلاسيكية، والذي أصبح** يدل على نبر الشدة.»[2]

- متحرّك، انفجاري Explosive/Explosif (رقم: 612): « الصامت المتحرك هو الذي يأتي قبل الحركة.

الصامت الانفجاري هو كل صامت منغلق يسمع له صوت حين خروج الهواء فجأة بعد نهاية الانغلاق.»[3]

إنّ من أهمّ المؤشّرات الموجودة في الأمثلة السابقة للدلالة على أنّ التعريف قد وقف على المفهوم في حقب زمنية مختلفة، عبارة: "عند النحاة العرب" و"عند النحاة القدماء" و"الإغريقية القديمة" و"اللاتينية الكلاسيكية" و"اللسانيات المعاصرة"، وهي تدلّ على أمكنة وأزمنة حضارية مختلفة وعلى ثقافات متنوّعة.

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص: 138.

[2] – المصدر نفسه، ص: 153.

[3] – المصدر نفسه، ص: 54.

ويبدو أنّ كل المصطلحات السابقة قد وظّفت عبارة من هذه العبارات دلالة على التعريف التطوّري، ما عدا مدخل: متحرك، انفجاري، ولعلّ السبب في ذلك استعمال تسميتين مترادفتين، الأولى تنتمي إلى التراث اللغوي العربي كما أثبته اللساني عبد الرحمن الحاج الصالح[1] ، فالحركة هنا لا يقصد بها حركة الحرف من الفتحة أو الضمة أو الكسرة، وإنّما هي حركة الهواء في الانتقال من وحدة صوتية إلى أخرى وهي « الميزة الحقيقية التي تميّز الحرف المتحرّك من الساكن، فإنّ الحركة في الأول ليست أي حركة عضوية وهوائية بل تلك التي يرتفع بها العضو وينتقل بها الهواء من موضع إلى موضع آخر، وهذا خلاف الحرف الساكن الذي يمتنع فيه العضو والهواء معه من الانتقال من الموضع. وعلى هذا فالحركة في الحرف المتحرّك أخصّ من الحركة العضوية الهوائية لأنها حركة إطلاق لا حركة حبس للعضو والهواء.»[2]

فهذا الذي أطلق عليه المتقدّمون من علماء التراث متحرّك[3]، هو ما اصطلح عليه في اللسانيات الحديثة بـ: الانفجاري، للإشارة إلى حركة الهواء عند تحقيق الأصوات الانفجارية.[4]

6- مصطلحات ذات تعريف مزدوج:

يعتمد هذا النوع من التعريف على المصطلحات المختلفة المفهوم والمشتركة في التسمية نفسها، ومن ثمّ يمزج واضعو المعجم تعريفين مختلفين داخل تعريف واحد، يكون الفصل بينهما بإشارة توحي

---

[1] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المصدر المذكور سابقا، ج2، ص181.

[2] – المصدر نفسه، ج2، ص185.

[3] - يقول الإمام علم الدين السخاوي: (643هـ) «...والمتحركة لا يحتبس معها النفس، وهي مطلقة لوجود ما يُعينها على الخروج؛ ولأنّ إبدال الساكنة مع المتحركة حتمٌ؛ ولولا ثقلها، لم يلزم بدلها؛ بخلاف المتحركة؛ إذ ليس بحتم تسهيلُها، بل يجوز الجمعُ بين الهمزتين المتحركتين. ولولا أنها أثقل من المتحركة، لَحُققت مع المتحركة على حال، فلما كانت أثقل، خفّفَها.» علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، تح: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 1423هـ–2002، عدد الأجزاء:4، ج: 2، ص: 317.

[4] - Voir : Crystal,David A Dictionnary of Linguistics and Phonetics, p : 372.

بالانتقال إلى المفهوم الثاني، وقد اختار أصحاب المدوّنة أن يفرقوا بين التعريفين من خلال جعلهما في فقرتين، أو بذكر المجال الصوتي كما تمّ الإشارة إلى ذلك في صفحات سابقة.

ولقد توزّع التعريف المزدوج في المدوّنة انطلاقا من الأمثلة الآتية:

- حجابيّة Velar/Vélaire (رقم:1688): « في الصوتيات النطقية، صفة الصوتية التي تتحقّق بتدخّل جزء من قبة الحنك أو الحنك الرخو أو الأعلى مثل الصوامت K g والصوائت.

في الصواتة، استعمال موسّع، للدلالة على صفة الصوتيات المحقّقة خلف الحنك من حجابية ولهوية وحلقية وحنجرية.»[1]

- شدّة Intensitivity/ Intensité (رقم: 818): « شدّة الصوت هي القوّة المنتقلة على سنتمتر مربع ذي مساحة عمودية بالنسبة إلى اتجاه الانتشار.

نبر الشدّة هو تركيز القوة الصوتية على مقطع أو عدّة مقاطع. ولهذا النوع من النبر موضع قارٌّ في بعض اللغات كما له وظيفة مميّزة في لغات أخرى حين يكون حرا (غير مقيد بموضع واحد).»[2]

- رجعي Regressive/Régressif (رقم: 1359): « النبر التراجعي هو نبر قومي* على المقطع الأول من الكلمة.

المماثلة الرجعية هي المماثلة التي ترجع فيها سمات الحرف اللاصق إلى الحرف السابق مثل: هنبر حيث أثرت شفوية الباء على النون فغير سمته من أنفي إلى شفوي.»[3]

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص: 164.

[2] – المصدر نفسه، ص: 74.

*– يبدو وجود خطأ مطبعي في التعريف، والأصحّ أن تكون العبارة على النحو الآتي: النبر التراجعي هو نبر قوي....

[3] – المصدر نفسه، ص 127.

- معتلّ، غير مستقر Unstable/ Instable (رقم: 1664): « الصوتية المعتلة هي الصوتية غير المنطوقة في بعض المواقع مثل العلل في اللغة العربية.

يقال عن تقابل صواتي معين بأنّه غير مستقرّ إذا كان، قليل الشيوع وفي طريقه إلى الإندثار.»[1]

- منخفض Low/Bas (رقم:949): « المكوّن المنخفض في جهاز التصويت هو البلعوم الموجود في المنطقة المنخفضة للذبذبة.

صفة الصوائت المتحقّقة حينما يتّخذ اللسان وضعية سفلى ويكون هناك انفتاح كبير للفم.»[2]

تفيد مثل هذه التعريفات المزدوجة، في تقليص عدد المداخل المعجمية التي تشترك في التسمية الواحدة، ويلاحظ على المعجم أنّه لم يطبّق هذه التعريفات على جميع المشتركات المصطلحية الموجودة في المعجم، وإنّما اكتفى بالنماذج المذكورة أعلاه.

ومن الهفوات التي وقع فيها المعجم تكرار التعريف نفسه في المداخل المصطلحية المترادفة كما وقع في مصطلحي:

جدول رقم 40 : تكرار التعريف في المداخل المصطلحية الصوتية المترادفة في المعجم.

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	التعريف
دليل صوتي (النطق) (ص:72 ر:794)	Indicator (phonetic)	Indicateur phonétique	علامات في الكتابة تدل على كيفية النطق.

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص 160.

[2] – المصدر نفسه، ص 88.

دليل صوتي (النطق) (ص:111 ر:1185)	Phonetic indicator	Indicateur phonétique	علامات في الكتابة تدل على كيفية النطق.
بديل صوتي (ص:11 ر:85)	Allophonic variant	Variante allophonique	صوتية تأتي بديلا لصوتية أخرى دون إحداث تغيير في معنى الكلمة.
بديل صوتي (ص:163 ر:1675)	Variant (allophonic-)	Variante allophonique	صوتية تأتي بديلا لصوتية أخرى دون إحداث تغيير في معنى الكلمة.

يلاحظ أنّ اختلاف التسمية الإنجليزية ربّما هو الذي أدّى إلى تعدّد المداخل، فبالرغم من عدم تأثير التقديم والتأخير الحاصل في المصطلح الإنجليزي على المفهوم، لكنّ أصحاب المعجم وقعوا في لبس التكرار وشحن المداخل المصطلحية بالمترادفات ذات التعريف نفسه.

ويلاحظ أيضا على المعجم، أنّه أعاد تكرار تعريف مصطلح نبر تراجعي الذي عرّفه بـ: «نبر قوي يكون على المقطع الأول من الكلمة.»[1] وأعاد مرّة أخرى التعريف نفسه في مدخل رجعي،[2] وهذا تضخيم لمحتوى المعجم.

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص: 126، الرقم: 1339.

[2] – المصدر نفسه، ص: 127، الرقم: 1359.

7- مصطلحات ذات معلومات موسوعية:

يغلب على التعريفات الخاصّة بالمدوّنة الاختصار والإيجاز، وهذا يتماشى وهدف المعجم الذي يسعى لإبلاغ المعارف الأساسية للقارئ العربي، إلاّ أنّ الباحث في المصطلحات الصوتية الموجودة في المعجم، قد يصادف في تعريفاتها معلومات ذات طابع موسوعي، نتجت ربما عن تأثّر أصحاب المعجم بالمعجم الموسوعي لجون ديبوا (Jean Dubois) فاقتبسوا كثيرا من معلوماته.

ففي مثال تعريفهم لمصطلح صوتية Phonem/Phonème (رقم: 1181) جاء كالآتي: « أصغر وحدة غير ذات معنى يمكن الحصول عليها عبر تقطيع السلسلة الكلامية. وتقدّم كلّ لغة، حسب سننها، عددا محدودا ومقيّدا من الصوتيات (من عشرين إلى خمسين حسب اللغات) وتأتلف فيما بينها بالتتابع لتشكّل العناصر الدّالة في الخطاب اللغوي.»[1]

يبدو أنّ أصحاب المعجم قد لجأوا في تعريفهم إلى معجم ديبوا[2] مع إعادة حذف واختصار لكثير من المعلومات، ممّا أدّى إلى حذف معلومات ضرورية في تكوين مفهوم هذا المصطلح كإغفالهم الإشارة إلى:

- عدم قابلية تقطيعه بخلاف المقطع
- الإشارة إلى الدور الوظيفي للمصطلح، وهو تمييز بين معاني الكلمات
- الإشارة إلى مكونات المصطلح، أي إلى ملامحه الصوتية فكلّ وحدة صوتية تختصّ بملامح صوتية تميّزها عن غيرها من الوحدات الصوتية داخل النظام الصوتي.

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص: 111.

[2] - « Le phonème est l'élement minimal, non segmentable de la repésentation phonologique d'un enoncé, dont la nature est déterminée par un ensemble de traits distinctifs, chaque langue présente, dans son code, un nombre limité et restreint de phonèmes (une vingtaine à une cinquantaine selon les langues qui se combinent successivement, le long de la chaine parlée…» Dubois, Jean, Dictionnaire de linguistique, p : 359-360.

- الإشارة إلى تحقيقاته الصوتية وهي البدائل الصوتية (allophones).

وعليه فإنّ أصحاب المعجم، لم يركّزوا على كثيرٍ من الخصائص المفهومية الضرورية التي تميّز المصطلح، وإنّما اقتصروا على خاصية أساسية واحدة وهي كون الوحدة الصوتية هي أصغر وحدة غير ذات معنى وأضافوا إلى التعريف معلومات موسوعيّة بإدراجهم عبارة:«...وتقدّم كلّ لغة، حسب سننها، عددا محدودا ومقيدا من الصوتيات (من عشرين إلى خمسين حسب اللغات) وتتألف فيما بينها بالتتابع لتشكّل العناصر الدّالة في الخطاب اللغوي.» هذا النصّ لا يفيد بالضرورة في تحديد الخصائص الجوهرية للمصطلح بقدر ماهو إضافة لخصائص نمطية ليست ضرورية الوجود فيه.

وكذلك في تعريف مصطلح صوت Sound/Son (رقم:1458) المقتبس من معجم ديبوا،[1] فقد جاء تعريفه كالآتي: « موجة متنقلة عبر الهواء أو عبر أجسام أخرى (بسرعة 340م/ث في الهواء تقريبا). وينتج عن اهتزاز دوري أو غير دوري، وهو بسيط أو مركّب. والأصوات الملتقطة عادة من لدن الإنسان تنتج عن اهتزازات ذات ذبذبة متراوحة بين 16 هرتز (وهو مستوى السمع) وبين 16000 هرتز (وهو مستوى الألم).»[2]

لقد استهلّ أصحاب المعجم التعريف بعبارة واضحة دقيقة تحدّد الوصف المفهومي للمصطلح، فالصوت كما حدّده ابن سينا سببه هو « تموّج الهواء دفعة بسرعة وبقوّة من أيّ سبب كان.»[3]

---

[1] – « Un son est une onde qui se déplace dans l'air (ou dans d'autres corps) à une certaine vitesse (340 m/s environ dans l'air). Produite par une vibration qui peut être périodique ou apériodique, simple ou composée. Les sons habituellement percus par l'homme sont ceux qui produits par des vibrations dont fréquence se situe entre 16 hertz (seuil de l'audition) et 16000 hertz (seuil de la douleur). Les sons inférieures…..» Dubois, Jean, Dictionnaire de linguistique, p : 437.

[2] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص: 138.

[3] – ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، المصدر المذكور سابقا، ص 56.

فعملية إنتاج الصوت ترتكز على الاهتزازات الحاصلة المنتقلة إمّا عبر موجات الهواء أو عبر موجات أجسام أخرى، فلا يمكن نقل صوت دون وجود وسط ناقل سواء أكان هواءً أو ماءً أو غيره.

غير أنّ ما يغلب على التعريف، تركيزه على الجانب الفيزيائي لعملية حدوث الصوت، مع إغفال ربطه بالجانب اللساني باعتباره معجما يهتمّ بالدرجة الأولى بالمصطلح من جانبه اللساني، وعليه فقد غابت الإشارة إلى خصائص مهمّة هي مذكورة في معجم ديبوا، أهمّها الإشارة إلى: الصوت اللغوي، وأنه ينقسم إلى:[1]

– اهتزازات دورية وشبه دورية للأوتار الصوتية المعزّزة بحركة تجاويف قناة التصويت فتحوّل الموجات الصوتية إلى صوائت ونغم.

– اهتزازات غير دورية للأوتار الصوتية المعزّزة بحركة تجاويف قناة التصويت فتحوّل الموجات إلى صوامت وضجيج.

ولعلّ من المهمّ إبراز العلاقة التي تربط مصطلح صوت بغيره من المصطلحات الأساسيّة أهمّها مصطلح: أساسي Fundamental/fondamentale (رقم: 652).[2]

كما تبدو العبارة التي وظّفها أصحاب المعجم في تعريف الصوت:« والأصوات الملتقطة عادة من لدن الإنسان تنتج عن اهتزازات ذات ذبذبة متراوحة بين 16 هرتز (وهو مستوى السمع) وبين 16000 هرتز (وهو مستوى الألم).» التي تفيد تحديد مستوى الأصوات التي يمكن سماعها، أنّها عبارة يغلب عليها الطابع الموسوعي، وأنّ الاستغناء عنها لا يؤثّر في مفهوم المصطلح.

---

[1] - Dubois, Jean, Dictionnaire de linguistique, p :437.

[2] – «صفة الصوت المحدث بذبذبة بكامل الجسم المتذبذب.» مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص: 59.

والحال نفسه ينطبق على مصطلح مطياف Spectrograph/Spectrographe (رقم: 1463)، الذي جاء في تعريفه: «المطياف جهاز محلّل للصوت يتيح تقسيم الموجة الصوتية إلى جزئيات تعزل عن بعضها وتسجّل بشكل مفرد لكي تصبح النتيجة طيفا مرئيا. لقد أنتج أول نموذج في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، بينما يعد النموذج الإنكليزي النوع الأكثر شيوعا.»[1]

هذا نموذج مقتبس من تعريف معجم ديبوا[2]، ويبدو أنّ أصحاب المعجم قد ركّزوا على معلومات أقرب إلى الموسوعيّة فعبارة « لقد أنتج أول نموذج في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، بينما يعد النموذج الإنكليزي النوع الأكثر شيوعا.» أقرب إلى الوصف الموسوعي لأنّها لا تفيد في الوقوف على السمة الخاصة أو السمات التمييزية للمصطلح، بخلاف خصائص مفهوميّة غاب ذكرها في التعريف فكان من الأنسب الوقوف على المصطلحات ذات العلاقة المفهوميّة للمصطلح والإشارة إليها، وهي: التردّد (Frequency/Fréquence) والشدّة (Intensity/Intensité) والمدّة (Quantity/Quantité) باعتبار أنّ المصطلحات هي التي يمكن الوقوف عليها جراء التحليل الطيفي للأصوات الكلامية.[3]

---

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص:138.

[2] - « On appelle spectromètre, ou spectrographe, un appareil analyseur du son qui permet de décomposer une onde sonore en ses partiels, en les isolant les uns des autres à l'aide de filtres acoustiques, d'enregistrer chacun des partiels indépendamment des autres composants du son et de rendre visibles les résultats de l'analyse sous forme d'un spectre. Le premier prototype de ces appareils a été construit en Allemagne avant la Seconde Guerre mondiale il en existe de nombreux dans l'industrie pour des besoins d'acoustique technique. Le type le plus répandu aujourd'hui est le sonagraphe.» Dubois, Jean, Dictionnaire de linguistique, p : 440.

[3] – voir : Hadumod Bussmann, Dictionary of language and Linguistics, translated and edited by : Gregory P.Trauth and Kerstin Kazzazi, Routledge edition, 1996, Londan– United Kingdom, p : 1106.

وتبقى هذه عيّنة من مضامين التعريفات الموجودة في المصطلحات الصوتيّة للمعجم، والتي يظهر من خلالها تنوّع تقنيات وطرق تعريف المداخل الخاصّة بالمدوّنة، وقد غلب عليها التعريف المصطلحي ممّا يتناسب ونوعيّة المعجم. لننتقل بعدها إلى مجموعة ملاحظات استخلصناها من مدوّنة بحثنا، من أجل الوقوف على مدى استجابة المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات لخصائص الصناعة المعجميّة الحديثة.

5-4-3 ملاحظات حول منهجيّة التعريفات ومضامينها في المعجم:

نتيجة التعامل المباشر مع المعجم سواء أكان عامّا أو خاصّا يتوصّل القرّاء إلى جملة ملاحظات تقويمية وتقيمية، ومن أهمّ النقاط التي يمكن إثارتها في معجم متخصّص هو ما يتعلّق بالبنية التعريفية للمداخل المصطلحيّة، باعتبارها المفتتح الرئيس لفهم المصطلحات. وقد جاءت هذه المحاولة للكشف عن بعض المحاسن الموجودة في المعجم، والتي ساعدت في بلورة المفاهيم الصوتية وتجسيدها، وللكشف عمّا قد يواجهه الباحث من عثرات أو مشكلات تحول بينه وبين تجسيد التصوّر المفهومي للمصطلحات، وعليه يمكن القول إنّ من بين ما وفّق فيه المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، – انطلاقا من المدوّنة المختارة:

– تغطية غالبية المداخل المصطلحية ببنية تعريفية تحدّدها.

– التنويع في تقنيات التعاريف وأنواعها كما هو متعارف عليه في الصناعة المعجميّة الحديثة.

– مناسبة كثير من التعاريف لهدف المعجم وهو إبلاغ المعارف الأساسية للقارئ العربي.

لكن هذا لا ينفي أنّ المعجم –كغيره من الانتاجات المعجميّة– يحتاج إلى المزيد من التنقيح والتحسين في جودة مادته المعجميّة خاصة في جانب التعريف، ولقد استخلصنا من مدوّنة دراستنا جملة من النقائص، نذكر منها:

- غياب بعض التعريفات في بعض المداخل المصطلحيّة التي أشرنا إليها سابقا، وإن كانت نسبتها قليلة إلاّ أنّها تؤثّر على النظام العامّ للمعجم.
- يلاحظ أنّ معظم التعريفات، لا تولي اهتماما إلى المجال الذي ينتمي إليه المصطلح أو حتّى إلى المدرسة أو التيّار اللّساني الذي يمثّله، إذ يلاحظ مثلا على كثير من المصطلحات المنتمية إلى المدرسة الوظيفية (حلقة براغ) أنّه لا توجد في تعريفاتها أيّ إشارة تبرز انتماء المصطلح لها، كمصطلح: تخفيض[1] Bemolisation/Bémolisation ومصطلح: حادّ[2] Acute/Aigu اللذان يعودان للغويان رومان جاكبسون وموريس هال (Roman Jakobson & Morris Halle).[3]
- قلّة الشواهد التوضيحيّة والأمثلة في المعجم، فمثلا في كثير من المصطلحات الصوتية الخاصة بالصفات النطقيّة لا يوجد أمثلة لأصوات تجسّد تلك الصفة كما في: صوت صفيحي (ص:24، ر:255)، نصف منفتح (ص:65، ر:710)، أسلي نخروبي (ص:15، ر:143)، أسناني (ص:42، ر:472)، أسناني نخروبي (ص:42، ر:473)،...وغيرها.

---

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص: 22، رقم: 235.

[2] – المصدر نفسه، ص: 8، رقم:42.

[3] – voir : Crystal, David, A dictionary of linguistics and phonetics, p 10.

وكذلك الأمر بالنسبة لأعضاء النطق وتجاويفه، إذ يلاحظ على المعجم عدم إعطاء أمثلة لأصوات تنتج من العضو المذكور كمصطلح: حلق (ص:110، ر:1174)، حنك (ص:105، ر:1108)، تجويف فموي (ص:26، ر:285)...وغيرها.

- خلوّ المعجم من الرسوم والصور البيانيّة التي تسهم في توضيح المفهوم وترسيخه، خاصة وأنّ مجال الصوتيات النطقية والصوتيات الإصغائية والصوتيات المخبرية غنيٌ بالمصطلحات التي تحتاج إلى صور ورسوم أهمّها المصطلحات الدّالة على: أعضاء النطق والآلات والأجهزة المخبريّة وغيرها، فالاستعانة بالشواهد الصوريّة يساعد « على إظهار التفصيلات الدقيقة، والتمييز بين المتشابهات، ونقل الشيء المصوّر بدقة وأمانة وموضوعية، من حيث الأبعاد والمسافات والأشكال والألوان، ترتيبا وتنسيقا، مما يقرّب الفهم ويبعد اللّبس.»[1]

هذا ما تفطّن إليه العلماء المتقدّمون في معاجمهم، حيث « ترجع بداية استخدام الشواهد الصوريّة في التراث المعجمي العربي إلى الفيروزآبادي (ت817) واضع "القاموس المحيط".»[2]

وأصبحت الشواهد الصوريّة في العصر الحديث وسيلة مهمّة تلجأ إليها المعاجم الأحاديّة اللغة والثنائيّة.

- وجود تصحيفات وأخطاء مطبعيّة في متن التعريف، من قبيل إسقاط عنصر صوتي كما في مثال مصطلح: تهميس Devoicing/Dévoisement (رقم:497): « خاصية يصبح من خلالها الصوت **مهموما** بعد أن كان مجهورا.»[3] فأسقط صوت السين من الكلمة.

---

[1] – حلاّم الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، المصدر المذكور سابقا، ص 232.

[2] – محمد حاج هنّي، الصورة في المعاجم اللغويّة –أبعاد توظيفها وصعوبات استخدامها–، المعجميّة العربيّة قضايا وآفاق، إع وتنـ: منتصر أمين عبد الرحيم، حافظ إسماعيل علوي، دار كنوز المعرفة، عمان–الأردن، 2013،ج3، ص: 76.

[3] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص: 44.

- أو إسقاط كلمة من التعريف كما في مصطلح حرف Graphem/Graphème (رقم:700):

« عنصر مجرد في نظام كتابي معيّن يتحقّق **بواسطة مادي** هو صورة الحرف الخطية.»[1]

يوجد خطأ في تركيب ناتج عن حذف كلمة، ولعلّ من المناسب لو وضعت كلمة "شكل" فتصبح العبارة:« عنصر مجرّد في نظام كتابي معيّن يتحقّق بواسطة **شكل** مادي هو صورة الحرف الخطية.»

- غياب الدقّة في كثير من التعريفات، فلا نجد المعجم يعتمد لغة تعريفية دقيقة، أحيانا يوظّف مصطلح **صوتية** في المتن التعريفي للدلالة على المصطلح الأجنبي Phonem/Phonème كما في مصطلح قمّة Peak/Sommet (رقم: 1154) الذي جاء في تعريفه: « صفة **الصوتية** الأكثر انفتاحا من ضمن الصوتيات العديدة التي تشكل نواة المقطع. فمقطع مثل: بل، تشكل الفتحة القمة.»[2] ويستبدلها في مواضع أخرى بـ: **الوحدة الصوتية** كما هو ظاهر في مصطلح فقدان الصواتة Dephonologization/Déphonologisation (رقم: 477)، والذي ورد في تعريفه أنّه:« فقدان **الوحدة الصوتية** لسماتها المميزة.»[3]

ومن مظاهر غياب الدقّة في المدوّنة استعمال **صوتية** بدل **صوت** كما في مصطلح أسلي، ذولقي Apical/apical (رقم: 141): «صوتية محققة بأسلة اللسان» والأنسب في مثل هذه التعريفات استعمال كلمة صوت ذلك أنّ المصطلح خاصٌ بالصوت الكلامي في معزل عن السياق اللغوي.

- الافتقار إلى الوضوح في كثير من التعريفات، من نماذجه توظيف كلمة صوتيات ضمن التعريف دلالة على العلم وهذا هو الشائع في الاستعمال كما في مصطلح حاجز

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المصدر المذكور سابقا، ط2، ص:64

[2] – المصدر نفسه، ص 109.

[3] - المصدر نفسه، ص:42.

Obstacle/Obstacle (رقم: 1082): « الحاجز، في الصوتيات، هو انغلاق أو انقباض تجويف أثناء النطق.»[1]

وقد يجدها القارئ تحمل مضمونا آخر يدلّ على جمع صوتية كما في مصطلح: صوتويات، صواتة Phonematics/Phonèmatique (رقم: 1182) « وصف لكل ما يتكوّن من الصوتيات أو ما يتّصل بها.

الصوتيات جزء من الصواتة، يهتم بدراسة الصوتيات على الخصوص، أي الوحدات الدنيا المميّزة. وهدفها إيجاد جرد مدروس ومصنّف لصوتيات اللغة أو اللغات.»[2] وهو ما قد يوقع الباحث خاصة المبتدئ في الخطأ.

- وممّا يلاحظ على المدوّنة تكرار المصطلح في المتن التعريفي، وكأنّه تعريف للمصطلح بنفسه، كما في مصطلح إطلاق Metastase/Métastase (رقم:990): «مصطلح اقترحه عالم الصوتيات كرامون ليدلّ على مرحلة **الإطلاق** في نطق صوت منغلق.»[3] والباحث في المعجم لا يجد تعريفا لمصطلح منغلق، ولا إحالة إلى باقي المصطلحات التي لها علاقة مفهوميّة مع مصطلح إطلاق، على سبيل المثال مصطلح حبس Catastase/Catastase (رقم: 303)[4]

كانت هذه مجموعة ملاحظات استنتجناها انطلاقا من دراسة نظرية لبنية التعريف في المجال المعجمي وأهمّ ما تمتاز به من أنواع، على صانع المعجم التعرّف عليها والالتزام بمبادئها وتطبيقها، سواء أكانت معاجم عامّة أو متخصّصة.

---

[1] – مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، ط2، المصدر المذكور سابقا، ص: 102.

[2] – المصدر نفسه، ص: 111.

[3] - المصدر نفسه، ص: 92.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ص: 28.

لقد حاول هذا الجزء من البحث، الوقوف على عناصر متعدّدة حاولت جلّها أن تتناول بالدراسة المصطلح الصوتي في المعجم الموحّد من ناحية بنيته الاصطلاحية والتعريفية، وهذا من أجل الوصول إلى دراسة شاملة لمبدأ الصناعة المعجميّة الحديثة الذي يهتمّ بالمادة الخارجية والداخلية، كما حرص هذا الباب –في مختلف عناصر البحث– على عرض ظواهره المختلفة انطلاقا من الدراسات القديمة والحديثة.

فكان أهمّ ما تمّ عرضه في هذا الجزء:

– دراسة آليات ترجمة المصطلح الصوتي وتوليده في المعجم، أبرزنا من خلاله العلاقة الجامعة بين الترجمة والمصطلح والمعجم المتخصّص، للانتقال بعدها إلى عرض آليات التوليد الاصطلاحي بحسب مراتب تجريدها التي أقرّتها الهيئات المتخصّصة.

– عرض فكرة التوليد والإبداعية المعجميّة، بين رأي المتقدّمين والمحدثين، والتوليد كمبدأ تطوري هو من سنن اللغات جميعها، فاللغة لها نظام محوري ثابت لا يتغير هو النظام التركّيبي، ونظام متجدّد هو النظام المعجمي.

– تقسيم آليات توليد المصطلح إلى ثلاثة محاور:

– نسق التوليد الدلالي: الذي يضمّ ترجمة المصطلح باستعمال المكافئ التراثي، واستعمال المجاز.

– نسق التوليد الصوري: تناول هذا الجزء آلية الاشتقاق، التي تمثّل المحرّك الأساسي للمصطلح الصوتي، وآلية التركيب خاصّة في ترجمة المصطلحات الحديثة.

– نسق التوليد الاقتراضي: عالج هذا العنصر آلية الاقتراض في القديم والحديث، وعرض لأهمّ مصطلحاتها.

ومن خلال هذا الجزء، استطعنا أيضا عرض كثير من الأمثلة المستقاة من المدوّنة والنظر في تعريفاتها ومدى مناسبتها لمبادئ الصناعة المعجميّة الحديثة.

النتائج والمناقشة والتوصيـــات

لقد سعينا من خلال دراستنا هذه التي وسمناها ب: **المصطلح الصوتي في المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات – دراسة تحليلية نقدية**– سعينا إلى الإجابة عن الإشكاليّة التي انطلقنا منها والتي تتناول منهجيّة صناعة المعجم العلمي العربي المتخصّص الحديث، وكان ذلك باختيار المصطلح الصوتي مادة اصطلاحيّة نطبّق عليها ما رصدناه من معالم نظريّة أرساها العلماء المتقدّمون والمحدثون في إنشاء المعاجم المتخصّصة، وانطلاقا من هذا حاولنا الكشف عن الطريقة التي تعامل بها المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات مع المصطلح الصوتي، متّبعين منهجية علمية اقتضت عرض المسائل الآتي ذكرها وهو ما أفضى إلى الوصول إلى نتائج نعرضها على التتابع فيما يأتي:

- مسألة المصطلح وأبعاده المفهوميّة في الحضارة العربيّة والغربيّة، والتي بيّنت أنّ علماء العرب المتقدّمين منهم: الجاحظ، والقاضي عبد الجبّار، والشريف الجرجاني، قد أدركوا أهميّة الاصطلاح في بناء العلوم، واستطاعوا أن يحدّدوا كثيرا من الخصائص ويسنّوا الكثير من القواعد كاشتراطهم أن تكون علاقة المصطلح بالتسمية هي علاقة إدراك وفهم ينطلق فيها من المفهوم نحو التسمية، وربطوا بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للمصطلح فيما يعرف عندهم بالمناسبة.
- تناولنا بعدها المصطلح الصوتي، حيث عرضنا أهمّ مسائله، فكانت البداية أوّلا مع المصطلح اللّساني، حيث اتّضح لنا من خلال البحث أنّ المصطلح اللّساني العربي ينقسم إلى : مصطلح لساني مترجم، ومصطلح لساني تراثي، وأنّ المصطلح التراثي يعرف تضاربا في الآراء حول تفعيله في الدرس اللّساني الحديث بين مؤيّد ومعارض له، ولقد رأت هيئة مكتب تنسيق التعريب الاستعانة بالمصطلحيّة التراثية لأهمّيتها، ذلك أنّ المصطلح التراثي ـ في نظرنا ـ

يمثّل ركيزة مهمّة في توسيع المعجميّة المتخصّصة إذا ما وافق شروط صناعة المصطلح ومعاييره.

- إنّ الصوتيات باعتبارها علما قائما بذاته، يجمع بين تراث قديم وبين دراسات علميّة حديثة، ومن ثمّ فإنّه ذو رصيد اصطلاحي كبير يحتاج إلى توسيع جهود البحث فيه والعمل على الربط بين ما أفرزته الأبحاث المتخصّصة الحديثة وما سبق إليه المتقدّمون لتكوين موسوعة صوتيّة عربيّة.
- تبيّن من خلال الوقوف على الفكر المعجمي والصناعة المعجميّة المتخصّصة الحديثة، أنّ الصناعة المعجمية فنّ قديم النشأة مارسته الحضارات السابقة، كما استطاعت الحضارة العربية أن تبرز فيه بتنوّع معاجمها العامّة والموضوعيّة والمتخصّصة والموسوعيّة، ضمّت من خلالها الكثير من الأسس التي تضاهي ما أقرّته الصناعة المعجميّة الحديثة، فمثلا نجدهم يهتمون بالضبط في تحديد المصطلحات، وبالشواهد التوضيحية والأمثلة الصورية المدعّمة للتعريف.
- إنّ منطلق المعجميّة المتخصّصة هو المصطلح وعليه فإنّ أساس الصناعة المعجميّة المتخصّصة الحديثة هو مواكبة ما استقرّت عليه النظريات المصطلحيّة الحديثة وذلك بالربط بين الدراسة النظرية للمصطلح (La terminologie) والدراسة التطبيقية للمصطلح (La terminographie).
- تعتمد المعجميّة المتخصّصة الحديثة على جملة تقنيات تعمل على تطويرها، ولعلّ أبرزها هو اعتماد التقنيات المعلوماتية من أجل إنشائها، ولقد حاول مكتب تنسيق التعريب من خلال عقد ندوات متنوّعة حاول التوعية بأهميّة إنشاء البنوك المصطلحيّة لغرض توثيق المصطلحات العلميّة وتوحيدها في أقطار الوطن العربي.

- إنّه وبالاطّلاع على البنية الخارجية للمعجم الموحّد، يتّضح من خلال دراسة المقدمة – ومقارنتها بما هو معمول به في الطبعة الأولى– أنّ محيّنو الطبعة الثانية قد استطاعوا تدارك الكثير من الانتقادات الموجّهة للطبعة الأولى، فحرصوا مثلا على ذكر مجموعة من المصادر والمراجع التي اعتمدوا عليها، وتوضيح الهدف من وضع المعجم وتحديد كيفية انتقاء المصطلحات اللّسانيّة التي شكّلت مداخل المعجم.
- ولكنّنا نرى بعد البحث والدراسة أنّ كثيرا من المسائل في مقدّمة المعجم لا تزال في حاجة إلى إعادة نظر، ولعلّ أهمّها الإيجاز الشديد الذي يعتريها خلافا لما هو معمول به في الصناعة المعجميّة الحديثة حيث تكون المقدّمة مستوفية لجميع العناصر التوضيحية التي يحتاج إليها مستعمل المعجم، فمثلا وضعُ معجم في اللسانيات يحتاج إلى نبذة تعريفية في المقدّمة خاصة باللّسانيّات أو بالصناعة المصطلحيّة وأسسها.
- كذلك إغفال ذكر صفحة الملاحق التي تعدّ من الإضافات الشكليّة التي تحرص المعاجم الغربيّة الحديثة على توظيفها، ومن بين أهمّ الملاحق التي أغفلوا ذكرها:
  - ملحق خاصّ بالأعلام اللّسانيّة
  - ملحق خاصّ بالمدارس اللّسانيّة
  - ملحق خاصّ بالتخصّصات اللّسانيّة الموجودة.
- لقد تبيّن من الدراسة الإحصائية للمصطلحيّة الصوتيّة في المعجم، أنّها تحتلّ نسبة معتبرة من الرصيد الاصطلاحي، جاءت موزّعة على تخصّصات صوتية مختلفة، احتلّت فيها الصوتيات النطقية النسبة الأكثر من حيث التواجد المصطلحي بما يقارب 47٪، يليها مرتبة تخصّص الصوتيات الوظيفية أو كما يطلق عليه أصحاب المعجم "صواتة" بما نسبته 39٪، لتتوزّع بعدها باقي التخصّصات على النحو الآتي: الصوتيات الإصغائية 8 ٪، الصوتيات

التاريخية 2٪، الصوتيات المخبرية 2٪، الصوتيات السمعية 2٪. ولعلّ العامل وراء احتلال تخصّص الصوتيات النطقية الجزء الأكبر، كونه من أقدم الفروع وأكثرها بحثا ومن ثمّ أدّت إلى نمو رصيد اصطلاحي واسع.

- توصّل البحث من خلال عقد مقارنة بين المصطلحيّة الصوتيّة الموجودة في الطبعة الثانية والمصطلحيّة الصوتيّة الموجودة في الطبعة الأولى، إلى أنّ نسبة التنقيح هي الغالبة على الطبعة الثانية، وذلك من خلال مستويين: مستوى الاختلاف ومستوى الإضافة، فمسّ الاختلاف في البنية المصطلحية حوالي 160 وحدة مصطلحيّة، وجاءت الإضافة لتشمل 84 وحدة مصطلحيّة.
- ويبقى المعجم محافظا على الفروع الصوتيّة الموجودة في الطبعة الأولى، خاصّة الشائع منها، ولم يحاول التجديد والإضافة في المجالات الصوتية التكنولوجية، ففي ظلّ الأنظمة المتطوّرة التي تسعى لمعالجة اللغة وربطها بأحدث ما توصّل إليه العلم من ثورة معلوماتية وذكاء اصطناعي اجتاح مختلف القطاعات، يغيب عن المعجم إضافة مصطلحات تفتح للباحث آفاق الاطّلاع على الأبحاث الصوتية ذات الطابع المعرفي، أو وسائل وأجهزة صوتية تستعمل في المختبرات الصوتية الحديثة.
- تبقى مسألة الترادف والاشتراك المصطلحي من المسائل العالقة في المعجم فالبرغم من تدنيّ نسبة ظهورها عن الطبعة الأولى، إلاّ أنّ أصحاب المعجم لم يستطيعوا التخلّص منها، فكان من بين أسباب التعدّد والازدواج المصطلحي الموجودة في المعجم: اضطراب الترجمة بين استعمال مصطلح حديث ومصطلح تراثي كما حدث في مدخل: **صائت، حركة،** أو مدخل: **شبه صامت، علّة، حرف لين،** وكذلك اختلاف المصطلح بين بيئة لسانيّة مشرقية وبيئة لسانيّة مغاربيّة كما في مصطلح: **نخروبي، نطعي، سنخي.**

- لقد عمل المعجم على إحياء كثير من المصطلحات التراثيّة، باستغلاله دقّتها العلمية وسلامتها اللغوية، خاصّة فيما يتعلّق بالجانب النطقي، نحو مصطلح: طرجهاليان وشجري وأسلة وتصفير وحبس وإطلاق...وغيرها. ولكن في الآن نفسه، يغيب عن المعجم في كثير من المداخل توظيف المصطلح الصوتي التراثي بالرغم من شيوعه على ألسنة المتخصّصين، مثل مصطلح إطباق(Velarization/Vélarisation) ، واستبداله بترجمة حديثة: تحجيب. وكذلك يجدر التنويه إلى أنّ المعجم لم يحدّد أعلام التراث الصوتي الذين أخذ عنهم، وإنّما اكتفى بتوظيف عبارات "النحاة القدماء" "النحاة القدامى" أو "الاصطلاح القديم" وهي عبارات نراها تتميّز بعدم الدّقة بل بالسطحية، والواضح أنّ المدوّنة التراثية المستعملة في المعجم قد وَسِعَتْ مصطلحات لأطباء وفلاسفة وعلماء التجويد لم يشر إليها المعجم في ثنايا تعريفاته.
- وتبقى وسيلة المجاز من بين وسائل التوليد الدلالي التي تسعى إلى تحويل دلالات الألفاظ العامّة إلى مصطلحات ونقلها من العموم إلى الخصوص، ولقد حاول أصحاب المعجم استغلال تقنية المجاز، وكثيرا ما يظهر في قائمة المجازات المستعملة الخاصّة بالمصطلح الصوتي في المعجم أنّها وضعت نتيجة الترجمة المباشرة للمصطلح الأجنبي، الموضوع أصلا باعتماد المجاز ممّا ينعكس إجرائيا على الترجمة، كما هو الحال في مصطلح: تاجي، قمّة، دورة، ضغط...
- كما أنّه من أهمّ أنواع المجاز التي تُعْتَمَدُ في بلورة المصطلح الصوتي هي ظاهرة الانتقال الدلالي بين الحقول المعرفية، إذ نجد أنّ المصطلح الصوتي في كثير من المواقف يقع موقف التأثير والتأثّر بمصطلحات ضمن المجال اللّساني كالعروض والنحو والبلاغة، أو ضمن مجالات علميّة أخرى كالطبّ والفيزياء.

- تظهر المصطلحات الصوتية في المعجم الموحّد ذات النسق التوليدي الصوري في هيئات مصطلحيّة متنوعة: مفردة ومركّبة، وفي محاولة للمعجم الموحّد لمواكبة الشروط المصطلحيّة المتّفق عليها، التي تحرص على تفضيل المصطلح البسيط على المركّب فقد استبدل ثمانية وخمسين (58) وحدة مصطلحية مركّبة تركيبا بسيطا بمصطلحات مفردة إعمالا بالمبدأ الذي نصّته منهجية الرباط (1981) والذي يحثّ على تفضيل الكلمة المفردة لأنّها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع، ويلاحظ أنّ المصطلحات الصوتية التي تحوّلت من مصطلحات مركّبة في الطبعة الأولى إلى مصطلحات بسيطة في الطبعة الثانية اعتمادا على آلية الاشتقاق تُقدّر نسبتها بستين بالمئة (60٪)، مقارنة بباقي الوسائل الأخرى كالتراث والمجاز. ويعود عامل ارتفاع نسبة الاشتقاق إلى ثراء هذه الوسيلة وإمكانيتها اللامحدودة في تنمية المصطلحات، فقد لاحظنا بأنّ واضعي المعجم حاولوا استغلال عدّة صيغ تراثية، وأخرى أجازها المجمع اللغوي بالقاهرة ومكتب تنسيق التعريب لتوليد المصطلحات.
- وبالنسبة لآلية التركيب، والتي من أهمّ مميزاتها أنّها تساعد في تأمين الحصر الدلالي للمصطلح وتحديد الحقل المعرفي المنتمي إليه، فقد لجأ إليها المعجم وبهذا الحصر فقد تجَنّب واضعو المصطلح قدرا كبيرا من الاشتراك والتعدّد.

-أمّا بالنسبة للمصطلحات الأجنبية المفردة، فالواضح أنّ المعجم لم يستطع في كثير من المواضع تجنّب الترجمة التفسيرية التي توظّف عبارات اصطلاحيّة بدل مقابلتها بمصطلحات عربيّة مفردة من نحو: مصطلح (Phonologist/Phonologue) الذي قابله لمصطلح عالم الصواتة، بدل مثلا صواتيّاتي.

– كما أنّ المعجم لم يهتمّ بتوظيف العبارات الاصطلاحيّة الأجنبيّة ذات التركيب الموسّع خلافا لما هو موجود في المعاجم الغربيّة الحديثة.

– ويظهر أيضا عدم توسّع المعجم في استعمال المصطلحات المنحوتة، فقد اكتفى بذكر بعض النماذج الشائعة والواضحة في الاستعمال، والتي لا تؤدّي إلى تعقيد تركيبي في وحداتها المقطعيّة حسب اعتقادنا.

– لقد عكس المعجم المنحى الاعتدالي في استعمال المقترض من المصطلحات الصوتيّة، فحاول التقليل من استعماله وحصره في خمسة مصطلحات صوتيّة، راعى من خلالها المنهجيّة الموحّدة في تعريب الأصوات الأعجميّة، غير أنّه أغفل جانبا مهمّا في دقّة المصطلحات وهو جانب الضبط بالشكل، لتأدية النطق السليم لها.

– ويلاحظ على المعجم أيضا، أنّه قد وقع في أخطاء تصحيفية أثناء كتابة بعض المصطلحات الأجنبيّة.

– إنّ من بين الاستدراكات التي حاول محيّنو المعجم تداركها، هي مسألة التعريف لما له من أهميّة في بناء المعجم، وعليه فلقد حاول المعجم تغطية غالبية المداخل الصوتية بتعريفات اصطلاحيّة تحدّدها، غير أنّه من جملة النقائص الملاحظ عليها:

– قلّة الاهتمام بذكر المجال الذي ينتمي إليه المصطلح، مع وجود أخطاء مطبعية في متن التعريف.

– انعدام الصور والرسومات خاصّة فيما يتعلّق بمجال الصوتيات النطقية والصوتيات المخبرية.

– الاعتماد الغالب والمباشر على معجم جون ديبوا، حيث لاحظنا كثرة الاقتباسات والنقل الحرفي لتعاريفه، علما أنّ هدف كل معجم يختلف عن الآخر، فالأول يسعى إلى إبلاغ المعارف الأساسيّة للقارئ العربي، ومعجم ديبوا يهدف إلى إعطاء معلومات موسوعيّة.

هذا ما توصّلنا إليه من نتائج بعد الاستقراء والبحث والتقصّي، ما أفضى بنا إلى القول إنّ المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيّات ومن خلال مصطلحيّته الصوتيّة، لا يزال يحتاج إلى مراجعة وإعادة تحيين، خاصة وأنّه معجم ذو صبغة مؤسساتيّة تصبو إلى تعريب العلوم ونشرها في أوساط الباحثين والمتعلّمين باللغة العربيّة، وهذا لا يتأتّى إلاّ من خلال جودة ما تقدّمّه هاته المعاجم المتخصّصة.

وتبقى من بين التوصيّات التي نقدّمها في ختام بحثنا، هي التأسيس لمعجم موحّد خاصّ بالمصطلح الصوتي يضمُّ مختلف المجالات الحديثة والمعاصرة التي لها علاقة بالبحث الصوتي القديم والحديث.

هذا ما توصّلنا إليه ويشهد الله أنّا لم ندّخر في سبيل إعداد بحثنا جهدا ولا سعة ولم تثننا صعوبات فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان، وإن حرمنا أجر الإصابة فنرجو من الله العلي القدير أن لا يحرمنا أجر السعي والعمل.

المصـــــادر والمراجـــع

القرآن الكريم: مصحف المدينة الإلكتروني، رواية حفص عن عاصم.

1- مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، مكتب تنسيق التعريب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح الجديدة، ط2، 2002، الدّار البيضاء-المغرب.

المصادر:

2- أحمد تقي الدين ابن تيمية، الردّ على المنطقيين، مطبعة معارف لاهور، باكستان، ط: 3، 1397هـ-1977م.

3- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة-مصر، د ط، دت، أربعة أجزاء.

4- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط1، 2002.

5- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط 3، 1408هـ-1988م، أربعة أجزاء.

6- أبو البقاء أيوب بن موسى الحُسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحـ: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1419هـ-1998م.

7- أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، قر وتع: محمود محمّد شاكر، دار المدني، جدّة-السعودية، د ط، د ت.

8- بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة مصر، ط 20، 1400هـ-1980م، أربعة أجزاء.

9- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن تفسير الطبري، تحـ: بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1415هـ-1994م، سبعة أجزاء.

جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي:

10- الإتقان في علوم القرآن، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق-سوريا، ط 1، 1429هـ-2008م.

11- معترك الأقران في إعجاز القرآن، تصـ وظ: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1408هـ-1988م.

12- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، منشورات المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، دط، دت، جزءان.

13- جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، أخبار العلماء بأخبار الحكماء، تع: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية-منشورات علي بيضون، بيروت-لبنان، ط 1، 2005.

14- جمال الدين عبد الله الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تح: المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، ط 2، 1414هـ-1993م، القاهرة-مصر.

15- أبو حامد الغزالي، معيار العلم، تح : سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة-مصر، دط، 1961.

16- أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد القاضي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تح: محمد مصطفى حلمي وأبي الوفاء الغنيمي التفتزاني، القاهرة-مصر، 1965.

أبو الحسين أحمد بن فارس:

17- الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، ط 1، 1414هـ-1993م.

18- أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط1، 1418هـ-1998م، خمسة أجزاء.

19- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزقزاق، محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1402هـ-1982م،أربعة أجزاء.

20- أبو سعيد السيرافي، ما ذكره الكوفيون من الإدغام، تح: صبيح التميمي، دار البيان العربي، جدّة-السعودية، ط 1، 1405هـ-1985م.

21- شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تق وتصـ: محمد كشاش، دار الكتب العلمية-منشورات علي بيضون، بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ-1998.

22- أبو طيب عبد الواحد بن علي الحليّ، مراتب النحويين، تح. محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة-مصر، دط، دت.

23- أبو عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1402هـ-1982م.

24- أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت370هـ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار ومكتبة الهلال، دط، 1985، بيروت-لبنان.

25- عبد الوهاب بن محمد القرطبي، الموضّح في علم التجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان-الأردن، ط1، 1421هـ-2000.

26- أبو عثمان بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحـ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط7، أربعة أجزاء.

أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا:

27- أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسّان الطيّان، يحي مير علم، تق ومر: شاكر الفحام وأحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سوريا، 1983.

28- الإشارات والتنبيهات، تحـ: سليمان دنيا، شـ: نصر الدين الطوسي، مؤسسة النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 1413هـ-1992.

29- رسالة الحدود، ضمن كتاب " الحدود في ثلاث رسائل"، تح وتق: محمد العبد، منشورات عكاظ العصرية، صيدا-لبنان، 1979.

30- القانون في الطب، وضع حواشيه: محمد أمين الضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1420هـ-1999م.

أبو الفتح عثمان ابن جنّي:

31- الخصائص، تحـ: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، دط، دت، ثلاثة أجزاء.

32- سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، القلم، دمشق-سوريا، ط2، 1413هـ-1993م، جزءان.

فخر الدين محمد بن عمر الرازي:

33- محصّل أفكار المتقدّمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، تلـ: نصير الدين الطوسي، مر وتق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليّات الأزهرية، القاهرة-مصر، د ط، دت.

34- المحصول في علم أصول الفقه، تح: جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، د ط، دت، ستّة أجزاء.

35- أبو الفرج قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحـ: محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د ط، دت.

36- محمد بن أبي بكر المرعشي، جهد المقل، د وتح: سالم قدوري الحمد، دار عمّار، عمان-الأردن، ط2، 1429هـ-2008.

37- محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط 2، 1409هـ- 1989م.

38- محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسيّة للنشر، تونس، د ط، 1984، ثلاثون جزءا.

39- أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطيّة، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ-2001، ستّ مجلّدات.

أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري:

40- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: أبو محمد عبد الله، منشورات المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، د ط، جزءان.

41- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة-مصر، ط11، 1383هـ-1963م.

42- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تح: أحمد محمّد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، ط2، 1983، ثمان مجلّدات.

43- أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمّار، عمّان-الأردن، ط3، 1417هـ-1996م.

44- أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تح: ف.عبد الرحيم، دار القلم، دمشق-سوريا، ط 1، 1410هـ-1990م.

45- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ، الصناعتين الكتابة والشّعر، تح: علي محمّد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة-مصر، ط1، 1371هـ-1952م.

46- ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تح: عبد الله محمد الدّرويش، دار يعرب، دمشق-سوريا، ط 1، 1425هـ-2004م، جزءان.

47- أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، تع: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط 2، 1987.

48- ابن يعيش موفق الدّين أبي البقاء يعيش بن علي، شرح المفصّل للزمخشري، تق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ--2001م، ستّة أجزاء.

المراجع:

49- أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 2012، جزءان.

50- أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الكيان، الرياض-السعودية، دط، دت.

51- أحمد حساني، إشكالية المصطلح في الترجمة اللسانياتية، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، من أعمال الندوة الوطنية للترجمة يومي 17-18 جوان، منشورات المجلس الأعلى اللغة العربية، الأبيار-الجزائر، 2004.

52- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات -مبحث صوتي، مبحث تركيبي، مبحث دلالي- ، سلسلة الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 1434هـ-2013م.

53- أحمد عبد الغفور عطّار، مقدمة الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط 3، 1404هـ-1984م.

54- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط3، 142هـ-2008م.

55- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، دار الثقافة، بيروت-لبنان، د ط، 1972.

56- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة-مصر، دط، 1418هـ-1997م.

57- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط 2، 2009.

58- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط 5، 1998.

59- أحمد مختار عمر، في البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط6، 1988.

60- ادريس السغروشني، مدخل للصواتة التوليدية، دار توبقال للنشر، الدار البضاء-المغرب، ط1، 1987.

61- أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، الكتاب الطبي الجامع، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، فاس-المغرب، 2005.

62- الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلميّة في اللغة العربية " في القديم والحديث"، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، 1955.

63- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة–مصر، د ط، د ت.

64- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة–مصر، ط 6، 1991.

65- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة–مصر، د ط، 2003.

66- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة–مصر، ط6، 1978.

67- ابراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ط 1، 1987.

68- إبراهيم بن مراد، المعجم العربي بين التنظير والتطبيق، سلسلة المحاضرات التي يرعاها الكرسي، تحرير: رمزي بعلبكي، كرسي مارغريت وايرهاوزر جويت للدراسات العربيّة، الجامعة الأمريكية، بيروت–لبنان، 2009.

69- إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 1431هـ–2010م.

70- إبراهيم الحاج يوسف، دور مجامع اللغة العربية في التعريب، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط1، طرابلس–ليبيا، 1423هـ–2002م.

71- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط 3، 1983.

72- إميل يعقوب، المعاجم اللغويّة العربيّة بداءتها وتطوّرها، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط2، 1985.

73- بسام بركة، علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي، بيروت-لبنان، د ط، د ت.

74- بشير إبرير وآخرون، مفاهيم التعليمية بين التراث والدّراسات اللسانية الحديثة، مخبر اللسانيات واللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة باجي مختار، عنابة-الجزائر

75- تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة-مصر، د ط، 1990.

76- جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة-مصر، د ط، د ت.

77- حاتم صالح الضامن، علم اللغة، مطابع التعليم العالي، د ط، بيت الحكمة، جامعة بغداد، الموصل-العراق، 1989.

78- حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوّره، دار مصر للطباعة، القاهرة-مصر، ط 4، 1988، جزءان.

حلاّم الجيلالي:

79- تقنيات التعريف بالمعاجم العربيّة المعاصرة ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق-سوريا، 1999.

80- المعجم العربي القديم المختص. مقاربة في الأصناف والمناهج. ضمن كتاب المعجم العربي المختص، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1996.

81- حلمي خليل، المولّد دراسة في نمو وتطوّر اللغة العربية في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامّة للكتب، الإسكندرية-مصر، د ط، 1979.

82- حورية مدان، دور الاشتقاق في وضع المصطلحات معجم مصطلحات الحاسبات الإلكترونية نموذجا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

83- ابن حويلي الأخضر ميدني، المعجميّة العربيّة في ضوء مناهج البحث اللّسانيّ والنظريات التّربويّة الحديثة، دار هومة، الجزائر، ط1، 2010.

خالد اليعبودي:

84- آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحداثة، فاس-المغرب، ط1، 2006.

85- المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي، دار ما بعد الحداثة، فاس-المغرب، ط 1، 2004.

86- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة بغداد، بغداد العراق، ط1، 1385هـ-1965م.

87- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، حيدرة-الجزائر، ط2، 2006م.

88- رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط1، 1431هـ-2010م.

89- رشيد عبد الرحمن العبيدي، معجم الصوتيات، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، جمهورية-العراق، ط1، 1428هـ-2007.

رمضان عبد التواب:

90- التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط 2، 1410هـ-1990م.

91- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط 3، 1417هـ-1997م.

92- رمضان عبد الله، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية-مصر، ط1، 2006.

93- ساطع الحصري، في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان،1985.

94- سالم العيس، الترجمة في خدمة الثقافة الجماهرية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق-سوريا، د ط، د ت.

95- سعد مصلوح، دراسة السمع والكلام صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط 1، 1430هـ-2000م.

96- سعيدة كحيل، مصطلحات علم الترجمة: من التنظير إلى التطبيق، أعمال الملتقى المغاربي الثاني: المعجمية العربية والفعل الترجمي 27-28 فيفري 2017، مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، البليدة-الجزائر، ط 1، جزءان.

سمير شريف استيتية:

97- الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، ط1، 2003.

98- اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، عمان-الأردن، ط2، 1429هـ-2008م.

99- سناء منعم، اللسانيات الحاسوبية والترجمة الآلية بعض الثوابت النظرية والإجرائية، منشورات مختبر العلوم المعرفية، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط 1، 2015.

100- الشاهد البوشيخي، مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية، دراسات مصطلحيّة، المغرب، 2001م1422هـ.

101- شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، دار طلاس، دمشق-سوريا، ط2، 1992.

102- صافية زفنكي، التطوّرات المعجمية والمعجمات اللغويّة العامة العربية الحديثة، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق-سوريا، ط 1، 2007.

103- صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط16، 2004.

104- عبد الجليل مرتاض، التهيئة اللغويّة للنّحت في العربيّة، دار هومة، بوزريعة-الجزائر، 2006.

105- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دار موفم للنشر، الرغاية-الجزائر، دط، 2007.

106- عبد الرزاق تورابي، سالم الرامي، حول المُوَلِّد الصرفي للكلمات المعجمية العربية، صرف اللغة العربية مقاربات جديدة، إع وتنـ: محمد بلبول، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، دار أبي الرقراق، 2015، جامعة محمد الخامس الرباط-المغرب.

عبد السلام المسدّي:

107- التفكير اللّساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986.

108- مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، ط 1، 2010.

عبد الصبور شاهين:

109- أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط1، 1408هـ-1987م.

110- دراسات لغويّة القياس في الفصحى -الدخيل في العاميّة، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1406هـ-1986م.

111- عبد العزيز أحمد علام وعبد الله ربيع محمود، علم الصوتيات، مكتبة الرُّشد، الرياض-السعودية، ط3، 1430هـ-2009م.

112- عبد العزيز المطاد، اللسانيات وقضايا المصطلح العربي، مطابع الرباط، الرباط-المغرب، د ط، 2015.

113- عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، منشورات عكاظ، الرباط-المغرب، ط 1، 1409هـ-1989م.

114- عبد الغني أبو العزم، المعجم المدرسي، أسسه وتوجهاته، مؤسسة الغني للنشر، الرباط-المغرب، ط1، 1997.

عبد القادر عبد الجليل:

115- علم اللسانيات الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2000.

116- المدارس المعجمية –دراسة في البنية التركيبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ط 1، 2009.

عبد القادر الفاسي الفهري:

117- البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، دار البيضاء–المغرب، ط1، 1990.

118- حوار اللغة، إع: حافيظ إسماعيل العلوي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط–المغرب، ط 1، 2007.

119- المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء–المغرب، ط 2، 1999.

120- عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ط1، 2016.

121- عبد الله أمين، الاشتقاق، الشركة الوطنية للطباعة، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة–مصر، ط2، 2000.

122- عبد المقصود محمد عبد المقصود، مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره عند النحويين والأصوليين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة–مصر، ط1، 2006.

123- عبد المنعم السيد أحمد جدامي، حدود الاقتراض اللغوي، دار كنوز المعرفة، عمان–الأردن، ط1، 1437هـ–2016م.

124- عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت–لبنان، د ط، د ت.

125- عثمان بن طالب، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة–الإشكالات النظرية والمنهجية، تأسيس القضية الاصطلاحية، إعداد مجموعة أساتذة، بيت الحكمة، تونس، ط1، 1989.

126- عزّت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة–مصر، دط، 2002.

127- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، نهضة مصر، القاهرة–مصر، ط3، 2004.

علي القاسمي:

128- صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط 1، 2014.

129- علم اللغة وصناعة المعجم، مطابع جامعة الملك السعود، الرياض-السعودية، ط 2، 1411هـ-1991م.

130- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط1، 2008.

عمّار ساسي:

131- صناعة المصطلح في اللسان العربي، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، 2012.

132- قضايا أساسية في الفعل الترجمي من الرؤية إلى الفحص، إصدارات مخبر اللغة العربية وآدابها، -جامعة البليدة 2 لونيسي علي-، مطبعة العالية برستيج، الجزائر، 2016.

133- غازي مختار طليمات، في علم اللغة، دار طلاس، دمشق-سوريا، ط02، 2000.

134- غانم قدوري الحمد، أهمية علم الأصوات اللّغوية في دراسة علم التجويد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض-السعودية، ط2، 1436هـ-2015م.

135- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمّار، عمان-الأردن، ط2، 1428هـ-2007م.

136- غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، دار عمّار،عمان-الأردن، ط1، 1425هـ-2004م.

137- فاضل ثامر، اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1994.

138- فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيليّة، نقديّة، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط 2، 1417هـ-1996مـ.

كمال بشر:

139- دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة-مصر، د ط، 1998.

140- علم الأصوات، دار غريب، القاهرة-مصر، 2000.

141- مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، دمشق-سوريا، ط1، 1988.

مبارك حنون:

142- في التنظيم الإيقاعي للغة العربية نموذج الوقف، دار الأمان، الرباط-المغرب، ط1، 1431هـ-2010م، الرباط-المغرب.

143- في الصواتة الزمنية الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، دار الأمان، الرباط-المغرب، ط 1، 1424هـ-2003م.

144- مجيد الخلطي، المصطلحية العربية بين الاضطراب والمواكبة العلمية والتأصيل، كتاب اللغة والمعرفية، إش وتق: مصطفى بوعناني وبنعيسى زغبوش، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 2015.

145- محمد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللّغويّة في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، د ط، 1966.

146- محمد أمطوش، المتون المصطلحية، دار الحامد، عمان-الأردن، ط 1، 1436هـ-2015مـ.

147- محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، دار الشرق العربي، بيروت-لبنان، ط 4، د ت.

148- محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعربة، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، د ط، د ت.

149- محمد خطابي، المصطلح والمفهوم والمعجم المختص، دار كنوز المعرفة، عمان-الأردن، ط1، 1437هـ-2016م.

150- محمّد خميس القطيطي، أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، دار جرير، عمان-الأردن، ط 1، 1431هـ-2010م.

محمد رشاد الحمزاوي:

151- أعمال مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة مناهج ترقية اللغة تنظيرا ومصطلحا ومعجما، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1988.

152- العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط 2، 1986.

153- من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الأسلامي، بيروت-لبنان، ط 1، 1986.

154- النص المعجمي وقضاياه، المعجم العربي المختصّ، وقائع النّدوة العلميّة الدوليّة الثالثة، إش: إبراهيم بن مراد، جمعيّة المعجميّة، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 1996.

155- محمّد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحويّة والصّرفيّة، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1405هـ-1985م.

156- محمد صالح الضالع، علوم الصوتيات عند ابن سينا، دار غريب، القاهرة-مصر، د ط، 2002.

157- محمد علي الخولي، معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض-السعودية، ط1، 1406هـ-1982م.

158- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، دط، دت.

159- محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية-مصر، د ط، 2003.

محمود فهمي حجازي:

160- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، دط، دت.

161- مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة-مصر، ط ج، دت.

162- محمود فوزي المناوي، العلم واللغة متى يتكلم العلم العربية؟، المكتبة الأكاديمية، الجيزة-مصر، ط1، 2001.

163- مسعود بوبو، أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق-سوريا، د ط، 1982.

164- مصطفى بوعناني، الصواتة المعرفية والمسارات الذهنية للإنجاز اللغوي، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط1، 2013.

165- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي -نظرة في مشكلات تعريب المصطلح اللغوي المعاصر، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط 1، 1434هـ-2003م، ثلاثة أجزاء.

166- مصطفى غلفان، في اللّسانيات العامة تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت-لبنان ط1، 2010.

167- معروف الرصافي، الآلة والأداة وما يتبعهما من الملابس والمرافق والهنات، تح: عبد الحميد الرشودي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة-مصر، ط1، 1422هـ-2001.

168- ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في اللغة العربية، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط 1، 2008.

169- منصور بن محمد الغامدي، الصوتيات العربية، مكتبة التوبة، الرياض-السعودية، ط 1، 1431هـ-2001م.

170- ميشال زكريا، إشكالية المصطلح الألسني، المعجمية العربية قضايا وآفاق، إع: عبد القادر الفاسي الفهري وحافظ إسماعيلي علوي، دار كنوز المعرفة، عمان-الأردن، ط1، 2013، ثلاثة أجزاء.

171- نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، القاهرة-مصر ، مكتبة الآداب، دط، دت.

172- هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، دار الكتب العلمية، ط1، القاهرة-مصر، 1433هـ-2012م.

173- يحي عبابنة، آمنة الزعبي، علم اللغة المعاصر -مقدمات وتطبيقات-، دار الكتاب الثقافي، إربد-الأردن، 2005.

174- يسرى عبد الغني عبد الله، معجم المعاجم العربية، دار الجيل، القاهرة-مصر، ط 1، 1411هـ-1991م.

175- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1430هـ-2009م.

الكتب المترجمة:

176- ألدو ميلي، العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي، تر: عبد الحليم النجار ومحمد يوسف موسى، مر:حسن فوزي، دار القلم، دمشق-سوريا، ط1، 1381هـ-1962م.

177- أندريه مارتيني، وظيفة الألسن وديناميتها، تر: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، دمشق-سوريا، ط1، 2009.

178- براجشتراسر، التطور النحوي، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، دمشق-سوريا ط2، 1414هـ-1994م.

179- جاكلين فيسيار، الصّوتيات، تر: بسام بركة وروز الكلش، مر: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان، ط1، 2013.

180- جان كانتينو، دروس في علم الأصوات، تر: صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس،1966 .

181- جورج مونان، علم اللغة والترجمة، تر: أحمد زكريا إبراهيم، مر: أحمد فؤاد عفيفي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة-مصر، ط1، 2002.

182- فردينان دي سوسور، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، مر: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق العربية، بغداد-العراق، د ط، 1985.

183- كلود جرمان وريمون لوبلون، علم الدلالة، تر: نور الهدى لوشن، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي-ليبيا، ط 1، 1997.

184- ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط 1، 2012.

185- ماري كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، تر: ريما بركة، مر: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، بنغازي-ليبيا، ط1، 2012.

186- مليكا أفيتش، اتجاهات البحث اللسانيّ، تر: سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، طبع الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، ط2، 2000.

187- هربيرت بيشت وجينيفر دراسكاو، مقدمة في المصطلحية، تر: محمد حلمي هلّيل، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2000.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

188- آمنة بن مالك، مصطلحات الدراسة الصوتية في التراث العربي، أطروحة دكتوراه، إش: خليل إبراهيم العطية، جامعة الجزائر، 1987.

189- بن يوسف حميدي، التعريف في المعاجم اللسانية العربية الحديثة -دراسة وصفية تحليلية في ضوء المصطلحية الحديثة، أطروحة دكتوراه، إش: أ/د: طاهر ميلة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر 2 (بوزريعة)،2011-2012.

190- زهيرة قروي، المصطلحات الصوتية والنحوية عند الصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين، أطروحة دكتوراه، إش: يمينة بن مالك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008

191- صادق خشاب، التعريب وقواعد صناعة المصطلح في اللسان العربي -دراسة تطبيقية حول إشكالات صناعة المصطلح، أطروحة دكتوراه، إش: عمّار ساسي، جامعة سعد دحلب، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية قسم اللغة العربية، البليدة-الجزائر، 2009-2010.

192- صالح بلعيد، دور المؤسسات الثقافية العربيّة في تنمية اللّغة العربيّة، أطروحة دكتوراه، إش: عبد الرحمن الحاج صالح، جامعة الجزائر، 1413/1412 هـ-1993/1992م.

193- عادل عبد الله أبو شعر، المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب – دراسة تاريخية تأصيلية من القرن الأول إلى القرن السادس هـ-، أطروحة دكتوراه، إش: محمد العمري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1424هـ-1425هـ.

194- عباس السر محمد علي، الجهود الصوتية للإمام مكي بن أبي طالب القيسي، أطروحة دكتوراه، إش: عون الشريف قاسم، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، السودان، 1426هـ-2005م.

195- عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، أطروحة دكتوراه، إش: أ/د: مصطفى حركات، جامعة الجزائر، 2007

196- فوزية سرير عبد اللّه، سرّ صناعة الإعراب بين النحو والصوتيات الوظيفية-دراسة نقدية-، أطروحة دكتوراه، إش: محمد العيد رتيمة، جامعة الجزائر، 2009-2010

197- محمد بن محمود السمرقندي، روح المريد في شرح العقد الفريد في نظم التجويد، تح: إبراهيم عواد السامرائي، رسالة ماجستير، إش: أ.د: غانم قدوري الحمد، الجامعة العراقية، بغداد-العراق.

198- محمد حاج هنّي، المعاجم اللسانية المتخصصة عند العرب المحدثين، أطروحة دكتوراه، إش: أحمد عزوز، جامعة السانية، كلية الآداب، اللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، وهران-الجزائر، 2012-2013.

199- محمد جمال قباني، المجاز والنقل في اللغة العربية (دراسة تأثيرية)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق-سوريا، 1991.

200- معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، أطروحة دكتوراه، إش: بان صالح مهدي الخفاجي، قسم اللغة العربية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، بغداد-العراق، 1435هـ-2014م.

المعاجم العامّة:

201- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط4، 1990.

202- أبو الحسين أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح وض: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت-لبنان، دط، دت، ستّة أجزاء.

203- عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، دط، دت، أربعة أجزاء.

204- علي بن محمّد السيّد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، دار الفضيلة، دط، دت، القاهرة مصر.

205- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة-مصر، ستّة مجلّدات.

206- أبو القاسم محمد بن عمر جار الله الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي البيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، جزءان.

207- مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: مكتبة تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة، إش: محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط 8، 1426هـ-2005م.

208- محمد بن علي ابن القاضي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، تق وإش ومر: رفيق العجم، سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، 1996، جزءان.

209- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، دط، 1369هـ-1969م، أربعون جزءا.

المعاجم المتخصّصة:

210- سامي عيّاد حنّا وآخرون، معجم اللّسانيات الحديثة، مكتبة لبنن ناشرون، بيروت-لبنان، ط1، 1997.

211- عبد السلام المسدي، قاموس اللّسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، دط، دت.

212- عبد القادر الفاسي الفهري، ونادية العمري، معجم المصطلحات اللّسانيّة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، ط1، 2009.

213- مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني، بيروت-لبنان، ط 1، 1995.

214- مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، تونس، ط1، 1989.

215- الهادي بوطارن وآخرون، معجم المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية، دار الكاب الحديث، الجزائر، ط 1، 1431هـ-2010.

المعاجم المتخصّصة المترجمة:

216- جورج مونان، معجم اللّسانيات، تر: جمال الحضري، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، ط 1، 1433هـ-2012م.

المقالات العلميّة:

217- أحمد شفيق الخطيب، تعريب العلوم -القضيّة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، ع: 43، 1997.

218- أحمد شفيق الخطيب، منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة مع ترجمة السوابق واللواحق الشائعة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، 1402هـ-1982م، ع19، ج1.

219- أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، الكويت، 1989، م20، ع3.

220- أنستاس ماري الكرملي، باب المكاتبة والمذاكرة، مجلة لغة العرب، مطبعة الآداب، بغداد-العراق، 1928، مج 6، ج 4.

221- إبراهيم بن مراد، أسس المعجم المختص اللسانية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط-المغرب، 1999،ع 48.

222- إبراهيم كونغ الجو، رأي المدرسة التوليدية التحويلية في تحليل الأصوات اللغوية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998، الرباط-المغرب، ع45.

223- إدريس قاسمي، تطويع التقنيات الحديثة في مكتب تنسيق التعريب لنشر وإشاعة المصطلح الموحد، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط-المغرب، 2002، ع 54.

224- إلياس يوسف، المصطلح العربي بين التكيّف والابتكار، تر: محمد محمود مصطفى، مجلة تبيّن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر-الدوحة، 2014، ع7.

225- بشير إبرير، بنية الخطاب العلمي في الكتاب "سيبويه" مخارج الحروف عينة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2010، ع7

226- بوشعيب راغين، طبيعة الحد المعجمي ودوره في تخصيص المعلومة القاموسية في المنظومة التراثية العربية، مجلة الدّراسات المعجميّة، الجمعيّة المغربيّة للدراسات المعجميّة، 1428هـ-2007، الرباط-المغرب، ع: 6.

227- توبي لحسن، التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية: تعريف المصطلح التداولي نموذجا، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، 1999،ع 48.

228- جعفر عبابنة، توحيد المصطلح في علم الأصوات، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، 1987،ع39

229- جواد حسني سماعنه، الخصائص العامة لمعاجم الموضوعات وتأثيرها في المعاجم المصطلحية اللاحقة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1423هـ-2002م، الرباط-المغرب، ع 53

230- جواد حسني سماعنه، المعجم العلمي المختص (المنهج والمصطلح)، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، ع48

231- ج.ساجر، نظرية المفاهيم (في علم المصطلحات)، تر: جواد حسني سماعنه، مجلة اللسان العربي، الرباط-المغرب، 1998، ع47.

232- جواد حسني سماعنه، التركيب المصطلحي طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، مجلة اللسان العربي، الرباط-المغرب، ع 50.

233- حسن دريدر، المصطلح التراثي والمصطلح المعاصر في اللغة العربية إشكاليات إبستمولوجية، الترجمة والمصطلح اللساني، سلسلة الترجمة والمعرفة، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، 2016، ع4.

234- حلاّم الجيلالي، التعريف المصطلحاتي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، 1996، ع: 42

235- حليمة الخيروني، المدرسة التوليدية التحويلية أسسها وتطبيقاتها في النحو العربي، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع1، مج:1، 2017.

236- خالد بن عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ع25، مارس 2010.

237- خالد السيد محمد رفعت، في علم الأصوات التجريبي، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة-مصر، 2002،ع1، م5.

خالد اليعبودي:

238- مسارات الترجمة المتخصصة والمصطلحية بين الاتصال والانفصال، الترجمة والمصطلح اللساني، سلسلة الترجمة والمعرفة العدد 4، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 2016.

239- المصطلحات اللسانية المعربة في المجال المعجمي مقاربة نحو التأصيل، المعجمية العربية قضايا وآفاق، إع: عبد القادر الفاسي الفهري وحافظ إسماعيلي علوي، دار كنوز المعرفة، عمان-الأردن، ط1، 2013، ثلاثة أجزاء.

240- معجم المصطلحات اللسانية الفاسي الفهري طفرة أم عقبة؟، مجلة مصطلحيات، مطبعة أميمة، فاس-المغرب، 1432هـ-2011، مج 1،ع 1.

241- رباح اليمني مفتاح، ظاهرة الاشتقاق في التّراث العربيّ، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2007، مج: 10، ع:2.

242- ر.هـ.روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، تر: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1927م، ع227

243- زكية دحماني السائح، الفروق بين التعريف الطبيعي والتعريف الرمزي، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، تونس، 2012-2013، ع: 28-29

244- زين العابدين سليمان، تأصيل المصطلح الصوتي في اللغة العربية، مجلة الممارسات اللغوية، مخبر الممارسات اللغوية، تيزي وزو-الجزائر، ع39، م8، 2017.

245- سلام حمزة، شكل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه بين المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية، تونس، 1424هـ-2004، ع20.

246- السنوسي العياشي، مسألة التعريف عند المناطقة المحدثين، مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، فاس-المغرب، 2002، ع:2.

247- الشيخ أحمد الاسكندري، الغرض من قرارات المجمع، والاحتجاج لها، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة-مصر، 1934-1935 ، ج1.

248- عبد الرحمن شهبندر، توحيد المصطلحات الطبية العربية، مجلة المقتطف، مج76، ج5.

249- عبد العلي الودغيري، قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، 1989، ع 33.

250- عبد العلي الودغيري، كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط المغرب، 1999، ع 48.

251- عبد الغني أبو العزم، الحاسوب والصناعة المعجماتية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط-المغرب، 1998،ع46.

252- عبد الغني صوله، التعريب في المعاجم اللسانية الثنائية اللغة (النسق الاقتراضي في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات 2002)، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق-سوريا، 2014-1435، ع46.

عبد القادر الفاسي الفهري:

253- اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، تقدّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة، وقائع ندوة جهوية، دار الغرب الإسلامي، تونس أفريل 1987.

254- المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط المغرب،1983، ع23.

عز الدين البوشيخي:

255- نحو تصور جديد لاستثمار المعجم الموحّد في المجال التعليمي معجم المصطلحات اللسانية نموذجا، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، 2002، ع 53.

256- واقعية المبادئ الأساس في وضع المصطلح وتوليده، مجلة دراسات مصطلحيّة، معهد الدراسات المصطلحيّة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس-المغرب، 1422هـ-2001م، ع1.

علي القاسمي:

257- إشكاليّة الدلالة في المعجميّة العربيّة، المعجمية العربية قضايا وآفاق، إع وتن: منتصر عبد الرحيم وحافظ إسماعيلي، دار كنوز المعرفة، عمّان-الأردن، ط 1، 1437هـ-2016م.

258- المعجم والقاموس (دراسة تطبيقية في علم المصطلح)، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط-المغرب، 1999، ع48

259- المؤسسة والحاجة والوسيلة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح الجديدة، 1999، الرباط-المغرب، ع 48

260- النظرية الخاصة في علم المصطلح وتطبيقاتها في مهنة المحاماة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، ع:45

261- فرحات بلولي، التعريف في المعاجم المتخصصة (المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات نموذجا)، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2006،ع: 15.

فوزية سرير عبد الله:

262- مدرسة النحاة الصوتية سيبويه وابن جني أنموذجا، حوليات جامعة الجزائر، ع20، ج2، 2011.

263- نظرات في المعجم اللّساني الحديث دراسة وصفية نقدية، أعمال الملتقى المغاربي الثاني: المعجمية العربية والفعل الترجمي 27-28 فيفري 2017، مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، البليدة-الجزائر، ط 1، جزءان.

264- كيفورك ميناجيان، النحت قديما وحديثا، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، 1972، م 9، ج1

ليلى المسعودي:

265- عن بعض الأسس المنهجة في إعداد المعاجم المتخصصة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، 1996، ع41.

266- معجم أو قاموس؟ قاموس الدبلوماسية (فرنسي-عربي) نموذجا، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، 1423هـ-2002م، ع54.

267- مازن الوعر، مشكلات الترجمة في المصطلح العربي اللساني، مجلة علامات في النقد، النادي الأدبي الثقافي، جدة-السعودية، 1424هـ-2003م، م12، ع48.

268- مجمع اللغة العربية، مجموعة المصطلحات العلميّة والفنيّة التي أقرّها المجمع ديسمبر 1957، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية، القاهرة-مصر، 1391هـ-1971م.

269- مجمع اللغة العربية، مجموعة المصطلحات العلميّة والفنيّة التي أقرها المجمع، مجلة المجمع، القاهرة-مصر، 1979، م21.

محمد حاج هنّي:

270- التأليف المعجمي التراثي المتخصّص -عوامل نشأته ومراحل تطوّره-، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2015.

271- الصورة في المعاجم اللغويّة -أبعاد توظيفها وصعوبات استخدامها-، المعجميّة العربيّة قضايا وآفاق، إع وتنـ: منتصر أمين عبد الرحيم، حافظ إسماعيل علوي، دار كنوز المعرفة، عمان-الأردن، 2013، ثلاثة أجزاء.

272- محمد حسن عبد العزيز، المعجم العربي المختص، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة ومكتبة الأمنية، الرباط-المغرب، 2016، ع76.

محمد حلمي هلّيل:

273- حول المصطلح اللّساني وقاموس اللسانيات -دراسة معجميّة-، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، 1987، ع28،

274- المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط المغرب، 1983،ع21.

275- المعجم المختص: ملاحظات مصطلحيّة ولسانيّة، المعجم العربي المختص وقائع الندوة العلميّة الدوليّة الثالثة بتونس أيّام 17 و18 و19 أفريل 1993، جمعيّة المعجميّة العربيّة، إش: إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 1996.

276- محمد الخصر حسين، المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، مطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة-مصر، 1353هـ-1935، ج1.

277- محمد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، حوليات الجامعة التونسية، تونس، 1977، ع 14.

278- محمد الراضي، منهجية العمل الاصطلاحي في معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بين جيلين، أعمال اليوم الدراسي حول منهجية العمل الاصطلاحي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط-المغرب، نوفمبر 2008.

279- محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما 1934-1984، مجلة مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية، القاهرة-مصر، 1404هـ-1984م.

280- محمد ضاري حمادي، وسائل وضع المصطلح العلمي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق-سوريا، 1420هـ-2000م، ع75، ج3.

281- محمد فرحان جلوب، نظرية التعريف عند ابن سينا، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، 1978م، مج:7، ع:25.

282- مختار درقاوي، المصطلح التداولي Le sous entendu ترجمة ومقاربة، مجلة التعريب، ع44، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق-سوريا، 2013.

283- مكتب تنسيق التعريب، ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي (الرباط 18-1981/2/20)، مجلة اللسان العربي، الرباط-المغرب، ع18، ج1.

284- ممدوح محمد خسارة، المعرب والدخيل في المجلات المتخصصة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق-سوريا، 1430هـ-2000، ع75، ج4.

285- منذر عياشي، الترجمة وإشكالية التأصيل، مجلة ثقافات، البحرين، 2005، ع13،

286- مؤسسة ايزو، معجم مفردات علم المصطلح، التوصية 1087، تر: مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، 1983، ع22.

287- نشأة ضيبان، العلوم اللغوية في سنا الإسلام، الفيصل، الرياض-السعودية، العدد 87، 1404هـ-1984م.

288- ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، 1981، ع 18، ج1

289- وجيه حمد عبد الرحمن، اللغة ووضع المصطلح الجديد، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط-المغرب، 1402هـ-1982م، ع19، ج1.

المحاضرات

290- عبد الرحمن الحاج صالح، اللغة العربية وتحديات العصر في البحث اللغوي وترقية اللغات، محاضرة ألقيت في الندوة حول "مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية"، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، أيام 6-8 نوفمبر 2000.

المواقع الإلكترونية:

291- جمال بلعربي، ترجمة المصطلح اللساني والتصور المقارني، موقع المعهد العالي العربي للترجمة، اطّلع عليه يوم 2 فيفري 2017، على الساعة: 10:45.

http://isat-al.org/Main_Ar/portfolio-item-

الكتب الأجنبية:

1- A.Haywood, jhon, Arabic lexicography, Leiden, E.J.Brill,1960

2- Alebert Di Cristo, La prosodie de la parole, De boeck solal, Bruxelles-Belgique,2013.

3- Bloomfield, Leonard, Language, ed : Lancelot Hogben, London-United Kingdoom, 1962,

4- Bruno de Bessé, La définition terminologique, actes du colloque La Définition, Centre d'études du lexique, Université Paris-nord, 18-19 novembre 1988, Librairie Larousse- Paris -france, 1990.

5- Chomsky, Noam, Morris Halle, The Sound Pattern of English, Harper Row, Publishers, New york- UEA, 1968.

6- Davau, Maurice Marcel Cohen, Lallemand, Maurice dictionnaire du francais vivant.

7- David Crystal, A Dictionary of linguistics and Phonetics, Blackwell Publishing, sixth edition, 2008.

8- Depecker, Loïc Contribution de la terminologie à la linguistique, revue langages, n 157, 2005.

9- De saussure, Ferdinand, Cours de linguistique général, Grand bibliothéque payot est rivag, paris-France ,1995.

10- Dubois, Jean, dictionnaire de linguistique, larousse, paris-France, 1994.

11- Dubuc, Robert Manuel pratique de terminologie, linguatech, 4 éme edition, Québec, canada, 2003.

12- F. Lo Piparo : "Aristote : La syllabe comme modèle de la signification et de la définition, act du colloque international la Définition, centre du lexique, Larousse paris-France, 1990.

13- Gaudin Louis Guespin, Francois, Initiation à la lexicologie française de la néologie au dictionnaires, édition de boeck-duculot, paris-France ,2002.

14- Gouadec, Daniel, Terminologie Constitution des données, Afnor gestion paris-France,1990.

15- Guilbert, Louis La créativité lexicale, Larousse, Paris-France, 1976.

16- Grammont, Maurice, Traité de Phonétique, Librairie Delagrave, paris-France.

17- Hadumod Bussmann, Dictionary of language and Linguistics, translated and edited by : Gregory P.Trauth and Kerstin Kazzazi, Routledge edition paris-France, 1996.

18- Hemlut felber, Terminology manual, Unesco and infoterm, paris-France, 1984.

19- J.C.Sager, A pratical course in terminology processing, John Benjamins Publishing Company, Amsterdam/ Philadelphia 1990

20- J.R.Firth, Sounds and Prosodies, Papers in linguistics, Oxford University Press, London-United Kingdom, 1934-1951.

21- Mounin, Georges, Dictionnaire de la linguistique, Quadrige presse universitaire de France, 4ed, 1975

22- Noam Chomsky, Syntactic Structures, Mouton de Gruyter, 2 ed edition, Berlin-Germany,2002.

23- N.S Troubtzkoy, Principes de Phonologie, tr: J.Cantineau, Librairie G.Klingksieck, Paris-France,1949.

24- Boutin, Rachel et autres, Vocabulaire systématique de la terminologie, Publiation de Québec, Québec-Canada,1985.

25- Rey, Alain Terminologie nom et notion, Collection que sais-je ? paris-France 1780, puf,.

26- Rey-Debove, Josette, Etude Linguistique et Sémiotique des Dictionnaires Français Contemporains Mouton, The Hangue, paris-France, 1971.

27- Vézina, Robert, Xavier Darras, Jean Bédrad et Micheline Lapointe-Giguère, La rédaction de définitions terminologiques, Offices québécois de la langue française, Montréal-Canada, 2009.

الأطروحات بالأجنبية:

1- Sepälä, Selja, Composition et Formalisation Conceptuells de la définition Terminographique, Mémoire DEA en traitement informatique multilingue, sous la direction du : Bruno de Bessé, Ecole de traduction et d'interprétation, université de Genève, 2004.

المقالات بالفرنسية:

1- Boulanger, Le statut du syntagme dans les dictionnaires généreaux monolingues –Meta- vol :34

قـــــــــائمة الملاحق

1-ملحق للمصطلحات الصوتيّة الموجودة في المعجم:

المصطلح	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي	المجال	آلية الترجمة	رقم المصطلح
أحادي الجانب	Monolateral	Monolatéral	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	1013
أحادي الحرف	Monophonemic	Monophonématique	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1016
أساس تلفظي	Articulatory basis	Base Articulatoire	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	167
أساسي	Fundamental	Fondamental	ص.الإصغائية	الاشتقاق (النسبة)	652
أسلة	Apex	Apex	ص.النطقية	التراث	138
أسلي، ذولقي	Apical	Apical	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	141
أسلي أسناني	Apico-dental	Apico-dental	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	144
أسلي قبحنكي	Apico-prepalatalized	Apico-prépalatalisé	ص.النطقية	التركيب (المزجي)	145
أسلي نخروبي	Apico-alveolar	Apico-alvéolaire	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	143
أسناني	Dental	Dental	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	472

أسناني شفوي	Dental labial	Dental labial	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	474
أسناني نخروبي	Dental alveolar	Dental alvéolaire	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	473
أصلي	Cardinal	Cardinal	ص.الوظيفية	الاشتقاق (النسبة)	295
اصطباغ	Coloration	Coloration	ص.الوظيفية	الاشتقاق (افتعال)	354
أعضاء النطق	Organs of speech	Organes de la parole	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	1097
أقصى حجابي	Post velar	Post vélaire	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	1233
أقصى حنكي	Postpalatal	Postpalatale	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	1241
أقصى لساني	Postdorsal	Postdorsal	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	1238
ألفباء	Alphabet	Alphabet	ص.الوظيفية	الترجمة المباشرة	89
أمام لساني	Predorsal	Prédorsal	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	1260
أمامي	Anterior	Antérieur	ص.النطقية	النسبة (الاشتقاق)	126
أنفيّ	Nasal	Nasal	ص.النطقية	النسبة (الاشتقاق)	1039
أنفيّة	Nasality	Nasalité	ص.النطقية	الاشتقاق (المصدر الصناعي)	1040
إتباع	Dilation	Dilation	ص.الوظيفية	التراث	515

987	التراث	ص.الوظيفية	Métaphonie	Metaphony	إتباع
1035	التراث	ص.الوظيفية+ص.التاريخية	Mutation	Mutation	تحول،إتباع
1457	الاشتقاق (إفعال)	ص.الوظيفية	Sonorisation	Sonorization	إجهار
816	الاشتقاق (إفعال)	ص.السمعية	Integration	Integration	إدخال
464	التركيب (الإضافي)	ص.النطقية	Délabialisation	Delabialization	إزالة الاستدارة
468	التركيب (الإضافي)	ص.النطقية	Dénasalisation	Denasalization	إزالة الغنّة
32	الاشتقاق (المصدر الصناعي)	ص.السمعية	Acoustique	Acoustics	إصغائيات
31	الاشتقاق (النسبة)	ص.الإصغائية	Acousticien	Acoustician	إصغائياتي
1733	الاشتقاق (إفعال)	ص.النطقية+ص.التاريخية	Affaiblissement	Weakening	إضعاف
990	الاشتقاق (إفعال)	ص.النطقية	Métastase	Metastase	إطلاق
576	التركيب (الإضافي)	ص.الوظيفية	Epenthèse	Epenthesis	إقحام الصوت
577	الاشتقاق (النسبة)	ص.الوظيفية	Epenthétique	Epenthetic	إقحامي
1125	الاشتقاق (النسبة)	ص.الوظيفية	Parasit ;épenthétique	Parasit ;Epenthétic	إقحامي

إلحاق	Epithesis	Epithèse	ص.الوظيفية	الاشتقاق (إفعال)	583
إلحاق تسهيلي	Paragoge	Paragoge	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1117
إمالة	Umlaut	Umlaut	ص.الوظيفية	التراث	1644
احتكاكي	Constrictive	Constrictive	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	402
احتكاكي	Fricative	Fricatif	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	647
احتكاكي	Spirant	Spirant	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	1464
ارتخاء	Detente	Détente	ص.النطقية	الاشتقاق (افتعال)	492
استئناف المقطع	Syllabic onset	Attaque de syllabe	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1523
اشتراك صوتي	Homophony	Homophonie	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	739
انتقال	Transfer	Transfert	ص.الوظيفية	الاشتقاق (افتعال)	1612
انحباس	Implosion	Implosion	ص.النطقية	الاشتقاق (انفعال)	777
انحباسي	Implosive	Implosif	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	778
إندغام	Synaloepha	Synalèphe	ص.الوظيفية	الاشتقاق (انفعال)	1530
انسجام	Harmony	Harmonie	ص.الوظيفية	الاشتقاق (انفعال)	716

انسداد	Occlusion	Occlusion	ص.النطقية	الاشتقاق (انفعال)	1083
انسداد ي	Occlusive	Occlusif	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	1084
انفجار ية، انسداد ية	Plosion	Plosion	ص.النطقية	الاشتقاق (المصدر الصناعي)	1211
انشطار	Breakning	Fracture	ص.الوظيفية	الاشتقاق (انفعال)	275
انغلاق	Check	Fermeture	ص.النطقية	الاشتقاق (انفعال)	323
انفتاح الحبال الصو تية	Abduction	Abduction	ص.النطقية	التركيب (الإضافي المعقّد)	2
انفجار	Burst	Explosion	ص.النطقية	الاشتقاق (انفعال)	287
انفجار	Explosion	Explosion	ص.النطقية	الاشتقاق (انفعال)	611
انفجار جانبي	Lateral plosion	Plosion latérale	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	900
متحرك ، انفجار ي	Explosive	Explosif	ص.النطقية	التراث+الاش تقاق (النسبة)	612
انفجار ي	Plosive	Plosive	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	1212

انفراج	Aperture	Aperture	ص.النطقية	الاشتقاق (انفعال)	137
انفصام	Deglutination	Déglutination	ص.الوظيفية+ص.ا لتاريخية	الاشتقاق (انفعال)	460
انقباض	Adduction	Adduction	ص.النطقية	الاشتقاق (انفعال)	48
اهتزاز	Vibration	Vibration	ص.النطقية	الاشتقاق (افتعال)	1714
بد صوتي	Diaphon	Diaphone	ص.الوظيفية	النحت	506
بد صوتية	Diaphonem	Diaphonème	ص.الوظيفية	النحت	507
بد صرفي (بديل صوتي)	Allophon	Allophone	ص.الوظيفية	النحت	83
بديل صوتي	Allophonic variant	Variante allophonique	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	85
بديل صوتي	Variant (Allophonic)	Variante allophonique	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1675
بعد أسناني	Post dental	Post dental	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	1236
بعد صائتي	Post vocalic	Post vocalique	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1245
بعد نبري	Post tonic	Post tonique	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1244

1234	التركيب (الإضافي)	ص.النطقية	Post alvéolaire	Post alveolar	بعد نخروبي
822	النحت	ص.النطقية	Interdental	Interdental	بيأسناني
840	النحت	ص.الوظيفية	Intervocalique	Intervocalic	بيصائتي
821	النحت	ص.الوظيفية	Interconsonnantique	Interconsonnantique	بيصامتي
1041	الاشتقاق (تفعيل)	ص.النطقية+ص.التاريخية	Nasalization	Nasalization	تأنيف
428	المجاز	ص.النطقية	Coronal	Coronal	تاجي
414	الاشتقاق (تفاعل)	ص.الوظيفية	Contraste	Contrast	تباين
475	الاشتقاق (المصدر الصناعي)	ص.الوظيفية	Dépendance	Dependance	تبعية
946	الاشتقاق (تفعيل)	ص.النطقية	Logopédie	Logopedy	تبليل
311	التراث	ص.النطقية	Cavité	Cavity	تجويف
285	التركيب (الوصفي)	ص.النطقية	Cavité buccale	Buccal cavity	تجويف فموي
1689	الاشتقاق (تفعيل)	ص.النطقية	Vélarisation	Velarization	تحجيب
1106	الاشتقاق (تفعيل)	ص.الوظيفية	Palatalisation	Palatalization	تحنيك
1198	التركيب (الوصفي)	ص.الوظيفية	Phonologisation	Phonologization	تحول صواتي

تحوّل صوتي	Allophonic change	Changement allophonique	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	84
تحييد	Neutralization	Neutralisation	ص.الوظيفية	الاشتقاق (تفعيل)	1055
تخفيض	Bemolisation	Bémolisation	ص.الأكوستيكية	الاشتقاق (تفعيل)	235
جزم، ترخيم	Apocope	Apocope	ص.الوظيفية	المجاز	146
ترخيم المتشابه	Hapaxepy	Hapaxepie	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	712
تردُّد	Frequency	Fréquence	ص.الأكوستيكية	المجاز	646
تركيبية الصائت	Diphtongization	Diphtongaison	ص.الوظيفية+التاريخية	التركيب (الإضافي)	518
تسريب	Constrction	Constriction	ص.النطقية	الاشتقاق (تفعيل)	401
تليين، تسهيل	Lenition	Lénition ; adoucissement	ص.النطقية	الاشتقاق (تفعيل)	905
تشفيه	Labialization	Labialisation	ص.النطقية	الاشتقاق (تفعيل)	883
تصدير صوتي	Prothesis	Prothèse	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1307
تصفير	Assibilation	Assibilation	ص.النطقية	التراث	180
تصوّت	Phonation	Phonation	ص.النطقية	التراث	1178
تضعيف	Gemination	Gémination	ص.النطقية	الاشتقاق (تفعيل)	656

تضعي ف	Redoubling	Redoublement	ص.الوظيفية	الاشتقاق (تفعيل)	1347
تضييق تجويف الفم	Spirantization	Spirantisation	ص.النطقية	التركيب (الإضافي المعقّد)	1465
تطريز	Prosody	Prosodie	ص.الوظيفية	المجاز	1306
تعاقب	Commutation	Commutation	ص.الوظيفية	الاشتقاق (تفاعل)	361
تعاقب صائتي ن	Hiatus	Hiatus	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	723
تعطيش	Affrication	Affrication	ص.النطقية	التراث	65
تغير صواتي	Phonological change	Changement phonologique	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1196
تغيير التقابل الصوتي	Rephonologization	Rephonologisation	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي المعقّد)	1373
غضروف حلقي، تفاحة آدم	Cricoïd	Cricoïde	ص.النطقية	التركيب الوصفي+ال تركيب الإضافي	438
تفخيم	Emphasis	Emphase	ص.النطقية	التراث	563
تفخيمي	Emphatic	Emphatique	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	564

تقطيع	Segmentation	Segmantation	ص.الوظيفية	الاشتقاق (تفعيل)	1410
تقطيع ثنائي	Binary cut	Segmentation binaire	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	251
تقعيسي	Cacuminal	Cacuminal	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	289
تقعيسي	Cerebral	Cérébral	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	318
تقليص	Reducing	Réduction	ص.الوظيفية	الاشتقاق (تفعيل)	1348
تكرار قذف	Recursion	Récursion	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	1344
تكراري قذفي	Recursive	Récursif	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	1345
تلازم الصفات	Concomitancy	Concomitance	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	382
تلفظ مشترك	Co articulation	Co articulation	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	342
تلفُّظ	Articulation	Articulation	ص.النطقية	التراث	166
تليين يائي	Yodization	Yodisation	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	1742
تمايُز	Pertinence	Pertinence	ص.الوظيفية	الاشتقاق (تفاعل)	1170
تمفصل مزدوج	Double articulation	Double articulation	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	539
تمييز	Differenciation	Différenciation	ص.الوظيفية	الاشتقاق (تفعيل)	511

تناظر مقطعي	Isosyllabism	Isosyllabism	ص.الإصغائية	التركيب (الوصفي)	862
تناوب	Alternance	Alternance	ص.الوظيفية	الاشتقاق (تفاعل)	92
تناوب	Apophony	Apophonie	ص.الوظيفية	الاشتقاق (تفاعل)	148
تناوب حركي، تناوب صائتي	Ablaut	Ablaut	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	4
تنبير	Accentuation	Accentuation	ص.الوظيفية	الاشتقاق (تفعيل)	20
تنضيد	Stratification	Stratification	ص.الوظيفية	الاشتقاق (تفعيل)	1473
درجة، تنغيم	Height	Hauteur	ص.الإصغائية	المجاز +التراث	717
تنفيس	Aspiration	Aspiration	ص.النطقية	الاشتقاق (تفعيل)	177
تهميس	Devoicing	Dévoisement	ص.النطقية	الاشتقاق (تفعيل)	497
توحيد الحركة المزدوجة	Monophtongaison	Monophtongaison	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي المعقّد)	1018
توحيد النغمة	Monotonisation	Monotonisation	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1021
ثلاثي المقطع	Trisyllabic	Trisyllabique	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1639

ثنائي المقطع	Dissyllabic	Dissyllabique	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	529
جابذ	Centripetal	Centripète	ص.النطقية	المجاز	317
جانباني	Bilateral	Bilatéral	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	242
جانبي، حافيّ	Lateral	Latéral	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	899
جهاز التصويت	Phonatory System	Appareil phonatoire	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	1179
جهر	Sonority	Sonorité	ص.النطقية	التراث	1456
حاجز	Obstacle	Obstacle	ص.النطقية	الاشتقاق (فاعل)	1082
حادّ	Acute	Aigu	ص.الإصغائية	التراث	42
صفيحي، حافيّ	Laminal	Laminal	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	891
حبس	Catastase	Catastase	ص.النطقية	التراث	303
حبسي	Abrupt	Interompu	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	6
حجاب الحنك	Velum	Voile du palais	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	1691
حجابية	Velar	Vélaire	ص.النطقية+ص.الوظيفية	الاشتقاق (المصدر الصناعي)	1688
حد صوتي	Isophon	Isophone	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	861
حرف	Graphem	Graphème	ص.الوظيفية	التراث	700

شبه صامت	Semi-consonant	Semi-consonne	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	1421
شبه صامت	Semi-contoid	Semi-contoide	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	1422
شبه صامت ، علّة، حرف لين	Semi-vowel	Semi-voyelle	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)+ التراث	1427
حركة محايدة	Schwa	Schwa	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1403
حَلْق	Pharynx	Pharynx	ص.النطقية	التراث	1174
حَلْقيّ	Pharyngal	Pharyngal	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	1172
حَلْقية	Pharyngalisation	Pharyngalisation	ص.النطقية	الاشتقاق (المصدر الصناعي)	1173
حَنْجرة	Larynx	Larynx	ص.النطقية	التراث	898
حنجري	Guttural	Guttural	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	707
حنجري	Laryngal	Laryngal	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	897
حنك	Palate	Palais	ص.النطقية	التراث	1108
حنكي	Palatal	Palatal	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	1105
حنكي، نخروب	Alveopalatal	Alvéopalatal	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)+	94

	التركيب المزجي				ي، حنكي لثوي
1110	الاشتقاق (المصدر الصناعي)	ص.المخبرية	Palatogramme	Palatography	حنكيات
1109	الاشتقاق (المصدر الصناعي)	ص.المخبرية	Palatogramme	Palatogram	حنكية
1221	التركيب (الإضافي)	ص.النطقية	Point d’articulation	Point of articulation	حيّز الاعتماد
444	الاشتقاق (فاعل)	ص.الإصغائية	Sombre	Dark	خافت
724	المجاز	ص.الوظيفية	Latent	Hidden	خفي
704	الاشتقاق (فعيل)	ص.الوظيفية+ص.الإصغائية	Grave	Grave	خفيض
1239	الاشتقاق (النسبة)	ص.النطقية	Arrière ;Postérieur	Posterior	خلفيّ
842	التركيب (الوصفي)	ص.الوظيفية	Intonéme	Intonem	دالّة تنغيميّة
1459	التركيب (الوصفي)	ص.المخبرية	Signal sonore	Sound signal	دليل صوتي
794	التركيب (الوصفي)	ص.النطقية	Indicateur phonétique	Indicator (phonetic)	دليل صوتي (النطق)
1185	التركيب (الوصفي)	ص.النطقية	Indicateur phonétique	Phonetic indicator	دليل صوتي

(النطق)					
دورة	Period	Période	ص.الأكوستيكية	المجاز	1161
ذيل	Coda	Coda	ص.الوظيفية	المجاز	347
ذيل المقطع	Syllabic coda	Coda de syllabe	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1521
رأرأة	Rhotacism	Rhotacisme	ص.النطقية+ص.التاريخية	الاشتقاق (فعللة)	1392
راء مكررة	Trilled R	R roulé	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	1637
رجعيّ	Regressive	Régressif	ص.الوظيفية	الاشتقاق (النسبة)	1359
رخامة، عذوبة	Euphony	Euphonie	ص.السمعية	المجاز	597
رخاوة	Laxity	Laxité	ص.النطقية	التراث	903
رخيم	Mat	Mat	ص.الإصغائية	المجاز	946
رقيق	Thin	Ténu	ص.النطقية	التراث	1593
رمزية صوتية	Phonic symbolisme	Symbolisme phonique	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1192
رموز تطريزية	Prosodic Symbols	Symboles prosodiques	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1305
رنّان	Resonat	Résonateur	ص.المخبرية	الاشتقاق (فعّال)	1379
رنين	Resonance	Résonance	ص.الإصغائية	الاشتقاق (فعيل)	1378
زردمة	Glottis	Glotte	ص.النطقية	التراث	686

684	الاشتقاق (النسبة)	ص.النطقية	Glottal	Glottal	زردمي
607	التراث	ص.النطقية	Expiration	Expiration	زفير
553	الاشتقاق (النسبة)	ص.النطقية	Expiré		زفيري
937	التراث	ص.النطقية	Liquide	Liquid	مائع، سائل
125	التركيب (الإسنادي المعقّد)	ص.الوظيفية	Antépénultiéme	Antepenultiem	سابق لما قبل الأخير
104	التركيب (الإضافي)	ص.الإصغائية	Amplitude du son	Amplitud of sound	سعة الصوت
27	التركيب (الوصفي)	ص.الإصغائية	Traits acoustiques	Acoustic features	سمات إصغائية
530	التركيب (الإضافي)	ص.الوظيفية	Traits distinctifs	Distinctive features	سمة مميّزة، خاصية
93	الاشتقاق (النسبة)	ص.النطقية	Alvéolaire	Alveolar	نخروبي، نطعي، سنخي
974	التراث	ص.النطقية	Médiopalatal	Mediopalatal	شجري
1262	التراث	ص.النطقية	Prépalatal	Prepalatal	شجري
818	التراث	ص.الإصغائية+ ص.الوظيفية	Intensité	Intensitivity	شدّة

1475	التراث	ص.النطقية	Tension	Strenght	شدّة
1471	التراث	ص.النطقية	Occlusif	Stop	شديد
1480	التراث	ص.النطقية	Tendu	Strong	شديد
936	التراث	ص.النطقية	Lévres	Lips	شفتان
238	الاشتقاق (النسبة)	ص.النطقية	Bilabial	Bilabial	شفتاني
239	التركيب (المزجي)	ص.النطقية	Bilabiodental ; Labiodental	Bilabio dental	شفتاني أسناني
241	التركيب (المزجي)	ص.النطقية	Bilabiovélaire ; Labiovelar ; Labiovélaire	Bilabiovelar	شفتاني حجابي
240	التركيب (المزجي)	ص.النطقية	Bilabiopalatal ; Labiopalatal	Bilabio palatal	شفتاني حنكي
885	التركيب المزجي	ص.النطقية	Labiodental	Labiodental	شفوي أسناني
887	التركيب المزجي	ص.النطقية	Labiodental	Labiodental	شفوي حجابي
886	التركيب المزجي	ص.النطقية	Labiopalatal	Labiopalatal	شفوي حنكي
1729	الاشتقاق (فاعل)	ص.النطقية	Voyelle	Vowel	صائت ، حركة (في الاصطلاح النحوي العربي)

صائت أمامي	Anterior vowel	Voyelle antérieure	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	127
صائت أمامي	Bright vowel	Voyelle claire	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	281
صائت بسيط	Monophtong	Monophtongue	ص.الوظيفية+ص.التاريخية	التركيب (الوصفي)	1017
صائت خلفي	Back vowel	Voyelle d’arrière	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	215
صائت خلفي	Posterieur vowel	Voyelle postérieure	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	1240
صائت قصير	Breve	Bref	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	280
صائت متوسط	Abnormal vowel	Voyelle central	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	5
صائت مثلث	Triphtong	Triphtongue	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1638
صائت محايد	Chwa	Chwa	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	330
صائت مركب	Diphtong	Diphtongue	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	517
صائت مستدير	Round vowel	Voyelle arrondie	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	1397
صائت مغلق	Blocked vowel	Voyelle entravée	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	258
صائت مقيد	Bounded vowel	Voyelle entravée	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	269
صائت منخفض	Low vowel	Voyelle base	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	950

صائت منفتح	Open vowel	Voyelle ouverte	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	1089
صائتي	Vocalic	Vocalique	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	1721
صامت	Consonant	Consonne	ص.النطقية	الاشتقاق (فاعل)	395
صامت وسطيّ	Medial consonant	Consonne médiale	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	970
صامتي	Consonantal	Consonantique	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	396
صفيحة	Blade	Lame	ص.النطقية	المجاز	254
صفيري	Sibilant	Sifflant	ص.النطقية	التراث	1434
صوتويات، صواتة	Phonematics	Phonématique	ص.الوظيفية	الاشتقاق (المصدر الصناعي+ا لاشتقاق (فِعالة)	1182
صواتة	Phonology	Phonologie	ص.الوظيفية	الاشتقاق (فِعالة)	1199
صواتة تأليفية	Phonotax	Phonotaxe	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1200
صواتة التغيرات	Phonochronology	Phonochronologie	ص.الوظيفية	التركيب الإضافي	1193
صواتة تقابلية	Contrastive phonology	Phonologie contrasstive	ص.المقارنة	التركيب الوصفي	416
صواتة صرفية	Morphophonology	Morphophonologie	ص.الوظيفية	التركيب الوصفي	1026

صواتة قطعية	Segmental phonology	Phonologie segmentale	ص.الوظيفية	التركيب الوصفي	1409
صواتي	Phonologic	Phonologique	ص.الوظيفية	الاشتقاق (النسبة)	1195
صوت	Sound	Son	الصوتيات	التراث	1458
صوت خلفي	Back sound	Son d’arrière	ص.النطقية	التركيب الوصفي	214
صوت صفيحي	Blade sound	Laminal	ص.النطقية	التركيب الوصفي	255
صوت غير منطوق	Mute	Muet	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1036
صوت فردي	Idiophonem	Idiophonème	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	763
صوت مجرّد	Abstract sound	Son abstrait	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	12
صوتة	Phone	Phone	ص.الوظيفية	الاشتقاق (فِعلة)	1180
صوت وي	Phonemic	Phonémique	ص.الوظيفية	الاشتقاق (النسبة)	1183
صوتي	Phonic	Phonic	ص.الوظيفية	الاشتقاق (النسبة)	1190
صوتيات	Phonetics	Phonétique	الصوتيات	الاشتقاق (المصدر الصناعي)	1188
صوتيات	Acoustic phonetics	Phonétique	ص.الإصغائية	التركيب (الوصفي)	29

إصغائية					
صوتيات تاريخية	Historical phonetics	Phonétique historique	ص. التاريخية	التركيب (الوصفي)	728
صوتيات تلفظية، صوتيات نطقية	Articulatory phonetics	Phonétique articulatoire	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	169
صوتيات سمعية	Auditory phonetics	Phonétique auditive	ص.السمعية	التركيب (الوصفي)	195
صوتيات فيزيولوجية	Physiological phonetics	Phonétique physiologique	الصوتيات	التركيب (الوصفي)	1204
صوتيات مخبرية	Laboratory phonetics	Phonétique instrumentale	ص.المخبرية	التركيب (الوصفي)	888
صوتية	Phonem	Phonème	ص.الوظيفية	الاشتقاق (المصدر الصناعي)	1181
صوتية جامعة	Archiphonem	Archiphonème	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	160
صويت	Svarabhakti	Svarabhakti	ص.الوظيفية	الاشتقاق (فُعيل)	1518

ضربة (الصوت)	Flapping	Battement	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	635
ضعيف ، ليّن	Weak	Faible	ص.النطقية	التراث	1732
ضغط	Pression	Pression	ص.النطقية	التراث	1267
طبقة الصوت	Pitch	Pitch	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1208
طرجها ليان	Arytenoids	Arytenoîdes	ص.النطقية	التراث	171
طور	Cycle	Cycle	ص.الإصغائية	المجاز	443
طول، مدٌّ	Length	Longueur	ص.الإصغائية	المجاز +التراث	904
طيف إصغائي	Acoustical spectrum	Spectre acoustique	ص.الأكوستيكية	التركيب (الوصفي)	30
طيفية	Sonagram	Sonagramme	ص.الإصغائية	الاشتقاق (المصدر الصناعي)	1452
ظهر اللسان	Dorsum	Dos de la langue	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	538
ظهر حنكي	Dorso palatal	Dorso palatal	ص.النطقية	التركيب (المزجي)	536
ظهر لهوي	Dorso uvular	Dorso uvulaire	ص.النطقية	التركيب (المزجي)	537

ظهر نخروبي	Dorso alveolar	Dorso alvéolaire	ص.النطقية	التركيب (المزجي)	535
ظهري	Dorsal	Dorsal	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	534
عالم الصواتة	Phonologist	Phonologue	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1197
عضو النطق	Articulatory organe	Articulateur	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	168
عضو نطقي متحرك	Active articulator	Organe phonateur	ص.النطقية	التركيب (الوصفي المعقّد)	38
علاماتت تطريزية	Prosodic marks	Marques prosodiques	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1304
علامة	Mark	Marque	ص.الوظيفية	المجاز	957
علامة التنغيم الصاعد	Ascending intonation mark	Marque d’intonation descendante	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي المعقّد)	172
علامة التنغيم الهابط	Descending intonation mark	Marque d’intonation descendante	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي المعقّد)	172
علامة النبر	Accent mark	Marque de l’accent	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	15
علامة مميّزة	Tilde	Tilde	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1594

غير أنفيّ	Non nasal	Non nasal	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	1067
غير مستدير	Unrounded	Non arrondi	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	1662
غير منبور	Unaccented	Inaccentué	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1645
فقدان النفس	De aspiration	Déaspiration	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	447
فقدان الصوا تة	Dephonologiz ation	Déphonologis ation	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	477
فموي	Buccal	Buccal	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	284
فوق أسناني	Supradental	Supradental	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	1514
قابل للتحييد	Neutalizable	Neutralisable	ص.الوظيفية	التركيب (الإسنادي)	1054
قانون صوتي	Phonetic law	Loi phonétique	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1186
قبل حجابي	Prevelar	Prévelaire	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	1274
قبل صائتي	Prevocalic	Prévocalique	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1276
قبل نبري	Pretonic	Prétonique	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1273
قذفي	Injective	Injectif	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	808
قصير	Breve	Bref	ص.الوظيفية	المجاز	279

قلب مكاني	Metathesis	Métathèse	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	992
قمّة	Peak	Sommet	ص.الوظيفية	المجاز	1154
قناة صوتية	Vocal chanel	Chenal vocal	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	1719
قوة الصوت	Volume	Volume	ص.الإصغائية	التركيب (الإضافي)	1728
قوة النفس	Breath pressure	Pression d’expiration	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	277
قياس السمع	Audiometry	Audiomètre	ص.السمعية	التركيب (الإضافي)	193
كتابة صوتية	Transcription	Transcription ; notation	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1611
كتابة مقطعية	Syllabic writing	Ecriture syllabique	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1524
كرون	Chrone	Chrone	ص.الإصغائية	الاقتراض	328
كرونيم	Chronem	Chronème	ص.الإصغائية	الاقتراض	329
لا مقطعي	Asyllabic	Asyllabique	ص.الوظيفية	التركيب (المزجي)	185
لامي	Hyoid	Hyoîde	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	744
لثوي	Gingival	Gingival	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	677
لسان	Tongue	Langue	ص.النطقية	التراث	1601

لهاة، لسان المزمار	Epiglottis	Epiglotte	ص.النطقية	التراث	579
لساني	Lingual	Lingual	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	923
لهاة	Uvula	Luette	ص.النطقية	التراث	1668
لهويّ	Uvular	Uvulaire	ص.النطقية	الاشتقاق (النسبة)	1669
لون	Color	Couleur	ص.الإصغائية	المجاز	353
مُؤسّل	Apicalezed	Apicalisé	ص.النطقية	الاشتقاق (مفعّل)	142
مؤقّت	Momentary	Momentané	ص.النطقية	الاشتقاق (مفعّل)	1011
مادة صوتية	Phonic substance	Substance phonique	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1191
متعدد المقاطع	Polysyllabic	Polysylabique	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1225
مُتقعّس	Inverti	Inverti	ص.النطقية	الاشتقاق (متفعّل)	851
متماثل المخرج	Homorgane	Homorgane	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	740
متوسّط	Central	Central	ص.النطقية	الاشتقاق (متفعّل)	314
مثلث المكونات	Triformant	Triformantique	ص.الوظيفية+ص.الإصغائية	التركيب (الإضافي)	1634

1633	الاشتقاق (النسبة)	ص.الوظيفية	Triangulaire	Triangular	مثلثي
278	التركيب (الإضافي)	ص.النطقية	Colonne d’air	Breath stream	مجرى النفس
17	التركيب (الوصفي)	ص.الوظيفية	Goupe accentuel	Accentual group	مجموعة نبرية
276	التركيب (الوصفي)	ص.النطقية	Groupe de souffle	Breath group	مجموعة نفسية
1455	التراث	ص.النطقية	Sonore	Sonorant	مجهور
1726	التراث	ص.النطقية	Voisé	Voiced	مجهور
1690	الاشتقاق (مفعّل)	ص.النطقية	Vélarisé	Velarized	محجّب
1107	الاشتقاق (مفعّل)	ص.النطقية	Palatalisé	Palatalized	محنّك
412	التركيب (الوصفي)	ص.الوظيفية	Contour	Contour	محيط نغمي
528	المجاز	ص.الوظيفية	Dissimilation	Dissimilation	مخالفة
1004	الاشتقاق (مفتعل)	ص.الوظيفية	Mixte	Mixte	مُختلِط
721	التركيب (الإضافي)	ص.النطقية	Hétérorgane	Heterorgan	مختلف المخرج
231	التركيب (الوصفي)	ص.النطقية	Base d’articulation	Basis of articulation	مخرج أصلي
236	الاشتقاق (مفعول)	ص.النطقية	Bémolisé	Bemolised	مخفوض
542	التراث	ص.الإصغائية	Durée	Duration	مدّ

مدّ الشفتين	Pro-traction	Pro-traction	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	1308
مدّ صائتي	Quantity (vocalic-)	Quantité vocalique	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	1324
مُدْغَم	Contracted	Contracté	ص.الوظيفية	التراث	413
مرَبّع المقاطع	Quadrisyllabic	Quadrisyllabique	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1317
مُرْتخٍ	Lax	Lâche	ص.النطقية	الاشتقاق (مفتعل)	902
مُرْتَخٍ	Released	Relâché	ص.النطقية	الاشتقاق (مفتعل)	1372
مِرْداد	Stroboscope	Stroboscope	ص.المخبرية	الاشتقاق (مفعال)	1479
مرسماتية	Merismatic	Mérismatique	ص.الوظيفية	الاقتراض	980
مريسم	Merism	Mérisme	ص.الوظيفية	الاقتراض	979
مزيج صوتي	Coalence	Coalescence	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	346
مسبوق بنفس	Preaspirted	Préaspiré	ص.النطقية	التركيب (الإسنادي)	1253
مستوى النطق	Vocal register	Registre	ص.مخبرية+ص.ا لإصغائية	التركيب (الإضافي)	1720
مسماعية	Audiogram	Audiogramme	ص.السمعية	الاشتقاق (المصدر الصناعي	192
مسموعية	Audibility	Audibilité	ص.السمعية	الاشتقاق (المصدر الصناعي	190

مشدّد، مضاعف	Geminate	Géminé	ص.النطقية	الاشتقاق (مُفعّل)+الاشتقاق (مفاعل)	655
مشفّه	Labialized	Labialisé	ص.النطقية	الاشتقاق (مُفعّل)	884
مصوت	Sonant	Sonante	ص.النطقية	الاشتقاق (مُفعّل)	1454
مطياف	Spectrograph	Spectrographe	ص.المخبرية+ص.الإصغائية	الاشتقاق (مفعال)	1453
مطياف	Sonagraph	Sonagraphe	ص.المخبرية	الاشتقاق (مفعال)	1463
معتل، غير مستقر	Unstable	Instable	ص.النطقية	المجاز +التركيب (الإضافي)	1664
معطّش	Affricate	Affriquée	ص.النطقية	الاشتقاق (مُفعّل)	64
مقطع	Syllable	Syllabe	ص.الوظيفية	التراث	1526
مقطع قبل الأخير (في الكلمة)	Penult	Pénultième	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي المعقّد)	1156
مقطع منبور	Stressed syllable	Syllabe accentuée	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1477
مقطع منغلق	Blocked syllable	Syllabe fermée	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	256

مقطعيّ	Syllabic	Syllabique	ص.الوظيفية	الاشتقاق (النسبة)	1520
مُقلّص	Retraced	Rétracté	ص.النطقية	الاشتقاق (مُفعّل)	1382
مكوّن إصغائي	Acoustic formant	Formant acoustique	ص.الإصغائية	التركيب (الوصفي)	28
مماثلة	Assimilation	Assimilation	ص.الوظيفية	مجاز	181
مماثلة تامة	Absorption	Assimilation totale ; totale assimilation	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	9
مماثلة تقدمية	Progressive assimilation	Assimilation progressive	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1292
ممتدٌّ	Continous	Continu	ص.النطقية	الاشتقاق (مفتعل)	410
ممدود	Long	Long	ص.النطقية	الاشتقاق (مفعول)	948
ممرّ الهواء	Air stream	Ecoulement d’air	ص.النطقية	التركيب (الإضافي)	74
مُمَيّز	Pertinent	Pertinent	ص.الوظيفية	الاشتقاق (مُفعّل)	1171
منبور الأخير	Oxyton	Oxyton	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1104
منبور الوسط	Proparoxyton	Proparoxyton	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1299
منخفض	Low	Bas	ص.النطقية	الاشتقاق (منفعل)	949
منفوس ، هائي	Aspirated	Aspiré	ص.النطقية	الاشتقاق (مفعول)+الا	176

	شتقاق (النسبة)				
1713	الاشتقاق (مفتعل)	ص.النطقية	Vibrant	Vibrant	مُهتزّ
1101	الاشتقاق (مفعال)	ص.المخبرية	Oscillographe	Oscillograph	مِهزاز
1100	الاشتقاق (المصدر الصناعي)	ص.الإصغائية	Oscillogramme	Oscillogram	مِهزازية
555	الاشتقاق (مفعول)	ص.النطقية	Ejectif	Ejective	مَهْموز
685	الاشتقاق (مفعول)	ص.النطقية	Glotalisé	Glottalised	مهموز
1727	التراث	ص.النطقية	Non voisé, sourd	Voiceless	مهموس
1005	المجاز	ص.الإصغائية	Onde	Wave	موجة
1023	الاقتراض	ص.الإصغائية	More	More	مور
315	الاشتقاق (مفعّل)	ص.النطقية	Centralisé	Centralized	موسّط
316	المجاز	ص.النطقية	Centrifuge	Centifugal	نابذ
1476	التراث	ص.الوظيفية	Stress	Stress	نبر
1339	التركيب الوصفي	ص.الوظيفية	Accent récessif	Recessive accent	نبر تراجعي
262	التركيب الوصفي	ص.الوظيفية	Accent lié	Bound accent	نبر مقيّد

نبريات	Accentology	Accentologie	ص.الوظيفية	الاشتقاق (المصدر الصناعي)	16
نبصة	Click	Click	ص.النطقية	المجاز	340
نسخ صوتي	Phonetic transcription	transcription phonétique	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1187
نصف منغلق	Half closed	Mi fermé	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	709
نصف منفتح	Half open	Mi-ouvert	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	710
نُطق جيّد	Received prononciation	Prononciation soutenue	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1336
نظام الصوائت	Vocalic system	Système vocalique	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1722
نظام الكتابة المقطعية	Syllabary	Syllabaire	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي المعقّد)	1519
نظام صوتي رباعي	Quadrangular	Quadrangulaire	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي المعقّد)	1315
نظام نبري	Accentual system	Système accentuel	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	18
نغمة	Chromatic	Ton	ص.الوظيفية	التراث	327
نغمة	Melody	Mélodie	ص.الوظيفية	التراث	976
نغمة	Tone	Ton	ص.الوظيفية	التراث	1599

نغمة ختامية	Cadence	Cadence	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	290
نغمية	Tonality	Tonalité	ص.الوظيفية	الاشتقاق (المصدر الصناعي)	1598
نغميّ	Tonal	Tonal	ص.الوظيفية	الاشتقاق (النسبة)	1597
نغميّ	Tonic	Tonique	ص.الوظيفية	الاشتقاق (النسبة)	1602
نواة المقطع	Syllabic nucleus	Noyau de syllabe	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1522
نوعية الصوت	Quality sound	Qualité du son	ص.الوظيفية	التركيب (الإضافي)	1319
هابط	Decreasing	Décroissant	ص.الوظيفية	الاشتقاق (فاعل)	453
هابط	Descending	Descendant	ص.الوظيفية	الاشتقاق (فاعل)	482
همز	Ejection	Ejection	ص.الإصغائية	التراث	554
همزة القطع	Catch	Coup de glotte	ص.النطقية	التراث	304
وحدة تطريزية	Prosodem	Prosodème	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1303
وحدة مميزة	Discrete unit	Unité discrète	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	525
وحدة نبرية	Accentual unit	Unité accentuelle	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	19

وحدة نغمية	Tonem	Tonème	ص.الوظيفية	التركيب (الوصفي)	1600
وسط لساني	Mediodorsal	Médiodorsal	ص.النطقية	التركيب (الوصفي)	973
وسيط	Median	Médian	ص.النطقية	الاشتقاق (فعيل)	971
وسيط	Middle	Moyen	ص.النطقية	الاشتقاق (فعيل)	1000

2-ملحق خاص بالمصطلحيّة الصوتيّة المشتركة بين الطبعة الأولى والثانية:

المصطلح في ط 1	المصطلح في ط2	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي
أحادي الحرف	أحادي الحرف	Monophonemic	Monophonématique
أسناني (خاص بالأسنان)	أسناني	Dental	Dental
أعضاء النطق	أعضاء النطق	Organs of speech	Organes de la parole
ألفباء	ألفباء	Alphabet	Alphabet
أمامي (من مقدم الفم)	أمامي	Anterior	Antérieur
إتباع	إتباع	Metaphony	Métaphonie
إزالة الغنّة	إزالة العنّة	Denasalization	Dénasalisation
إضعاف	إضعاف	Weakening	Affaiblissement
إطلاق	إطلاق	Metastase	Métastase
إقحامي	إقحامي	Epenthetic	Epenthétique
إلحاق تسهيلي	إلحاق تسهيلي	Paragoge	Paragoge
إمالة	إمالة	Umlaut	Umlaut
انفجار (إطلاق)	انفجار	Burst	Explosion
انفجار جانبي	انفجار جانبي	Lateral plosion	Plosion latérale
تصويت	تصويت	Phonation	Phonation
تصدير صوتي	تصدير صوتي	Prothesis	Prothèse
تعطيش (ترخيه)	تعطيش	Affrication	Affrication
تفخيم (في العربية) توكيد معنوي	تفخيم	Emphasis	Emphase
تقطيع (تجزئة الكلام)	تقطيع	Segmentation	Segmentation
تقطيع ثنائي	تقطيع ثنائي	Binary cut	Segmentaion binaire
تقعيسي	تقعيسي	Cacuminal	Cacuminal

Concomitance	Concomitancy	تلازم الصفات	تلازم الصفات
Accentuation	Accentuation	تنبير	تنبير
Monotonisation	Monotonisation	توحيد النغمة	توحيد النغمة
Trissyllabique	Trissyllabic	ثلاثي المقطع	ثلاثي المقطع
Centripète	Centripetal	جابذ	جابذ
Semi contoid	Semi contoid	شبه صامت	شبه صامت
Larynx	Larynx	حنجرة	حنجرة (أقصى الحلق عند العرب)
Palais	Palate	حنك	حنك
Palatographie	Palatography	حنكيات	حنكيات
Période	Period	دورة	دورة (في الصوت)
Rhotacisme	Rhotacism	رأرأة	رأرأة
R roulé	Trilled R	راء مكررة	راء مكررة
Symbolisme phonique	Phonic Symbolisme	رمزية صوتية	رمزية صوتية
Résonateur	Resonat	رنّان	رنّان
Résonance	Resonance	رنين	رنين
Expiré	Egressive	زفيري	زفيري
Antepenultiéme	Antepenultiem	سابق لما قبل الأخير	سابق لما قبل الأخير
Amplitude du son	Amplitude of sound	سعة الصوت	سعة الصوت
Médiopalatal	Mediopalatal	شجري	شجري (أو من وسط الحنك)
Prépalatal	Prepalatal	شجري	شجريّ
Inspiré	Inspirated	شهيق	شهيق
Consonne médiale	Medial consonant	صامت وسطيّ	صامت وسطيّ
Son	Sound	صوت	صوت

Idiophonème	liophonem	صوت فردي	صوت فردي (وحدة صوتية خاصة بلهجة الفرد)
Son abstrait	Abstract sound	صوت مجرّد	صوت مجرّد
Phonique	Phonic	صوتي	صوتي
Svarabhakti	Svarabhakti	صويت	صويت
Sonagramme	Sonagram	طيفية	طيفية (رسم الصوت الطيفي)
Dos de la langue	Dorsum	ظهر اللسان	ظهر اللسان
Articulateur	Articulatory organe	عضو النطق	عضو النطق
Marque	Mark	علامة	علامة
Tilde	Tilde	علامة مميّزة	علامة مميّزة (في الكتابة)
Buccal	Buccal	فموي	فموي
Metathése	Metathesis	قلب مكاني	قلب مكاني
Pression d’expiration	Breath pressure	قوة النفس	قوة النفس (ضغط الهواء الداخلي)
Audiomètre	Audiometry	قياس السمع	قياس السمع
Ecriture syllabique	Syllabic Writing	كتابة مقطعيّة	كتابة مقطعيّة
Asyllabique	Asyllabic	لا مقطعي	لا مقطعي (فونيم)
Gingival	Gingival	لثوي	لثوي
Langue	Tongue	لسان	لسان
Lingual	Lingual	لساني	لساني
Luette	Uvula	لهاة	لهاة
Uvulaire	Uvular	لهويّ	لهويّ
Substance phonique	Phonic substance	مادة صوتيّة	مادة صوتيّة
Polysyllabique	Polysyllabic	متعدد المقاطع	متعدد المقاطع

Colonne d’air	Breath stream	مجرى النفس	مجرى النفس
Groupe accentuel	Accentual group	مجموعة نبريّة	مجموعة نبريّة
Groupe de souffle	Breath group	مجموعة نفسيّة	مجموعة نفسيّة
Voisé	Voiced	مجهور	مجهور
Hétérorgan	Heterorgan	مختلف المخرج	مختلف المخرج
Base articulatoire	Basis of articulation	مخرج أصلي	مخرج أصلي
Pro-traction	Pro-traction	مدّ الشفتين	مدّ الشفتين (عند النطق بالضمّ)
Stroboscope	Stroboscope	مرداد	مرداد
Audiogramme	Audiogram	مسماعية	مسماعية (رسم السمع)
Audibilité	Audibility	مسموعيّة	مسموعيّة
Spectrographe	Spectrograph	مطياف	مطياف
Sonographe	Sonograph	مطياف	مطياف
Unstable	Unstable	معتلّ، غير مستقرّ	معتلّ، غير مستقرّ
Affriquée	Affricate	معطّش	معطّش (شديد مرخى)
Syllabique	Syllabic	مقطعيّ	مقطعيّ
Continu	Continous	ممتد	ممتد (في مقابل غير الممتدّ)
Pertinent	Pertinent	مميّز	مميّز (في مقابل العرضي أو العارض)
Oscillogramme	Oscillogram	مهزازية	مهزازية (رسم الذبذبات)
Glottalisé	Glottalised	مهموز	مهموز
Position fermée	Checked position	موقع ساكن	موقع ساكن (في الصوتيات)

Centrifuge	Centrifugal	نابذ	نابذ
Accent récessif	Recessive accent	نبر تراجعي	نبر تراجعي
Accent lié	Bound accent	نبر مقيّد	نبر مقيّد (ملازم أو اضطراري
Click	Click	نبصة	نبصة
Transcription phonétique	Phonetic transcription	نسخ صوتي	نسخ صوتي
Syllabaire	Syllabary	نظام الكتابة المقطعية	نظام الكتابة المقطعية
Système accentuel	Accentual system	نظام نبري	نظام نبري
Mélodie	Melody	نغمة	نغمة (الكلام)
Ton	Tone	نغمة	نغمة
Cadence	Cadence	نغمة ختامية	نغمة ختامية
Tonique	Tonic	نغميّ	نغميّ
Noyau de syllabe	Syllabic nucleus	نواة المقطع	نواة المقطع
Unité accentuelle	Accentual unit	وحدة نبرية	وحدة نبرية
Tonème	Tonem	وحدة نغمية	وحدة نغمية

3- ملحق خاص بالمصطلحات الصوتيّة المركّبة في ط1 التي حوّلت إلى مصطلحات صوتيّة بسيطة في ط2:

المصطلح في ط1	المصطلح في ط2	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي
تردّد أساسي	أساسي	Fundamental	Fondamental
طرف اللسان	أسلة	Apex	Apex
أصول المصوتات	أصلي	Cardinal	Cardinal
اصطباغ للمجاورة	اصطباغ	Coloration	Coloration
مماثلة متباعدة	إتباع	Dilation	Dilation
تحول صوتي	تحول، إتباع	Mutation	Mutation
علم الصوت الفيزيائي	إصغائيات	Acoustics	Acoustique
عالم الصّوت	إصغائياتي	Acoustician	Acousticien
صوت مقحم صوت متطفّل	إقحامي	Epenthetic	Epenthétique
حرف رخو	احتكاكي	Fricative	Fricatif
إدغام حذفي	إندغام	Synaloepha	Synalèphe
إتساع المخرج	إنفراج	Aperture	Aperture
ارتعاد الراء	اهتزاز	Vibration	Vibration
إضعاف الصامت	تليين، تسهيل	Lenition	Lénition ; adoucissement
ضمّ الشفتين	تشفيه	Labialization	Labialisation
مستوى التّطويح علم العروض	تطريز	Prosody	Prosodie
أصوات مفخمة	تفخيمي	Emphatic	Emphatique
مخالفة صوتية	تمييز	Differenciation	Différenciation
تحوّل بالتعاقب	تناوب	Alternation	Alternance
تصنيف طبقي للغة	تنضيد	Stratification	Stratification
من الحافتين	جانباني	Bilateral	Bilatéral
تنغيم حادّ	حادّ	Acute	Aigu

مرحلة الحبس	حبس	Catastase	Catastase
وحدة خطية حرف خطي (في مقابل حرف صوتي)	حرف	Graphem	Graphème
محض حلقي	حلقي	Pharyngal	Pharyngal
رسم حنكي	حنكية	Palatogram	Palatogramme
صوت مفخّم	خافت	Dark	Sombre
نهاية المقطع	ذيل	Coda	Coda
تقريب توقّعي	رجعيّ	Regressive	Régressif
عذوبة الصوت رخامة الصوت	رخامة، عذوبة	Euphony	Euphonie
فتحة المزمار	زردمة	Glottis	Glotte
حرف أذلق	مائع، سائل	Liquid	Liquide
شدّة الصوت توتّر العضلات	شدّة	Strenght	Tention
حرف شديد (انفجاري في النظرة الأوروبية)	شديد	Stop	Occlusif
من الشفتين (صوت يلفظ بواسطة الشفتين)	شفتاني	Bilabial	Bilabial
خاص بالصوامت	صامتي	Consonantal	Consonantique
طرف اللسان	صفيحة	Blade	Lame
أصوات الصفير	صفيريّ	Sibilant	Sifflant
علم الوحدات الصوتية	صوتويات، صواتة	Phonematics	Phonématique
الصوتيات الوظيفية	صِواتة	Phonology	Phonologie
صوت محصّل	صوتة	Phone	Phone
وحدة صوتية حرف صوتي (فونيم)	صوتية	Phonem	Phonème
طول الصوت	طولٌ، مدٌّ	Length	Longueur
من ظهر اللسان	ظهري	Dorsal	Dorsal

علامة القصر	قصير	Breve	Bref
مصوّت منتصب (من وسط اللسان	متوسّط	Central	Central
تبعيد صوتي	مخالفة	Dissimilation	Dissimilation
حرف أذلق	مصوت	Sonant	Sonante
مقطع صوتي	مقطع	Syllable	Syllabe
مصوت واطئ	منخفض	Low	Bas
انفجار نَفَسي (الصوت)	منفوس، هائي	Aspirated	Aspiré
مهزاز راسم راسم الذبذبات	مهزاز	Oscillograph	Oscillographe
مصوّت مهموس	مهموس	Voiceless	Non voisé ; sourd
مقدار المدّة	مور	More	More
علم النبر	نبريّات	Accentology	Accentologie
نبرة طبقة الصوت	نغمة	Tone	Ton
مزدوج حادر	هابط	Descending	Descendant
رنّان متوسّط	وسيط	Median	Médian

4-ملحق خاص بالمصطلحات الصوتيّة المركّبة تركيبا معقّدا في ط1 والتي حوّلت إلى مصطلحات ذات تركيب بسيط:

المصطلح في ط1	المصطلح في ط2	المقابل الإنجليزي	المقابل الفرنسي
من جانب واحد (صوت)	أحادي الجانب	Monolateral	Monolatéral
شفوي من الثنايا العليا	أسناني شفوي	Dental labial	Dental labial
ما فوق الصفاق	أقصى حجابي	Post velar	Post vélaire
من أقصى الحنك	أقصى حنكي	Postpalatal	Postpalatal
من أعلى الثنايا مما فوق الثنايا	أقصى لساني	Postdorsal	Postdorsal
وجوه أداء الحرف (كوحدة صوتية)	بد صوتية	Diaphonem	Diaphonème
من أعلى الثنايا مما فوق الثنايا	بعد أسناني	Postdental	Postdental
ما بعد مصوّت	بعد صائتي	Post-vocalic	Post-vocalique
ما بعد المنبور	بعد نبري	Post-tonic	Post-tonique
من أعلى النّطع مما فوق النطع	بعد نخروبي	Postalveolar	Postalvéolaire
مما بين الأسنان	بيأسناني	Interdental	Interdental
بين صامتين ما بين الصوامت	بيصامتي	Interconsonnantique	Interconsonnantique
تحويل المصوت إلى مزدوج	تركيبية الصائت	Diphtongization	Diphtongaison
فاصل بين مصوّتين	تعاقب صائتين	Hiatus	Hiatus
تحويل إلى ياء	تليين يائي	Yodization	Yodisation

Isosyllabisme	Isosyllabism	تناظر مقطعي	تساوٍ ومني للمقاطع
Traits acoustique	Acoustic features	سمات إصغائية	صفات صوتية فيزيائية
Bilabiodental ; labiodental	Bilabiodental	شفتاني أسناني	من الشفتين والثنايا
Voyelle entravée	Blocked vowel	صائت مغلق	مصوّت ساكن ما بعده
Voyelle ouverte	Open vowel	صائت منفتح	مصوّت متّسع المخرج
Morphophonologie	Morpho phonology	صواتة صرفية	علم الأصوات الصرفي
Phonologie segmentale	Segmental phonology	صواتة قطعية	علم الحروف المقطعة
Phonétique	Acoustic phonetics	صوتيات إصغائية	علم الأصوات الفيزيائي
Archiphonème	Archiphoneme	صوتية جامعة	وحدة صوتية جامعة
Dorso palatal	Dorso palatal	ظهْر حنكي	شجري من ظهر اللسان
Dorso uvulaire	Dorso uvular	ظهْر لهوي	لهوي من ظهر اللسان
Dorso alvéolaire	Dorso alveolar	ظهْر نخروبي	نطعي من ظهر اللسان
Désaspiration	De aspiration	فقدان النفس	مزال عنه النّفخ
Neutralisable	Neutralizable	قابل للتحييد	متقابلات قابلة للإلغاء
Post–tonique	Post–tonic	قبل نبريّ	سابق للنبر الرئيسي

Homorgane	Homorgane	متماثل المخرج	وحدات صوتية متجانسة المخرج
Formant acoustique	Acoustic formant	مُكوّن إصغائي	مكوّنات صوتية فيزيائيّة
Mi fermé	Half closed	نصف منغلق	مصوّت نصف مضيّق
mi-ouvert	Half open	نصف منفتح	مصوّت نصف موسّع
Prononciation soutenue	Received prononciation	نطق جيّد	نطق مأخوذ به

5- ملحق خاص بالمصطلحات الصوتيّة المضافة في الطبعة الثانية:

المقابل الفرنسي	المقابل الإنجليزي	المصطلح
Apical	Apical	أسلي ذولقي
Apico-prepalatalisé	Apico-prepalatized	أسلي قبحنكي
Dentl alvéolaire	Dental alveolar	أسناني نخروبي
Prédorsal	Predorsal	أمام لساني
Epithèse	Epithesis	إلحاق
Fricatif	Fricative	احتكاكي
Attaque de syllabe	Syllabic onset	استئناف المقطع
Transfert	Transfer	انتقال
Harmonie	Harmony	انسجام
Occlusif	Occlusive	انسدادي
Fracture	Breaking	انشطار
Explosif	Explosive	متحرك، انفجاري
Déglutination	Deglutination	انفصام
Variante allophonique	Variant (allophonique)	بديل صوتي
Phonologisation	Phonologization	تحول صواتي
Bémolisation	Bemolisation	تخفيض
Hapaxepie	Hpapxepy	ترخيم المتشابه
Redoublement	Redoubling	تضعيف
Spirantisation	Spirantization	تضييق تجويف الفم
Récursion	Recursion	تكرار قذف
Récursif	Recursive	تكراري قذفي
Pertinence	Pertinence	تمايز
Hauteur	Height	درجة، تنغيم
Latéral	Lateral	جانبيّن حافيّ
Obstacle	Obstacle	حاجز

Alvéopalatal	Alveopalatal	حنكي نخروبي، حنكي لثوي
Latent	Hidden	خفي
Arrière ;Postérieur	Posterior	خلفيّ
Intonème	Intonem	دالّة تنغيميّة
Signal sonore	Sound signal	دليل صوتي
Coda de syllabe	Syllabic coda	ذيل المقطع
Laxitè	Laxity	رخاوة
Ténu	Thin	رقيق
Expiration	Expiration	زفير
Tension	Strenght	شدّة
Tendu	Strong	شديد
Lèvres	Lips	شفتان
Bilabiovélaire ; Labiovelaire	Bilabiovelar	شفتاني حجابي
Bilabiopalatal ;Labiopalatal	Bilabiopalatal	شفتاني حنكي
Oral	Oral	فموي
Voyelle postérieure	Posterieur vowel	صائت خلفي
Chwa	Chwa	صائت محايد
Voyelle entravée	Bounded vowel	صائت مقيد
Vocalique	Vocalic	صائتي
Phonochronologie	Phonochronology	صواتة التغيرات
Phonologie contrastive	Contrastive phonology	صواتة تقابلية
Phonologique	Phonologic	صواتي
Phonémique	Phonemic	صوتوي
Faible	Weak	ضعيف، ليّن
Pression	Pression	ضغط
Spectre acoustique	Acoustical spectrum	طيف إصغائي

Marque d’intonation ascendante	Ascending intonation mark	علامة التنغيم الصاعد
Marque d’intonation descendante	Descending intonation mark	علامة التنغيم الهابط
Marque de l’accent	Accent mark	علامة النبر
Unaccentué	Unaccented	غير منبور
Loi phonétique	Phonetic law	قانون صوتي
Injectif	Injective	قذفي
Sommet	Peak	قمّة
Chenal vocal	Vocal channel	قناة صوتية
Hoîde	Hyoid	لامي
Apicalisé	Apicalezed	مؤسّل
Momentané	Momentary	مؤقّت
Triangulaire	Triangular	مثلثيّ
Palatalisé	Palatalized	محنّك
Mixte	Mixte	مختلط
Bémolisé	Bemolised	مخفوض
Quantité vocalique	Quantity (vocalic–)	مدّ صائتي
Contracté	Contracted	مُدْغَم
Relâché	Released	مرتخٍ
Mérismatique	Merismatic	مرسماتية
Mérisme	Merism	مريسم
Registre	Vocal register	مستوى النطق
Labialisé	Labialized	مشفّه
Syllabe accentuée	Stressed syllable	مقطع منبور
Long	Long	ممدود
Onde	Wave	موجة
Système vocalique	Vocalic system	نظام الصوائت
Quadrangulaire	Quadrangular	نظام صوتي رباعي

Tonalité	Tonality	نغمية
Tonal	Tonal	نغميّ
Qualité du son	Quality sound	نوعية الصوت
Décroissant	Decreasing	هابط
Ejection	Ejection	هَمْز
Médiodorsal	Mediodorsal	وسط لساني

6-ملحق خاص بمنهجيّة وضع المصطلحات الخاصّة التي أصدرها مكتب تنسيق التعريب في ندوة الرباط 1981.

والتي تنصّ على:

1- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغويّ ومدلوله الاصطلاحيّ، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كلّ معناه العلميّ.

2- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلميّ الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3- تجنّب تعدّد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختصّ على اللفظ المشترك.

4- استقراء وإحياء التراث العربيّ وخاصّة ما استعمل منه أو ما استقرّ منه من مصطلحات علميّة عربيّة صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة.

5- مسايرة المنهج الدوليّ في اختيار المصطلحات العلميّة:

أ- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربيّة والعالميّة لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ب- اعتماد التصنيف العشريّ الدوليّ لتصنيف المصطلحات حسب أصولها وفروعها.

ت- تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.

ث-اشتراك المختصّين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

ج- مواصلة البحوث والدراسات لتيسير الاتّصال الدائم بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

6- استخدام الوسائل اللغويّة في توليد المصطلحات العلميّة الجديدة بالأفضليّة طبقا للترتيب التالي: التراث فالتوليد (بما فيه المجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

7- تفضيل الكلمات العربيّة الفصيحة المتواترة على الكلمات المعرّبة.

8- تجنّب الكلمات العاميّة إلاّ عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربيّة عديدة وأن يُشار إلى عاميّتها بأن توضع بين قوسين مثلا.

9- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنّب النافر والمحظور من الألفاظ.

10- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

11- تفضيل الكلمة المفردة لأنّها تساعد على الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

12- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامّة أو المُبهمة، ومراعاة اتّفاق المصطلح العربيّ مع المدلول العلميّ للمصطلح الأجنبيّ، دون تقيّد بالدلالة اللفظيّة للمصطلح الأجنبيّ.

13- في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف تفضّل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصليّ بصفة أوضح.

14- تفضيل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلاّ إذا التبسَ معنى المصطلح العلميّ بالمعنى الشائع لتلك الكلمة.

15- عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديد الدلالة العلميّة الدقيقة لكلّ واحد منها، وانتقاء اللّفظ العلميّ الذي يقابلها. ويحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تجمع كلّ الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة الدلالة وتعالج كلّها مجموعة واحدة.

16- مراعاة ما اتّفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علميّة خاصّة بهم، معرّبة كانت أو مترجمة.

17- التعريب عند الحاجة وخاصّة المصطلحات ذات الصبغة العالميّة كالألفاظ ذات الأصل اليونانيّ أو اللاتينيّ أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات، أو العناصر والمرطّبات الكيميائية.

18- عند تعريب الألفاظ الأجنبية يُراعى ما يأتي:

أ- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعرّبة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبيّة.

ب-التغيير في شكله، حتّى يصبح موافقا للصيغة العربيّة ومستساغا.

ت- اعتبار المصطلح المعرّب عربيّا، يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت وتُستخدَم فيه أدوات البدء والإلحاق، مع موافقته للصيغة العربيّة.

ث- تصويب الكلمات العربيّة التي حرّفتها اللغات الأجنبيّة واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

ج- ضبط المصطلحات عامّة المعرّب منها خاصّة بالشكل حِرصا على صحّة نطقه ودقّة أدائه.

SUMMARY

Specialized lexicography represents a vital and effective field in which the specialized language enhances thus, enriching the knowledge and science base thanks to the terminology it contains. Institutions and organizations were quick to develop this industry to keep up with the cognitive production in different sectors. Based on the foregoing, we've launched our research in the field of term production in the specialized dictionaries and we've chosen a subject of research entitled :"The Phonetic Term in the Unified Dictionary of Linguistics – A Critical Analytical Study

Our choice came out for the multilingual dictionary because of the extent of importance it has in absorbing the coming from the western production, and transmitting it to the Arab researcher .It is no wonder that the Arabic linguistic research in general and the phonetics research in particular is witnessing a remarkable development and a cognitive production that can't be ignored, and requires an interest from Arab researchers to transmit it and strengthen efforts to publish t in bilingual or multilingual dictionaries, following in their style and methodology the principles of the modern specialized lexicography .

Basing on this was our start in the present project through a central question :" How did the Unified Dictionary of Linguistics deal with the phonetic term?"

This is to what we tried to answer in our research, which is in the line with the temptations to speed up the Arabic specialized lexicography , across a research in the methodology of preparing the dictionary and the mechanisms of the industry of its terminology which prompted us to follow the descriptive approach based on the description and the induction , referring to statistics , analyse and comparison and when required , being helped with the critical approach n which included the observations and conclusions we reached .

The number of phonetic terms found in the dictionary was four hundred fifty two (452) unit term, varied between different phonetic branches . The articulatory phonetics and acoustics sounds included the biggest proportion in number of terms .

Among the observations we deduced from our study was that the dictionary had recourse to the traditional phonetic term translation for the corresponding foreign term in several cases as using the term (talafoudh) pronunciation and the term retention and release

We have also noticed that the dictionary was not able to get rid of synonymy and association terms .It uses some foreign terms for phonetic

terms synonyms .Some of them are taken from heritage and others are modern as in the term (vowel /voyelle) to which the modern term was : sonant and the word taken from heritage was vocalization .

Among the significant results we reached is that the dictionary still needs the interest of specialized researchers for revising it and up dating it again, so that it makes the Arab researcher able to understand the renewable linguistic and phonetic concepts and terms .